شؤون فلسطينية

٢٤٠ ـ ٢٤١

آذار (مارس) ـ نيسان (ابريل) ١٩٩٣

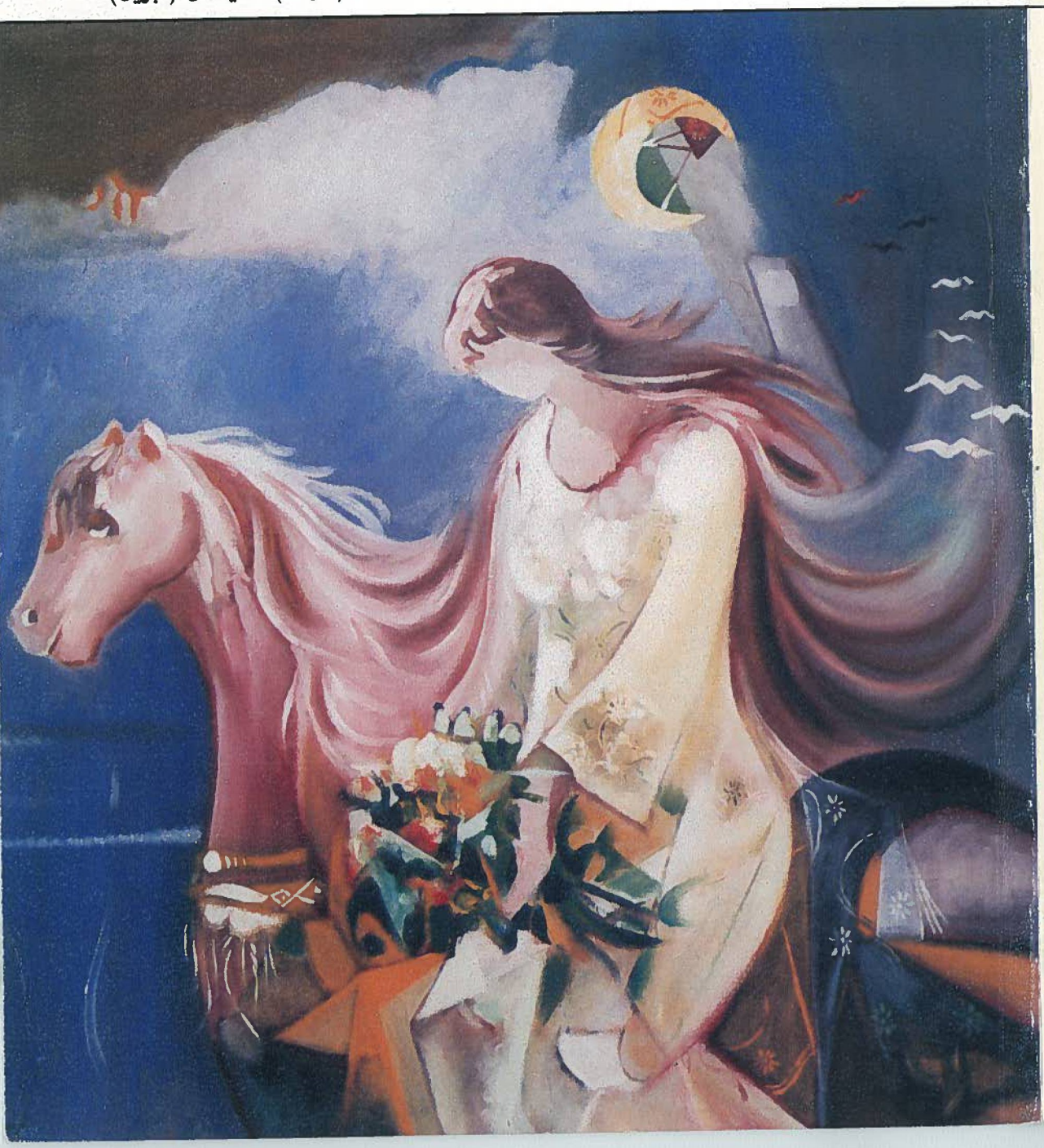

شؤون فلسطينية ٢٤٠

شؤون فلسطينية

٢٤٠ ـ ٢٤١ آذار (مارس) ـ نيسان (ابريل) ١٩٩٣

شَهـريَّـة فِكـريَّـة لمعَـالجـة أحـدَاث القضيَّـة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصـــدُر عَـن مَـركَـــز الأبحـــاث فـي منـــظمَـــة التحْـــريـــر الفلســـطينيَّـة

المحتويات

٣ المبعدون الفلسطينيون وعملية السلام ..... د. بكر عبدالمنعم
٩ الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) ..... د. نبيل حيدري

الفكر السياسي الفلسطيني (ملف)

٤١ الفكر السياسي الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨ ..... د. ماهر الشريف
٥٩ فكرة التسوية في الساحة الفلسطينية: الولادة العسيرة قبل العام ١٩٧٤ ..... فيصل حوراني
٧٩ تطوّر الفكر السياسي الفلسطيني (١٩٧٤ ـ ١٩٨٨) ..... سميح شبيب
٩٠ محدّدات الفكر السياسي للعرب في اسرائيل ..... محمد خالد الأزهري

تقارير

١١٣ ايران: عدو جديد لاسرائيل ؟ ..... سمير جريس

مراجعات

١٢٤ زيف قانوني للعدوان الاسرائيلي ..... د. يزيد صايغ

شهريات

١٢٧ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: حرج أمام قضية المبعدين الفلسطينيين ..... أحمد شاهين
١٣٣ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً: واشنطن و«تسويق» الحل الاسرائيلي ..... ن. ح.
١٣٧ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً: رابين بين الهجوم و«الوقاية» الامنية ..... ي. ص.
اسرائيليات:
١٤٢ لعبة «الشريك الكامل» ..... صلاح عبدالله

١٤٦ **تفاعلات أزمة المبعدين:**
صفقة اسرائيلية ـ أميركية ..... هاني العبدالله
١٥٣ المناطق المحتلة:
تراجع الدبلوماسية وتقدّم «الاجتياح» الأمني ..... ربعي المدهون
يوميات
١٥٧ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/١/١٩٩٣ الى ١٥/٣/١٩٩٣**
بيبليوغرافيا
١٧٠ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **توفيق عبدالعال**

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس، بالضرورة، آراء منظمة التحرير الفلسطينية، ولا المحررين، ولا المستشارين، ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

المبعدون الفلسطينيون وعملية السلام

د. بكر عبدالمنعم

ممثل فلسطين في اليابان

في النصف الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، إتخذت الحكومة الاسرائيلية خطوة غير مسبوقة وأمرت بالابعاد الجماعي لـ ٤١٨ مدنياً فلسطينياً من الارض الفلسطينية المحتلة، وصفت بأنها جزء من الترجمة الاسرائيلية لسياسة «التطهير العرقي». ولاحظت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للامم المتحدة «أونروا» ان من بين المبعدين، من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، سبعة أطباء و١٤ مهندساً و١٢ عالماً والعديد من أساتذة الجامعات و١٤ مدرساً توظفهم (اونروا)، وآخرين من المدرسين الذين توظفهم المدارس الاجتماعية وأكثر من مئة من رجال الدين والعديد من كبار رجال الاعمال والتجار.

ولا شك ان عملية الابعاد، في حدّ ذاتها، تشكّل انتهاكاً فاضحاً لحقوق الانسان، وخرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، خصوصاً بعد ان بلغ عدد المبعدين منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن، نحو ٢٥٠٠ مدني فلسطيني. من هنا، أصدر مجلس الامن الدولي ١١ قراراً كانت كلّها خاصة، فقط، بقضية الابعاد. وهذه القرارات هي: القرار الرقم ٤٦٨ (١٩٨٠) و٤٦٩ (١٩٨٠) و٤٨٤ (١٩٨٠) و٦٠٧ (١٩٨٨) و٦٠٨ (١٩٨٨) و٦٣٦ (١٩٨٩) و٦٤١ (١٩٨٩) و٦٩٤ (١٩٩١) و٧٢٦ (١٩٩٢) و٧٩٩ (١٩٩٢)، بالاضافة الى القرار الرقم ٦٨١ (١٩٩٠)، الذي اشتمل على فقرة خاصة بالابعاد. والى جانب ذلك كله، هنالك عدد كبير من قرارات الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة وقرارات أصدرتها المنظمات التابعة لها حول هذا الموضوع. ودانت كل هذه القرارات واستنكرت سياسات اسرائيل وممارساتها الخاصة بالابعاد، وطالبت بشتّى السبل ان تضمن اسرائيل، بصفتها الدولة المحتلة، عودة آمنة وفورية لكل المبعدين، والكف عن القيام بمثل هذه الممارسات. كما أكدت كل هذه القرارات، بما فيها قرارات أخرى عديدة اتخذها مجلس الامن الدولي، على ان بنود وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ قابلة للتطبيق على الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، وهي الاتفاقية التي تعتبر عملية الابعاد غير قانونية. وحث القرار الرقم ٦٨١ حكومة اسرائيل على «القبول بشرعية تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ على كل المناطق التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، وان تلتزم، بدقة، بشروط الاتفاقية المذكورة»، الّا ان الحكومة الاسرائيلية لم تعر أيّاً من هذه القرارات أهمية تذكر.

رفض اسرائيلي

في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، اتخذ مجلس الامن الدولي، بالاجماع، القرار الرقم

٧٩٩ (١٩٩٢)، والذي دان فيه، بشدة، الاجراء الذي اتخذته اسرائيل، ونص على «ان على اسرائيل، الدولة المحتلة، ضمان العودة الفورية والآمنة لكل المبعدين الى الأرض المحتلة». وطلب المجلس، أيضاً، من الامين العام «ان ينظر في ارسال ممثل له الى المنطقة ليتابع مع الحكومة الاسرائيلية تنفيذ هذا القرار بالنظر الى هذا الموقف الخطير، وان يرفع تقريراً الى مجلس الامن الدولي حوله». وكرّر القرار، أيضاً، حلول اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بمنع الابعاد على كل الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، ووصف قرار الحكومة الاسرائيلية الأخير بأنه «انتهاك» لتلك الاتفاقية. وصوّتت الولايات المتحدة الاميركية لصالح القرار، ولكن تصويتها جاء بعد مراوغات حول الصياغة. وكانت واشنطن غير راغبة في الحديث عن «انتهاك» اتفاقية جنيف الرابعة، ذلك ان المادة (٥٠١) من قانون المساعدات الاجنبية للعام ١٩٩٠، تطلب من الحكومة الاميركية قطع عونها عن كل بلد يثبت انتهاكه، بصورة منتظمة، لحقوق الانسان المعترف بها دولياً، والذي لم يطبق، أبداً، في ما يتعلق باسرائيل. ورفضت حكومة رابين قرار مجلس الامن الدولي، واعتبرته، في بيان أصدرته بهذا الخصوص، «متحيّزاً».

في هذه الاثناء، رفضت الحكومة اللبنانية قبول المبعدين، كما رفضت، أيضاً، تقديم أي مساعدة لهم، لأنهم تحت المسؤولية الكاملة للحكومة الاسرائيلية. وقد بنت الحكومة اللبنانية موقفها على أساس ان عملية الابعاد التي قامت بها اسرائيل شكّلت انتهاكاً لسيادة الاراضي اللبنانية. وهذا ما لحظه قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ (١٩٩٢) الذي أكد، من جديد، على «استقلال وسيادة ووحدة الاراضي اللبنانية».

واستجابة لطلب مجلس الامن الدولي، بعث الامين العام للامم المتحدة، د. بطرس بطرس غالي، مساعده للشؤون السياسية، جيمس جوناه، الى المنطقة في الفترة الواقعة بين ٢٧ ـ ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، وقابل جوناه المسؤولين الاسرائيليين، كما قابل، أيضاً، المسؤولين اللبنانيين.

وكانت الاوضاع الصحية والمعيشية للمبعدين أخذت في التدهور نتيجة لقساوة الطقس وانعدام كل المواد الضرورية، بما في ذلك الماء والدواء والاغذية. وأصيب عدد منهم بالمرض كما جرح عدد آخر. وفي هذه الاثناء، رفضت الحكومة الاسرائيلية طلباً رسمياً تقدّمت به لجنة الصليب الاحمر الدولي لامداد المبعدين بالمواد الضرورية عبر الحدود الاسرائيلية.

وفي خطاب بتاريخ ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣، أبلغ الامين العام للامم المتحدة الى رئيس مجلس الامن الدولي ان «مهمة جوناه كانت غير ناجحة». وقال: «اعتقد، من كل ما سمعت، ان هذا يعود، في المقام الاول، الى عدم رغبة اسرائيل في الانصياع للقرار الرقم ٧٩٩». كما أفاد الامين العام الى المجلس، كذلك، بأنه قرر إيفاد بعثة ثانية الى المنطقة يرأسها مستشاره السياسي الخاص وممثله في محادثات سلام الشرق الاوسط متعدّدة الطرف، شيمنايا غاريخان. وعبّر الامين العام عن أمله الشديد في ان «تدرك السلطات الاسرائيلية الحاجة الى الانصياع الى القرار الرقم ٧٩٩». وعلى كل حال، أكد الامين العام انه «اذا لم تفعل اسرائيل ذلك، فقد أوصيت في تقريري ان يبحث المجلس اتخاذ خطوات أخرى لضمان احترام قراراته».

وفي الامم المتحدة، دعا العديد من اللجان والجماعات، مثل اللجنة الخاصة باسرائيل التابعة لمجموعة دول عدم الانحياز والمجموعة العربية ورئيس لجنة ممارسة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، مجلس الامن الدولي الى اتخاذ اجراءات حاسمة لضمان التطبيق الكامل للقرار

الرقم ٧٩٩ (١٩٩٢)، وطالب البعض باتخاذ قرار جديد يندرج في إطار الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

وفي الخامس والعشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣، قدّم الامين العام للامم المتحدة تقريره الى مجلس الامن الدولي، وجاء فيه ان رفض اسرائيل المستمر للانصياع للقرار الرقم ٧٩٩ (١٩٩٢) لضمان عودة آمنة وفورية لكل المبعدين الى الارض المحتلة فيه تحدٍ لسلطة مجلس الامن الدولي. وبناء على ذلك، كان لزاماً عليه ان «يوصي مجلس الامن الدولي باتخاذ كل الاجراءات الضرورية لضمان احترام قراره الذي أجيز بصورة جماعية كما نص عليه القرار ٧٩٩ (١٩٩٢)».

بالاضافة الى ذلك، أكد الامين العام في التقرير عينه الحاجة الى «التذكير بأن عمليات الابعاد التي نفّذتها اسرائيل في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢ ليست سوى أحدث انتهاكاتها لاتفاقية جنيف الرابعة». ومن ثم فإنه شعر أن من الهامّ التأكيد على ضرورة معالجة هذه القضية الخاصة بسلامة وحماية السكان المدنيين الفلسطينيين الموجودين تحت الاحتلال الاسرائيلي. ونتيجة لذلك، عبّر عن عزمه «على المبادرة بفتح مفاوضات مع السلطات الاسرائيلية في ما يتعلق بإقامة آلية رصد تابعة للامم المتحدة في الارض المحتلة، كما اقترح في القرار الرقم ٦٨١ (١٩٩٠)».

وفي ٢٦ كانون الاول (يناير) ١٩٩٢، قدّم المراقب الدائم لفلسطين لدى الامم المتحدة الى اعضاء مجلس الامن مشروع قرار، بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، احتوى على عقوبات محدّدة ضد اسرائيل، وذلك لمتابعة تنفيذ القرار الرقم ٧٩٩ (١٩٩٢). وصادقت المجموعة العربية في الامم المتحدة في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣ على مشروع القرار الفلسطيني، وتحوّل تبعاً لذلك الى مشروع قرار عربي. ولكن اسرائيل رفضت توصيات الامين العام التي طالب فيها مجلس الامن الدولي باتخاذ اجراءات لفرض القرار ٧٩٩ (١٩٩٢) بالقوة، وحثّت كل الاطراف على عدم القيام بأي خطوة جديدة الى حين انتهاء محكمة العدل الاسرائيلية العليا في النظر في قضية المبعدين وما إذا كانت عملية الابعاد قانونية أم لا. وكانت الولايات المتحدة الاميركية روّجت لمثل هذا الطلب أيضاً.

غطاء وسابقة

في الثامن والعشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣، رفضت محكمة العدل الاسرائيلية العليا الاستئنافات والالتماسات التي قدّمها محامو روابط حقوق الانسان، الذين تحدّوا شرعية العملية التي قامت بها الحكومة، وأيّدت بالاجماع أوامر الابعاد الفردية لأكثر من ٤٠٠ مدني فلسطيني من الارض المحتلة.

هكذا برهن قرار محكمة العدل الاسرائيلية العليا، مرة أخرى، على صحة الموقف الفلسطيني وهو ان هذه المحكمة توفّر، على الدوام، غطاءاً قانونياً للقرارات الاسرائيلية التي تنتهك الأعراف الدولية، وان هذا القرار ليس سوى مساعدة وخدمة لسياسات الحكومة الاسرائيلية. وبهذا القرار الذي اتخذته محكمة العدل الاسرائيلية العليا، دخلت قضية «ترحيل» الشعب الفلسطيني من وطنه فصلاً جديداً مؤسفاً ودرامياً.

ان قرار المحكمة الاسرائيلية هذا فتح الباب واسعاً لمزيد من عمليات الابعاد والترحيل الجماعية، كما وفّر غطاءاً قانونياً للتعنّت الاسرائيلي ضد القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي، ووضع مجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة في موقف صعب وحرج للغاية. ولا يجوز الاعتقاد ان مجلس

الامن الدولي سيستطيع الخروج من هذا الموقف المربك من دون خسائر فادحة قد تنعكس على مصداقيته واحترامه. وقد يؤثر هذا الموقف، كذلك، بصورة سلبية على مبادىء عمله الاساسية وأسلوبه في معالجة الازمات الدولية. ولم تعد المشكلة مجرد قضية «ازدواجية المعايير»، ولكنها أصبحت أكثر خطورة في ما يسمّى عصر «النظام العالمي الجديد»، حيث يجبر بعض الأقطار على الالتزام بالقانون في حين يُستثنى البعض الآخر من ذلك.

وبمعنى آخر، ستصبح المبادىء انتقائية، تقوم على المصالح والعلاقات، وليس على قوانين أخلاقية عامة. وهذا يعني، ببساطة، ان أولئك الذين هم مع الولايات المتحدة الاميركية، سواء أكانت على صواب أم خطأ، حسنة أم سيئة، فسيكونون فوق القانون الدولي، وفوق الاعراف الانسانية. وقد أوضح هذا، بجلاء، وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، عندما ذكر ان الولايات المتحدة الاميركية لن «تخون» علاقاتها الخاصة جداً مع اسرائيل بعدم استخدام حق النقض لمواجهة أي عقوبات ضدها.

ان هذا القرار وضع مفاوضات سلام الشرق الاوسط الثنائية ومتعدّدة الطرف في موقف صعب. ان عملية السلام تحتاج الى نوايا حسنة معلنة. وقرار المحكمة الاسرائيلية هذا ليس سوى مواد متفجرة وضعت في طريق عملية السلام.

صفقة اسرائيلية ـ أميركية

في الأول من شباط (فبراير) ١٩٩٣، أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، قرار حكومته بالسماح لـ ١٠٠ من المواطنين المبعدين بالعودة، وتقليص فترة النفي بالنسبة للباقين لتصبح نصف المدة التي قررت أول الامر. وقال انه وفي مقابل ذلك تلقّت اسرائيل من الولايات المتحدة الاميركية تأكيدات بأنها ستسد الطريق أمام أي محاولة لدفع مجلس الامن الدولي لاتخاذ عقوبات ضد اسرائيل، وفقاً لبعض الاقتراحات التي قدّمت رداً على تحدي اسرائيل المستمر للمطالب التي نص عليها القرار الرقم ٧٩٩ (١٩٩٢). وفي اليوم ذاته، أعلن وزير الخارجية الاميركي، وارن كريستوفر، عندما كان في زيارة لمقر الامم المتحدة في نيويورك، انه يعتقد بأن اتخاذ اجراء آخر من قبل مجلس الامن الدولي لن يكون ضرورياً.

وفي الرابع من شباط (فبراير) ١٩٩٣، أفادت الانباء ان رئيس الوزراء الاسرائيلي أشار، في بيان أدلى به في الكنيست، الى الاتفاق الذي تمّ التوصل اليه بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية في ما يتعلّق بقضية الابعاد، ولاحظ ان الاتفاق بإعادة ربع المبعدين الفلسطينيين الـ ٤٠٠ حفظ له حق إبعاد المئات من الناس في المستقبل إذا ما أراد ذلك. وأكد ان اسرائيل قررت ذلك لثلاثة أسباب: لاظهار ان اسرائيل «ستواصل عملية السلام»، و«تحارب الارهاب»، وليظهر للاسرائيليين «التوجه المخلص لبناء قواعد التعاون والتفاهم مع الادارة الاميركية الجديدة». وأضاف، أيضاً، أن هنالك ثلاثة مبادىء تهتدي بها الحكومة الاسرائيلية في تعاملها مع هذه القضية: ان لا تصل الى أي مجابهة مع مجلس الامن الدولي، وتمكين الفلسطينيين الراغبين في العودة الى مائدة المفاوضات من أن يفعلوا ذلك، وتجنّب خلق موقف يمكن ان يفهم على انه انتصار لـ «حماس».

ولا ريب فإن القرار الجديد الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية غيّر قوانين اللعبة الى حدّ ما، ومن ثم مال الميزان لمصلحة اسرائيل في بعض الدوائر السياسية الدولية. وكمثال على ذلك، قال

وزير الخارجية الاميركية، كريستوفر، انه هو والرئيس الاميركي، بيل كلينتون، كانا «راضيين جداً» بالقرار الاسرائيلي، ووصفه بأنه «اختراق للجمود». وأضاف «ليس هناك حاجة ليقوم مجلس الامن الدولي بأي اجراءات جديدة». وعبّرت معظم الدول الاوروبية عن رضاها عن الصفقة التي عقدت بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل.

انحياز اميركي

على هذا الاساس، كانت محاولات الولايات المتحدة الاميركية لتأجيل، أو حتى للحيلولة دون انعقاد مجلس الامن الدولي، واتخاذ قرار بفرض عقوبات ضد اسرائيل لعبة مكشوفة لاخراج اسرائيل، وكذلك الادارة الاميركية، من المأزق الصعب الذي سببه القرار الاسرائيلي بابعاد الفلسطينيين الى جنوب لبنان. وقد أصبح من الواضح جداً للعالم كله، ان الولايات المتحدة الاميركية تستخدم معايير مزدوجة، وانها تحاول ايجاد حل لقضية المبعدين لا يذهب أبعد من مساعدة اسرائيل على التخلّص من مشكلتها، وليس من أجل العدل أو لمصلحة المبعدين الفلسطينيين.

وبما ان الولايات المتحدة الاميركية هي، في الوقت عينه، الراعي لعملية السلام في الشرق الاوسط، فانها تتحمّل مسؤولية في ضمان ان كل الاطراف المعنيّة ستلتزم بالخطوط العامة لهذه العملية وتنصاع للقانون الدولي. ولهذا السبب يطلب منها، بشدة، ضمان احترام اسرائيل لقرارات مجلس الامن الدولي، وان تطبق، على الفور، القرار الرقم ٧٩٩.

لقد تحدّت اسرائيل الضغط الدولي في الماضي. وفي الحقيقة، فإن اسرائيل رفضت تطبيق أيّاً من قرارات مجلس الامن الدولي الخاصة باحتلالها للضفة الفلسطينية، والقدس، وقطاع غزة. ومن الممكن لضغط الولايات المتحدة الاميركية إقناع اسرائيل بتعديل مواقفها. وعلى الولايات المتحدة الاميركية ممارسة نفوذها على اسرائيل لضمان عودة آمنة وفورية لكل الفلسطينيين الذين أبعدوا بصورة غير قانونية، ولضمان تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي، وان أحوج الامر فبالقوة، وان تشترط ربط العون الذي تقدّمه الى اسرائيل باحترام حقوق الانسان الخاصة بالفلسطينيين.

ان إدانة الولايات المتحدة الاميركية للاجراءات الاسرائيلية من دون اتخاذ اجراءات لحمل اسرائيل على احترام القرارات الدولية تشكك في دورها بوصفها راعية لعملية السلام في الشرق الاوسط. وما لم تظهر الولايات المتحدة الاميركية استجابة قوية وفورية، فستضع سابقة خطيرة تسمح لاسرائيل بترحيل جماعي للفلسطينيين الى المنفى.

كما ان مصداقية الامم المتحدة أصبحت على المحك وهي مطالبة بإثبات دورها بأنها حامٍ عادل ومنصف للقانون الدولي، ومصدر للقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول وبين الشعوب.

ونحن نعتقد انه بات من الضروري، الآن، عقد اجتماع لمجلس الامن الدولي لاجبار اسرائيل على احترام قراراته، وليقرر فرض عقوبات ضدها وفقاً للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، إنْ واصلت تحديها للشرعية الدولية. وان تطبيق أو عدم تطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ يعني أنه إما أن يكون هنالك قانون دولي، وبالتالي يجب ازالة أي عقبات تحول دون ممارسة مجلس الامن الدولي لصلاحياته، أو انه لا وجود لهذا النوع من القانون الدولي. واذا واصلت اسرائيل انتهاكها للقانون الدولي وللقرارات الدولية، فإن ذلك سيقود الى نتائج سلبية بالنسبة للحقائق السياسية في الشرق الاوسط، وسيحطّم عملية السلام في الشرق الاوسط، وسيسبب ضرراً كبيراً لكل أعمال مجلس الامن الدولي وللامم المتحدة ككل.

ان الوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام لن يعود الى طاولة المفاوضات مع الوفد الاسرائيلي ما لم تتراجع اسرائيل عن قرارها بنفي المئات من الفلسطينيين، وذلك كجزء من تطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩.

ان القرار الاسرائيلي بإبعاد مئات من الفلسطينيين خارج وطنهم ليس سوى مواد متفجرة كبيرة وضعت في طريق استمرار عملية السلام في المنطقة. ونحن نعتقد انه من غير الممكن استئناف المحادثات الثنائية ومتعدّدة الطرف من دون تطبيق كامل لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩، والذي يطالب بعودة فورية وآمنة للفلسطينيين المبعدين الى وطنهم.

لقد صعّدت القوات الاسرائيلية في ذات وقت الابعاد، اجراءاتها الارهابية العشوائية ضد الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة، وبصورة خاصة ضد الاطفال الفلسطينيين. وهكذا فإننا نجد انه من المناسب ان نطالب مجلس الامن الدولي، بشدة، لايجاد سبل ووسائل لحماية شعبنا الفلسطيني هناك، وبصورة خاصة بعد تصعيد الاجراءات الاسرائيلية ضده.

ان عمليات الابعاد غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكّل خرقاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وتمّت عمليات الابعاد من دون الاستناد الى قانون في ما يتعلق بالقرارات المحلية، وتمثل تجاهلاً أساسياً للاعلان العالمي لحقوق الانسان وكل قوانين حقوق الانسان الاخرى ومعاييرها. ان مفهوم الابعاد موازٍ لمفهوم «الترحيل» وغيرها من الافكار العنصرية والنظريات مثل نظرية التطهير العرقي.

ان الابعاد الذي تمّ في السابع عشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢ يشكّل، بالاضافة الى كل ما أوردنا سابقاً، شكلاً من أشكال العقاب الجماعي، وقد ترك أثراً ضارّاً على عملية السلام الجارية، الآن، برعاية الولايات المتحدة الاميركية وروسيا. ولا يمكن تصوّر استمرار هذه العملية ونجاحها طالما لم يوضع حدّ لهذا الموقف.

ان الطريقة الوحيدة لحل قضية المبعدين الفلسطينيين هي التطبيق الفوري لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩. وهذا المطلب واقعي ومعقول. ونأمل من كل الاطراف الاخرى ان تتجاوب مع هذا المطلب بشكل ايجابي.

ونحن نعتقد انه لا توجد أية امكانية لحل وسط في هذه القضية، حتى من الناحية النظرية. وليس هنالك حل آخر لقضية المبعدين الفلسطينيين سوى عودتهم الى وطنهم.

الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)

د. نبيل حيدري

باحث ـ مركز الابحاث، م.ت.ف. (نيقوسيا)

جلبت مرحلة ما بعد العام ١٩٧٤ احداثاً عدة، تبلورت في شكل إدخال منظومة جديدة في سياسة الاتحاد السوفياتي، ما لبثت ان احتلت مكان الصدارة في تحرّك المسؤولين السوفيات على المسرح الاقليمي الشرق أوسطي. ويمكن القول، ان ازدياد النفوذ الاميركي في مصر من جهة، واندلاع الحرب الاهلية اللبنانية من جهة أخرى، كانا، في الغالب، دافعاً الى هذا التحرّك. وطبيعي ان سير الاحداث ساعد على ذلك كثيراً: فبعد ان وقّعت مصر على اتفاقية فك الارتباط الاول مع اسرائيل، وتلتها اتفاقية مماثلة على الجبهة السورية، بدأت خطوات الحل المنفرد بقبول مصر اتفاقية فك الارتباط الثانية. أضف الى ذلك، فقد وجد السوفيات أنفسهم تجاه لغز جديد؛ اذ سرعان ما نشب القتال في لبنان، وبوجه خاص تلك التطوّرات التي رافقته والمتمثلة، أساساً، في المواجهة بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، اللتين تعدّان أهم حليفين لموسكو في المنطقة.

كان مضمون هذه الاحداث يعني، بالنسبة الى موسكو، اعادة تعريف دورها في المنطقة وفي الجوار الاقليمي برمّته. فقد آذنت دبلوماسية وزير الخارجية الاميركي، هنري كيسنجر، المكوكية، التي بدأت في العام ١٩٧٤، بعملية أصبحت المنطقة، من خلالها، ساحة بعيدة، نسبياً، من استغلال التنافس الطبيعي بين القوتين العظميين. وتدريجياً، بدت المنطقة وكأنها في طريق التحوّل الى اميركا وسطى أخرى، وبات النزاع العربي ـ الاسرائيلي مسرحاً لتوازن القوى المتنازعة، الاقليمية والدولية؛ وأمكن، في الوقت عينه، تقييد مجال الحركة الفلسطينية في وسائل تسوية القضية داخل أضيق حيّز ممكن، في حين اكتسبت الدبلوماسية الاميركية الناشطة رصيداً ضخماً، وظّفته في مساوماتها السياسية مع الاطراف العربية المعنيّة في النزاع. كانت الحلول، بالنسبة الى كيسنجر، أكثر من واضحة، بحيث يؤدي مسار التسوية على الجبهتين، المصرية والسورية، الى تذليل الصعوبات أمام الحل على الجبهة الثالثة (الفلسطينية). لكن موسكو هي التي ادخلت عنصر الخلل الى هذه العملية، من خلال متابعتها سياسة عدم التفريط بأي فرصة تمكنها من القيام بهجمة سياسية أو اقتصادية. واستبدلت موسكو، تدريجياً، الاصرار على صداقة «أنظمة الحكم التقدمية» التي اقترنت، تقليدياً، بـ «العداء للأنظمة الرجعية شبه الاقطاعية»، برؤية سياسية للمنطقة على قدر لا بأس به من التجانس قامت على أساس تغليب المصالح الدولية على الايديولوجية.

وفيما أخذت جهود كيسنجر تتعثر، وخصوصاً بعد الرفض السوري، كانت موسكو تعمل، جاهدة، على تحسين مواقعها في أماكن أخرى: التقرب من ليبيا القذافي التي كانت خياراتها الاسلامية تتجسّد، في الأمس القريب، بعداء شديد ازاء الاتحاد السوفياتي «الملحد». وأكثر من ذلك، أيضاً، كانت موسكو تعمل على التقرب من ملك الاردن، حسين، الذي طالما اتهمته وسائل الاعلام السوفياتية بالولاء للامبريالية. كما أبدت استعدادها لتقديم الخبرات التقنية اللازمة لبلدان الخليج النفطية، اذا ما أرادت هذه البلدان، يوماً، الاستغناء عن الشركات الاجنبية. وعبر هذه الثغرة، حاولت موسكو الدخول في مجمل النظام الاقتصادي الشديد الحيوية للمصالح الاميركية في المنطقة. فاذا ما ترددت الولايات المتحدة الاميركية في تزويد الكويت ببعض الاعتدة العسكرية، فالاتحاد السوفياتي لن يتردّد؛ واذا ما تردّدت واشنطن في المساهمة في عملية التنمية الصناعية في الخليج، فان موسكو، شأنها شأن باريس، مثلاً، مستعدة لتقديم الخبرات التكنولوجية، التي قد لا تكون بالغة التطوّر، ولكنها أقل كلفة بالتأكيد. كما عرضت موسكو خدماتها التقنية على دولة الامارات العربية المتحدة التي كانت تحظى باعتراف رسمي من الحكومة السوفاتية[١]. ويبقى أهمّ من هذا كله استمرار التقرب السوفياتي من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

تدهور المكانة السوفياتية

لا شك في ان الابتعاد المصري التدريجي من الاتحاد السوفياتي، الذي بدأ منذ العام ١٩٧٠، والازدياد في سرعة تحوّل القاهرة نحو الولايات المتحدة الاميركية، أسهما، بصورة جدّية، في اضعاف وتدهور المكانة السوفياتية في الشرق الاوسط. وازاء ذلك حافظت موسكو على خيارات دبلوماسية محدودة، طوال العام ١٩٧٥؛ حيث استمرت في التشديد على دور منظمة التحرير الفلسطينية في أي مباحثات مستقبلية تتعلق بالتسوية في الشرق الاوسط، وحثّت المنظمة على رصّ صفوفها، والتعاون مع الانظمة العربية «التقدمية». كما أولت وسائل الاعلام السوفياتية سوريا، أهمية أكبر، وزادت المعونة العسكرية السوفياتية لهذه الدولة الوحيدة، من بين دول المواجهة، التي حافظت على علاقات وثيقة بها[٢].

وبالفعل، فقد ظلّ المسار المتأرجح للعلاقة السوفياتية ـ المصرية ما بين الجمود والتردّي والميل نحو الانفراج والتحسّن، قائماً منذ نهاية العام ١٩٧٤. في حينه، ظهرت دلائل هامة تشير الى اتجاه هذه العلاقة نحو الانفراج والتحسّن، وتمثّل ذلك، في الزيارة التي قام بها وزير الخارجية المصرية، اسماعيل فهمي، الى موسكو، وفي اعلان الموعد الرسمي لزيارة كانت مقررة للزعيم السوفياتي، ليونيد بريجينيف الى القاهرة. غير ان العلاقة عادت الى التدهور، من جديد، في مطلع العام ١٩٧٥، وظهر ذلك، جلياً، في الزيارة المفاجئة التي قام بها فهمي، مجدداً، الى موسكو، وأسفرت عن اعلان تأجيل رحلة بريجينيف الى كل من مصر وسوريا والعراق، من دون ان تذكر الاسباب التي دعت الى ذلك[٣]. وعلى الرغم من انه قد قيل ان هذه الزيارة سوف تتم في موعد لاحق، وان السبب في الغائها ربما ارتبط بالعلاقات السوفياتية ـ العراقية، أو بالعلاقات السوفياتية ـ السورية، أو حتى بتعقيدات مبهمة من الجانب السوفياتي نفسه، فان ثمة عوامل دعت الى الاعتقاد بأن تدهور العلاقات السوفياتية ـ المصرية هو الذي أدّى، على الارجح، الى الغاء تلك الرحلة[٤]. فقد أجمعت التحليلات كافة على ان سبب التأجيل، في الدرجة الاساس، كان يتعلق بخلافات أساسية في وجهتي النظر السوفياتية والمصرية حول سبل التحرك نحو التسوية السلمية في المنطقة. في مقدم الخلافات، الموقف من

عقد مؤتمر جنيف للسلام، حيث كانت وجهة نظر موسكو تحث الدول العربية في الدعوة الى عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن، بغية التوصل الى تسوية شاملة لأزمة الشرق الاوسط، تؤدي الى الانسحاب الاسرائيلي الشامل من على الاراضي العربية المحتلة، والى حلّ القضية الفلسطينية. في مقابل ذلك، كانت القيادة المصرية ترى الى امكان تأجيل عقد مؤتمر جنيف، ومتابعة «الحوار» مع الولايات المتحدة الاميركية، بهدف تحقيق انسحاب جزئي جديد من على جبهة سيناء، أولاً، يمهّد لانسحاب مماثل على الجبهة السورية. وثمّة خلاف آخر، تركّز على الطلبات المصرية لأسلحة جديدة من الاتحاد السوفياتي، وعلى جدولة الديون، حيث رأت القيادة السوفياتية ان أنواع السلاح المتطور التي تطلبها القاهرة يقتضي ضرورة عودة بعض الخبراء السوفيات الى مصر من أجل المساعدة في عمليات استيعاب القوات المسلحة المصرية لهذا السلاح، ومن أجل صيانته في المراحل الاولى على أقل تعديل، بينما أصرّت القيادة المصرية على تلقّي السلاح من دون عودة الخبراء السوفيات[٥].

عكس الاعلام السوفياتي، بصورة أو بأخرى، بعض جوانب هذه الخلافات. وعلى سبيل المثال، نشرت الصحافة السوفياتية مقالات عدة، ندّدت بالمحاولات الجارية لعزل الشعوب العربية عن حليفها الرئيس، الاتحاد السوفياتي، ولعرقلة التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمعات العربية المعنيّة، ولتخريب علاقات الصداقة العربية ـ السوفياتية. كذلك هاجمت محاولات اعادة العالم العربي الى «الحظيرة الغربية» من طريق استخدام «الاسطورة» التي تدّعي ان مفتاح التسوية في الشرق الاوسط هو في يد الولايات المتحدة الاميركية وحدها، وترويج «المزاعم» عن عدم قيام الاتحاد السوفياتي بتعزيز القدرات الدفاعية للدول العربية المعنيّة، وعن تواطئه مع الولايات المتحدة الاميركية على حساب القضايا العربية. كما استمر الاعلام السوفياتي في التحذير من الاتفاقيات الجزئية بين أي دولة عربية واسرائيل، في اشارة ضمنية الى مصر، لأن في ذلك «تجاهلاً كاملاً» لمصالح سوريا والشعب الفلسطيني، ممّا يؤدي الى انهيار التضامن داخل الجبهة العربية»[٦].

الّا ان الموقف المصري جاء حادّاً ومباشراً. فقد أدلى الرئيس، أنور السادات، بسلسلة من التصريحات، وجّه من خلالها، نقداً علنياً الى سياسة الاتحاد السوفياتي في المنطقة، والى تصوّره للخطوات المقبلة بالنسبة لمستقبل التسوية السلمية، والى علاقاته مع مصر. وأعلن السادات في منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥ تفضيله لسياسة كيسنجر الداعية الى السير نحو التسوية السلمية «خطوة خطوة»، والى التوصل الى فك ارتباط جديد في سيناء، مع تأجيل مؤتمر جنيف الى الحين المناسب لعقده، واستبعد، في الوقت عينه، وجهة النظر السوفاتية الداعية الى السير في الاتجاه المعاكس، وعقد المؤتمر في القريب العاجل. وفي حديث له الى صحيفة «الانوار» اللبنانية، في الفترة ذاتها، وضع الرئيس المصري الاتحاد السوفياتي كدولة عظمى في موقع موازٍ لموقع الولايات المتحدة الاميركية من حيث علاقته بمصر بقوله: ان «مصر لن تكون منطقة نفوذ لا للسوفيات ولا للاميركان»، وان يبحث عن مصلحة مصر بين النظرتين الاميركية والسوفياتية. وتساءل في حديثه «رجوع مصر الى احضان السوفيات يخدم مصلحة مَنْ؟». كما أكد ان عودة المنطقة الى الاستقطاب الثنائي، حيث تقف واشنطن مع تل ـ أبيب، وموسكو مع العرب لا يخدم المصالح العربية الحيوية. الى ذلك، انتقد السادات الاتحاد السوفياتي لأنه «عوّض سوريا كل خسائرها، في الحرب الاخيرة [تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٧٣]، وأعطاها المزيد من التجهيزات، بينما لم يعط مصر شيئاً، منذ ١٤ شهراً، على الرغم من كل ما قيل عكس ذلك». ثمّ دعا الاتحاد السوفياتي الى الوفاء بتعهداته والتزاماته وفقاً لنصوص معاهدة الصداقة المصرية ـ السوفياتية «اذا كان السوفيات يريدون، حقاً، المحافظة على صورتهم في العالم العربي»[٧].

أكثر من ذلك، أدلى الرئيس المصري، عشية زيارته لفرنسا بتصريحات عدة، أكد فيها، من جديد، انتقاداته للاتحاد السوفياتي، وأشاد بسياسة الولايات المتحدة الاميركية ازاء التسوية السلمية في المنطقة. ولاحظ، في هذا المجال، ان واشنطن «لن تتأخر في الاعتراف بالصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية». وأشاد بوزير الخارجية الاميركية، كيسنجر، قائلاً عنه بأنه لا يعد الاّ بما يستطيع ان يعطيه، وبأنه، احترم تعهداته كافة تجاه مصر، وبأنه، أي السادات، على ثقة كاملة، بأن كيسنجر لن يخيّب الآمال العربية. وفي مقابل هذا المديح للسياسة الاميركية في المنطقة، اتهم الاتحاد السوفياتي بأنه كان وما يزال يعارض أي عمل عسكري، ولو كان محدوداً، ضد اسرائيل، ويرفض تسليم مصر المعدّات العسكرية التي تحتاج اليها، ووصف الموقف السوفياتي هذا بأنه «غير ودّي». كما أكد ان خلافات مصر مع الاتحاد السوفياتي تشمل المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية، وان موسكو رفضت طلب القاهرة تمديد تسديد ديونها عشر سنوات، كما فعلت مع دمشق، ورفضت تعويضها ما فقدته من الاسلحة خلال حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣[٨].

ويبدو جلياً من تصريحات الجانبين، ان العلاقة السوفياتية ـ المصرية كانت تمر بفترة عصيبة. من هنا، ألحّ السوفيات، من جديد، على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف كعنصر ضغط اضافي على مصر، وفي كونه سلاحاً دعاوياً في مواجهة السياسة الاميركية في المنطقة، في آن. هذا الخط الجديد، استمر في خلال الفترة الواقعة ما بين كانون الثاني (يناير) وآذار (مارس) ١٩٧٥، عندما كان كيسنجر مشغولاً في انجاز اتفاقية مصرية ـ اسرائيلية أخرى. وقد بدا هذا الاستمرار في شكل اشارات متكررة، نسبياً، عن مشاركة الفلسطينيين على قدم المساواة مع أطراف النزاع في مؤتمر جنيف، والتي من بينها اشارة بريجينيف نفسه الى ذلك. ولكن، على الرغم من تأييده الظاهر للمشاركة الفلسطينية في أعمال مؤتمر جنيف، فان الاتحاد السوفياتي قام بجهود للحصول على موافقة الاردنيين والاسرائيليين على العودة الى التئام المؤتمر، تلك الموافقة، التي كانت، وقتذاك، بالتأكيد، على حساب الفلسطينيين، أو أقله على حسابهم في المراحل الاولى من عقد المؤتمر. وفي ما يمكن ان يدعى استمراراً للجهود السابقة لايجاد اطار مناسب لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية من طريق وفد آخر، تلقت موسكو عرض السادات بتشكيل قيادة فلسطينية ـ سورية عسكرية سياسية تكون الوسيلة الممكنة للمشاركة الفلسطينية في مؤتمر جنيف[٩].

لقد انصبّت الجهود السوفياتية، كما تبيّن، في مناهضة التسوية الجزئية، على سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية اللتين كانت لهما أسبابهما الخاصة في مناهضة مثل هذه السياسة. وقد أثارت زيارة وزير الخارجية السوفياتي، اندريه غروميكو، الى دمشق، في مطلع شباط (فبراير) ١٩٧٥، هذا الأمـر؛ اذ أكـد الطرفان، السوري والسوفياتي، على ضرورة عقد مؤتمر جنيف مجدداً، وعلى وجه السرعـة، أي في أواخـر شباط (فبراير) أو أوائل آذار (مارس) ١٩٧٥، على أبعد تقدير. كما طالب الجانبان اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية صنع السلام في المنطقة. وفي البيان المشترك الذي أصدر بعد هذه الزيارة، أكد الجانب السوري أهمية اشتراك الاتحاد السوفياتي، «في جميع الميادين وفي كل المراحل» في الجهود المبذولة لاقرار السلام في الشرق الاوسط. وفي الوقت عينه، أكد وزير الخارجية السوفياتي رغبة بلاده في استمرار بذل الجهود من أجل تعزيز «قدرة سوريا الدفاعية». هذا التـأكيـد كان بمثـابـة وعـد بامداد سوريا بعدد من الطائرات المقاتلة من طراز «ميغ ـ ٢٥» الاعتراضية. وقد واكب الموافقة على هذه الامدادات العسكرية ثناء سوفياتي على الموقف السوري الذي يطالب بتسوية شاملة في الشرق الاوسط، لا بتسوية جزئية، والذي يعارض انهاء حالة الحرب

مع اسرائيل قبل انسحابها من على الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة كافة، وقبل اقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[١٠].

ومع استمرار تأييد الموقف السوري والتنسيق مع دمشق، استمرت موسكو، في الربع الاول من العام ١٩٧٥، في التشديد على دور منظمة التحرير الفلسطينية في أية مباحثات مستقبلية تتعلّق بالسلام في منطقة الشرق الاوسط. وواكبت المطالبة السوفياتية برصّ الصفوف العربية، وفق رؤية موسكو لسبل الحل، جهود بذلتها لحثّ منظمة التحرير الفلسطينية على توحيد صفوفها، والتعاون مع الانظمة العربية «التقدمية». وفي خلال الزيارة التي قام بها غروميكو الى دمشق، في أوائل شباط (فبراير) ١٩٧٥، اجتمع الوزير السوفياتي مع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في جو وصف بأنه «حار وودّي». واستناداً الى اذاعة صوت فلسطين في الجزائر، أُبلغ الزعيم الفلسطيني بقرار سوفياتي يقضي بمنح المقاومة الفلسطينية عوناً عسكرياً[١١]. غير ان دليلاً آخر ظهر على ان الاتحاد السوفياتي كان يدرس خيار دمج الفلسطينيين بوفد آخر، فقد ذكرت اذاعة موسكو المحلية ان غروميكو «دعا الى مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف بوفد كامل الحقوق، لكن صحيفة «برافدا» الرسمية حذفت عبارة «وفد». وعلى ما يبدو، فان الاتحاد السوفياتي بحث في هذه المسألة مع الجانب الاردني، عندما زار السفير السوفياتي السابق في مصر، فلاديمير فينوغرادوف، عمّان، وهو في طريقه الى بيروت من أجل اجراء محادثات مع الزعيم الفلسطيني، عرفات، في آذار (مارس) ١٩٧٥، (وقيل ان فينوغرادوف اجتمع، أيضاً، مع الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة). ومع انه لم يذكر شيء علني عن هذه الجولة، فقد رأى السفير السوفياتي في بيروت، من الضروري ان يعيد التأكيد لبعض الفلسطينيين، على ان الاتحاد السوفياتي يؤيد التمثيل المستقل لمنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف، وعلى وجه التحديد لكي ينكر التقارير التي ذكرت بأنه يفضّل التمثيل الاردني ـ الفلسطيني في أروقة المؤتمر[١٢].

في الواقع، كان ثمة تساؤل هيمن على تلك التقارير، مرده الاجتماع الذي عُقد بين وزير الخارجية الاميركية، هنري كيسنجر، ونظيره السوفياتي، غروميكو، في جنيف في منتصف شباط (فبراير) ١٩٧٥، حيث بحث الوزيران في مشكلة الشرق الاوسط، اضافة الى قضايا أخرى مرتبطة بالعلاقات الثنائية بين الجانبين؛ اذ انه على الرغم من التوتر الذي ساد في الاجتماع، بسبب الموقف المتشدّد الذي أعلنته موسكو من جهود كيسنجر في الشرق الاوسط، فقد أُصدر بيان مشترك، اتّصف بطابع تقليدي رتيب، جاء فيه ان الجانبين يعتقدان «بأن مؤتمر جنيف ينبغي ان يقوم بدور هامّ في تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط؛ كما ينبغي أن يستأنف المؤتمر أعماله في وقت مبكّر». كذلك أشار البيان الى ان الوزيرين أوليا الوضع في الشرق الاوسط اهتماماً خاصاً في محادثاتهما، وانهما أكدا عزمهما على بذل كل جهد للوصول الى حل لقضايا السلام في المنطقة، وفقاً لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٣٣٨، «آخذين في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع شعوب المنطقة، بمن فيها الشعب الفلسطيني، واحترام حق الوجود المستقل لكل دول المنطقة»[١٣]. وكان واضحاً، ان الاشارة الى استئناف اعمال مؤتمر جنيف، وكذلك الاشارة الى القرار ٣٣٨، عكسا الخلاف المعروف حول هاتين المسألتين بين الموقفين السوفياتي ـ الاميركي، والسوفياتي ـ الفلسطيني.

هكذا تتابعت محاولات التوفيق السوفياتية ازاء منظمة التحرير الفلسطينية. وتعبيراً عن هذه المحاولات، اجتمع السفير السوفياتي في بيروت الى عرفات لمناقشة التطوّرات المستجدة على الساحة الشرق أوسطية، وتأثيراتها المحتملة على القضية الفلسطينية[١٤]. كما زار وفد يمثّل اللجنة

السوفياتية للتضامن الافرو ـ آسيوي، برئاسة نائب رئيس اللجنة، فلاديمير كودريافتسيف، في آذار (مـارس) ١٩٧٥، القـواعد والمخيمات والمكاتب الفلسطينية في سوريا ولبنان، واجتمع الى الرئيس الفلسطيني. وفي الوقت ذاته، أقام مجلس السلم العالمي «اسبوع التضامن» مع الشعب الفلسطيني «تحت زعامة منظمة التحرير الفلسطينية»، وافتتحه، في موسكو، في ١٠ آذار (مارس) ١٩٧٥.

بعد عودته الى الاتحاد السوفياتي، كتب كودريافتسيف، مقالين في صحيفة «ازفستيا»، سار على نهجهمـا الكثـير من التعليقات الصحافية السوفياتية في الفترة اللاحقة. كتب كودريافتسيف: «ان الهـدف الرئيس لسياسة التسويات الجزئية التي تطبّق بالتعاون مع الرجعية العربية، هو تصفية المقاومة الفلسطينية، أو عزلها، أو اضعافها». وتابع «ان حركة المقاومة الفلسطينية هي بمثابة المحرّك الذي يمنـع حركـة التحرير الوطني في المشرق العربي من التوقف عند بعض المراحل الانتقالية». وأضـاف، «ان للقيادة السياسية المشتركة، التي تضم سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي اقترحها الرئيس السوري [حافظ] الاسد أهمية سياسية كبيرة». وبالطبع، فقد شكّل هذا الاتجاه نقطة البداية للتصريحات السوفياتية المؤيدة لما بدا لموسكو وسيلة ملائمة لخلق جبهة مضادة لأي توجّه مصري محتمل نحو اجراء اتفاقيات مرحلية من خلال الوساطة الاميركية. وكانت خاتمة مقاله مثـيرة للاهتمـام الفعلي؛ اذ لاحظ ان القادة الفلسطينيين قالوا ان صراع المقاومة الفلسطينية مع الرجعية العربية يجب ان يتصاعد، وان الصدام مع هذه الرجعية أمر لا مفر منه[١٥].

في هذا الوقت، ظهر مقالان آخران عن الشرق الاوسط في مجلة «انترناشونال افيرز» شدّد كلاهما على أهمية الفلسطينيين. وجاء في المقال الاول، الذي نشر باللغة الروسية، في شباط (فبراير)، وأُعيد نشره في الطبعة الانكليزية للمجلة ذاتها في آذار (مارس)، ان الفلسطينيين هم الشعب الوحيد في الشرق الاوسط الذي لم يمنح الحق في تقرير المصير وفي اقامة دولته الخاصة، وان «التسوية لا يمكن ان تكون عادلة أو دائمة ما دام تجاهل مصالح وحقوق الشعب العربي في فلسطين مستمراً». وأضاف المقال، ان المقـاومـة الفلسـطينية «أصبحت عنصراً هاماً في ميدان الشرق الاوسط»، وان منظمة التحرير الفلسطينية تمثّل مصالح الفلسطينيين الحيوية، وهي «الناطق الشرعي باسمهم على الصعيد الدولي»، كما ثبت خلال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة. أمّا المقال الثاني الذي نُشر في نيسان (ابريل)، فقد شكّل هجوماً عنيفاً ومركزاً على سياسة الولايات المتحدة الاميركية، التي تعتمد على اتمـام اتفاقيات جزئية لفصل القوات، لأن تلك السياسة لا تخلق سوى «تقدّماً وهمياً»، وذلك بسبب فشلهـا في التصـدي للمشكـلات الرئيسـة. وشـدّد المقـال على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، «ممثلاً شرعياً وحيداً» للشعب الفلسطيني؛ وعلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ٣٢٣٦. ولفت الانتبـاه الى ان اتفاقية فصل القوات السورية ـ الاسرائيلية في أيار (مايو) ١٩٧٤، «خدمت المصالح السورية الى أقصى الحدود»، لأنها كانت ترتكز «على تنسيق سوري ـ سوفياتي في نطاق مؤتمر جنيف»[١٦].

دبلوماسية نصف الطريق

على أية حال، فان مثل هذا التنسيق كان يراود التفكير السوفياتي عندما بدأت موسكو حملتها الدبلومـاسيـة المكثّفة في أعقاب فشل وساطة كيسنجر في نهاية آذار (مارس) ١٩٧٥. فقد أدركت موسكو، على ما يبدو، حتى قبل جولة مفاوضاتها مع الاطراف العربية المعنية، ان المواقف المتباينة بين الاطراف المختلفة كانت أبعد من ان تسمح بانعقاد محادثات جنيف. وهكذا، وبعد أيام قليلة من

تعليق محادثات كيسنجر حول الشرق الاوسط، بدأت وسائط الاعلام السوفياتية تتحدث، أكثر من أي وقت مضى، عن تحضيرات ضرورية، وربما مطوّلة، لعقد مؤتمر جنيف، وان استمرار هذا الاتجاه، حتى بعد جولة المحادثات مع القادة العراقيين والمصريين والسوريين وحتى الفلسطينيين، لدليل على ان موسكو، على ما يبدو، لم تنجز اتفاقاً واضحاً مع حلفائها العرب حول المشاركة الفلسطينية، أو حول عدد من المواضيع الاخرى[١٧].

وبالفعل، فقد شهدت موسكو سلسلة من الزيارات المتتابعة قام بها عدد من القادة العرب في نيسان (ابريل) من العام ١٩٧٥. وعلى الرغم من ان جميع هذه الزيارات أدّت الى نوع من الاتفاق، أو على الاقل، الى دعم محدود للسياسات السوفياتية في المنطقة، فان محاولة موسكو لجمع شمل الدول العربية الحليفة في جبهة موحّدة تناهض مخططات السلام الاميركية وتساند السوفيات، باءت بالفشل من جراء سلسلة من الخلافات الثنائية، وتزايد الصراعات داخل هذه الجبهة نفسها[١٨]: مع العراق، بدت النتيجة أكثر تخييباً للآمال؛ فعندما زار نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، صدام حسين، موسكو، فشلت الاخيرة في ايجاد جامع مشترك معه بشأن التسوية في الشرق الاوسط، لأن بغداد رفضت التخلي عن معارضتها لمؤتمر جنيف، وفشلت، كذلك، في التقريب بين بغداد ودمشق، حيث استمر الخلاف بين العاصمتين العربيتين في ما يتعلّق بمسيرة التسوية في المنطقة، وفي تقسيم مياه نهر الفرات المتنازع عليه، اضافة الى قضايا أخرى برزت في السياق[١٩]. الاّ ان البيان المشترك الذي أُصدر في اختتام الزيارة، أشار الى تأكيد الجانبين، السوفياتي والعراقي، على أهمية «تلاحم الدول العربية على أساس معاداة الامبريالية، وتوطيد تعاونها [الدول العربية] مع الاصدقاء المخلصين لتأمين النجاح في النضال ضد العدوان الاسرائيلي»، كما أكدا تصميمهما على «مواصلة تقديم المساعدة والتأييد لحركة المقاومة الفلسطينية التي تعتبر جزء من حركة التحرر الوطني العربية والعالمية»[٢٠]. وبالطبع، تخفي هذه الصيغة تباعد الخيارات السياسية بين الطرفين، ولكن هذا الموقف التوفيقي لموسكو تجاه العراق، أبرز الاعتراف الواضح بالقدرة العراقية التي اعتبرت موسكو تحييدها أكثر فائدة من استفزازها، في حال التعارض مع سياستها.

هذا الاعتراف بالقدرة العراقية لم ينطبق، بصورة حرفية، على مصر، عشية زيارة وزير الخارجية المصري، اسماعيل فهمي الى موسكو، والتي تمّت بعد ذلك بقليل. وعلى الرغم من ان البيان الذي أصدر في أعقاب هذه الزيارة، أشار الى نوع من الاتفاق في وجهات نظر الطرفين، على «ضرورة استئناف مؤتمر جنيف للسلام لأعماله في أقرب وقت ممكن»، وعلى معارضة «الاجراءات الجزئية»، ان لم تكن «جزءاً لا يتجزأ من تسوية شاملة لحل مشكلة الشرق الاوسط حلاً شاملاً وجذرياً»[٢١]، فقد كانت ثمة دلائل تشير الى ان الاتفاق بين الطرفين لم يكن شاملاً. ففي خطاب ألقاه وزير الخارجية السوفياتي، اندريه غروميكو، في حفل اقامه على شرف زميله المصري في الكرملين، اكد ان الاتحاد السوفياتي «يرغب في تطوير التعاون مع مصر، وخصوصاً، كما يفترض، في مجال الاستجابة لطلبات الاسلحة الجديدة واعادة جدولة الديون، شرط ان تبدي القيادة المصرية الرغبة لملاقاة الاتحاد السوفياتي في منتصف الطريق»، ولانتهاج السياسة ذاتها «في ما يتعلق بالاتحاد السوفياتي». أما الوصف الرسمي للمحادثات بأنها أُجريت في جو «عملي وودّي»، فبدا وكأنه تلميح خفي الى نشوب بعض الخلافات بين الجانبين على الاقل. وتأكد هذا الانطباع في تعليق لاذاعة موسكو باللغة العربية أُذيع فور انتهاء الزيارة. فقد ورد فيه انه «اذا كان للعلاقات السوفياتية ـ المصرية ان تتحسّن، فعلى الزعماء المصريين ان يتبعوا سياسة تماثل سياسة الاتحاد السوفياتي في تحسين العلاقات. وهذا الرأي ليس

سوى صدى لآراء غروميكو كما وردت في خطابه الترحيبي. وأضاف التعليق: «ان من الاهمية بمكان ان يتم الاتفاق، لا على المبادىء وحسب، بل على خطوات محدّدة»، وكأنه، بذلك، يشير الى انه اذا لم تغيّر القاهرة بعض تفاصيل سياستها، فلا شيء يضمن عدم بقاء كل الالفاظ الجميلة الواردة في البيان المشترك حبراً على ورق[٢٢].

خلقت هذه التلميحات جواً من الترقب القلق. هنا، أيضاً، كشف القادة السوفيات عن تناقضاتهم، المعزوّة، على الارجح، الى العجز عن أخذ زمام المبادرة الدبلوماسية، بقدر ما هي معزوّة الى الاختلافات في وجهات النظر بين الاطراف العربية المعنية. كما ان التعليقات السوفياتية نفسها كانت متنافرة الى حدّ يجعلنا نتكهن بوجود مناقشات عميقة على مستوى قادة الكرملين. لقد برز حسم هذه الثنائية، بصورة أو بأخرى، عندما استقبلت موسكو وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء السوري، عبدالحليم خدام، في ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٥، حيث قابل الزعيم السوفياتي، ليونيد بريجينيف وبعض كبار مخططي السياسة السوفياتية. فقد عرض غروميكو، بتعابير واضحة، موقف حكومته، في خلال حفل عشاء أقيم على شرف المسؤول السوري، أشار فيه الى ان أعمال مؤتمر جنيف يجب ان تستند الى ثلاثة مقترحات: أولها، الاتفاق على تحرير جميع الاراضي العربية الواقعة تحت احتلال أجنبي؛ وثانيها، الاتفاق على ضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي في فلسطين، الى ان يبني هذا الشعب بنفسه بنية دولته الخاصة؛ وآخرها، الاتفاق على ضمان حقوق كل دول الشرق الاوسط في الوجود والتطور المستقل، بما فيها دولة اسرائيل[٢٣]. وبالطبع، فقد عكس هذا الموقف الرغبة السوفياتية الرسمية في حق اسرائيل في الوجود، بل وحتى المشاركة في ضمانات مثل هذا الوضع[٢٤]. وعلى الرغم من ان البيان المشترك الذي أصدره الطرفان، السوفياتي والسوري، اثر هذه الزيارة، شدّد رفضه لأية اجراءات جزئية ضمن إطار مؤتمر جنيف للسلام، ودان الاتفاقيات المنفردة، مع التشديد على أهمية تعزيز القدرات الدفاعية لسوريا، وحقها في استعمال كل الوسائل لتحرير أراضيها المحتلة، فقد بقي هنالك، كما يظهر، بعض الخلافات بينهما، (وربما نتجت عن تصريح غروميكو بشأن استعداد الاتحاد السوفياتي في تقديم ضمانات الى اسرائيل)، لأن الوصف الرسمي للزيارة، كما جاء في صحيفة «برافدا»، كان أشار الى «تبادل الآراء»، مما يدل، في العادة، على وقوع خلاف[٢٥].

هكذا بدا طبيعياً، ان تجد موسكو في منظمة التحرير الفلسطينية، من بين حليفاتها العربيات، الاقرب لمواقفها. وليس من قبيل الصدفة، اذن، ان تدعم موسكو خيارات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، ياسر عرفات، الذي أكد قبيل مغادرته موسكو في ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٧٥، بساعات قليلة، ان أحد جوانب الدعم والدفع السوفياتيين للقضية الفلسطينية «تمكين شعبنا من تحقيق حقوقه الوطنية المشروعة، واقامة كيانه الوطني المستقل. غير ان هذا الدفع السوفياتي لا يقف عند حدّ الدعم السياسي، وانما يتبلور، كذلك، في أكثر من طريق وأكثر من اتجاه»، لا مجال، الآن، للتحدث عنه[٢٦]. مهما يكن، فقد توجه عرفات على رأس وفد من المنظمة الى موسكو ضمّ أعضاء اللجنة التنفيذية، فاروق القدومي، وزهير محسن، وياسر عبدربه، وعبدالمحسن ابو ميزر، واحمد الازهري[٢٧]. وأكد البيان المشترك الذي أُصدر في اثر اختتام المباحثات مع كل من وزير الخارجية السوفياتي، اندريه غروميكو، وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي، بوريس بوناماريوف، اتفاق الطرفين على شرعية مطالب الشعب العربي الفلسطيني باحترام حقوقه الوطنية، التي تحظى باعتراف دولي متزايد، بما في ذلك قرارات الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة أيضاً. وأعرب الطرفان عن الرأي الراسخ في انه لا يمكن ان يكون ثمة سلام وهدوء في الشرق الاوسط من دون حل للقضية

الفلسطينية، يتجاوب مع مصالح الشعب الفلسطيني. وتمّ التأكيد، كذلك، على أهمية مشاركة ممثلي الشعب العربي الفلسطيني بحقوق متساوية، مع الاطراف المعنية الاخرى، في الجهود الرامية الى بلوغ التسوية في الشرق الاوسط، بما في ذلك مؤتمر جنيف للسلام. كما أكد الجانب السوفياتي موقفه المتمثل في دعم نضال الشعوب العربية من أجل استعادة جميع الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل العام ١٩٦٧، واحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، بما في ذلك اقامة دولته الوطنية. واختتم البيان المشترك، بالتأكيد على الاهمية الخاصة التي تتسم بها الظروف الراهنة، من أجل تنسيق جهود الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية في قضية النضال من أجل سلام عادل ووطيد في الشرق الاوسط، وضد أي نوع من الصفقات الثنائية الانفرادية المنفصلة عن التسوية الشاملة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي[٢٨].

لقد كان الاتحاد السوفياتي راغباً، على الاقل، ان يذكر قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين، ولكنه لم يربط هذا مع التعليقات اللاحقة عن البيان والمتعلقة بمؤتمر جنيف للسلام. ومع ان عرفات وافق، لأول مرة، على شكل الاعتراف بين الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، وذلك بسبب الاهمية الاستثنائية لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في جميع المفاوضات، بما في ذلك مؤتمر جنيف[٢٩]، الّا انه استدرك، لاحقاً، ان هذه الموافقة لم تكن نهائية، مؤكداً ان منظمة التحرير الفلسطينية سوف تقرر هذا الامر عندما تدعى فعلاً[٣٠]. غير ان عبدالمحسن ابو ميزر صرّح، فيما بعد، ان الزعيم الفلسطيني شرح للقيادة السوفياتية موقف منظمة التحرير الفلسطينية تجاه هذا الموضوع، وأكد التزام المنظمة وقيادتها بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاخيرة، وتجاه رفض التعامل مع قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، على أي مستوى عربي أو دولي، بما في ذلك مؤتمر جنيف، وأكد على أهمية الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها القيادة الفلسطينية في الرباط وفي الامم المتحدة في دورتها الاخيرة، وتمسّك الثورة الفلسطينية بضرورة تجسيد هذه الانتصارات وحمايتها. وأوضح، انه في حال توجيه أية دعوة للمنظمة للمشاركة في مؤتمر جنيف، فان مؤسسات المنظمة المسؤولة سوف تحدد الموقف في ضوء قرارات المجلس الوطني الفلسطيني[٣١].

ثمة تقدير آخر لهذه الزيارة والنتائج التي أسفرت عنها. فقد روى رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، ان عرفات التقى، في الاول من أيار (مايو) ١٩٧٥، بريجينيف في حضور كامل أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي. وقد أكد الزعيم السوفياتي، في خلال اللقاء، على دعم الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ودعم البرنامج المرحلي الذي أقرّه المجلس الوطني الفلسطيني، الذي دعا الى اقامة سلطة وطنية فلسطينية مستقلة. كما أكد، من جديد، على ان القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في منطقة الشرق الاوسط، وهي القاعدة التي تنطلق منها جميع الازمات. ويترتب على الاعتراف السوفياتي هذا تأكيد بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي طرف رئيس في صراع الشرق الاوسط، وانه لا يمكن ان تكون هناك مساعٍ للسلام من دون اشراك ممثلي الشعب الفلسطيني على قدم المساواة. واستطرد القدومي في القول: «ومن القضايا التفصيلية التي بحثت، في اثناء هذه الزيارة، قضية [مؤتمر] جنيف... لقد أكدنا، في اثناء المباحثات، على أمور عدة، بالنسبة للمؤتمر منها، اننا لا يمكن ان نطرح مؤتمر جنيف على المجلس الوطني لمناقشته، اذا لم توجّه لنا الدعوة بالصيغة التي نريدها، ولا بدّ ان تكون الدعوة على أساس قرار الامم المتحدة الرقم ٣٢٣٦». ثمّ لا بدّ «من معرفة فوائد الحضور ونتائجه، كما لا بدّ وان تكون هناك خطوات واضحة، بحيث تتمثل في برنامج عمل». وأكد: «ان السوفيات أبدوا تفهماً لموقفنا»، حيث «اننا لم نجد أية صعوبات في

اقناع السوفيات في صيغة القرار الرقم ٣٢٣٦، وهي حق الفلسطينيين في فلسطين، ولكن المشكلة ان لمؤتمر جنيف رئيسين، هما: غروميكو وكيسنجر»[٣٢].

قد يكون من الجائز القول، هنا، ان مشكلة مؤتمر جنيف للسلام لا ترجع الى اشارة (ابو اللطف) الضمنية، لحدود الضغط السوفياتي على واشنطن من أجل انتزاع تنازلات منها على هذا الصعيد، بقدر ما ترجع الى «السياق» الذي جعل هذه المشكلة ذاتها تصبح، في ذلك الحين، ذات مدلول قاطع. هكذا بدا طبيعياً، ان تجد موسكو في الحدود التي وجدت في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حدود الدولة الفلسطينية المقبلة. وكان هذا المطلب، في الحالة السابقة، جزءاً من حث السوفيات منظمة التحرير الفلسطينية بأن تتبنّى موقفاً «واقعياً وبنّاء» بهذا الخصوص. ولقد كان هذا النوع من التحديد للمطالب الفلسطينية هو الذي جعل الاتحاد السوفياتي يمتدح نايف حواتمة والقرارات التي انبثقت عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة، وهو نفسه الذي جعل جورج حبش يتحدى بتصرفه الاتحاد السوفياتي. فمثلاً، اعتبرت مجلة «الهدف» الناطقة باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، خطاب غروميكو في نيسان (ابريل) ١٩٧٥، الذي ألقاه تكريماً لخدام، وقدّم فيه الضمانات الاكيدة لاسرائيل، تصريحاً من حليف الدول العربية يضمن حدود اسرائيل كما هي مبيّنة في حدود العام ١٩٦٧[٣٣].

ليس من الصعب الاثبات بأن تفسير حبش هذا قد أحدث صدى لدى الاوساط الفلسطينية الاخرى التي اعتبرته، من جهتها، لا يخلو من الصحة، خصوصاً وان هذا التفسير قد تأكد في نقاش المائدة المستديرة في الاذاعة السوفياتية في خلال تعليقات احد معلّقي صحيفة «ازفستيا»، ماتيفيف، على أهمية بيان غروميكو في ما يتعلق بالضمانات. ولقد قدّم هذا التأكيد، أيضاً، الى اسرائيل من طريق محادثات غير مباشرة عقدت بين العديد من وسطاء الجانبين. وبينما لم يرد ذكر هذا الموقف على لسان مسؤول سوفياتي آخر من مستوى عال، فقد سبق تكراره مع اقتراب موعد اجتماع مؤتمر الرباط ومؤتمر قمة فلاديفستك، وفي وقت كان كيسنجر يبذل جهوده غير الناجحة للوصول الى اتفاقية مصرية ـ اسرائيلية ثانية في ربيع العام ١٩٧٥[٣٤].

وبسبب الاهمية الواضحة للتعبير عن هذا الموقف السوفياتي الجديد، كما هو مميّز أكثر مما هو معروف على نطاق واسع، وما هو مكرر غالباً، وهو الاشارة الى مشروع التقسيم للعام ١٩٤٧، فانه جدير بالملاحظة ان نذكر البيانات التي أُصدرت بعد مؤتمر جنيف. هذا ما أرادت مجلة «ميجدو نارودْنيا جيزن» تأكيده في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤، اذ كتبت: «ان الاعتراف بالخطوط المحددة والموجودة قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كحدود نهائية بين الدول العربية واسرائيل، هو الاساس المعقول الذي يمكن، بموجبه، ان تتمّ تسوية في الشرق الاوسط». وأضافت «اذا ما تبصّر المرء من حوله فانه يجد، من ناحية القانون الدولي، أنْ ليس ثمة حدود معترف بها، حتى الآن، بين الدول العربية واسرائيل؛ وعليه، فان تقرير حدود حسب ما هو مرسوم أعلاه سوف يظهر تقدماً ملحوظاً في العلاقات العربية ـ الاسرائيلية، وسوف يحسّن، بشكل ملحوظ، الوضع السياسي الشامل في الشرق الاوسط»[٣٥].

هكذا، برزت، لأول مرة، الاهمية الفعلية لعبارة غروميكو في مؤتمر جنيف. وقد كتبت، فيما بعد، مقالتان في مجلة «ميجدو نارودْنيا جيزن»، في شباط (فبراير) ١٩٧٥، اعادتا تأكيد هذا الموقف ملخصاً على الشكل التالي: «انه سيكون لمصلحة الشعب الاسرائيلي، بدرجة كبيرة، ان يستفيد من

هذه الفرصة لتسوية ثابتة ودائمة للنزاع على الارض، من طريق انسحاب الجيش الاسرائيلي الى ما وراء الحدود التي كانت موجودة قبل الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وذلك انسجاماً مع قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨؛ هذه الحدود التي ستكون آمنة ومعترفاً بها». وفي آذار (مارس) ١٩٧٥، كتب ديمتريف، في مجلة «انترناشونال افيرز» الصادرة باللغة الانكليزية، ما يلي: «يجب ان لا ينسى التوسّعيون الاسرائيليون ان رفضهم سحب جيشهم من جميع الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧، سوف يحرم تل ـ أبيب أية فرصة حقيقية لأن تعترف الدول العربية بوجودها ضمن الحدود التي كانت قبل الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أي بتثبيت حدود الاراضي بين الدول العربية واسرائيل، والتي نتجت عن الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في العامين ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، والتي لم تثبت، رسمياً، من قبل أي شخص، وفي أي مكان»[٣٦].

أهداف ظرفية

هل نجحت موسكو في كسب تأييد منظمة التحرير الفلسطينية لوجهة نظرها، وكذلك في اعادة تكوين جبهة موحّدة من الدول العربية الحليفة، ظاهرياً على الاقل، تقف معها، بدرجة أو بأخرى، في القضايا الرئيسة المتعلقة بأزمة الشرق الاوسط؟

ثمة ما يحملنا على الاعتقاد بأن موسكو، التي كانت تجاهر بمساندة بعض خيارات منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية الحليفة الاخرى، كانت تدرك، في الوقت عينه، الصعوبة التي تملي عليها التوفيق بين المستلزمات العربية وتلك التي تتطلبها العلاقة مع واشنطن التي كانت تسعى، بجهد، الى عزلها، تماماً، عن العملية الدبلوماسية في الشرق الاوسط، أو ربما الى تهميش دورها فيها. ولعلّ أول ما يلفت الانتباه اليه، في هذا الشأن، تصاعد الحرب الكلامية بين القاهرة وموسكو. وتبيّن هذا الامر من خلال سلسلة من التصريحات الصحافية التي أدلى بها الرئيس المصري، أنور السادات، الى عدد من وسائط الاعلام العربية والاجنبية. ففي حديثه الى الاذاعة الاسترالية، صرّح الرئيس المصري، ان «معظم الاوراق في هذه اللعبة» هي في يد الولايات المتحدة الاميركية التي تمد اسرائيل «بكل شيء». وبعد ذلك بثلاثة أيام قال، في تصريح لمراسل صحيفة «لوس انجلس تايمز»، ان الاتحاد السوفياتي وليبيا قد أتما «أكبر صفقة أسلحة في تاريخ الشرق الاوسط»، وان ليبيا سوف تحصل، بموجب هذه الصفقة، على أسلحة غير موجودة لدى مصر أو سوريا[٣٧].

وبالطبع، لم تتوان وسائط الاعلام السوفياتية عن الرد على هذه الحملات بمثلها، وبإذن من السلطات العليا. فقد ذكرت اذاعة السلام والتقدم، في الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٧٥، بخصوص بعض الهجمات العنيفة التي شنّت على صفقة الاسلحة الليبية، ما يلي: «في اعتقادنا ان هذه الحملات تعكس، بوضوح، موقف الذين فقدوا ثقتهم بقدرة الجماهير العربية على تحرير الارض المحتلة بالتعاون مع الدول الاشتراكية، وأولئك هم الذين يعتمدون، الآن، على رحمة المعتدي والاوصياء عليه. وهم، اذ يحاولون اخفاء انهزاميتهم وتواطئهم مع الاستعمار والصهيونية، يحاولون خلق الشكوك عند العرب في السياسة السوفياتية». وهاجم تعليق اذاعي آخر، بعد أربعة أيام، مقالات مماثلة كتبها الصحافي المصري، مصطفى أمين، بينما انتقد ثالث، في ٢٤ حزيران (يونيو)، صحيفة «الاهرام» التي «تسعى، بصورة غير لائقة، لوصف السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط بأوصاف كاذبة». وخلص هذا التعليق الى التساؤل: «لمصلحة مَنْ تعمل صحيفة الاهرام؟»[٣٨]

ويبدو ان تصعيد حدة اللهجة بين الطرفين، المصري والسوفياتي، كان نابعاً على الأرجح،

من ادراك الاتحاد السوفياتي للنوايا المصرية التي كانت ترمي الى انجاز اتفاقية مرحلية في سيناء بوساطة اميركية. وقد اتضحت هذه النوايا، خصوصاً بعد قمة سالزبورغ بين الرئيسين المصري، انور السادات، والاميركي جيرالد فورد؛ حينها شعرت موسكو، بأن الرد على هذه الحملات يجب ان يكون على درجة أعلى من الرسمية. ففي ١٥ تموز (يوليو) ١٩٧٥، استغلت صحيفة «برافدا» فرصة هجوم صحافي مصري جاء، هذه المرة، في صحيفة «الاهرام»، وتناول العلاقات السوفياتية ـ الليبية، وما وصفه بـ «احتلال» السوفيات ليبيا، لتعبّر، مرة أخرى، عن «دهشتها» لأن الصحافة في بلد صديق للاتحاد السوفياتي قد انضمت الى «الدعاية الاستعمارية». وسخرت الصحيفة من الفكرة القائلة ان على مصر ان «تحارب النفوذين الاميركي والسوفياتي في سبيل المحافظة على حرية ارادتها»، ونفت الاتهامات الموجّهة الى الاتحاد السوفياتي بأنه أعطى ليبيا أسلحة كان رفض اعطاءها لمصر. كما نفت الاتهام القائل، ان شحنات الاسلحة الى ليبيا، ترمي الى التشفي من مصر». وبعد ان ذكّرت «برافدا» بحجم المساعدة العسكرية السوفياتية لمصر وبعض الدول العربية الاخرى، أكدت، من جديد، ان الاتحاد السوفياتي كان أبعد ما يكون عن محاولة استغلال الخلافات العربية ـ العربية، بل انه كان، دوماً، يشجع العرب على وضع حدّ لخلافاتهم وتطوير سياسة موحّدة. وخلصت الصحيفة الى التحذير من ان كتّاب مثل هذه المقالات انما يخدمون مصلحة أعداء العرب، ويضعفون الموقف العربي على الصعيد الدولي، فيما يختص بالتسوية في الشرق الاوسط[٣٩].

غير انه في غياب سياسة تأثير مباشرة على القرار المصري، من الخطأ بمكان الاعتقاد بأن موسكو لم تسع الى ردود احترازية غير مباشرة. من هذه الردود، توجّه أوضح نحو تعزيز الروابط بسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولتعزيز الروابط كذلك بين كل من سوريا والمنظمة، وسط حملة دعاوية واضحة الاهداف كانت، في نظر السوفيات، محاولة لخلق توازن محتمل ضد مصر. ففي أواخر حزيران (يونيو) ١٩٧٥، وصل الى دمشق وفد من الحزب الشيوعي السوفياتي برئاسة، بوريس بوناماريوف، حيث أجرى محادثات مع عدد من كبار مسؤولي حزب البعث. كما قابل الرئيس، حافظ الاسد، ورئيس المنظمة، ياسر عرفات. وفي ٢٣ حزيران (يونيو)، تمّ توقيع اتفاقية للتعاون بين حزب البعث والحزب الشيوعي السوفياتي. وبدت التعليقات الصحافية السوفياتية، في اثر الزيادة، أوضح في مغزاها. ففي ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٥، قارنت اذاعة موسكو، في معرض المديح، ما بين السياسة السورية وسياسة بعض الدول العربية «الاخرى»، من دون تعيين، وقالت «اننا نرى ان الموقف السوري يختلف، كلياً، عن موقف أولئك الزعماء السياسيين العرب الذين يضعون حساباتهم، في ما يتعلق بالنزاع القائم، على أساس الوساطة الاميركية». ووصف تعليق اذاعي سوفياتي آخر، بُثّ بتاريخ ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٧٥، لقاء بوناماريوف وعرفات في دمشق بأنه ذو مغزى، وأشار الى ان سوريا تساند الفلسطينيين. وأعلن ان القيادة السورية ـ الفلسطينية الموحّدة أمر هام بالنسبة الى القضية الفلسطينية. هذا الربط بين الجانبين، في التعليق الاذاعي، أوضح هدفاً واحداً، على الاقل، من أهداف زيارة المسؤول السوفياتي، وهو الحث على مثل هذا التطوّر الذي من شأنه، مع تحسّن العلاقات السورية ـ الاردنية، ان يعزز الموقف السوري من مصر في الصراع الذي بدأت ملامحه تتضح، أكثر فأكثر، في العالم العربي. وبعد ذلك بقليل، أي في السابع من تموز (يوليو) ١٩٧٥، نشرت صحيفة «كومسومولسكايا برافدا» حديثاً لعرفات قال فيه ان هناك مؤامرة استعمارية تهدف الى القضاء على الثورة الفلسطينية. وكانت وسائط الاعلام السوفياتية بدأت تنشر، حينئذٍ، أخباراً عن الاتصالات الاميركية الاولية التي تستهدف التوصل الى اتفاقية ثانية لفصل القوات بين مصر واسرائيل.

فقد ذكرت اذاعة موسكو، على سبيل المثال، «ان اللعبة، بكاملها، ترمي الى اجبار مصر على انهاء حالة الحرب، مع الابقاء على اجزاء كبيرة من سيناء تحت الاحتلال الاسرائيلي واستمرار احتلال اراضٍ عربية أخرى». وعليه، فان تصريحات عرفات، بمثابة تحذير بأنه في حال نجاح المساعي الاميركية، فان الرأي العام، داخل الاتحاد السوفياتي وخارجه، لن تساوره ادنى شكوك في ما يختص بموقف الاتحاد السوفياتي وبموقف حليفيه: منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا[٤٠].

وعندما بدأت المساعي الاميركية تتضح بصورة أشد، بخصوص سياسة «الخطوة خطوة» في المنطقة، في أواخر تموز (يوليو) ومطلع آب (اغسطس) ١٩٧٥، أصبحت التعليقات السوفياتية أشد نقداً من ذي قبل. فذكرت «اذاعة السلام والتقدم»، ان المطالب الاسرائيلية المنقولة الى مصر، من طريق الولايات المتحدة الاميركية، «تستهدف منع مصر من المواجهة العسكرية». وتساءلت: «أليست هذه محاولة لنزع السلاح من يد العرب، واجبارهم على التخلّي عن حقهم الثابت والمشروع في استعمال كل الوسائل لتحرير أراضيهم المحتلة؟». وفي مقال نشر في مجلة «انترناشونال افيرز»، تمّ التركيز، مجدداً، على موضوع التخلّي عن الفلسطينيين، ولاحظت المقالة، في هذا الصدد، ان هنالك محاولات «حتى من قبل بعض الزعماء العرب» لتحويل القضية الفلسطينية الى موضوع مساومة مع أولئك الذين ينكرون الوجود الفلسطيني نفسه. وفي أواسط آب (اغسطس) ١٩٧٥، أشارت اذاعة موسكو الى ان مصر تتهيّأ، في الوقت الذي تستمر الهجمات الاسرائيلية على جنوبي لبنان والفلسطينيين ويستمر الرفض الاسرائيلي للاعتراف بالحقوق الفلسطينية، لقبول اتفاقية فصل القوات مما «يجعل من الرد المصري، في حال قيام مواجهة جديدة في الشرق الاوسط أمراً صعباً للغاية»[٤١]. وفي أواخر آب (اغسطس)، كتب أحد معلّقي صحيفة «البرافدا» مقالاً رئيساً عن الاتفاقية المرتقبة بعنوان «لا تزال المشكلات الرئيسة من دون حل»، تساءل عن السبب الذي جعل «من الضروري ان يتحطم اطار التنسيق الدولي القائم، ويصار الى ابداله بنظام مراقبة من طرف واحد تتولاه احدى الدولتين العظميين، وهي التي لا تخفي مواقفها المساندة لاسرائيل على أحد». فيما استخفت تعليقات أخرى بمساحة الارض التي تمّ تحريرها بموجب تلك الاتفاقية، وأشارت الى ان غاية الاتفاقية، في نظر المراقبين الاميركيين، «عزل العرب عن الاتحاد السوفياتي»، ووصفتها بأنها «غير متوازنة»، وبأنها «تؤدي الى تجميد الموقف في المنطقة الى أجل غير مسمّى»[٤٢].

بيد ان أكثر المستجدات إثارة للدبلوماسية السوفياتية كان بلا شك اختباء اعلامها، في الهجوم على اتفاقية سيناء، وراء ردات الفعل السورية والفلسطينية، التي أُصدرت ضد هذه الاتفاقية، وايراد مقتطفات وافية منها في استشهاداته. وعلى سبيل المثال، ذكّر يفغيني بريماكوف بالبيان الذي أصدره حزب البعث السوري، والذي جاء فيه ان «الاتفاقية المصرية ـ الاسرائيلية أغفلت كل إشارة الى الاراضي العربية الاخرى الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي، وتجاهلت، كلياً، قضية الشعب العربي الفلسطيني». وعلى هذا الاساس، فان الاتفاقية «أنكرت جوهر القضية العربية وأنشأت مخاطر الانزلاق الى أساليب واجراءات انفرادية»، ولكنها تمخضت، أيضاً، عن «الوجود الاميركي في المنطقة، واشراك الولايات المتحدة الاميركية في الصراع كطرف مباشر، في حين ترمي الجهود العربية الى ابعادها عن هذا الصراع»[٤٣]. كما استشهدت اذاعة السلام والتقدم بأقوال أمين سر القيادة العامة لمنظمة قوات «الصاعقة» في لبنان، زهير محسن، ومفادها ان من شأن اتفاقية سيناء «ان تجمّد صراع الشعب العربي ضد اسرائيل لفترة طويلة». كما استشهدت الاذاعة بقول عرفات «ان اعمال العنف سوف تسود الشرق الاوسط، اذا لم تأخذ الاتفاقية قرارات قمة الرباط بعين الاعتبار، خصوصاً تلك

القرارات التي تنص على انسحابات مماثلة على الجبهتين السورية والاردنية». وعشية توقيع الاتفاقية، شنّت اذاعة السلام والتقدم أعنف هجوم على اتفاقية سيناء، فقالت ان الاتفاقية «تتضمّن نصوصاً سياسية... تسمح لاسرائيل بأن تفتح ثغرة في صفوف الجبهة العربية الموحّدة». واستشهد التعليق ذاته بكلام وزير الخارجية السوري، عبدالحليم خدام، الذي وصف الاتفاقية بأنها «خطوة نحو الحرب». وفي هجوم آخر على الاتفاقية، استشهد التعليق الاذاعي بقول عرفات انه لا يحق «لأي زعيم أو رجل دولة عربي» ان يوقّع اتفاقية كهذه، متجاهلاً بذلك قرارات مؤتمر الرباط التي تدعو الى المفاوضة في شأن الانسحاب الاسرائيلي على الجبهات الثلاث(٤٤).

هكذا، استمر التركيز الاعلامي السوفياتي على الفلسطينيين في الفترة التي تلت توقيع الاتفاقية مباشرة. ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥، على سبيل المثال، برّرت اذاعة السلام والتقدم المعارضة العربية والفلسطينية الشديدة للاتفاقية باعتبار هذه الاخيرة «ضرب لكرامة العرب القومية»؛ اذ انها تجاهلت قرارات مؤتمر الرباط، كما تجاهلت المواقف التي اتخذتها الدول العربية في محافل الامم المتحدة. ونقلت الاذاعة عن عرفات قوله، ان الولايات المتحدة الاميركية لن تنجح في خططها للتسوية في الشرق الاوسط، وان «الفلسطينيين سوف يواصلون نضالهم من أجل التحرير حتى يتحقق النصر، وان المؤامرة الاميركية التي تسعى الى تصفية الثورة الفلسطينية سوف تتحطّم على صخرة صمود المقاتلين الفلسطينيين»(٤٥).

ان هذا الموقف السوفياتي الخافت، نسبياً، ضد اتفاقية سيناء، المميّز بتدخلات خفية، لم يتبدل الاّ في أواخر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٥، مع تسارع جهود الوسيط الاميركي لوضع الترتيبات النهائية بشأن تنفيذ بنود الاتفاقية المصرية ـ الاسرائيلية. من هنا، تبدّد الصمت السوفياتي في مقال طويل ظهر في صحيفة «برافدا»، بتاريخ ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر)، تحت اسم «مراقب»، كرّر الموقف السوفياتي في ما يختص بالتسوية في الشرق الاوسط، وأشار الى ان الاتحاد السوفياتي لم يعارض التسوية الجزئية بحد ذاتها، لكنه أراد ان تكون مثل هذه الاجراءات جزءاً من عملية شاملة تتمّ في إطار مؤتمر جنيف للسلام، ملمّحاً الى دور سوفياتي تلعبه موسكو داخل أروقة المؤتمر. لكنه اضاف، ان الاتحاد السوفياتي يعارض استخدام مؤتمر جنيف غطاء للموافقة «على خطوات تتخذ عوضاً عن المؤتمر»، وهي خطوات ترمي، في جوهرها، الى «تجميد الموقف في المنطقة». وأضاف المقال، ان الانتقاد العربي لاتفاقية سيناء تركز، في أغلبه الأعم، على ان هذه الاتفاقية «قلّلت من أهمية» تحرير التسعين بالمئة الباقية من سيناء تحت السيطرة الاسرائيلية، وتحرير باقي أراضي الدول العربية التي تحتلها اسرائيل؛ كما انها سدّدت ضربة «الى الجهود المبذولة من أجل تأمين حقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف». وخلصت الى القول، ان السوفيات بذلوا قصارى جهدهم لخلق وحدة عربية على أساس مناهضة الاستعمار، وان «المحاولات الرامية الى اهانة الموقف السوفياتي، في هذا الشأن، لا تكشف الاّ عن انعدام الاخلاص في النية عند أولئك الذين يبذلون مثل هذه المحاولات»(٤٦).

من الجلي، ان موسكو شعرت بأن العلاقة مع المقاومة الفلسطينية أصبحت أوثق من ذي قبل، بسبب معارضة الفريقين لاتفاقية سيناء، كما ظهر ذلك، بوضوح، من خلال تعليق لاذاعة موسكو، وصف تعزيز العلاقة بين المقاومة الفلسطينية والجناح اليساري لحركة التحرر العربية والمنظومة الاشتراكية، بأنه «تطوّر لا رجعة فيه». وأشار تعليق سوفياتي آخر الى ان منظمة التحرير الفلسطينية تدافع عن صداقة العرب مع الاتحاد السوفياتي، وتعتمد عليه حليفاً لها. ولذا، فلم يكن

مستغرباً، على حد قول التعليق، ان تتعرّض المنظمة لهجمات من قبل القوى الرجعية العربية، في إشارة الى الحرب الاهلية اللبنانية. كما جاء الانتقاد السوفياتي، في منتصف أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥، لايقاف اذاعة «صوت فلسطين» في القاهرة عن البث، ليؤكد، من جديد، ان الفلسطينيين أصبحوا، في الفترة التي تلت توقيع اتفاقية سيناء الثانية، أداة تستخدم من أجل تشديد الحملة ضد مصر[٤٧]. وهكذا، فقد كان من الممكن الاستشهاد بأقوالهم بفاعلية أكبر. وفي الوقت نفسه، كان الدعم السوفياتي لمنظمة التحرير الفلسطينية، في الدورة الثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة، مهماً جداً في ما يتعلق باتخاذ القرارات الملائمة للمنظمة، باعتراف الفلسطينيين أنفسهم. وعلى سبيل المثال، ذكرت اذاعة موسكو الناطقة باللغة العربية، في الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، بأن حل المشكلة الفلسطينية يجب ان يتم بانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، مع ايجاد دولة فلسطينية، في النهاية، في المناطق المحررة من الاحتلال الاسرائيلي[٤٨]. وفي معرض تعليقها على قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، طالبت اذاعة موسكو، في الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، بموقف عربي موحّد من القضية الفلسطينية. كما اغتنمت الفرصة لادانة الحلول المنفردة أو الجزئية، والتي وصفتها بأنها مسؤولة عن «اشعال نار الخلافات بين بعض الدول العربية». وأشار التعليق الاذاعي الى ان الزعماء الفلسطينيين ذكروا ان هذه الخطة هي برهان «على رغبة بعض القوى المناهضة للعرب تصفية الثورة الفلسطينية». وقبل زيارة عرفات، ببضعة أيام، الى موسكو (بين ٢٤ و٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥)، بثّت اذاعة موسكو حديثاً معه اثنى عرفات فيه على الاتحاد السوفياتي «لما بذله من عون، خصوصاً في اثناء عقد الجمعية العامة للامم المتحدة دورتها»، ووصفه بأنه «صديق حميم وقوي»، ووصف العلاقات الفلسطينية ـ السوفياتية بأنها «استراتيجية لا تكتيكية». كما صرّح ان اتفاقية سيناء «هي، برأينا، اتفاقية معادية لأماني الشعب العربي، لأنها خلقت، لأول مرة، وجوداً اميركياً على الارض المصرية»[٤٩].

بيد ان من الاهمية بمكان ان نلاحظ كيف ان تبنّي الجمعية العامة للامم المتحدة عدداً من القرارات المؤيدة للفلسطينيين، ساعد السوفيات في القيام بتحرّك دبلوماسي نحو الولايات المتحدة الاميركية رمى الى احياء مؤتمر جنيف بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية. ففي أواخر الاسبوع الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، وجّهت الحكومة السوفياتية رسالة الى الادارة الاميركية طلبت فيها، رسمياً، دعوة مؤتمر جنيف الى الانعقاد، وبحضور الاطراف المعنية كافة، وعلى قدم المساواة، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية. ولم تشر الرسالة السوفياتية، فقط، الى قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، بل أشارت، أيضاً، الى قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ٣٢٣٦ كأساس لعقد المؤتمر، كما انتقدت الرسالة الاجراءات والتسويات الجزئية في المنطقة، لأن «التجربة أظهرت [بأن التسويات الجزئية] لا يمكن ان تؤدي الى تسوية أزمة الشرق الاوسط، التي تفرض الانسحاب الاسرائيلي الكامل من على كل الاراضي العربية المحتلة، وضمان الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في انشاء كيانه الوطني»[٥٠]. ومع ان الولايات المتحدة الاميركية تجاهلت هذه الرسالة، فانها أوضحت، في المقابل، انه لا يمكن تجاهل الاتحاد السوفياتي في المفاوضات المتعلقة بالشرق الاوسط، وان الورقة الفلسطينية ورقة ثمينة في لعبة الشرق الاوسط الدبلوماسية، على الرغم من انها لم تعوض من انهيار الموقف السوفياتي في مصر. الّا ان الرسالة اعتبرت بمثابة تحوّل جذري في الموقف السوفياتي الذي شدّد، لأول مرة، على قرار الجمعية العامة للامم المتحدة للعام ١٩٧٤، وهو قرار ملائم لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويدعو الى اقامة

دولة فلسطينية تكون أساساً للتسوية في الشرق الاوسط، عوضاً عن قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وهما قراران غير مقبولين من جانب منظمة التحرير الفلسطينية أساساً للتسوية.

لقد أظهر الاتحاد السوفياتي، في النهاية، بعض الرغبة في تلبية مطالب منظمة التحرير الفلسطينية المتعلقة بمؤتمر جنيف، مع ان هذا التغيّر لم يحدث استجابة لنجاح جهود كيسنجر في الوصول الى اتفاقية مصرية ـ اسرائيلية في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥. لقد استخدم الاتحاد السوفياتي تجاهل موضوع الفلسطينيين، في هذه الاتفاقية، كجزء من دعايته ضدها، وعلى ما يبدو انه استخدمها [الاتفاقية] أيضاً، كرافعة لمنع قيام مفاوضات مماثلة من أجل التوصل الى اتفاقية سورية ـ اسرائيلية. وعلى كل حال، فقد جاء قرار الاتحاد السوفياتي لربط مؤتمر جنيف مع قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ٣٢٣٦، متطابقاً مع تأكيد جديد في اصراره على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، بعد ان كانت دمشق رفضت المحاولات الاميركية لتوقيع اتفاقية على الجبهة السورية، وشنّت حملة في الامم المتحدة لادراج الموضوع الفلسطيني ضمن المحادثات الخاصة في مجلس الامن الدولي. ولا ريب، فان التحرك السوفياتي هذا، كان مصمماً، على ما يبدو، بشكل أولي لدعم المبادرة السورية، كوسيلة لعزل مصر والولايات المتحدة الاميركية، وكوسيلة لحفظ العلاقات السوفياتية الوطيدة مع سوريا. ففي الوقت الذي حمل فيه هذا الدعم المتزايد للفلسطينيين خطر منع مؤتمر جنيف من الانعقاد، وتزايد الضرر باهتمامات موسكو الشاملة المتعلقة بالتسوية، الّا انها، في حسابها التكتيكي في ذلك الوقت، من المحتمل ان تكون وضعت العلاقة مع سوريا وما يتعلق بها من نزع سلاح كيسنجر في هذه الجبهة، بصورة مؤقتة، فوق هذه الاعتبارات الشاملة. وهكذا، بينما دعت الرسالة السوفياتية الولايات المتحدة الاميركية الى عقد مؤتمر جنيف، مضيفة فيها بشكل محدد قرار الجمعية العامة الرقم ٣٢٣٦ الى قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس للتسوية هناك، كانت وسائط الاعلام السوفياتية، تحذف ذكر اسم هذا أو تستبدله بعبارة أكثر غموضاً هي «قرارات الامم المتحدة المناسبة»[٥١].

ومع ذلك، فقد اكتسبت زيارة عرفات لموسكو على رأس وفد ضمّ أعضاء اللجنة التنفيذية، فاروق القدومي وزهير محسن وياسر عبدربه وعبدالمحسن ابو ميزر، بالاضافة الى عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، نمر صالح (ابو صالح) أهمية استثنائية على هذا الصعيد. فبعد محادثات أجراها الوفد الفلسطيني مع غروميكو وبوناماريوف في «جو ودّي»، صدر عن الطرفين بيان مشترك، تضمن «وحدة وجهات النظر بخصوص ضرورة التوصل الى تسوية عادلة وشاملة للنزاع، تشتمل على ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني على أساس قرارات ميثاق الامم المتحدة»، وأعربا عن ثقتهما في «ان المحاولات التي تقوم بها أوساط معينة، والتي ترمي الى استبدال التسوية الشاملة بالاتفاقات الجزئية، ليس بامكانها نسج أو خلق أوهام متزعزعة في التقدم نحو السلام، وتجميد الموقف المتأزم في الشرق الاوسط، والابقاء على طابعها الذي ينطوي على خطر الانفجار» الامر الذي «يلحق الضرر بالتطلعات السلمية لشعوب المنطقة»[٥٢].

وعلى العكس ممّا أُشيع لدى العديد من الخبراء المتابعين من ان ثمة خلافاً في وجهتي النظر، السوفياتية والفلسطينية، برز على السطح[٥٣]، فقط حظيت هذه الزيارة بتغطية صحافية واذاعية شاملة، من المستبعد ان تكون وسائل الاعلام السوفياتية أولت زعيماً أجنبياً مثلها، لو كان القادة السوفيات فشلوا في التوصل الى اتفاق مع عرفات بشأن القضايا الرئيسة. ومن المستبعد، كذلك، والحال هذه، ان يتحدث عرفات بالطريقة الودية التي تحدث بها عن الاتحاد السوفياتي؛ اذ

وصف محادثاته في موسكو بأنها «ذات أهمية قصوى»، وقال ان العلاقات مع الاتحاد السوفياتي مبنية على الثقة المتبادلة والتفاهم والصداقة العميقة المتزايدة[٥٤]. وثمة مؤشرات أخرى على نجاح الزيارة، أولها جدول الاعمال الذي حدّده عبدالمحسن ابو ميزر في «البحث في آخر تطورات الاوضاع في المنطقة، في ضوء احداث لبنان، واتفاقية سيناء، واستمرار التآمر الامبريالي ـ الصهيوني على المنطقة العربية»[٥٥]، وكلها مواضيع لا تحتمل خلافاً كبيراً في وجهات نظر الفريقين. وثانيهما، ما قاله فاروق القدومي تعقيباً على نتائج الزيارة التي كانت برأيه «أكثر صراحة وأكثر تفصيلاً وأكثر تحديداً للمطالب». وقال «لقد نزلنا، بالفعل، بالنسبة لهذه المسألة، منزلة هامة، لأننا بدأنا نبحث التفاصيل في توقعاتنا في المستقبل القريب». واستطرد في القول «مفهوم، ان هذه الزيارة كانت هامة لأنها تناولت التفاصيل، وتناولت المراحل وتحديد مهامنا في هذه المراحل، والتنسيق من أجل الحفاظ على التضامن العربي، لأنه قوة القضية الفلسطينية وتصفية النزاعات العربية ودفع القوى العربية الى ان تلعب دوراً أكثر فاعلية في هذه المرحلة، وتصفية نزاعاتها المحلية، لأن ذلك عامل هام، فضمن هذه التطورات، بالفعل، بحثنا وناقشنا مجمل العلاقات الفلسطينية والعربية مع الاتحاد السوفياتي، وكانت النتائج هامة جداً، وفي الوقت نفسه، ايجابية»[٥٦].

ومن الجانب السوفياتي، كتبت مجلة «نيو تايمز» في أواخر العام ١٩٧٥، مقالاً حول نهج موسكو الدبلوماسي في الشرق الاوسط تحت عنوان ذي دلالة: «آن الأوان لتسوية في الشرق الاوسط». وبعد ان انتقد الحلول الجزئية والثانوية التي تتم «بشكل اتفاقيات منفردة»، وصفها بأنها لا تكفي لحل الامور الرئيسة، شدّد على الاقتراح السوفياتي لعقد مؤتمر جنيف من جديد، وركّز، بصفة خاصة، على الدور الذي تلعبه منظمة التحرير الفلسطينية في مثل هذا المؤتمر، وعلى «الاعتراف الدولي الواسع النطاق بها»، وعلى حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، في تقرير مصيره وانشاء دولته. ولهذا الامر أهمية خاصة اذا ما تمّ ربطه بالاقتراح السوفياتي لعقد مؤتمر جنيف في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، وبالبيان السوفياتي ـ الكويتي المشترك الذي أُصدر في اثر زيارة وزير الخارجية الكويتية، الشيخ صباح الاحمد الصباح، لموسكو، في السادس من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٥ ونشرته صحيفة «برافدا» ومجلة «موسكو نيوز» في الاسبوع التالي للزيارة، فقد تضمّن البيان فقرة ركّزت على «ان الجانبين يعلنان دعمهما الكامل لنضال الشعب العربي الفلسطيني المشروع، كما يؤكدان، من جديد، ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ـ وهي الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب ـ على قدم المساواة في جميع الجهود المبذولة لحل النزاع في الشرق الاوسط، بما في ذلك، مؤتمر جنيف للسلام». وهذه الفقرة، بالاضافة الى اعادة تأكيد الموقف السوفياتي الجديد من مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف، تضمّنت أول اعتراف رسمي سوفياتي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني[٥٧].

وبالطبع، لم تظهر سياسة الاتحاد السوفياتي، ازاء منظمة التحرير الفلسطينية بهذه الدرجة من الوضوح، لولا تضاؤل نفوذه في العالم العربي وتضاؤل قدرته على التأثير في مسار التسوية ومكانته الاستراتيجية في المنطقة ازاء الولايات المتحدة الاميركية. وكما رأينا سابقاً، فان الضعف الذي انتاب مفاصل السياسة السوفياتية جاء، أساساً، من ثلاثة تطوّرات وقعت في خلال العام ١٩٧٥: أولها، اتفاقية سيناء مع ما رافقها من ابتعاد مصر من دائرة النفوذ السوفياتي والتقارب مع الولايات المتحدة الاميركية. وثانيها، التورط المتزايد لكل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية الحليفين الاكثر وثوقاً للسوفيات في المنطقة، في مستنقع الحرب اللبنانية التي كانت تبدو، حتى ذلك الحين، بلا نهاية.

وآخرها، ازدياد الهيمنة الاميركية في المنطقة بصورة عامة نتيجة دبلوماسية كيسنجر، الرجل الذي تمكن من تحقيق هدف ابعاد السوفيات، الى أقصى الدرجات، من المنافسة الثنائية الجادة في المنطقة.

اعادة تأكيد الحضور

لقد تكرّست هذه الاتجاهات، في خلال العام ١٩٧٦، حتى بات من الممكن وصف هذه السنة بسنة التدهور الشامل في النفوذ السوفياتي في العالم العربي. وبالطبع، فان من أهم ملامح هذا التدهور، خلال السنة المعنية، حدثان بارزان: الغاء معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي، في آذار (مارس)، من قبل القيادة المصرية، والتي وقّعت بين الطرفين في العام ١٩٧١؛ والمجابهة العسكرية في لبنان بين حليفي موسكو: سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، تلك المجابهة التي امتدت من حزيران (يونيو) وحتى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦[٥٨].

وبالفعل، فقد طغى الغاء مصر لمعاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي، بعد أقل من خمس سنوات من ابرامها، على ما عداه من التطورات الاخرى في العلاقات السوفياتية ـ العربية. وقد تمّ هذا الالغاء في ١٥ آذار (مارس) ١٩٧٦، بعد ان شنّ السادات، هجوماً عنيفاً على الاتحاد السوفياتي في خطاب له في اليوم السابق في حضور مجلس الشعب المصري. وأتى هذا الخطاب على ذكر قضايا عدّة، من بينها، مثلاً، ان ٩٩ بالمئة من الاوراق في المنطقة في يد الولايات المتحدة الاميركية، مهما يكن رأي موسكو في ذلك، وان السوفيات ارتكبوا سلسلة طويلة من الاخطاء على امتداد السنوات الماضية. ومنها، كذلك، خلق المحاور في العالم العربي، والعمل لخدمة مصالحهم القومية الضيقة، واتهام السادات للسوفيات بأنهم كثيراً ما خذلوا مصر عسكرياً، وانهم خذلوا الرئيس المصري الراحل، جمال عبدالناصر، في العام ١٩٧٠، وطالبوا بوقف اطلاق النار، ولم تكد تمضي بعد على نشوب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ سوى ثماني واربعين ساعة. واتهمهم اخيراً، بأنهم قطعوا امدادات السلاح بعد الحرب، ولم يرسلوا سوى باخرة سلاح واحدة منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥، كما أنهم طالبوا بالفائدة على القروض العسكرية. وأضاف السادات، انه نتيجة هذه الامور كلها، وهي تشكّل محاولة ترمي الى تركيعه، فهو اعلن ان المعاهدة لم تحترم من قبل الجانب السوفياتي وطالب مجلس الشعب بالغائها[٥٩].

كان لا بدّ ان يولد ذلك ارباكاً في أوساط صانعي القرار في الكرملين، حيث ساد التردّد والنقاشات المحتدمة التي تواصلت قرابة اسبوعين، جاء بعدها ردّ الحكومة السوفياتية على شكل مذكرة دبلوماسية سلّمت الى السلطات المصرية، حمّلتها موسكو فيها المسؤوليات الخطرة المترتبة على عملها هذا وعلى سعيها لتعقيد العلاقات السوفياتية ـ المصرية والقضاء على التعاون بين البلدين. واتهمت المذكرة الزعامة المصرية بالانحراف عن مبادىء المعاهدة، كما اتضح من سياسة مصر حيال موضوع التسوية في الشرق الاوسط. وزادت المذكرة «ان الصفقات التي تمّت من وراء ظهر الدول العربية عزلت مصر، بشكل فعّال، عن النزاع العربي ـ الاسرائيلي». الّا ان الموضوع الاكثر حيوية، بالنسبة الى موسكو، هو ان هذه «الصفقات تمّت سراً وفي معزل عن أصدقاء الشعب المصري الحقيقيين [أي السوفيات]، على الرغم من «ان معاهدة الصداقة تنصّ على ضرورة المشاورة بين الطرفين بشأن الامور الهامة». ويبدو ان هذا الامر هو من أكثر الامور التي أثارت حفيظة صانعي السياسة السوفياتية حيال سياسة السادات بعد العام ١٩٧٣، كما اتضح من حجم الانتقادات السوفياتية بشأن

هذه المسألة بالذات، وهي انتقادات تعود الى العام ١٩٧٥، وحتى الى ما قبل ذلك التاريخ، ولكنها ازدادت حدّة بعد الغاء المعاهدة[٦٠].

ليست هذه، طبعاً، أفضل صورة يمكن ان تكون العلاقات الثنائية عليها. الّا انه ربما أمكن الاعتقاد بأن مصر تراجعت عن سلّم أولويات السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط، حيث انتقل مركز الثقل الاستراتيجي الى المشرق بسبب تفجّر أحداث لبنان. ولكن على الرغم من ذلك، فقد ظل الهدف السوفياتي الرئيس الدخول، من جديد، في عملية السلام في الشرق الاوسط في حال تجدد هذه العملية على أساس من المشاركة المتعددة الطرف. ففي كانون الثاني (يناير) ونيسان (ابريل) ١٩٧٦، أصدر الاتحاد السوفياتي بيانين أوضح فيهما سياسته تجاه عملية السلام في المنطقة. ويلحظ المتابع لهذين البيانين انهما، على الرغم من اختلاف الشكل والمضمون فيما بينهما، فانهما تضمّنا موضوعين رئيسين يمكن الأخذ بهما على انهما يشكّلان أساس السياسة السوفياتية تجاه عملية التسوية في الشرق الاوسط في تلك الفترة. الموضوع الاول، كان ثمة تأكيد ان هناك «ثلاث مشكلات رئيسة، يرتبط بعضها بالبعض الآخر بشكل عضوي، ويجب حلها» اذا كان للسلام ان يستتب في المنطقة. وقد تمّ تحديد هذه المشكلات الثلاث على النحو التالي: «اولاً، انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧؛ وثانياً، تحقيق المطالب الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، بما فيها حقه غير القابل للتصرف في انشاء دولته الخاصة به؛ وثالثاً، ضمان أمن وحق جميع دول الشرق الاوسط في ان تحيا حياة مستقلة»[٦١]. وفي ما يختص بالنقطتين الاولى والثانية، فقد تمّ ربط هذه المبادىء ربطاً صريحاً بقرارات مجلس الامن الدولي والجمعية العامة للامم المتحدة كأساس للتسوية[٦٢]. أمّا الموضوع الثاني، فاختص بدور الفلسطينيين في عملية التسوية، ونصّ البيانان على ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في جميع مراحل مؤتمر جنيف عندما يعقد مجدداً. وقد وصف البيانان هذا المؤتمر بأنه المكان الوحيد الصالح لايجاد تسوية. وأكدا ان القرارات الاخيرة للجمعية العامة للامم المتحدة اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، فيما تمّ تأكيد حق هذا الشعب في انشاء دولته الخاصة به[٦٣].

ومع ان المرء يمكن ان يستنتج أكثر مما يجب من التفاصيل الدقيقة لمثل هذه البيانات الحكومية العلنية، ففي الامكان القول، بوجه عام، ان هذين البيانين كانا بمثابة محاولة لاعادة الزخم الى عملية التسوية المتوقعة، ولادخال عناصر جديدة على هذه العملية، وأهم هذه العناصر اثنان: اولهما، محاولة شدّ العرب ثانية الى جانب بعضهم البعض لمواجهة اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، على حدّ سواء؛ وثانيهما، تأكيد جديد على أهمية القضية الفلسطينية واشراك منظمة التحرير الفلسطينية في قرارات مجلس الامن الدولي كما في جنيف، في المحاولات المبذولة لايجاد تسوية. وبالفعل، فقد أوضح بيان أصدر بتاريخ ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٧٦، أولوية الاتجاه المعادي للولايات المتحدة الاميركية عندما تحدث عن الاهداف الحقيقية «لأولئك الذين يودون تأجيل حل مشكلة الشرق الاوسط وتسويتها الى ما لا نهاية... ذلك ان الابقاء على الوضع الحالي في الشرق الاوسط يتفق، بصورة تامة، مع مخططاتهم طويلة الاجل لفرض سيطرتهم على المنطقة، وعلى موارد النفط الضخمة فيها وعلى مواقعها الاستراتيجية الهامة». وحدّد البيان، بأنه من اجل هذا «يود أولئك الذين يستهدفون اغراضاً لا تتفق في شيء مع المصالح المشتركة الحقيقية لشعوب الشرق الاوسط، اضعاف الدول العربية الى أقصى حد ممكن، ودفعها بعيداً [من] طريق التنمية الاجتماعية المطردة، وتأليبها ضد بعضها البعض، واجبارها على ان تعمل وهي مبعثرة وغير متحدة». وذكّر البيان بأنه «تجرى محاولات واضحة لتوجيه ضربة

الى حركة المقاومة الفلسطينية، وجرّ العرب الى حرب قتل الاخوة ضد العرب الآخرين. ذلك هو المعنى الحقيقي للاحداث في لبنان، بل هذا ما أكدته، مرة أخرى، الاعمال الاستفزازية، من قبيل تركيز القوات الاسرائيلية على الحدود الجنوبية للبنان، وارسال السفن البحرية للولايات المتحدة الاميركية الى الشواطىء اللبنانية، على الرغم من انه لم يكن لها شأن هناك». كما اقترح الجانب السوفياتي، للمرة الاولى، عقد المؤتمر الدولي على مرحلتين: الاولى، لحل المسائل التنظيمية والاجرائية، ومرحلة ثانية لحل القضايا الجوهرية الواجب حلها لتحقيق التسوية الشاملة في المنطقة، على ان تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في كلا المرحلتين(٦٤).

وبدا لغير مراقب ان تصعيد اللهجة السوفياتية بهذا الشكل ارتبط، من حيث الاساس، في امكان دخول موسكو، بقوة، في لعبة الشرق الاوسط، كما ان التركيز المتزايد على الفلسطينيين، عشية بدء مناقشات مجلس الامن الدولي، في مطلع العام ١٩٧٦، كان يعني، فيما يعنيه، محاولة للخروج من المأزق الصعب الذي وجدت موسكو نفسها فيه. وبينما لم يوفق طلب موسكو في مجلس الامن الدولي بأن يقرر ان تعترف اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ببعضهما البعض، قال معلّق سوفياتي «ان الدعاية الاسرائيلية تكرر، باستمرار، بأن السماح للشعب العربي الفلسطيني المناضل بأن يؤسس دولة، يعني المطالبة بالغاء دولة اسرائيل... ولكن مسودة القرار أيّدته أكثرية اعضاء مجلس الامن الدولي، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي (وهو القرار المقدّم من كتلة دول عدم الانحياز) أثبتت هذه الادعاءات ان لا أساس لها من الصحة. ولكن هذا لم يمر من دون ملاحظة من الصحافة الاميركية؛ اذ أكدت صحيفة الواشنطن بوست، في تحليلها للقرار المرفوض بشكل بارز، على ان صياغته كانت تعني ان تبقي على حدود اسرائيل لما قبل العام ١٩٦٧»(٦٥).

وربما قصدت مثل هذه التعليقات الى جانب بعض التحرّكات الدبلوماسية الثانوية، شرح الموقف السوفياتي الرسمي الذي حدّد الاراضي الواجب ان تنسحب اسرائيل منها لكي يمكن ان تكون هناك تسوية؛ وهي الاراضي التي احتلتها العام ١٩٦٧. وكان الموقف الرسمي عينه أكد على حدود الـ ١٩٦٧ في البيان الحكومي الصادر في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، والبيان الحكومي الصادر في ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٧٦. وهنا، ربط هذان البيانان، بشكل عضوي، انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، مع فكرة قيام دولة فلسطينية وضمانات دولية لأمن الحدود، وعدم الاعتداء على جميع دول الشرق الاوسط، وحقها في الوجود المستقل والتطوّر، موضحة ان هذا الاساس للتسوية سوف يحقق أموراً ثلاثة: اولها، للدول العربية، حيث تسترجع أراضيها وتتحقق سيادتها على هذه الاراضي، اضافة الى ابعاد شبح الحرب عنها والامكانية الناتجة عن ذلك في التركيز على مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، ولعبها دوراً أعظم في القضايا الدولية. أمّا الثاني، فهو للفلسطينيين، حيث تتولّد امكانية للاجئين لأن يتركوا مخيماتهم ويكسبوا حريتهم من اضطهاد المعتدين، وان يبنوا دولتهم المستقلة. واما الثالث فهو لاسرائيل، حيث يضمن لها السلام والامن ضمن حدود معترف بها، كما تضمن الفرصة لسكانها ان يكونوا بعيدين من خطر الحرب، وكذلك لجميع شعب اسرائيل، لأن يعيش في ظروف الثقة في المستقبل، ولدولة اسرائيل، لأن تطبّع مركزها في النظام الدولي. هذه التعليقات، جميعها، كانت مصحوبة بتقارير ثانوية مثل تلك التي تبيّن ان الضفة الفلسطينية منطقة مميّزة عن اسرائيل، وان عرب الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مميّزون، اجمالاً، عن العرب الاسرائيليين، ومثل تلك النقاط الدقيقة التي تتضمّن قبول اسرائيل ككيان ضمن حدودها في العام ١٩٦٧(٦٦).

وهكذا، يبدو ان موسكو لم تتراجع عن موقفها في ما يتعلق بحدود العام ١٩٦٧، حتى عندما استمرت بالاشارة الى خطوط العام ١٩٤٧، فانها بدت وكأنها تؤكد فكرة حدود العام ١٩٦٧، وبخاصة عندما حاولت موسكو تقديم نفسها كشريك معتدل ومقبول في المفاوضات التي حاولت كل من الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل استبعادها منها. ويستطيع المرء، بالفعل، ان يرى ان ثمة تطابقاً بين الجهود السوفياتية المبذولة لاستئناف اعمال مؤتمر جنيف، وبين عبارات الاعتدال المتعلّقة باسرائيل وحدودها. ولكن الحقيقة هي ان الاتحاد السوفياتي جازف بتعقيد علاقاته مع منظمة التحرير الفلسطينية. فحين تحدث عن حدود العام ١٩٦٧ لم يبيّن ان الامر ينطوي على عمل تكتيكي، مع انه يمكن اعتبار استمراره في الاشارة الى حدود العام ١٩٤٧، بمثابة سوط لاثارة شهية اسرائيل لالتهام «جزرة» ١٩٦٧، في الوقت الذي قصد به ان تكون «فتة» للفلسطينيين[٦٧].

لا يمكن تفسير هذين الموقفين والغموض الناتج عنهما بأنهما نتيجة الاختلافات في الرأي داخل أركان القيادة السوفياتية في ما يتعلّق بالموضوع الفلسطيني. وبالتأكيد، ان بعض الصحف تتصف بنزعة عداء لاسرائيل، وتنتهج خطاً انتقادياً أكثر قسوة على الدولة العبرية من صحف أخرى، وهذا الاختلاف ناتج عن اعتبارات داخلية (الصحافة الاوكرانية، مثلاً)، حيث ان الدعم الاعظم للفلسطينيين كان بارزاً، أكثر من غيره، في صحيفة اتحاد المهنيين (ترود) خلال الفترة التي كان فيها شيلبين هو رئيس الاتحاد. كما اتخذ نيكولاي بودغورني، خطاً نحو الفلسطينيين أكثر راديكالية، مما فعله بريجينيف. ولا ريب فان مثل هذه الاختلافات يمكن ان تكون مسؤولة عن التناقضات المعلنة والتردّدات الظاهرة في الموقف السوفياتي من هذا الموضوع، مع ان الاختلافات يمكن ان تعكس تقسيماً طبيعياً، وربما مقصوداً في العمل، يهدف الى ابداء وجهات نظر مختلفة تتناسب مع الظروف المختلفة. وطالما لم يكن هناك قرار متخذ لاجراء مفاوضات عن الشرق الاوسط، فانه ليس من المدهش ان يلجأ الاتحاد السوفياتي الى ابقاء عدد من الخيارات مفتوحاً امامه. وحقاً، انه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن الاتحاد السوفياتي يرى ان موضوع الحدود الفلسطينية ـ الاسرائيلية، هو موضوع حاسم، أو موضوع مبدأ. وفي الحقيقة، من المحتمل، بصورة أكبر، انه لم يكن ملتزماً، بشكل رئيس، بموضوع الحدود، وان ميله الى جانب حدود العام ١٩٦٧ أوضحته حقيقة اعتبارها بديلاً لخطوط العام ١٩٤٧، وان حوارات السوفيات مع الفلسطينيين كانت تبدو مجرد اقرار لما يسميه السوفيات «النهج الواقعي» الذي يعطي لاسرائيل القوة وللولايات المتحدة الاميركية التعهد، وبصورة عامة، الاعتراف بوضع اسرائيل منذ العام ١٩٤٩ وما بعده. أمّا الحدّ الآخر للدولة الفلسطينية، فهو الاردن. ولكن نادراً ما بحثته موسكو، مع ان هذا الحد كما هو متميّز عن الدولة الفلسطينية التي تشغل الضفة الغربية المرتبطة بالاردن، تتضمّنه التعليقات السوفياتية التي تدعو الفلسطينيين الى القبول بدولة ضمن الارض المحتلة العام ١٩٦٧. وفي حديث غروميكو لعرفات في السادس من أيار (مايو) ١٩٧٤، عندما عرّف الاراضي التي يجب ان تشتمل بالتسوية، فضّل الوزير السوفياتي تلك الاراضي بأنها «الاراضي المصرية (سيناء) وهضبة الجولان السورية، وتلك الاراضي التي لا تزال تعرف باسم الضفة الغربية، بما فيها القدس وقطاع غزة»[٦٨].

حَكَم وطرف

في هذه الاثناء، ثار قلق ملحوظ ونشأ اهتمام سوفياتي بالتطورات الحاصلة في لبنان. لنذكر، في البداية، ان الحرب الاهلية الدموية في هذا البلد لم تسبب أية مشكلات تذكر بالنسبة الى

صانعي السياسة ووسائط الاعلام السوفياتية. فمنذ نيسان (ابريل) ١٩٧٥، وحتى مطلع العام ١٩٧٦، كانت هذه الحرب، في المنظار السوفياتي، «حرباً واضحة المعالم تشنّها قوات يمينية، بمساندة الرجعية العربية واسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، على حركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ونصيرتهما سوريا». وقد عبّر مقال أُصدر في صحيفة «برافدا»، في نيسان (ابريل) ١٩٧٦، بامضاء «مراقب» عن الموقف السوفياتي شبه الرسمي من الازمة اللبنانية، انتهج كاتبه النهج المألوف الذي يلقي اللوم على «نشاطات القوى الامبريالية والرجعية الداخلية» بالنسبة الى ما يجرى من احداث على الساحة اللبنانية. وربط هذا الامر، بصورة تلقائية، بمناورات الاسطول الاميركي السادس في مياه البحر الابيض المتوسط، وبتهديدات اسرائيل وتحرشاتها، وكذلك بالمحاولات المبذولة من جانب «جميع اولئك الفرقاء وأنصارهم من الرجعية العربية من أجل إلهاء العرب عن صراعهم مع اسرائيل». وبعد ان أشاد المقال بـ «الوساطة السورية»، وبوقف اطلاق النار الذي حققته واصفاً اياه بأنـه «تطور جديد وايجابي»، وبأنه «أمر لا يسعنا الّا ان نرحّب به»، أكد على أهمية انهاء الازمة بالطرق السلمية على أساس وحدة لبنان ووحدة كيانه[٦٩].

وبالطبع، فقد أثار هذا المقال، الاهتمام لا بسبب ما ذكره فحسب، بل، أيضاً بسبب ما لم يأت على ذكره؛ اذ انه اغفل، تماماً، أي ذكر للفلسطينيين، مع العلم بأن اشارة كانت وردت قبل ذلك في صحيفة «برافدا» في شباط (فبراير) ١٩٧٦، في ما يتعلّق بدور منظمة التحرير الفلسطينية. حيث كتبت الصحيفة ان المنظمة «تلعب دوراً ايجابياً في تطوير عملية العودة الى الحياة العادية» في لبنان. وكانت صحيفة «ازفستيا» استعملت عبارات مماثلة في مقال سابق عن لبنان. ولم يأت مقال «مراقب»، أيضاً، على أي ذكـر للحـركـة الوطنية اللبنانية وبرنامجها الاصلاحي، وتجاهل التناقضات المتزايدة بين الفلسطينيين وحلفائهم في الحركة الوطنية اللبنانية من جهة، وسوريا من جهة أخرى. وعلى العموم، فقد كان صانعو السياسة السوفياتية على علم أكيد بهذه الخلافات، وكانوا محرجين بسببها، كما يتضح من تفحص التعليقات السوفياتية التي خلت، كلها، تقريباً، من أية اشارة الى ذكر الموضوع الحسّاس،وهو موضوع العلاقات السورية ـ الفلسطينية التي كانت تتدهور باستمرار[٧٠].

وجـلّي، ان أطرافاً لبنانية أدركت ان منظمة التحرير الفلسطينية باتت تعاني بعض الضعف، بسبب التوجهات الانعزالية لمصر، وبسبب التغيّرات السلوكية الناتجة عن المال النفطي، وان الفرصة سانحة لضرب الثورة الفلسطينية واخراج الفلسطينيين من لبنان[٧١]. وفي ظل غياب تحالفات عربية تمنع تردّي الازمة اللبنانية، تدخلت سوريا، في الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٧٦، عسكرياً، في محاولة لاحتكار السيطرة على القرار الفلسطيني[٧٢]. ورجّح أحد المتابعين الموقف السوفياتي، في ذلك الوقت، إما ان الكرملين أساء فهم نيّات السوريين تماماً، وإما انه كان عاجزاً، كلياً، أمام اصرار دمشق على الاستمرار في تدخلها في لبنان حتى لو أدّى ذلك الى مواجهة مع القوات المشتركة. وهكذا، فلقد بدا السوفيات، وخصوصاً في أثناء وجود رئيس الوزراء السوفياتي، الكسي كوسيغن في دمشق، وكأنهم يقبلون، ضمناً، التحرّك السوري ويتقبلون نتائج هذا التحرّك، أيضاً[٧٣]. وغني عن البيان، هنا، ان موسكو كانت تقدّر موقع سوريا المركزي في هذا المضمار؛ وهي تعلم، بالتالي، ان مصلحتها لا تقتضي، أبداً، مواجهة سوريا، حينما تكون مصالحهما متعارضة، وإن كان يتعذر فهم مثل هذا السلوك.

لقد علّق أحد صانعي القرار الفلسطيني على هذا التناقض، بقوله ان الاتحاد السوفياتي «لم يفهم، في البداية، طبيعة الحرب الاهلية [اللبنانية] فهماً جيداً، وحسبها حرباً طائفية. وبالرغم من توضيحـاتنا [المقاومة الفلسطينية] وتوضيحات الشيوعيين اللبنانيين المتواصلة، الّا ان السوفيات

ظلوا ينصحوننا بألا نزج أنفسنا في شأن عائلي، وانما بدأوا يدركون ابعاد النزاع بعد مجازر ضبية والكرنتينا، في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، ووقفوا الى جانبنا، صراحة، بعد التدخل العسكري السوري في لبنان. ويقيناً، ان بياناتهم، وصحفهم، لم تنتقد الحكومة السورية الاّ تلميحاً. الاّ ان الرئيس [حافظ] الاسد أفضى اليّ بأن موسكو أوقفت شحن قطع الغيار الى الجيش السوري منذ حزيران (يونيو) ١٩٧٦؛ كما انه تلقى، بموازاة ذلك، رسائل من القادة السوفيات تحثّه على اعادة الجسور، الى سابق عهدها، بينه وبين اليسار اللبناني والمقاومة [الفلسطينية]. الاّ ان موسكو... لم تتخذ أي اجراء لكسر الحصار الذي فرضته علينا اسرائيل والانفصاليون [اللبنانيون] وسوريا، في البحر والبر... اني اعتقد بأن موسكو لم تكن تريد ان تتورط في نزاع قد يؤدي بها الى المواجهة مع الولايات المتحدة [الاميركية]، واحسب ان دواعي الامن ومقتضيات الانفراج تغلبت على رغبتها في مساعدتنا»(٧٤).

وبالفعل، كانت موسكو تصرّ، طوال صيف وخريف العام ١٩٧٦، على وضع نهاية للقتال الدائر في لبنان بين سوريا من جهة، ومنظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها اللبنانيين من جهة أخرى. ففي التاسع من حزيران (يونيو)، دعت الى وقف فوري لاطلاق النار، ووصفت الحرب بأنها «حرب بين الأخوة»، منتقدة التدخل السوري، ضمناً. وخلصت الى «ان دوائر القيادة السوفياتية ترى من الضروري ان تلفت النظر» ان الفلسطينيين الذين يمارسون «نضالاً شجاعاً من أجل حقوقهم القومية»، دُفعوا الى القتال دفعاً. وكان ذلك أول انتقاد ضمن سبعة انتقادات علنية، رسمية وشبه رسمية، وجهتها موسكو ضد التدخل العسكري السوري في لبنان. وعلى الارجح، فان موسكو كانت تمشي على «حبل خطر» بين حليفيها، السوري والفلسطيني، الاّ انها كانت تميل، بصورة عامة، الى الجانب الفلسطيني. ففي الوقت الذي أبلغ السفير السوفياتي في بيروت، الكسندر سولداتوف، الى عرفات ان الاتحاد السوفياتي يقف الى جانب المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وانه يؤيد تسوية الازمة «بمعزل عن أي حل خارجي»(٧٥)، وفي الوقت الذي كان وزير الخارجية السوري، عبدالحليم خدام، في طريقه الى موسكو للتباحث مع المسؤولين السوفيات عن الازمة الناشبة في لبنان،أرسل بريجينيف رسالة شخصية بالغة الصراحة، الى الاسد، في ١١ تموز (يوليو) ١٩٧٦، دعاه فيها الى سحب القوات السورية من لبنان. وقال الزعيم السوفياتي في رسالته التي سربت، فيما بعد، الى الصحافة «اننا لا نفهم تصرفاتكم ولا أهدافكم في لبنان». وقبل يومين من تاريخ الرسالة، كانت لجنة التضامن الافرو ـ آسيوية السوفياتية أصدرت بياناً دعت فيه الى «وقف التدخل الخارجي» في لبنان، والى مناصرة القوات الفلسطينية واللبنانية المشتركة، كما نحت باللوم الخفيف على التدخل السوري الذي وصفته بأنه «زاد الامور تعقيداً» في لبنان. وقد ترددت المطالبة بالانسحاب العسكري السوري في لبنان، بصورة شبه رسمية، في مقال نشر في صحيفة «برافدا»، في الثامن من أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦، تحت امضاء «مراقب، استخدم كاتبه، الذي يعبر، عادة عن موقف رسمي، لهجة حادة لم تكن استخدمت من قبل بهذه الصورة العلنية؛ اذ لاحظ انه «مهما تكن المعطيات التي حدت بدمشق الى ارسال قواتها الى لبنان، فان هذا القرار انقلب ضد الحركة الفلسطينية وأتاح لليمين ان يوجه ضربات موجعة الى بعض فصائل القوات الفلسطينية واللبنانية القومية والوطنية». وبعد أن كرر «المطالبة بانسحاب سوريا»، خلص الى ادانة «بعض العناصر اليسارية المتطرفة» الفلسطينية واللبنانية التي ترفض كل تسوية، شأنها في ذلك شأن اليمين اللبناني. وفي أواخر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦، أرسل القادة السوفيات، على ما يبدو، رسالة ثانية، الى الرئيس الأسد، طالبوه، مرة أخرى، بسحب قواته وبوقف المعارك مع الفلسطينيين، كما أكدوا ضرورة توحيد الصفوف الفلسطينية

والسـوريـة من جديد. وفي ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦، نشرت صحيفة «برافدا» مقالاً حاد اللهجة، تحت عنوان له دلالة «أوقفوا سفك الدماء في لبنان» بامضاء «مراقب»، نحى بعنف، باللائمة على السوريين للقتال في لبنان، ولفشل «الجهود المبذولة من أجل تسوية سلمية»، وطالب، مرة أخرى، بتسـوية فورية «تحفظ حركة المقاومة الفلسطينية والقوات الوطنية اللبنانية». ويبدو ان بريجينيف أرسل، في هذه الفترة، رسالة ثالثة الى الرئيس الاسد، وتبع ذلك بيان شديد اللهجة أصدرته لجنة التضامن الافرو ـ آسيوية كرر ما جاء في مقال «مراقب»، وأضاف ما يلي: «ان الشعب السوفياتي يتساءل لماذا تقف سوريا، الآن، ضد حلفائها الطبيعيين في الصراع مع الامبريالية، وخصوصاً ضد حركة المقاومة الفلسطينية؟». ومضى البيان قائلاً: «في هذه اللحظة، بالذات، تسدّد الضربات في لبنان الى هذه الحركة، وهي طليعة حركات التحرر الوطني، وهي، كذلك، حركة ما برحت مواقفها المعادية للامبريالية تواجه الهجمات المتتالية من الامبريالية والصهيونية»[٧٦].

كان الهاجس السوفياتي يقوم على افتراض مفاده، ان سوريا، بتوجيهها ضربات عسكرية ضد المقاومة الفلسطينية، وبما كانت تسعى الى «خيانة» موسكو والحصول على «بطاقتها» الخاصة لدخول «السلام الاميركي». وعلى الرغم من التصلّب الشكلي، من التأثير على الاحداث، لم تكن موسكو قادرة على تغيير لعبة اطراف الصراع بشكل حاسم. واذا لم يكن الاسد ذهب الى النهاية في هجومه على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، فان ذلك يعود، أساساً، الى التدخل السعودي الذي فرض عقد قمتي الرياض والقاهرة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦. ومن المرجح ان أسارير موسكو انفرجت حين حققت الدبلومـاسيـة السعودية وقف القتال، الاّ انه في وسعنا الاعتقاد، ان بعضاً من القلق كان يساورها بشأن موقف المتصارعيْن الاساسيين (سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية)، اللذين اذعنا لمشيئة اصدقاء الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة (المملكة العربية السعودية ومصر) في رعاية هذا الاتفاق[٧٧]. ويبدو ان اثر هذا العامل على الآمال السوفياتية كان كالحاً بعض الشيء؛ بيد ان الامر الذي كان واضحاً لدى موسكو، أكثر من غيره، هو ان التهديد الاسرائيلي ـ الكتائبي اللبناني للوجود السوري في الساحة اللبنانية، قد يدفع دمشق ومنظمة التحرير الفلسطينية نحو اعتماد استراتيجية تساعد موسكو في تدعيمها، بينما تنصب الجهود الدبلوماسية في اتجاه عقد مؤتمر جنيف للسلام.

ان هذا المـوقف المميّـز بتدخلات خفية عدة لم يتزحزح طوال العام ١٩٧٦، مصحوباً بلهاث سوفيـاتي متعـاقب في التركيز المتزايد على الفلسطينيين[٧٨]. وفي الحقيقة، انعكس هذا التركيز في التصريحين السياسيين الهامين اللذين أدلى بهما بريجينيف في تلك السنة. وجاء التصريح الاول في تقـريـر قدّمته اللجنة المركزية الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي في شباط (فبـرايـر). أمّـا الثاني، فورد ضمن خطاب ألقاه بريجينيف في جلسة عامة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في أواخر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦. وقد أكد التصريح الاول على أهمية اقامة دولة فلسـطينيـة ورفـع الظلم عن «مئات الالوف من الفلسطينيين الذين طردوا من أرضهم». أمّا التصريح الثاني، فأشار، تحديداً، الى ان الحرب في لبنان كانت موجهة، في المقام الاول، ضد «حركة المقاومة الفلسطينية»، أي ضد حركة عربية تقاوم الاستعمار[٧٩]. وبالاضافة الى هذين التصريحين، كانت هنـالك بعض الاشارات ذات المغزى، كفتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في موسكو في حزيران (يونيو)، والتقارير الصحافية السوفياتية الواسعة عن أعمال ممثل المنظمة الجديد، العقيد محمد الشاعر، وزيارة مسؤول الاعلام الفلسطيني الموحّد، ماجد ابو شرار، في أواخر تموز (يوليو)، ورئيس الدائـرة السيـاسيـة في المنـظمـة، فاروق القـدومي، في أواسـط أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦.

وممّا له دلالة واضحة، في هذا الصدد، ان وسائط الاعلام السوفياتية غطّت هاتين الزيارتين تغطية واسعة، وأُصدر، في اثر زيارة القدومي، بيان رسمي عن اجتماعه مع غروميكو طالب بتسوية في لبنان يجرى التفاوض في شأنها، باخلاص، ومن دون تدخل خارجي(٨٠).

غير انه من المفيد التذكير، مرة أخرى، بالتوجه السوفياتي الذي ظلت موسكو متمسّكة به ازاء موضوع الدولة الفلسطينية. ففي البيان الذي أُصدر في نهاية زيارة عرفات لموسكو في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، لم يوافق الزعيم الفلسطيني، كما ذكرنا سابقاً، على ان ينضم الى الدعوة السوفياتية لاقامة دولة فلسطينية، لأن عبارتها كانت غامضة؛ اذ استعملت عبارة «أرض فلسطينية» بدلاً من الاراضي التي يجب ان تحرر، او «من على جميع الاراضي الفلسطينية»، كما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تفضّل. وعلى كل حال، بقي الموقف السوفياتي، كما كان واضحاً في العديد من المقالات وغيرها التي تعلق بأن اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية كانتا تحاولان الاستفادة من الاحداث في لبنان كبرهان على استحالة التعايش السلمي بين المسلمين والمسيحيين ضمن إطار دولة واحدة. ولذلك، فان الوضع عينه يمكن ان يتكرر اذا ما وجدت دولة فلسطينية بجانب اسرائيل. لقد كانت موسكو تذكر هذا، من دون أية اشارة الى ما كانت تطرحه منظمة التحرير الفلسطينية من ضرورة قيام دولة علمانية ديمقراطية على أرض فلسطين. والأهم من هذا، ان الاتحاد السوفياتي واصل الطلب بوجوب انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧. وفي بياني الحكومة السوفياتية، في كانون الثاني (يناير) ونيسان (ابريل) ١٩٧٦، ارتبط هذا الطلب، بصورة وثيقة، بانشاء دولة فلسطينية. وان بيان نيسان (ابريل) شرح، فيما شرحه، ان مثل هذا الانسحاب لن يسترد، فقط، السيادة العربية على الاراضي التي تخصّ الفلسطينيين وحسب، بل يعطي الفرصة لامكانية التعبير عن تقرير دولتهم الخاصة أيضاً. ولقد كان العنصر الثالث في هذه المعادلة السوفياتية هو الوجود المضمون لاسرائيل ولاستقلالها وسيادتها، وحتى ضمان حدودها ضد الاختراق من المنطقة المحددة التي تنسحب منها لانشاء دولة فلسطين. والفكرة الاساس، هي ان تكون الدولة بجوار اسرائيل، لا ان تحل محلها، كما أكدته موسكو مراراً وتكراراً(٨١).

وبصورة مغايرة لهذا الموضوع، قلما كانت القدس تُذكر عند البحث في قيام الدولة الفلسطينية أو مسألة العلاقة مع الاردن. وفي الحقيقة، ان التقرير السوفياتي المرفوع الى مؤتمر الجزائر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، او الى مؤتمر لاهور في شباط (فبراير) ١٩٧٤، اغفل القرارات التي تشير الى موضوع القدس. وكانت المناسبة الوحيدة التي ذكرت فيها القدس جاءت، على ما يبدو، عندما كان السوفيات يسعون لكسب ود الاردن، وبالذات عندما كانوا يطالبون اسرائيل بالتعويض عن خسائر العرب، بما فيها خسائر المملكة الاردنية من واردات السياحة الى القدس، أو عند انتقاد اتفاقية سيناء المصرية ـ الاسرائيلية. ويُستشف من تفسير أحد المسؤولين في الحزب الشيوعي الاردني بأن الدولة الفلسطينية يجب ان تنشأ، أولاً، على الارض المحررة، ومن ثم يُنظر في علاقاتها المستقبلية مع الاردن(٨٢). وفي حديث اجراه السفير السوفياتي لدى الاردن، في الخامس من آذار (مارس) ١٩٧٤، ذكر فيه انه يجب اجراء ترتيبات مع عمّان لدعم الجهود من أجل حصول الفلسطينيين على تقرير مصيرهم ضمن حدود العام ١٩٦٧. هذه البيانات السابقة لم تشر الى الفكرة الاردنية عن الاتحاد الفدرالي بين المملكة والدولة الفلسطينية، لكنها لم تكن استبعدت أيضاً. وعلى كل حال، ففي مقال كتبه تولكونوف، فيما بعد، في مجلة الحزب الشيوعي السوفياتي الرسمية «كومونست» استبعد فيها، بشكل شامل، اقتراح الملك حسين في العام ١٩٧٢ عن الحل الفدرالي، ذاكراً انه «خطة اميركية

مستوحاة». وهذا ما عكسته، أيضاً، اذاعة موسكو باللغة العربية في تعليقاتها. ومن الممكن ان تكون هذه المعارضة المعلنة، بقصد احباط محاولات كيسنجر للتفاوض من أجل الوصول الى اتفاقية اردنية ـ اسرائيلية، تلك التي أصبح من الواضح انها تهدد تسوية مثل هذه المشاكل من دون اشراك أي من الاتحاد السوفياتي أو الفلسطينيين. ولقد أصدرت، في الفترة عينها، أول تصريحات سوفياتية تتعلّق بالدولة الفلسطينية قبيل عقد مؤتمر الرباط في العام ١٩٧٤[٨٣].

لكن السوفيات عبّروا عن معارضتهم هذه للطرح الاردني بشكل موجز، فقط، وبصورة خفيفة، وحتى انهم، فعلاً، أرادو ان يصوروا موقفهم الموضوعي في تقريرهم عن المعضلة بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قبل اجتماع الرباط. وزيادة على ذلك، انهم قبل الرباط، وبصورة خاصة بعده، سعوا، اجمالاً، الى التأكيد على نقاط الانقسام. ولقد أكدوا في تقريرهم لمؤتمر الرباط، بعبارات موجزة جداً، تنفيذ «التسوية المؤقتة» من الطرفين كعلامة على التعاون الطوعي والسعي من جانب كل منهما. وبالطبع، لم يلق هذا التطوّر استحساناً مؤكداً من جانب الفلسطينيين، ولكن الاتحاد السوفياتي كان، على ما يبدو، مصراً على الحفاظ على خياراته مع الاردن. وبالتأكيد، فانه حاول تحسين علاقاته مع عمّان حتى خلال ازدياد دعمه للفلسطينيين. وهكذا، انتقل رئيس الوفد السوفياتي الى مؤتمر جنيف لمحادثات السلام، فيغرودوف، الى عمّان مرات عدّة لاجراء محادثات على مستوى عال، تتعلّق، على الارجح، بجهود السوفيات لاعادة عقد مؤتمر جنيف. كما زار وفد على مستوى عال، في آذار (مارس) ١٩٧٥، كما ان وفداً حكومياً اردنياً على مستوى عال ذهب الى موسكو في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٥، بعد زيارة عرفات للعاصمة السوفياتية بأسابيع قليلة[٨٤]. وقد بلغت هذه العلاقات قمتها مع زيارة الملك حسين للاتحاد السوفياتي في حزيران (يونيو) ١٩٧٦، وسط رعاية واحتفاء كبيرين، بينما لم تكن الزيارة أو التقارب السوفياتي ـ الاردني مرحباً بهما من قبل منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن هذا كان أقـل خطراً على مصالح السوفيات في الشرق الاوسط مما كان عليه سابقاً، بسبب فصل التقارب السوري ـ الاردني، والتحرك الاردني الاقرب الى الجناح الراديكالي من الدول العربية، حيث ان مصر باتت متميزة، اجمالاً، بالاعتدال المستوحى من واشنطن اثر الاتفاقية المصرية ـ الاسرائيلية. وكجزء من هذا الجهد السوفياتي تجاه الاردن، زار قائد سلاح الجو السوفياتي، المارشال كوتاكوف، عمّـان وعـرض على الملك حسين تزويد الاردن بنظام دفاع صواريخ أرض ـ جو كبديل عن صفقة صواريخ «هوك» الاميركية ـ الاردنية المعقدة. وهكذا، عرّض الاتحاد السوفياتي علاقاته المميّزة مع منظمة التحرير الفلسطينية للتوتر من أجل كسب موطىء قدم له في الاردن، وذلك لكي يحد من التأثير الاميركي هناك، اضافة الى جعله وسيلة لكسب خيار جديد في الشرق الاوسط. ففي الوقت الذي قدّر بأن علاقاته مع منظمة التحرير الفلسطينية لن تتعرض لهزة أكيدة نتيجة هذا التحول، فقد كان يعتبر ان الدعم الدبلوماسي والدعاوي الذي قدّمه للمنظمة، في الوقت عينه، تعويضاً كافياً. فلقد تمّ افتتاح مكتب المنظمة في موسكو قبل حوالى اسبوع من وصول الملك حسين اليها. بيد ان هذا التحرك عكس التفضيل السوفياتي للتعامل مع دولة مؤسسة ومستقرة في كل ما يمكن ان تقدّمه على شكل مصالح استراتيجية وغيرها[٨٥].

وفي كل الاحوال، لم يكن من الصعب تلمّس التجسدات الملموسة لهذا التوجه في علاقة موسكو بمنظمة التحرير الفلسطينية. فقد ظل الطرفان، السوفياتي والفلسطيني، في تلك الفترة، لا يتفقان، مثلاً، على أسلوب الكفاح المسلح. ففي حديث اذاعي سوفياتي مطوّل باللغة العربية، بثّ في ٢٤ أيلول (سبتمبـر) ١٩٧٥ عن الفلسـطينيـين، تمّ التـطرّق الى بعض التفـاصيـل في دروس كتـاب لينين

«مرض الطفولة اليساري في الشيوعية»، وكان الحديث، في الحقيقة، بمثابة تحذير مبطّن ضد الاعمال المتطرفة أو العنيفة. وقد انعكس هذا الاتجاه، أيضاً، في الموقف من خطف طائرة «ايرفرانس» الى اوغندا، في تموز (يوليو) ١٩٧٦، حيث شجب الاتحاد السوفياتي الحادث واصفاً اياه بـ «القرصنة»، وقال بأنه لم يطلق سراح الرهائن، بالرغم من انه لم يكن على الطائرة حاملي جنسيات اسرائيلية؛ وشجب، كذلك، عملية الانقاذ التي قام بها الاسرائيليون كاعتداء على سيادة الاراضي الاوغندية. واستمرت أجهزة الاعلام السوفياتية تصف خطف الطائرات كعمل غير مسموح به وتشمئز منه النفوس. ومع ان شجب خطف الطائرات يتفق مع مواقف موسكو من هذه المسألة، فانها كانت ترغب في ان تكون نشاطات المقاومة الفلسطينية مقتصرة على الارض المحتلة أو حتى داخل اسرائيل، وانها تفضل العصيان المدني والنشاط السياسي على التكتيكات المتطرفة(٨٦).

من هنا، كان الاتحاد السوفياتي ينظر الى «الجبهة الوطنية الفلسطينية» التي شكّلت بمبادرة من الحزب الشيوعي الاردني وبناء على قرار أصدره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية عشر في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣ نظرة أمل مرجو أكثر من غيرها، شريطة ان ترتقي الى مركز مرموق داخل صفوف المنظمة، بحيث تستطيع مثل هذه الجبهة المكوّنة من الشيوعيين، وغيرهم، والمهيئة للعمل على أسس سياسية في الضفة الفلسطينية، وان تكون الوسيلة لأولويات السياسة السوفياتية بين الفلسطينيين داخل المنظمة. وقد أيّدت الجبهة الوطنية انشاء دولة فلسطينية في الضفة والقطاع بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ بمدة قصيرة، معترفة بالقرار ٢٤٢، ومرددة صدى مطالب موسكو في عقد مؤتمر جنيف. وقد أثنى الاتحاد السوفياتي على قبول الجبهة الوطنية في اللجنة التنفيذية للمنظمة في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في حزيران (يونيو) ١٩٧٤. وتتبعت الاذاعة السوفياتية الموجّهة باللغة العربية موجز تاريخ هذه المنظمة، وركّزت، بشكل خاص، على موقفها الايجابي بالنسبة لفكرة انشاء دولة في الارض المحتلة العام ١٩٦٧، وكان هذا جزءاً من مساعي السوفيات في تقوية الجبهة بدليل دعوة زعيمها عبدالجواد صالح على رأس وفد الى موسكو في الفترة بين ٥ ـ ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٧٦، بدعاية تؤيد أول زيارة علنية معترف بها الى الاتحاد السوفياتي تقوم بها الجبهة. ولقد جاء التأييد لهذه الجبهة في الوقت الذي كانت دخلت فيه الاحداث اللبنانية مرحلة حرجة. وكانت المنظمة تتعرض لانشقاقات خطيرة باتجاهات متعددة. وكان التحرّك لا يزال مرتبطاً، مباشرة، بانتخابات البلديات في الضفة الفلسطينية، وبمشاريع الاتحاد الفدرالي مع الاردن. وقد تبيّن ان الاتحاد السوفياتي كان يرى في الجبهة الوطنية زعيمة رائدة أو ممثلة لسكان الضفة الفلسطينية، لا لتغطية مطلب الشيوعيين أو المتعاطفين معهم الى الادارة المحلية فحسب، بل كبديل ما للخط الاكثر راديكالية في منظمة التحرير الفلسطينية. وبصورة مماثلة، عكست الجبهة الوطنية الفلسطينية رغبة السوفيات في العمل السياسي كالتمرد والمظاهرات التي حدثت في الضفة الفلسطينية في أواخر العام ١٩٧٥، ومطلع العام ١٩٧٦ في اثناء مناقشات الامم المتحدة عن الصهيونية والاستحقاق الانتخابي في الضفة الفلسطينية. وقد ناسب هذا اللون من العمل المنسجم، ظاهرياً، مع الحزب الشيوعي الاسرائيلي (ركاح) الاتحاد السوفياتي أكثر بكثير من أسلوب منظمة التحرير الفلسطينية، في الكفاح المسلّح، لاعتبارات متعلّقة، أساساً، بالوضع الدولي والعلاقة مع الولايات المتحدة الاميركية. ولذلك، فقد ذكرت الصحافة السوفياتية نتائج انتخابات الضفة الفلسطينية، على الاقل في المدن، كنصر للمتعاطفين مع الجبهة الوطنية الفلسطينية (من دون ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية)، وأشارت الى الدعم المحلي لهذه الجبهة(٨٧).

لم يكتف السوفيات برفع أهمية الجبهة الوطنية الفلسطينية على حساب خط المنظمة السياسي فقط، بل ظهر اتجاه لدى موسكو، على الرغم من الدعم الثابت لزعامة عرفات منذ العام ١٩٧٣، الى تحسين الاتصال وزيادة الدعم للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. فقد ازداد الاهتمام السوفياتي بأمينها العام نايف حواتمة بعد مشاركته في الوفد الفلسطيني الذي زار الاتحاد السوفياتي، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ مباشرة. ووفقاً للمصادر السوفياتية، وافق حواتمة على فكرة انشاء دولة فلسطينية صغرى، مع انه بنفسه قال، بعد هذه الزيارة، بأن هذا لا يعني، بأن شكل من الاشكال، نكران الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني بعودته الى كامل وطنه. وبعد سنة من ذلك التاريخ، انتقد محرر صحيفة «ازفستيا»، تولكونوف، في يوم وصول وفد منظمة التحرير الفلسطينية الى موسكو، كل الذين يشجّعون انشاء دولة فلسطينية بدلاً من اسرائيل، مدعياً ان معظم فصائل المنظمة وافقت على موقف واقعي، حيث أيّد الكثيرون منهم فكرة اقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. وقد استعمل تولكونوف عبارة «واقعي» لمشروع حواتمة الذي أطلقه في العام ١٩٧٣ والداعي الى انشاء «سلطة وطنية فلسطينية في الضفة والقطاع». وكمثال آخر لجهود السوفيات في تصويرهم حواتمة كرجل معتدل، كان البيان الايجابي للمقابلة التي وافق المسؤول الفلسطيني على نشرها في اسرائيل، مستندين الى هذا الحادث كبرهان على ان الصهيونية فشلت في محاولاتها لدفع المنظمات الفلسطينية نحو «التطرف». وقد أُحرج الاتحاد السوفياتي، بشكل خاص، بعد ستة أسابيع من نشر المقابلة، عندما قامت وحدة تابعة الى الجبهة الديمقراطية باحدى أعنف الهجمات، وحجزت ٩٠ طفلاً من التلاميذ الاسرائيلية في معالوت في أيار (مايو) ١٩٧٤، كرد فعل على تهجم بعض فصائل المقاومة الفلسطينية على مقدار اخلاص حواتمة(٨٨).

وبالرغم من ذلك، فقد ضاعف الاتحاد السوفياتي دعمه لحواتمة بدعوته الى موسكو مستقلاً عن الوفد الفلسطيني: اولاً في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ (بعد مؤتمر الرباط مباشرة، وقبل زيارة عرفات التي شارك فيها حواتمة)؛ وثانياً، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٥، بعد زيارة عرفات التي لم يرافقه حواتمة فيها. ومع انه لم يعلن عن الزيارة الاولى في وسائط الاعلام السوفياتية، فقد التقى حواتمة غروميكو بقصد مناقشة المظهر الايجابي لحكومة فلسطينية في المنفى. ولقد كان موقف الاتحاد السوفياتي وحواتمة متطابقاً. ولذا، كان من الطبيعي، نوعاً ما، لموسكو ان تسعى الى تقوية وجهة النظر هذه من طريق حواتمة، في الحوار الذي كان يجرى داخل أطر المنظمة. وقد أُثني على حواتمة لوحده كشخصية سياسية ذات خبرة واسعة المعرفة، وذلك قبل زيارة وفد المنظمة في أيار (مايو) ١٩٧٥ متميزاً بذلك عن «العناصر الرجعية» التي هدّدت الطبيعة التقدمية لقيام دولة فلسطينية. لقد كانت زيارته، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥، لموسكو ذات أهمية كبرى، لا لأنها أتت بديلاً من مشاركة الوفد الفلسطيني، بل لأنه، في هذه المرة، أُعلن عن زيارته، وأُصدر بيان (ولو لم يكن مشتركاً) في نهاية الزيارة. وقد أوحى هذا بمساعي السوفيات في تشجيع حواتمة مستقلاً عن عرفات، مع ان وفده دعي على مستوى أدنى (من قبل لجنة التضامن الافرو ـ آسيوية). وكان حواتمة مستعداً للمساعدة، في البيان الختامي، أكثر من عرفات مثنياً على مبادرة موسكو في طرح الدعوة، مجدداً، الى عقد مؤتمر جنيف. وكان لانفراد حواتمة أهمية استثنائية، لأن زيارته جاء في وقت الانشقاقات داخل أطر منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة اندلاع القتال في لبنان، ومساعي سوريا للهيمنة على القرار الفلسطيني من طريق منظمة «الصاعقة» التابعة لها(٨٩).

ولكن، باشتداد الحرب الاهلية في لبنان، أصبح موقف الاتحاد السوفياتي وجهاً لوجه مع

جبهة الرفض وغيرها من التنظيمات الفلسطينية أشد تعقيداً، وجوبه بالتقارب الناشىء بين عرفات وحبش، في حين زعمت بعض الشائعات ان اقتراب عرفات من حبش، كان دلالة على موقف الاول الاقل تعاوناً، نوعاً ما، في موضوع مؤتمر جنيف خلال زيارته في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، ورغبة موسكو في تقوية مركزها مع حواتمة، ربما كبديل لعرفات. وعلى كل حال، لما بدا التدخل السوري في لبنان، في صيف العام ١٩٧٦، يتخذ ابعاداً مقلقة في أعين السوفيات، خاصة، وبدون شك بسبب الخط السوري الواضح المستقل الداعم لليمين اللبناني والمعادي لمنظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، ازداد الدعم السوفياتي لعرفات، وصار حتى اسم حبش يذكر، من وقت لآخر، بشكل مرضٍ في وسائط الاعلام السوفياتية(٩٠).

مهما يكن من أمر، فمن الجائز القول، ان الاتحاد السوفياتي لم يكن قادراً على ان يعمل أكثر ممّا عمل ازاء المواجهة السورية ـ الفلسطينية في لبنان، خصوصاً اذا استحضرنا في الذهن الخيارات التي كانت أمامه وأهدافه وامكاناته في هذه المنطقة. كما انه لم يكن قادراً على ممارسة ضغط كبير على الفصائل الفلسطينية التي دخلت مرحلة التبعثر الى اتجاهات شتى. ولا جدال في ان انتهاء الحرب اللبنانية وخفوت النزاعات الفلسطينية ـ الفلسطينية كان مصدر ارتياح كبير بالنسبة الى القيادة السوفياتية، كون هذين النزاعين كانا من أصعب الامتحانات التي واجهتها السياسة السوفياتية في المنطقة العربية. غير ان عودة المناورات الدبلوماسية حول عقد مؤتمر جنيف، التي رافقت صعود جيمي كارتر الى سدة الرئاسة في واشنطن العام ١٩٧٧، كفلت عودة الطرفين، السوري والفلسطيني، الى الاعتماد على الثقل الدبلوماسي السوفياتي(٩١). ومن جهته، عمد الاتحاد السوفياتي، مرة أخرى، الى بناء التحالف الثلاثي مع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، والى ضمان موقعه القريب من الاحداث في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، سلماً كانت أم حرباً.

---

(١) Freedman, Robert O., *Soviet Policy towards the Middle East Since 1970,* New York: Praeger, 1978, pp. 120 - 131.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨، ص ٥١٨ ـ ٥١٩.

(٣) «القضية الفلسطينية ـ دولياً»، شؤون فلسطينية، العدد ٤٣، آذار (مارس) ١٩٧٥، ص ٢٠٤.

(٤) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٥»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٠.

(٥) *USSR and Third World,* Vol. 5, No. 1, 25 November 1974-5 January 1975, p. 18.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) *USSR and Third World,* Vol. 5, No. 2, 6 January - 23 February 1975, pp. 55 - 56.

(٨) المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٩) Golan, Galia; *The Soviet Union and the PLO,* London: Adelphi Papers, No. 131, The International Institute for Strategic Studies, 1977, pp. 14 - 15.

(١٠) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٥»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٣ ـ ٥٢٤.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, pp. 14 - 15.

(١٣) *USSR and Third World,* Vol. V, No. 2, 6 January - 23 February 1975, p. 52.

(١٤) *USSR and Third World,* Vol. V, No. 3, 24 February - 31 March, 1975, p. 110.

(١٥) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٥»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٥.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, pp. 11 - 12.

(١٨) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٥»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٦.

(١٩) Freedman, Robert O., "Detente and Soviet Policy toward the Middle East", *Middle East Review:* No. 8, Spring - Summer 1976, pp. 30 - 31.

(٢٠) الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٥، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٢٢) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٥»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٦ ـ ٥٢٧.

(٢٣) نقلت وكالة «وفا»، في نشرتها الصادرة في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٧٥، الاقتراحين الاولين، ولم تذكر شيئاً عن الاقتراح الثالث. انظر: كزافييه بارون، الفلسطينيون شعباً (ترجمة عبدالله اسكندر)، بيروت: دار الكاتب، ١٩٧٨، ص ٣٠٧ ـ ٣٠٩.

(٢٤) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, p. 3.

(٢٥) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٥»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٧.

(٢٦) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٥»، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.

(٢٧) *USSR and Third World,* Vol. V, No. 4, 1 April - 12 May 1975, p. 167.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٦٨؛ و«الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٥»، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

(٢٩) رأى حبش في موافقة عرفات المشاركة في أعمال مؤتمر جنيف بأنها «خيانة»، انظر: الهدف، (بيروت)، ١٠/٥/١٩٧٥.

(٣٠) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, pp. 11 - 12.

(٣١) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٥»، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٣٣) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, pp. 7 - 9.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٥»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٠ ـ ٥٣١.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٥٣٣ ـ ٥٣٥.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) يفغيني بريماكوف، الولايات المتحدة الاميركية والنزاع العربي ـ الاسرائيلي (ترجمة علي هورو)، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠، ص ١٣٠.

(٤٤) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٥»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٦.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٥٤٠ ـ ٥٤١، وللمزيد من التفاصيل حول هذه المرحلة، انظر: Freedman, Robert O., "The Soviet Conception for a Middle East Peace Settlement", in Yaacov Ro'i (ed.); *The Limits to Power; Soveit Policy in the Middle East,* London: Croom Helm, 1979, pp. 282 - 327.

(٤٧) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٥»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٦ ـ ٥٣٧.

(٤٨) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, pp. 7 - 9.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) «القضية الفلسطينية ـ دولياً»، شؤون فلسطينية، العدد ٥٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٥، ص ٢٣٠.

(٥١) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, pp. 14 - 15.

(٥٢) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام

١٩٧٥»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦٥.

(٥٣) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, p. 3.

(٥٤) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٥»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤٣ ـ ٥٤٤.

(٥٥) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٥»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥٦.

(٥٦) **المصدر نفسه**، ص ٥٨٦ ـ ٥٨٧.

(٥٧) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٥»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤٨.

(٥٨) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٣٩٧، انظر كذلك:
Griffth, William E., "Soviet Influence in the Middle East", *Survival,* Vol. 18, January - February 1976, pp. 2 - 9.

(٥٩) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٥»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(٦٠) **المصدر نفسه**، ص ٤٠٥.

(٦١) *Moscow News,* No. 9, 12 - 22 May 1976.

(٦٢) أثارت غولان نقطة خلافية بهذا الشأن عندما ذكرت ان المبادرات السوفياتية الرسمية فشلت في ربط قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ٣٢٣٦ بمؤتمر جنيف. ومضت الى القول: «باستثناء اشارات آنية للقرار، خاصة في الخطابات التي كانت تلقى في مجلس الامن الدولي من قبل المندوب السوفياتي، ياكوب ماليك، لم تكن مشاركة الفلسطينيين قد أصبحت جزءاً من مطالب الاتحاد السوفياتي لعقد مؤتمر جنيف كشروط له». وأضافت «زيادة على ذلك، لقد تجاهل الاتحاد السوفياتي طلب الفلسطينيين تعديل قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ في مناقشات المجلس في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦»، انظر:
Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, p. 12.

وللانصاف يقتضي القول انها هي نفسها تجاهلت، تماماً، ان البيانين آنفي الذكر، لفتا النظر الى قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة الى جانب قرارات مجلس الامن الدولي، كأساس للتسوية في الشرق الاوسط.

(٦٣) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٥»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

(٦٤) Freedman, "The Soviet Conception of a Middle East Peace Settlement", *op. cit.*, pp. 301 - 305.

(٦٥) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, pp. 7 - 9.

(٦٦) **المصدر نفسه**.

(٦٧) بمناسبة عيد العمال العالمي، خاطب حبش الحضور «أننا، بنضالنا، على الرغم من أي تعارضات، نستند الى المعسكر الاشتراكي. غير ان هدف الثورة الفلسطينية الاستراتيجي لم تقتنع به بعض الدول الاشتراكية [يقصد الاتحاد السوفياتي]، وهذا شيء مسلم به. هذا الهدف لا يلقى، في هذه المرحلة، التأييد الكامل من بعض البلدان الاشتراكية. انظر: **الهدف**، ١٩٧٦/٥/٨، ص ٢. غير ان تقريراً صحافياً ذكر ان مرونة فلسطينية ظهرت في زيارة عرفات الى موسكو في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، وذكر انه عندما ألمح السوفيات الى الفلسطينيين الاعتراف باسرائيل، اشترطت موسكو ان هذا الاعتراف يمكن ان يكون ضمن حدود العام ١٩٦٧، أو حدود العام ١٩٤٧، مشددة على عدم امكان انشاء دولة على جميع الاراضي الفلسطينية. انظر: **السياسة** (الكويت)، ١٩٧٦/١/١٢.

(٦٨) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, p. 9.

(٦٩) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٥»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠٩.

(٧٠) **المصدر نفسه**.

(٧١) جميل مطر ود. علي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص ١٠١.

(٧٢) Khalidi, Rashid, "The Asad Regime and the Palestinian Resistance", *Arab Studies Quarterly:* Vol. 6, No. 4, Fall 1984, p. 261.

(٧٣) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٦»،

مصدر سبق ذكره، ص ٤١٠.

(٧٤) صلاح خلف (أبو اياد)، فلسطين بلا هوية، لقاءات مع الكاتب الفرنسي اريك رولو (ترجمة نصير مروة)، الكويت، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، بلا تاريخ نشر، ص ٢٩١ ـ ٢٩٢.

(٧٥) وكالة وفا (بيروت)، ١٩٧٦/٧/٦.

(٧٦) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٦»، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٠ ـ ٤١٣.

(٧٧) انظر دراستنا، «م.ت.ف. في السياسة السوفياتية»، شؤون فلسطينية، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٢٢. وللمزيد من التفاصيل عن التخوف السوفياتي من هيمنة محور الرياض ـ القاهرة، انظر:

Freedom, "Soviet Policy towards the Middle East Since 1970", *op. cit.*, pp. 271 - 273.

(٧٨) Golan Galia, "Syria and the Soviet Union Since the Yan Kippur War", *ORBIS:* Vol. 21, No. 4, Winter 1978, p. 794.

(٧٩) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٦»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٠ ـ ٤٠١.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٤١٤.

(٨١) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, p. 5.

(٨٢) انظر مقالة نعيم الاشهب في: *World Marxist Review,* April 1974
كما وردت في المصدر نفسه.

(٨٣) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, p. 9 - 10.

(٨٤) المصدر نفسه.

(٨٥) المصدر نفسه.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ١٨.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩.

(٩١) Cobban, Helena, *The Palestine Libertation Organization; People, Power and Politics,* London: Cambridge University Press, 1984, pp. 222 - 223.

الفكر السياسي الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨

د. ماهر الشريف

باحث وكاتب فلسطيني

ان الفكر السياسي الفلسطيني، هو جملة الافكار والآراء التي انتجتها وحملتها «النخبة السياسية» في المجتمع العربي الفلسطيني، قبل العام ١٩٤٨، والتي عبّرت، من خلالها، عن فهمها لطبيعة الصراع الذي نشأ على الارض الفلسطينية والقوى الفاعلة فيه، وعن تصوّراتها لسبل حلّ «العقدة» التي نجمت عنه. ولأن الفكر، وبخاصة في حقل السياسة، يبقى على علاقة وثيقة بالواقع، لا بدّ، في البدء، من القاء نظرة سريعة على ملامح الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي، وتلمس خصوصيته، التي عكست نفسها على «النخبة السياسية» الفلسطينية، وعلى الفكر الذي انتجته وحملته.

وعي «النخبة» ونهجها

لقد بقي المجتمع العربي الفلسطيني، طوال مرحلة الانتداب، يعاني من ضعف انتشار العلاقات الرأسمالية فيه، وتسوده العلاقات العشائرية والعائلية والولاءات المحلية. فاذا كانت علاقة التبعية الامبريالية كبحت، سلفاً، عملية الرسملة في فلسطين، فان نزوع الاقتصاد الصهيوني المتطوّر للسيطرة على مقدرات البلاد جاء ليحدّد هذه العملية بحدود جديدة، وهنا، بالتحديد، كمنت خصوصية فلسطين. وبسبب ضعف انتشار العلاقات الرأسمالية، ظل المجتمع العربي الفلسطيني مجتمعاً ريفياً في الاساس، يشكّل الفلاحون الغالبية الساحقة من سكانه، وتقف على رأسه فئة اجتماعية صغيرة، مشكّلة من كبار التجار والملاك العقاريين وممثلي العائلات المتنفذة من اشراف المدن، وتمارس تأثيراً سياسياً وايديولوجياً، شبه مطلق، على جماهير السكان. وقد تميّزت هذه القيادة بمحدودية وعيها وضيق أفقها، وبقي نهجها السياسي متأثراً بالدور الذي كان يلعبه أعضاؤها في الماضي بوصفهم وسطاء بين السلطة المركزية العثمانية من جهة، والجماهير الشعبية من جهة ثانية، حيث ظلت تتمسّك غالباً، في نشاطها، بالاساليب الشرعية والدبلوماسية، وتسعى، حرصاً على مصالحها الطبقية، الى الحفاظ على علاقات جيدة مع سلطات الانتداب تقوم على أساس الموازنة بين الموقف الوطني من ناحية، والرغبة في الحفاظ على موقعها المتميّز في المجتمع من ناحية أخرى[١]. وبالرغم من ان قطاعات واسعة من الجماهير كانت تدين لها بولاء شبه كامل، الّا انها بقيت مفتقرة الى الخبرة في ميدان العمل الجماهيري، حيث ظلت تتحرّك، طوال عقد العشرينات، من خلال اطار فضفاض، هو المؤتمر العربي الفلسطيني المستند الى الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، وظلت الاحزاب السياسية التي شكّلتها فيما بعد، خلال النصف الاول من عقد الثلاثينات، مفتقرة، بدرجات متفاوتة، الى التنظيم القاعدي، وقائمة على قاعدة الروابط العائلية والعشائرية والانتماءات المحلية الضيقة[٢]. واذا ما

استثنينا الحزب الشيوعي الفلسطيني، والذي كان له وضع خاص بسبب خصوصية نشأته، فان المجتمع العربي الفلسطيني لم يعرف الحزب السياسي، بمفهومه الحديث، الاّ بعد تشكّل عصبة التحرر الوطني في خريف العام ١٩٤٣، والتي كان ظهورها على علاقة وثيقة بالتغيّرات البنيوية التي شهدها المجتمع بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، وأدّت الى تنامي دور فئة المثقفين، وتوسع حجم الطبقة العاملة، وتطوّر حركتها النقابية، ونمو فئة البورجوازية الصناعية العربية[٣].

ثلاثة تيارات فكرية

توزع الفكر السياسي الفلسطيني، في مرحلة الانتداب، على ثلاثة تيارات فكرية رئيسة: تيار الوطنية الفلسطينية، وتيار القومية العربية، وتيار الشيوعية الاممية. وبينما كانت الحدود تغيب، أحياناً، بين التيارين الاول والثاني، بقي التيار الثالث مستقلاً، ويتمتع بخصوصية معيّنة نبعت عن نشأته بين صفوف المهاجرين اليهود الثوريين، الى ان ظهرت عصبة التحرر الوطني، حيث صار، بعد ان تحرر من روابطه الاممية، يتزاوج مع تيار الوطنية الفلسطينية[٤]، بحيث نجم عن هذا التزاوج وطنية جديدة، يسارية المنطلقات واجتماعية الابعاد وديمقراطية المضامين[٥]. أمّا تيار الجامعة الاسلامية، والذي كان تراجع كثيراً، في إطار الفكر السياسي العربي، بعد تفكّك الامبراطورية العثمانية، فانه لم يعبّر عن نفسه سياسياً، بشكل واضح، طوال هذه المرحلة، ولم تكن فكرة الوحدة الاسلامية أكثر من وسيلة لاستنهاض المسلمين ودفعهم الى مؤازرة نضال الشعب العربي الفلسطيني والتضامن معه. صحيح ان الدين الاسلامي لعب دوراً في اذكاء روح المقاومة للمشروع الصهيوني، خصوصاً وان الصهيونية اتخذت من الدين اليهودي منطلقاً أساسياً من منطلقاتها الايديولوجية، وصحيح ان رجال الدين المسلمين اقتحموا ميدان العمل السياسي، حتى ان القيادة السياسية اندمجت، في وقت من الاوقات، بالقيادة الدينية، الاّ ان الاسلام السياسي، كتيار يحمل مشروعاً سياسياً محدداً يقوم على أساس فكرة الجامعة الاسلامية، بقي غائباً، (لم تبرز جماعة الاخوان المسلمين كتنظيم موحّد على ساحة العمل السياسي الاّ في العام ١٩٤٦)، وظلت العلاقة بين العروبة والاسلام قائمة على أساس ان الاسلام هو مكون من مكونات العروبة، ولكنه ليس بديلاً عنها، وهو ما عبّرت عنه جريدة «الكرمل» في أحد مقالاتها، حين كتبت: «يجب ان تكون العروبة شعارنا، ويجب ان نستفيد من الاسلام، فقط، كما أراد محمد بن عبدالله، صلى الله عليه وسلم، ان يستفيد العرب منه بأن يجعلوا مسلمي العالم يعطفون عليهم، لأن البلاد العربية وطن الدين الاسلامي، واللغة العربية لغة القرآن، والعرب قوم صاحب الشريعة الاسلامية، ولكن هذا يجب ان لا ينسيهم ان اخوانهم، في اللغة والقومية والوطنية والمصلحة، من النصارى هم أقرب الناس اليهم»[٦].

الارهاصات الاولى لـ «الوطنية» الفلسطينية

ارتبطت ظاهرة تبلور شخصية «وطنية» فلسطينية، في العصر الحديث، بالاستيطان الصهيوني، وذلك بالرغم من غياب وحدة سياسية وادارية وجغرافية تميز المناطق التي ستتشكل منها فلسطين، في أعقاب الحرب العالمية الاولى، عن غيرها من مناطق بلاد الشام. وأدّى الاحساس بالخطر الصهيوني الى تبلور فكر سياسي فلسطيني، تمايز، الى حدّ ما، عن الفكر السياسي الذي كان يسود في الولايات السورية الاخرى الخاضعة للسيطرة العثمانية[٧]. صحيح ان العرب الفلسطينيين شاركوا في تأسيس، وفي نشاط مختلف الاحزاب والحركات والجمعيات السرية العربية، التي تشكّلت بعد اعلان الدستور العثماني في تموز (يوليو) ١٩٠٨، وتبنّوا أفكارها القومية الاصلاحية، الاّ ان

الشعور بالانتماء القومي في فلسطين تطبع، منذ وقت مبكر، بطابع خاص، طابع الانتماء الى أرض ووطن محـدّدين، يتهدّدهما، بفعل الهجرة والاستيطان اليهوديين، خطر الضياع. وهذا التمايز، في الفكر السياسي الفلسطيني، عبّر عنه، بشكل جليّ، نجيب نصار، أحد روّاد حركة مناهضة الصهيونية في فلسـطين ورئيس تحـريـر جريدة «الكرمل» التي أُصدرت في حيفا في العام ١٩٠٨، في ردّه على الانتقادات التي وجّهتها جريدة «المفيد» البيروتية الى وجهاء القدس، لأنهم، كما زعمت، لا يتبعون مثال وجهاء بيروت، ولا يركزون كل جهودهم على النضال من أجل الاصلاحات، فكتب في مقال تحت عنوان: «الجامعة العربية الفلسطينية» ما يلي: «البيروتيون يقتصرون على مطالبة الحكومة بالاصلاح، ولكنهم لا يسعون في تنظيم جامعة الأمة وحملها على اصلاح شؤونها بنفسها... ما لنا وللبيروتيين. نحن الفلسطينيين على شفا جرف، فالخطر السياسي والاجتماعي والاقتصادي يهدّدنا من كل صوب، والأمة التي تنازعنا البقاء في وطننا برهنت على كونها أمة حية قوية، تعمل لنفسها وتعتمد على نفسها... عقلاء الشعوب أدركوا ان دعائم الحياة هي صيانة المصلحة العمومية والتضامن على احكام ربط الجامعة القومية، فلماذا لا يقوم أبناء الامراء والشرفاء والكبراء والمتعلّمون والغيورون في فلسطين لعقد مؤتمر يفكّر بتنظيم جامعة عربية فلسطينية تهتم باحياء التجارة وانهاض الزراعة والتعليم؟... فلماذا لا يقوم رجال في هذا الوسط يختارون الحياة ويعملون لها، فيوجدون في فلسطين جامعة تعمل على حفظ البلاد واحيائها، فتكون عضداً للعرب عموماً وللحكومة؟...»[٨].

طبعاً، لم يكن بامكان الفكر السياسي الفلسطيني، في تلك المرحلة، ان يذهب الى حدّ أبعد من ابراز بعد خاص «وطني» للحركة العربية في فلسطين، والتشديد على أهمية اعتمادها على نفسها في مواجهة الخطر الذي يتهدّد البلاد، حيث لم تكن المعطيات القائمة، قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى، تسمح بطرح فكرة تشكيل كيان سياسي خاص في فلسطين، أو حتى طرح فكرة الانفصال عن الامبراطورية العثمـانيـة. وعليـه، لم يكتفِ نجيب نصـار بالتأكيد على ان «الجامعة العربية الفلسطينية» التي إقترحها، كشكل من أشكال ابراز شخصية «وطنية» فلسطينية مستقلة، لن تخرج عن إطار «الجامعة العثمانية الواحدة»، بل شدّد، في أكثر من مناسبة، على ضرورة ضمان سلامة الوحدة العثمانية، ونشر العـديـد من المقـالات التي تحذّر من تأثيرات الحركة الصهيونية المتزايدة على الحكومة العثمانية الجديدة، التي تشكّلت بعد ثورة العام ١٩٠٨، ومن دسائس الصهيونيين للايقاع بين العرب والاتراك. ففي مقـال له، تحت عنوان: «الدسائس الصهيونية كالمستجير من الرمضاء بالنار»، كتب محذّراً: «بدأنا نشعر بتأثير الصهيونيين على الهيئة الحاكمة مُذ علت نغمة الترك والعرب... ان أحرار الترك سليمو النوايا وحديثو العهد في السياسة، ونعتقد ان الصهيونيون [هكذا وردت في النص] وجدوا فيهم موضوعاً قابلاً للخديعة، فأخذوا يتلاعبون بقلوبهم وبالسياسة العثمانية ويغرسون في صدورهم النفرة والكره للعرب وللعناصر الاخرى، ويوهمونهم بأن العناصر، لا سيما العرب، غير مخلصة للدولة... أمّا نحن العرب فلم نبرهن على كوننا أوفر حكمة من اخواننا الاتراك تجاه السياسة التي تهدّد سلامة المملكة. فبدلاً من ان تحملنا هذه الاحوال على زيادة التقرّب منهم لنبيّن لهم ضرورة اتحادنا واجتماع كلمتنـا، واننـا وايّـاهم مسـؤولون بدرجة واحدة عن سلامة الوحدة العثمانية...، قابلنا مخاوفهم بالاستياء وأظهرنا عدم الرضا عن أعمالهم، فازداد الاعتقاد، الذي غرسه فيهم الصهيونيون على ما نظن، بعدم اخلاصنا لهم، رسوخاً في أذهانهم، حتى خالنا بعضهم أعداء لهم، وظنوا ان لا سبيل للقضاء على آمالنا الموهومة الاّ بتسهيل الاستعمار لليهود في سوريا وفلسطين، فكانوا بهذا كالمستجير من الرمضاء بالنار»[٩].

أهداف الصهيونية وارتباطاتها ومخاطرها

ولكن الى أي مدى وصلت معرفة الفكر السياسي الفلسطيني، في تلك الفترة، بالصهيونية وأهدافها وارتباطاتها ومخاطرها؟

ان ما يلفت الانتباه، في هذا الصدد، هو ان الفكر السياسي العربي عموماً، والفلسطيني خصوصاً، كان مدركاً، الى حدّ كبير، لطبيعة الصهيونية، متنبهاً لحقيقة أهدافها، متحمساً لوجود روابط بينها وبين الدول الكبرى في اوروبا، ومقدّراً للنتائج التي ستترتب عن الصراع الذي سينشأ بينها وبين حركة القومية العربية ليس على صعيد المنطقة فحسب، بل وعلى صعيد العالم. ويبدو أن هذه المعرفة تكوّنت من خلال اطلاع المفكّرين والمثقفين العرب والفلسطينيين، وبخاصة اولئك الذين أُتيحت لهم فرصة العيش في اوروبا وتلقي التحصيل العلمي في جامعاتها، على الكتابات والنشاطات الصهيونية، وعبر الاحتكاك الملموس بالمشروع الصهيوني، الذي بدأت تتضح ملامحه على أرض الواقع مباشرة، وبخاصة مع وصول الموجة الثانية من الهجرة اليهودية الى فلسطين، اثر فشل ثورة ١٩٠٥ في روسيا وتصاعد مشاعر العداء للسامية فيها، تلك الموجة التي تميّزت بالحملات التي نظّمها أعضاؤها، خلف شعاري «احتلال الارض» و«العمل العبري»، لطرد العمّال والفلاحين العرب من المستوطنات اليهودية وفرض المقاطعة اليهودية الشاملة على المنتوجات العربية. فمنذ العام ١٩٠٥، أشار نجيب عازوري، في كتابه «يقظة الامة العربية»، الى الطابع المصيري للصراع بين حركة يقظة الامة العربية وبين حركة اليهود السياسية لاعادة انشاء ملك اسرائيل القديم، مقدراً بأن مصير العالم كله سيتوقف على النتيجة النهائية لهذا الصراع. وفي خريف العام ١٩٠٩، حذّر يوسف الخالدي من ان قيام دولة يهودية في فلسطين لا يمكن ان يتمّ دون اندلاع صراع دموي، نتيجة المعارضة الشديدة التي سيبديها العرب لقيام مثل هذه الدولة، مقترحاً، لحل مشكلة اليهود في اوروبا، ايجاد وطن قومي لهم خارج فلسطين[١٠]. ومنذ ذلك الحين، بدأت تظهر كتابات عربية عن الصهيونية، حيث قام نائب القدس في مجلس المبعوثان وخريج جامعة السوربون في باريس، روحي الخالدي، بتأليف كتاب باسم «تاريخ الصهيونية»، كما ألّف محمد المحمصاني، وهو من مؤسسي جمعية «العربية الفتاة» ومن حملة شهادة الدكتوراه في الحقوق من باريس، كتاباً باسم «دعاة الفكرة الصهيونية»[١١].

غير ان الدور الأبرز في حملة مناهضة الصهيونية لعبته الصحافة العربية الفلسطينية، وفي مقدمها جريدة «الكرمل»، وجريدة «فلسطين» لصاحبها عيسى العيسى. فقد أفردت جريدة «الكرمل» مساهمات واسعة من اعدادها لعشرات المقالات والتعليقات، التي عرّفت بالصهيونية وأهدافها، ونبّهت الى مخاطر مشروعها، من ضمنها سلسلة كاملة، احتوت على ثلاثة عشر مقالاً، مأخوذة عن «الانسيكلوبيديا اليهودية»، نشرتها تحت عنوان: «الصهيونية، تاريخها، غرضها، أهميتها»[١٢]، قبل ان تصدر في كتاب خاص.

فعن نشأة الحركة الصهيونية، ورد في أحد المقالات التي نشرتها «الكرمل»، في مطلع ربيع العام ١٩١١: «ان المسألة الصهيونية نتيجة نظرية تمت منذ ١٥ سنة أوجدها الداهية الدكتور هرتسل الموسوي. جاهد الدكتور هرتسل بقلمه ونشرياته، فنجح في تعميم هذه الفكرة بين أبناء جلدته الضاربين في اوروبا واميركا، ودعا أغنياءهم لتشكيل حكومة اسرائيلية. ولأجل تقرير هذه الفكرة عقد اجتماعاً في [بازل] في بلاد سويسرا، ومن بعدها صاروا يعقدون اجتماعاً كل سنتين. [وان] الاراضي المقدسة وما يجاورها هي بيت قصيد الصهيونيين، لأنها وطنهم القديم ونشأوا وصاروا

فيها. والغالب على اعتقاد الموسويين انه يستحيل عليهم اعادة حكومتهم في سوى أرض الموعد. ومع ان هذا الاعتقاد يستخدم لتسخير عقول عامتهم، فانه يفيد أيضاً في تشويق الخاصة منهم»[١٣].

وكانت «الكرمل» شكّكت، منذ صيف العام ١٩٠٩، بالاسس التاريخية التي استندت اليها الصهيونية لتبرير دعوتها، فكتبت، تعليقاً على أحد المقالات المنشورة في مجلة «المقطم» المصرية: «اننا لم نعلم كيف يدّعي الكاتب وكثيرون من الاسرائيليين ان فلسطين هي ملك أجدادهم، فإنْ كانوا يدّعون ذلك لأن أجدادهم امتلكوها بحق الفتوح فقد امتلكتها أمم من بعدهم بالحق نفسه، وإنْ كانوا يبنون دعواهم على قول التوراة بكون الحق عز وجل أعطاها ملكاً لابراهيم، فالحق نفسه سمح بأخذها من أيديهم، فضلاً عن كون أمم كثيرة تفرّعت عن نسل ابراهيم غير الطائفة اليهودية»[١٤].

ويبدو أن المفكّرين والمثقفين الفلسطينيين والعرب تحسسوا، منذ ذلك الوقت المبكر، وجود روابط بين الحركة الصهيونية من جهة، والدول الكبرى في اوروبا من جهة ثانية، وتحسسوا من خطر قيام الدول الاوروبية باستغلال الحركة الصهيونية لتحقيق مطامعها. ففي ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩١١، علّقت «الكرمل» على مقال للكاتب رفيق بك العظم، نشرته «الحضارة»، فكتبت: «الذي نعلمه ان فكرة اقامة مملكة يهودية في سوريا غالبة في اوروبا، حتى وفي بعض الدوائر السياسية الاوروبية، ولكنها لم تنطبخ بعد... نحن نعترف بقوة الدولة [العثمانية]، ولا نعتقد بأن اليهود يقفون يوماً ما في وجه جنود محمود شوكت، كما اننا لا نعتقد بأن الكريتيين والبلغاريين يستطيعون الثبات يوماً واحداً أمام الجنود العثمانية لو تركوا وشأنهم، ولكن اليهود متى تملّكوا واستولوا على موارد الرزق قاموا بفتن تضطر اوروبا الى المداخلة في شؤونهم، ولا يعلم الاّ الله ما لهم من النفوذ في اوروبا»[١٥]. وفي مناسبة أخرى، نشرت «الكرمل» مقالاً للمفكّر مصطفى أفندي تمر، كان نُشر في جريدة «فلسطين» وبيّن فيه ان روسيا وانكلترا تدعمان الاستعمار الصهيوني السياسي والاقتصادي لتحقيق مطامعهما، وليكون لهما حق التدخل في شؤون الدولة العثمانية، وممّا ورد فيه: «ان من أحض أماني الروس سوق اليهود الى الاراضي المقدسة لايجاد المشاكل وتوليد المعضلات، ليكون لها حق التدخل في سياسة الدولة وأمورها ليتنسى لهـا ما تنويه كما تفعل في البلقان... ان أمنية دولة الانكليز وبيت قصيدها فصل القطرين السوري عن المصري لئلا يكون بعضهم لبعض ظهيرا... وفصل القطرين لا يكون الاّ باحتلال أمة أجنبية في القطر السوري كاليهود. فانكلترا تودّ ان تقوّي اليهود في فلسطين والقطر السوري وتنشىء دولة مستقلة صوناً لحفظ كيانها في القطر المصري...» وتضيف الصحيفة من جانبها، بعد ان تتعرّض الى أهداف ألمانيا والنمسا، ان الجمعية الصهيونية «تتقرب من جميع الدول ذات المصالح وتستفيد من نفوذها حتى تبلغ أربها، ومتى اتسع ملكها وكثر عدد أبنائها في البلاد أحدثوا القلاقل والفتن والمشاكل، واضطروا اوروبا للمداخلة ومنحهم حكومة مستقلة»[١٦].

وحدّدت «الكرمل»، أخيراً، طبيعة الاخطار التي تهدّد المواطنين العرب في فلسطين من جرّاء تزايد الهجرة الصهيونية، فكتبت بأن هذه الهجرة باتت «تهدد البلاد بخطرين: أحدهما سياسي، والآخر اقتصادي. أمّا الخطر السياسي فأساسه أمور ثلاثة: ١ ـ احتفاظ اليهود بتقاليدهم الخاصة الى حدّ التعصّب؛ ٢ ـ ترديدهم الدائم ذكرى ماضيهم وطموحهم الى تجديده؛ ٣ ـ تجنس السواد الاعظم منهم بالجنسية الاجنبية. فأي عاقل يأمن من ان يساكن في داره هيئة نشيطة، وقوية وغنية، هذه مطامعها...؟ أمّا من الوجهة الاقتصادية، فان الصهيونيين أنفسهم لا ينكرون ان الفلاح العربي أضعف من ان يتمكّن من مزاحمتهم مادياً وفنياً، فكيف يمكن التوفيق بينهم وبينه وما زالت مصلحتهم مناقضة لمصلحته؟ ان عدد الصهيونيين لا يخيف... ولكن ضعف الفلاح المسكين ازاء

الصهيونيين، وعلاقة هؤلاء بالاجانب، هما مصدر الخطر»[١٧].

ونتيجة لهذا الحملة المناهضة للصهيونية، والتي ساهم فيها النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني مساهمة فعّالة، بدأت تبرز تنظيمات وجمعيات مناهضة للصهيونية في مدن عديدة داخل الامبراطورية العثمانية[١٨].

من القومية الى الوطنية

على الرغم من ان التخوّف من الخطر الصهيوني طبع الحركة العربية في فلسطين بطابع خاص، وساهم في ظهور الارهاصات الاولى للوطنية الفلسطينية، الّا ان هذه الوطنية بقيت مندمجة في الحركة القومية العربية الجامعة، التي جسّدت طموح العرب، وخاصة في المشرق العربي، الى التحرر والتوحّد في إطار دولة واحدة. وعليه، تبنّى العرب الفلسطينيون، منذ أيار (مايو) ١٩١٨، علم الثورة العربية ونشيدها، وظل نشاطهم مرتبطاً بالنشاط القومي العربي العام، ولم تنفصل التعبيرات السياسية الاولى لحركتهم، والتي اتخذت شكل الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، عن الحركة القومية العربية المتمركزة في دمشق.

وفي المؤتمر الذي عقدته هذه الجمعيات في مدينة القدس في مطلع شباط (فبراير) ١٩١٩، واصطُلح على تسميته، فيما بعد، بالمؤتمر العربي الفلسطيني الاول، برزت غلبة التيار القومي الوحدوي، بشكل ساطع، على غيره من التيارات، وهو الامر الذي تجلّى في تأكيد ذلك المؤتمر على اعتبار فلسطين «جزءاً من سوريا العربية، اذ لم يحدث، قط، ان انفصلت عنها في أي وقت من الاوقات»، وعلى ارتباط سكانها بسكان سوريا بـ «روابط قومية ودينية ولغوية وطبيعية واقتصادية وجغرافية»، وكذلك في اعراب المشاركين فيه عن رغبتهم بأن تبقى فلسطين «غير منفصلة عن الحكومة السورية العربية المستقلة المرتبطة بالوحدة العربية، خارجة عن كل نفوذ أو حماية أجنبية»، ومطالبتهم بتشكيل حكومة ملكية نيابية، على أساس لا مركزي، يُنصّب الامير فيصل ملكاً عليها[١٩].

وقد ثبّت المؤتمر السوري العام، الذي انعقد في دمشق في مطلع صيف العام ١٩١٩ بمشاركة عدد من ممثلي سكان فلسطين، هذا التوجّه القومي الوحدوي، وشدّد على ضرورة «عدم فصل القسم الجنوبي من سوريا، المعروف بفلسطين، والمنطقة الساحلية التي من جملتها لبنان، عن القطر السوري»، داعياً الى الاعتراف باستقلال سوريا وصيانة وحدتها، والى الغاء اتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور، وأي مشروع لتقسيم سوريا أو انشاء دولة يهودية في فلسطين. وتمّت ترجمة هذا التوجّه في مشاركة عشرات الفلسطينيين في أجهزة ومؤسسات الدولة العربية، التي نُصِّب فيصل ملكاً عليها، وأعلن عن قيامها في آذار (مارس) ١٩٢٠[٢٠].

غير انه طرأ، بين نيسان (ابريل) وتموز (يوليو) ١٩٢٠، حدثان مترابطان أدّيا الى وقف اندفاعة الحركة القومية العربية الجامعة في سوريا الطبيعية، والى انقسام هذه الحركة الى جداول اقليمية. ففي نيسان (ابريل) ١٩٢٠، أضفى مؤتمر سان ريمو الشرعية الدولية على احتلال الاقاليم العربية من قبل القوى الاستعمارية الغربية، ففرضت فرنسا انتدابها على سوريا ولبنان، وفرضت بريطانيا انتدابها على فلسطين والعراق. وفي نيسان (ابريل) من العام نفسه، تحرّكت القوات الفرنسية من مواقعها في لبنان، فاحتلت سوريا وقضت على حكم الملك فيصل. وفي ظروف التجزئة التي فرضتها الدولتان الاستعماريتان على المشرق العربي، انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث في مدينة

حيفا، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٠، ودعا الى اقامة «حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي» في فلسطين، دون ان يشير الى الوحدة مع سوريا[٢١]، فكان، بذلك، نقطة الانطلاق الحقيقية للوطنية الفلسطينية.

الوطنية الفلسطينية ومهادنة بريطانيا

لم تتخذ الوطنية الفلسطينية، عند انطلاقتها، موقفاً مناهضاً للاحتلال البريطاني، وركّزت طاقاتها، طوال مرحلة العشرينات، على النضال ضد اليهود والحركة الصهيونية، وبقيت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية تراهن على امكانية احداث تغيير في مواقف الحكومة البريطانية الداعمة لمشروع الوطن القومي اليهودي، وتسعى الى التوصل الى حلّ وسط معها، يحفظ مصالح بريطانيا في فلسطين في مقابل تخلّي هذه الاخيرة عن دعمها للمشروع الصهيوني.

ويلاحظ المتتبع للمواقف التي اتخذتها قيادة الحركة الوطنية تجاه بريطانيا، خلال تلك المرحلة، بأن هذه القيادة بقيت عاجزة عن فهم طبيعة الظاهرة الاستعمارية الحديثة، وادراك حقيقة الأسباب والمتطلبات الاستراتيجية التي دفعت بريطانيا الى فرض سيطرتها على فلسطين، حتى ان كلمة الاستعمار، كما أشار عادل حسن غنيم، لم تكن ترد في معظم بيانات اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني طوال السنوات العشر الاولى من الانتداب، في الوقت الذي كانت فيه شعارات مقاومة الاستعمار مرفوعة، بشكل جلّي، في القاهرة ودمشق وبغداد. وقد أكد محمد عزة دروزه على هذه الخصوصية في توجهات قيادة الحركة الوطنية في فلسطين بقوله: «في كل البلاد المستعمرة، تقاس الوطنية بموقفها القومي من الاستعمار. أمّا في فلسطين، فصار يستساغ ان يكون لمن يعقد أواصر الصداقة مع الانكليز ويخدم أغراضهم ويروج مطالبهم ان يكون له شأن في الحركة القومية اذا ما كان مناوئاً لليهود والحركة اليهودية»[٢٢]. ومن جهة أخرى، يلاحظ المتتبع لمواقف هذه القيادة أنها لم تعمل، في تلك المرحلة، على تعميق الاستخلاصات التي كان توصل اليها بعض المفكرين الفلسطينيين والعرب، قبل الحرب العالمية الاولى، حول علاقة الحركة الصهيونية بالدول الغربية الكبرى، وظلت، بالتالي، عاجزة عن ادراك طبيعة الترابط العضوي بين الحركة الصهيونية والاستعمار البريطاني، مُرجعة التأييد البريطاني لمشروع الوطن القومي اليهودي الى إعتبارات ثانوية، مثل عدم المام بريطانيا بحقيقة النوايا والاهداف الصهيونية، أو وقوع حكوماتها، أحياناً، تحت تأثير النفوذ الصهيوني.

وكان يكمن وراء هذا الموقف المهادن لبريطانيا عوامل عديدة، سياسية، واقتصادية، وفكرية. فقد كانت القناعة السائدة لدى بعض مكونات الوطنية الفلسطينية، وبخاصة في بداية عهد الانتداب، بأن بريطانيا، التي وقفت الى جانب الثورة العربية وتحالفت مع زعيمها الشريف حسين، لن تسمح، على المدى البعيد، بقيام سيطرة صهيونية على فلسطين، وان رغبتها في الحفاظ على الامن والاستقرار في امبراطوريتها ستدفعها الى مراعاة مشاعر ملايين المسلمين، من سكان هذه الامبراطورية، الذين ينظرون نظرة خاصة الى فلسطين ومقدساتها الدينية. ومن جهة أخرى، كانت الطبيعة الطبقية لقيادة الحركة الوطنية العربية الفلسطينية تفرض على هذه القيادة، حرصاً منها على مصالحها الاقتصادية ومكانتها السياسية، تجنب الاصطدام المباشر بالسلطات البريطانية. ومن جهة ثالثة، كان هناك، في إطار الوطنية الفلسطينية، مَنْ يؤمن بقدرة بريطانيا وعزمها على لعب دور «تحديثي» في فلسطين، ينهي التخلّف الذي كان مهيمناً عليها في العهد العثماني، ويفتح أمام شعبها أبواب التقدّم والمدنية. وقد عكست جريدة «مرآة الشرق»، لصاحبها بولس شحادة، ذلك الايمان بالدور «التحديثي» لبريطانيا

في افتتاحية أحد أعدادها، والتي ورد فيها: «' مرآة الشرق ' عربية قبل كل شيء. لها ان ترى في هذه الامة العربية ناجحة راقية، وهي لا ترى الى هذا الرقي سبيلاً الاّ بالتمسّك بأسباب هذه المدنية الغربية الصحيحة، والسير وراء ما أنتجته الادمغة الغربية من علم صحيح وأدب راق واقتصاد محض وخلق متين... لذلك، فالمرآة تدعو، دائماً، الى نبذ القديم البالي والأخذ بناضر كل جديد يقود الى الحياة، تدعو الى طرح الاوهام والخزعبلات والتقاليد الميتة والسير وراء العلم الذي لا حياة للأمم بدونه... يقولون ان ' مرآة الشرق ' حكومية، لأنهم لم يصدقوا أن ' مرآة الشرق ' أكثر الجرائد انتقاداً للحكومة، ولكنها، في الوقت نفسه، ترى ان السبيل الوحيد لنجاح هذه الامة هو التفاهم مع الحكومة البريطانية، والتعاون معها في كل مالا يضر بقضية البلاد الاساسية وتقدّمها»(٢٣).

وكانت مدينة حيفا شهدت، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٨، تأسيس حزب عربي موالٍ لبريطانيا، كانت غايته السعي من أجل تحقيق نهضة مادية وأدبية في فلسطين، وتوجيه اهتمامات سكانها العرب نحو ميادين الثقافة البريطانية، وحثّهم على تعلّم اللغة الانكليزية. وبالرغم من ان هذا الحزب لم يعمر طويلاً، الا ان التيار السياسي والفكري الذي جسّده بقي حاضراً في إطار الوطنية الفلسطينية، وتجسّد في عدد من الاحزاب الصغيرة، مثل الحزب الحر المعتدل، الذي حمل، فيما بعد، اسم الحزب الوطني. وقد عبّرت جريدة «مرآة الشرق» صراحة عن سياسة التعاون مع بريطانيا، التي دعا اليها هذا التيار، وجاهرت بكلمتها المشهورة «خذ وطالب». ففي عددها الصادر في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٨، أي بعد أشهر قليلة من انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني السادس، الذي دعا الى مهادنة بريطانيا وكاد يطالب بقيام حكومة وطنية في ظل الانتداب، كتب صاحبها بولس شحادة مقالاً، جاء فيه: «اذا كنا نفخر بشيء واحد هو ان ' المرآة ' لم تحد عن الخطة التي رسمتها منذ صدور العدد الاول منها. قلنا يومئذٍ... ان التفاهم مع الحكومة يجب ان يكون الاساس في سياسة هذه البلاد على مبدأ ' خذ وطالب ' . وها قد برهنت الايام بصدق نظريتنا، وأخذ السواد الاعظم من أبناء هذه الامة يقولون بها ويعملون على تحقيقها... ونحن، نصرح اليوم بما صرحنا به قبلاً: ان السياسة المثلى هي التفاهم مع الحكومة والدخول الى نفس الدار، بدلاً من ان نقاتلها ونحن خارج الدار، واقفون في البرد شتاء و[في] الحر صيفاً»(٢٤).

الحركة الشيوعية والاستعمار

بقي التأثير، السياسي والفكري، للشيوعية ضعيفاً على العرب الفلسطينيين، طوال مرحلة العشرينات، نتيجة نشأة الحركة الشيوعية بين صفوف المهاجرين اليهود الثوريين، الذين عجزوا، لاعتبارات موضوعية وذاتية، عن الانفتاح على الوسط العربي واقامة علاقات وثيقة مع جماهير الكادحين العرب. وعلى عكس بعض قيادات الحركات الوطنية التحررية في المشرق والمغرب العربيين، التي تأثرت، الى حد ما، بأفكار ثورة اكتوبر في روسيا وسعت الى الحصول على دعم السلطة السوفياتية لنضالها ضد الاستعمار الغربي، فان قيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين لم تنشد، أبداً، الى أفكار هذه الثورة، ولم تسع، مطلقاً، الى الاتصال بالسلطة السوفياتية، بالرغم من مواقف التأييد الواضحة التي اتخذتها هذه الاخيرة تجاه مطالب العرب التحررية وادانتها لنظام الانتدابات الاستعماري. بل ذهبت قيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين الى حد تحذير حكومة الانتداب البريطاني من «مخاطر الشيوعية» على مستقبل البلاد، في ظل استمرار المهاجرين الثوريين اليهود في زرع بذور البلشفية في فلسطين، كما فعلت خلال الصدامات الدامية التي اندلعت في مدينة يافا

في الاول من أيار (مايو) ١٩٢١. وبسبب الحواجز التي انتصبت في وجهها، بقي موقف العداء الحازم الذي وقفته الشيوعية في فلسطين تجاه الاستعمار البريطاني من دون تأثير يذكر على الحركة الوطنية العربية وتوجهاتها السياسية والفكرية، وذهبت الصيحات التي أطلقها الشيوعيون، محذّرين من نوايا الاستعمار البريطاني وأهدافه، أدراج الرياح.

وكان الشيوعيون فضحوا، منذ مطلع العشرينات، أهداف بريطانيا ودوافعها، فأشاروا الى ان الامبريالية البريطانية استهدفت من وراء احتلالها لفلسطين «دق اسفين في قلب العالم العربي، بهدف منع شعوب البلدان العربية في النهاية من التوحد القومي، خصوصاً وان فلسطين تقع، من الناحيتين الجغرافية والتاريخية، في قلب العالم العربي»، كما استهدفت ضمان مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط: فـ «فلسطين، وبالاختلاف عن جميع المستعمرات البريطانية الاخرى، لم تجذب انتباه بريطانيا اليها بسبب ثرواتها الطبيعية أو بسبب سوقها التجارية، وانما لاعتبارات استراتيجية تتعلق بموقعها، انها تمثل قاعدة استراتيجية مهمة للدفاع عن قناة السويس، وعبرها يمر الطريق الوحيد القادم من الهند». ومن اجل تحقيق أغراضها الاستعمارية وضمان مصالحها الاستراتيجية، استغلت بريطانيا المشروع الصهيوني، وقامت بمكافأة كبار الرأسماليين اليهود بوعد بلفور، ثم فرضت على الصهيونيين في فلسطين «القيام بمهمة تعزيز وجودها في هذه البلاد، وجعلت منهم سداً فاصلاً بينها وبين السكان العرب»[٢٥]. وعلى عكس قيادة الحركة الوطنية العربية، التي كانت تتجنب ايراد كلمة الاستعمار في بياناتها ومقررات مؤتمراتها، نشط الشيوعيون، على نطاق واسع، في حملة التحريض على الاستعمار وكشف طبيعته، وأصدروا، في إطار هذه الحملة، العديد من الكراسات التثقيفية، مثل كراس «الاستعمار، ومن هم مناصريه، ومن هم أعدائه»[٢٦]، كما خصصوا لهذا الموضوع حيزاً واسعاً في دورياتهم ومنشوراتهم. ففي أحد أعداد مجلة الحزب «الى الامام»، تحت عنوان: «السياسة الاستعمارية في فلسطين:، ورد ما يلي [حافظنا على النص كما هو]: «ان موقع فلسطين الجغرافي لهو من الاهمية للاستعماريين بمكان، وخصوصاً للاستعمار الانكليزي، لغرض المحافظة على قناة السويس التي هي عرق الحياة الممتد بين بريطانيا ومستعمراتها في الشرق الاقصى والهند، ولد نفوذها وسيطرتها داخل البلاد العربية والاستيلاء على منابع ثرواتها وفتح أسواق جديدة للتجارة البريطانية واستثمار الايدي العاملة استثماراً وحشياً، ومحطة الوصال بينها وبين مصالحها من الشرق الاقصى، ونقطة حربية تهدد جميع المستعمرات ونصف المستعمرات في الشرق... وبعد ما وضعت الحرب أوزارها وقضت معاهدة فرساي على توزيع البلاد العربية الى دويلات وامارات [مستقلة]، وبعضها تحت انتداب الدول الاستعمارية فرنسا وانكلترا، والانتداب هو نوع من الاستعمار الغاشم الذي اخترعته لنا السياسة الاستعمارية ولجنة اللصوص [الانتدابات]. وطبعاً، لم يقفوا عند هذا الحد بل أتونا بمتكأ جديد، ويدعى هذا بالسياسة الصهيونية والوطن القومي للصهيونيين في فلسطين»[٢٧].

التزاوج بين الوطنية والقومية

على الرغم من ان ظروف التجزئة الاستعمارية، التي فرضت على المشرق العربي في العام ١٩٢٠، أدّت الى انكفاء القومية العربية وانطلاق الوطنية الفلسطينية وطغيانها على مسرح الاحداث، الّا ان أفكار القومية والوحدة والتضامن العربي لم تغب، نهائياً، عن الفكر السياسي الفلسطيني، حيث كانت تبرز، بين الحين والآخر، في اطاره، أصوات تدعو الى استمرار العمل من أجل تحقيق فكرة

«الجامعة العربية»، وتشدد على أهمية ضمان الترابط العضوي بين النضال القطري والنضال القومي. ومع ذلك، فان سيادة المنطق القطري، الذي فرضته الظروف، ساهم في تبلور تيار، في إطار الفكر السياسي الفلسطيني، أخذ يشكك، صراحة، في جدوى القومية العربية والوحدة العربية، رافعاًشعار «فلسطين للفلسطينيين»، كما هي مصر للمصريين والعراق للعراقيين. وقد شدد هذا التيار المغرق في قطريته، والذي كان، في الوقت عينه، من أكثر تيارات الوطنية الفلسطينية حماساً لمبدأ التعاون مع بريطانيا، على ضرورة التعامل بواقعية مع الحقائق السياسية التي أفرزتها الحرب العالمية الاولى، والتي «أقامت سدوداً قوية تحول دون العربي وأخيه في الاقطار الحجازية والمصرية والسورية والفلسطينية والعراقية واليمانية، بما نصبت فيها من حكومات مختلفة المذاهب ومتعددة الاهواء»، وهو الامر الذي يحتم على الفلسطينيين، بالتالي، ان يعملوا على تحرير أنفسهم وتنظيم شؤونهم الداخلية، قبل ان يفكروا في الاقطار العربية جمعاء ووحدتها[٢٨]. أما الدعوة الى القومية العربية، فقد نُظر اليها باعتبارها فكرة «استنبطتها أدمغة أجنبية لصرف قوى هذه الشعوب عن تنظيم أقطارها الخاصة والاهتمام بنفسها، الى التلهي بالاحلام البعيدة، أو بالاحرى لشق صفوفها وتفكيك عراها وتفريق كلمتها، وحمل أكثرياتها وأقلياتها على التنابذ تحت رعاية السيطرة عليها الى الابد». كما ألقى هذا التيار بذور الشك في حقيقة الروابط القومية بين العرب، معتبراً بأن السدود السياسية ليست هي وحدها التي تحول دون تحقيق فكرة الجامعة العربية، بل «يحول دون تحقيقها، أيضاً، فقدان الروابط الحقيقية التي لا تقوم بدونها. وهذه الروابط هي المصلحة ووحدة الاخلاق والامزجة، فان الشعوب العربية ليست واحدة في أخلاقها وأمزجتها ومصالحها، كما يتوهم البعض، بل هي متباينة كل التباين. ولعلّ هذه الروابط يتيسر وجودها بين عربي وغربي ولا يتيسر وجودها بين عربي وعربي»[٢٩].

غير ان فكرة الوحدة العربية عادت لتحتل موقعاً متميزاً، في إطار الفكر السياسي الفلسطيني، اعتباراً من مطلع الثلاثينات. فقد ساهم التضامن العربي الواسع مع نضال الشعب الفلسطيني، خلال أحداث هبة البراق في آب (اغسطس) ١٩٢٩، وبداية تحول الحركة الوطنية الفلسطينية الى طريق مكافحة الاستعمار، وشعور هذه الحركة بحاجتها الى الاستناد الى عمقها العربي لتتمكن من مواجهة الحلف البريطاني ـ الصهيوني الذي ظهر، جلياً، خلال أحداث الهبة، ساهم ذلك كله في خلق الارضية الملائمة لتجدد نشاط القوميين العرب الفلسطينيين واعادة تسليط الاضواء، من جديد، على البعد القومي للوطنية الفلسطينية. وتمثل أول مظهر، من مظاهر هذا التوجه القومي الوحدوي المتجدد، في الاجتماع الذي عُقد في مدينة القدس في الثالث من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣١، على هامش جلسات المؤتمر الاسلامي العام، بمشاركة عدد من القوميين العرب من رجالات الحركة العربية الاستقلالية، والذي اتفق المشاركون فيه، بعد أن لاحظوا بأن من وسائل انجاح المؤامرة الاستعمارية «اشغال أهل كل قطر من الاقطار العربية عن اخوانهم في الاقطار الاخرى بقضايا اقليمية مصطنعة»، على اصدار «ميثاق قومي عربي»، تضمن ثلاثة بنود رئيسة، ركزت على وحدة البلدان العربية ورفض كل أشكال التجزئة التي طرأت عليها، وعلى أهمية توجيه الجهود في كل قطر نحو الاستقلال التام، وعلى ضرورة مقاومة الاستعمار، بجميع أشكاله، باعتباره يتنافى مع كرامة الامة العربية وغايتها العظمى[٣٠].

وقد تعزز هذا التوجه باعلان تشكيل حزب الاستقلال العربي في فلسطين، في آب (اغسطس) ١٩٣٢، على أساس مبادىء القومية العربية والوحدة العربية، حيث رأى مؤسسوه بأن القضية الفلسطينية تقاذفتها الرياح المختلفة والعوامل المتناقضة منذ ان انفصلت عن القضية

العربية الكبرى، فتحولت من كفاح ضد الغاصب المستعمر الى فورات متقطعة ضد الصهيونية، وبات كفاح الحركة الوطنية في فلسطين «محصوراً بمقاومة القضية المصطنعة التي نكبنا بها الاستعمار ليلهينا عن أغراضنا المقدسة العليا»[٣١]. وانعكس هذا التوجه على سياسة كل الاحزاب العربية التي ظهرت في فلسطين في النصف الاول من الثلاثينات، باستثناء حزب الدفاع الوطني الى حد ما[٣٢]، حيث صار يُنظر الى القومية العربية باعتبارها رديفاً للوطنية الفلسطينية، كما ورد في أحد المقالات التي نشرتها صحيفة «الجامعة العربية»: «الفكرة الوطنية والعقيدة القومية هي حاجة من الحاجات الضرورية المبرمة، وليست شهوة من الشهوات أو نزعة من النزعات. فبدونها لا يستطيع الشعب العربي في فلسطين ان يجاهد في سبيل استقلاله وحريته، ولا أن يستمر في جهاده الشاق زمناً، متحملاً كل عبء وباذلاً كل ثمن مهما عز وغلا. واذا لم يؤمن بها لا يستطيع ان يتضافر مع اخوانه في الاقطار العربية الاخرى الساعين الى نيل حريتهم وتحقيق أمانيهم وآمالهم في الوحدة العربية الكبرى، التي بدونها يتمزق العرب شذر مذر ويسطو عليهم كل قوي قادر من الشعوب الغربية»[٣٣].

وبوجه عام، بقي هذا التوجه القومي الوحدوي حاضراً، في إطار الفكر السياسي الفلسطيني، طوال عقدي الثلاثينات والاربعينات، يبرز بجلاء في بعض الاحيان، كما حصل بعد اعلان الاضراب العام في نيسان (ابريل) ١٩٣٦ واندلاع الثورة المسلحة والتضامن العربي الواسع معهما، أو اثر طرح المشاريع الاتحادية العربية، ومنها مشروع الجامعة العربية، في عقد الاربعينات، ويتراجع في أحيان أخرى، وبخاصة حين صارت تطرح، في نهاية عقد الثلاثينات ، مشاريع لضمان استقلال فلسطين في إطار معاهدة تربطها ببريطانيا وتحافظ على مصالح هذه الاخيرة فيها. ولا يخفى بأن الحكومات العربية استغلت ذلك التوجه القومي والوحدوي لتفرض، منذ خريف العام ١٩٣٦، وصايتها على القرار السياسي لقيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين، ولتكريس سياسة مصادرة استقلالية هذه الحركة، وهو الامر الذي دفع عصبة التحرر الوطني، بعد قيامها في العام ١٩٤٣، الى التنديد بالوصاية العربية المفروضة على الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، والتحذير من مخاطر التغاضي عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير نهجه الوطني بنفسه[٣٤].

تحول الوطنية الفلسطينية الى طريق مكافحة الاستعمار

شكّلت هبة البراق نقطة انعطاف حاسمة في مسيرة الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، التي وجدت نفسها، بعد هذه الهبة، تتحول، شيئاً فشيئاً، الى طريق مكافحة الاستعمار. ولعب التيار القومي العربي المتجدد دوراً رئيساً في تعميق مضامين هذا التحول. ففي البيان التأسيسي الذي أصدره حزب الاستقلال، في الثاني من آب (اغسطس) ١٩٣٢، أشير الى عزم فريق الاستقلاليين، الذي عمل مع الجماعات العربية في ميدان القضية العربية الاستقلالية الكبرى، على استئناف جهادهم الوطني من خلال حزب سياسي استقلالي «يكافح الاستعمار وما جره من نكبات، كفاحاً شريفاً بلا مداورة ولا مواربة، ويعمل على نيل حقوق الامة الاستقلالية وانهاضها»[٣٥]. وبعد أسابيع قليلة من صدور هذا البيان، أشار صبحي الخضرا أحد مؤسس هذا الحزب الى ان النظرة الى القضية الفلسطينية، من الوجهة القانونية البسيطة، تبيّن بأن هذه القضية «لا تخرج عن كونها قضية اعتداء وغصب لحرية الامة العربية وحقوقها... فلو كانت في البلاد محكمة تنظر في هذا النوع من الدعاوى السياسية لما صحت الدعوى الا ضد بريطانيا العظمى لا ضد الصهيونية، ذلك لأنها هي التي حالفت العرب على تأييد استقلالهم ثم نكثت بعهودها لهم، وهي اليوم تحتل هذا الجزء من بلادهم وتحكمهم بقوة

الحديد والنار، وتجعل من بلادهم ملجأ لمتشردي اليهود ووطناً قومياً لهم»[٣٦]. وبقي حزب الاستقلال يركز على ان الاستعمار البريطاني هو أصل الداء الذي ابتليت به فلسطين، وهو الذي جرّ الصهيونية وراءه واتخذها لعبة يستعين بها على استمرار بقائه في فلسطين، داعياً «كل عربي في هذه البلاد الى تجديد العهد للكفاح ضد الاستعمار وأساليبه، وضد الصهيونية وغزوتها، وضد الخائبين من أبنائها، بكل قوة وثبات وعزم وايمان»[٣٧].

ترك هذا الموقف الحازم الذي اتخذه التيار القومي العربي انعكاسات مباشرة على مجمل توجهات الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، التي صارت تنتقل، مدفوعة بضغط الجماهير الشعبية، الى ميادين الصدام مع سلطات الانتداب البريطاني. ومنذ مطلع ربيع العام ١٩٣٣، وضعت أسس سياسة مقاطعة حكومة الانتداب وعدم التعاون معها، وبرز الطابع المناهض للاستعمار، بشكل جلي، خلال التظاهرات والصدامات التي وقعت في تشرين الاول (اكتوبر) من العام ذاته، والتي لم تتخللها، للمرة الاولى، مواجهات بين العرب واليهود. وفي ظل هذه المناخات، قام الشيخ عزالدين القسّام بمحاولته لتفجير الثورة المسلحة ضد الحكم البريطاني، وأرغم باستشهاده، الذي كان له صدى كبير في فلسطين، قيادة الحركة الوطنية على انتهاج سياسة أكثر حزماً في مواجهة البريطانيين[٣٨]. وتمثّلت ذروة التحول الى طريق مكافحة الاستعمار في اندلاع الاضراب العام في نيسان (ابريل) ١٩٣٦ وانطلاقة الثورة المسلحة. ومع ذلك، فقد دلّت الاحداث اللاحقة على ان التيار المهادن لبريطانيا لم يفقد تأثيره، كلياً، في إطار الفكر السياسي والحركة الوطنية الفلسطينية، وهو ما تجلى في عودة قيادة هذه الحركة الى سياسة ارسال الوفود الى بريطانيا والبحث عن حلول وسط معها. ومن جهة أخرى، أظهر توجه رئيس اللجنة العربية العليا، الحاج محمد أمين الحسيني، الى نسج علاقات التحالف مع النازية الالمانية، ان التيار الوطني، الذي دفعته الظروف الى اتخاذ موقف حازم في مواجهة بريطانيا، بقي، هو الآخر، عاجزاً عن استيعاب ظاهرة الامبريالية الحديثة.

من الرفض الى التخبط

كيف تصوّر الفكر السياسي الفلسطيني، بتياراته المختلفة، مستقبل فلسطين؟ وما هي الحلول التي اقترحها لحل «العقدة» التي نشأت عن الصراع الذي دار على الارض الفلسطينية؟ وكيف جرى التعامل مع الحلول التي اقترحتها القوى الاخرى المشاركة في هذا الصراع[٣٩]؟

لقد رأينا بأن الوطنية الفلسطينية، بأشكالها الاولى التي ظهرت قبل الحرب العالمية الاولى، كانت عاجزة، لاعتبارات موضوعية، عن تصور قيام كيان سياسي مستقل في فلسطين. وبعد انهيار الامبراطورية العثمانية، وخلال الفترة الانتقالية القصيرة بين هيمنة القومية العربية وانطلاقة الوطنية الفلسطينية، طُرحت فكرة استقلال فلسطين في إطار الدعوة الى ضمان استقلال سوريا الطبيعية وتحقيق وحدتها. ثم فرضت ظروف التجزئة الاستعمارية على الوطنية الفلسطينية ان تطرح بنفسها تصوّرها لمستقبل فلسطين، فجاء، في هذا السياق، مطلبها باقامة حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي. وبالرغم من ان هذا المطلب بقي عائماً، ولم تتحدّد مضامينه بشكل واضح، الّا أنه كان يعني ان تنبثق حكومة مسؤولة عن ادارة شؤون البلاد، عن مجلس نيابي يتمثّل فيه سكان فلسطين بحسب نسبهم، بمن فيهم اليهود الذين كانوا يقطنون في البلاد قبل الحرب العالمية الاولى، ويُعترف بوجودهم الشرعي فيها، وتبلغ نسبتهم حوالى ٧ بالمئة من مجموع عدد السكان. ولكونها بقيت تهادن بريطانيا طوال مرحلة العشرينات، لاعتبارات عديدة ذكرناها سابقاً، أحجمت الوطنية الفلسطينية عن

ربـط مطلب الحكومة الوطنية بشعار الاستقلال، معترفة، ضمناً، بشرعية الانتداب البريطاني على فلسطين، فوضعت نفسها بذلك أمام مأزق سياسي شديد.

أمّا بريطانيا، التي كانت ترفض، أصلاً، الاعتراف بوجود العرب الفلسطينيين كشعب له حقوق سياسية، والتي كانت مصممة على ضمان سيطرتها المطلقة على فلسطين وتوفير شروط نجاح مشروع الوطن القومي اليهودي، فلم تكن مستعدة لقبول أي مطلب ينال من هذه السيطرة المطلقة. وعليه، فقد رفضت بريطانيا مطلب اقامة الحكومة الوطنية المسؤولة أمام مجلس نيابي، وأنكرت على الهيئة التي تقـدمت به، ممثلة باللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني، شرعيتها بتمثيل سكان فلسطين العرب، مكتفية، عندما كانت تطوّرات الاحداث تدفعها الى ذلك، بعرض مقترح اقامة شكل من أشكال الحكم الذاتي بالاستناد الى بنود صك الانتداب. غير ان الوطنية الفلسطينية، التي كانت تطمح الى لعب دور رئيس في تقرير مصير فلسطين وترفض الاقرار بأي حق للمنظمة الصهيونية في المشاركة بتقرير هذا المصير، رفضت كل مشاريع الحكم الذاتي التي تقدّمت بها حكومة الانتداب، فأعلنت مقاطعتها لانتخابات المجلس التشريعي، التي دعت اليها الحكومة في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢، وأكدت اللجنة التنفيذية العربية، في ردها على هذه الدعوة، بأن فلسطين كانت ترسل في الماضي نواباً عنها الى البرلمان العثماني، ولا يمكنها، بالتالي، ان ترضى لنفسها، الآن، المشاركة في مجلس تشريعي مجرد من كل سلطة، وتتوقف قراراته على مصادقة المندوب السامي[٤٠]. كما رفضت اللجنة التنفيذية العربية، كذلك، بعد فشل مشروع المجلس التشريعي، الفكرة التي طرحتها حكومة الانتداب لاقامة وكالة عربية، تكون لها صلاحيات مماثلة لتلك التي منحت للوكالة اليهودية طبقاً للمادة الرابعة من صك الانتـداب، وذلك لرفضها القبول بوضع العرب على قدم المساواة مع اليهود في فلسطين. وهكـذا، كان الفشل من نصيب كل مشاريع المشاركة السياسية، على قاعدة الحكم الذاتي، التي طرحت في عقـد العشرينـات، نتيجة رفض الوطنية الفلسطينية الحازم لهذه المشاريع، وعدم جدية بريطانيا في انجاحها، وكذلك نتيجة رفض المنظمة الصهيونية لقيام أية مؤسسات تشريعية تمثيلية في فلسطين طالما لم يعترف العرب بمشروعية الوطن القومي اليهودي، وبالتزامات سلطات الانتداب تجاهه.

وقـد برز، فيمـا بعـد، في سياق تقويم موقف الوطنية الفلسطينية من مشاريع الحكم الذاتي البـريـطانيـة، اتجاهان: الاول، قدّر بأن العرب الفلسطينيين، برفضهم المجلس التشريعي، حرموا أنفسهم من أداة هامّة كان في وسعهم استخدامها في نضالهم للحفاظ على مصالحهم وعرقلة بناء الوطن القومي اليهودي والحد من هجرة اليهود الى فلسطين. وكان من بين أنصار هذا الاتجاه بعض الوطنيين المعروفين، مثل عوني عبدالهادي الذي اعتبر بأنه كان ينبغي على العرب قبول المشاركة في المجلس التشريعي، مع تحفظهم بأن هذه المشاركة لا تعني الاعتراف الصريح بالانتداب وبنوده[٤١]. كما كان من مؤيدي هذا الاتجاه دعاة سياسة التعاون الصريح مع بريطانيا، الذين دعوا، على قاعدة مبدأ «خذ وطالب»، الى قبول ما تقترحه بريطانيا، والتأسيس عليه لطرح مطالب جديدة في المستقبل. أمّـا الاتجـاه الثـاني، فقـد قدّر بأن قبول القيادة العربية لمشاريع الحكم الذاتي البريطانية كان سيضعف النضال الوطني، وسيمثل استسلاماً أمام الانتداب، وقبولاً ضمنياً بوعد بلفور.

ومنـذ مطلع الثـلاثينـات، ومـع تجـدد نشـاط تيار القومية العربية وتزاوجه مع تيار الوطنية الفلسطينية، عاد الى البروز شعار استقلال فلسطين في إطار الدعوة الى تحقيق الوحدة العربية، وصار يُنـظر الى مشـاريـع المشـاركـة السيـاسية، على أساس الحكم الذاتي، باعتبارها «لا تنسجم مع

طموح البلاد الى الاستقلال التام والوحدة العربية»[٤٢]. ورأى بعض الباحثين بأن المطالبة بالاستقلال في إطار الوحدة العربية كان يمثل، في ظروف تلك المرحلة، «هروباً الى أمام»، خصوصاً وان الاقطار العربية الاخرى كانت على أعتاب الحصول على شكل من أشكال استقلالاتها الوطنية. ومهما يكن، فقد فرض تطور الاحداث اللاحق على الوطنية الفلسطينية ان تفصل الاستقلال عن الوحدة العربية، ودفعها، في محاولة منها لقطع الطريق على مشروع التقسيم الذي طرحته لجنة بيل البريطانية في تموز (يوليو) ١٩٣٧، الى دعوة عصبة الامم الى الغاء الانتداب البريطاني لتحل محله دولة فلسطينية مستقلة، ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تضمن لهذه الاخيرة مصالحها المعقولة، كما تضمن مصالح الاقلية اليهودية في البلاد[٤٣]. وعندما تبنّت بريطانيا فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة تحت حمايتها، على أساس «الاستقلال المؤجل» لمدة عشر سنوات، كما ورد في «الكتاب الأبيض» البريطاني للعام ١٩٣٩، تصدّى الحاج أمين الحسيني للميل الواضح والغالب، في إطار الوطنية الفلسطينية، لاتخاذ موقف ايجابي من هذه الفكرة، وذلك لأنه كان يترقب، آنذاك، اندلاع الحرب «ويراهن على أن دول المحور سوف تنتصر فيها، ولم يشأ، بالتالي، ان يهادن بريطانيا في وقت كهذا، بل اتجه الى التعاون مع ألمانيا»[٤٤].

ورأى بعض الباحثين بأن من أسباب تخبط الوطنية الفلسطينية وافتقادها لزمام المبادرة تجاه مستقبل فلسطين واستقلالها، عجزها عن تقديم حلول ديمقراطية لمسألة الوجود اليهودي في فلسطين، يتجاوز الاقرار بشرعية وجود نسبة الـ ٧ بالمئة من اليهود، الذين كانوا يقطنون في البلاد قبل الحرب العالمية الاولى. وعندما أُجريت الموافقة، بعد اندلاع ثورة العام ١٩٣٦، على مشاريع للاستقلال، يتمثل فيها اليهود بنسبة عددهم الى مجموع السكان، كان الوقت قد فات، حيث اقترب عدد اليهود من نصف مليون، وصاروا يمثلون ما يقرب من ثلث مجموع السكان، كما صارت مؤسساتهم تشكل دولة داخل الدولة[٤٥]. وفيما بعد، لم تدرك الوطنية الفلسطينية التغيّرات العميقة التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية، والتي حوّلت المهاجرين اليهود الى قومية محدّدة الملامح والى قوة اقتصادية وسياسية كبيرة، وخلقت أجواء من التعاطف الدولي الواسع مع اليهود، كما لم تنتبه الى خطورة التوجه الذي أقرّ في مؤتمر الصهيونيين الاميركيين، في أيار (مايو) ١٩٤٢، لاقامة دولة يهودية في فلسطين، تكون جزءاً عضوياً من «العالم الديمقراطي الجديد»، ذلك التوجه الذي صادق عليه المجلس العام للمنظمة الصهيونية العالمية في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، وكان ايذاناً ببدء انحياز هذه المنظمة الى الولايات المتحدة الاميركية[٤٦].

دعامتا الحل

بقيام عصبة التحرر الوطني، خطا الفكر السياسي الفلسطيني خطوات كبيرة على طريق تحديد ملامح تصوره لمستقبل فلسطين، مدرجاً شعار الاستقلال، لأول مرة، في إطار حل ديمقراطي لـ «العقدة» الفلسطينية.

وكان شعار الاستقلال برز في برنامج الشيوعية الفلسطينية منذ ظهورها، الّا انه اندرج، طوال مرحلة العشرينات، في إطار مشروع طوباوي كان يهدف الى ضمان انتصار الثورة الاشتراكية في فلسطين عبر تحقيق التضامن الكفاحي الاممي بين العمال اليهود والعرب «في معركتهم المشتركة ضد الاستغلال الرأسمالي والاضطهاد الاستعماري»[٤٧]. وقد بقيت هذه النزعة «اليسارية ـ الانعزالية» مسيطرة على توجهات الشيوعية، ولو أنها اتخذت أشكالاً جديدة في ضوء تطبيق خطة التعريب،

الى ان انعقد المؤتمر السابع للاممية الشيوعية (الكومنترن)، وتبنّى سياسة الجبهات الشعبية، في صيف العام ١٩٣٥. وخلال سنوات ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وبسبب تأييدها غير المشروط لسياسة التيار الغالب في إطار الوطنية الفلسطينية، لم تبلور الشيوعية الفلسطينية تصوّراً لمستقبل فلسطين، يختلف كثيراً عن تصور ذلك التيار.

ومنذ قيامها، في خريف العام ١٩٤٣، رفضت عصبة التحرر الوطني محاولات بريطانيا لعزل قضية فلسطين عن قضية المستعمرات المطروحة على صعيد عالمي، والتعامل معها كقضية نزاع بين العرب واليهود، أو قضية هجرة يهودية ومقاومة هذه الهجرة، وشدّدت على أهمية النظر الى قضية فلسطين باعتبارها «جزءاً من القضية العالمية، قضية القضاء على النظم العنصرية، قضية استقلال جميع الشعوب ضمن أوطانها وتآخي الشعوب ومساواتها، قضية سلام عالمي دائم يضمن تقدّم الانسانية باطراد نحو سعادة حقيقية وهناء دائم»[٤٨]. أمّا الصهيونية، فلم تكن، في نظر العصبة، الاّ «من مآثر الاستعمار في بلادنا، وليس يزول الاصل بزوال الفرع، وليس تحل المشكلة بحل القضايا التي نجمت عنها». وفي هذا السياق، حاولت العصبة أن ترسم حدوداً فاصلة بين الصهيونية والسكان اليهود في فلسطين، حيث رفضت ادعاءات الصهيونيين أنهم يعبرون عن مصالح جميع اليهود، وأكدت ان الصهيونية تتعارض مع مصالح اليهود أنفسهم، وهي تعبر، في الاساس، عن مصالح البورجوازية اليهودية الكبيرة، المتواطئة مع الاستعمار، والساعية الى تسخير جماهير اليهود، داخل فلسطين وخارجها، لخدمة مصالحها الطبقية. وعلى أساس هذا التقدير، انتقدت العصبة مواقف القيادة التقليدية للحركة الوطنية، التي كانت تعلن، دوماً، أنها «لا يمكن أبداً ان تعيش بسلام مع السكان اليهود في فلسطين، وان تؤمن لهم أي حق ديمقراطي من حقوقهم»، داعية الوطنية الفلسطينية الى انتهاج سياسة حكيمة، تقوم على أساس تحقيق التفاهم مع السكان اليهود في فلسطين والاعتراف بحقوقهم الديمقراطية، وتساعد على اضعاف نفوذ الحركة الصهيونية بين صفوفهم، وتعرقل مهمة الصهيونية التي «تعلن على رؤوس الاشهاد ان الحركة الوطنية العربية في فلسطين تضمر للسكان اليهود شراً، وأن الاستقلال الذي تنشده يعني مذبحة لليهود»[٤٩]. وحذّرت العصبة، منذ العام ١٩٤٥، من أن تؤدي السياسة غير العملية، التي تنتهجها القيادة التقليدية العربية تجاه السكان اليهود في فلسطين، الى تقسيم فلسطين وتأمين مستقبل الصهيونية فيها وجر البلاد الى المصائب والاضطرابات الداخلية.

وفي سبيل الوصول الى حلّ لـ «العقدة» الفلسطينية، شدّدت عصبة التحرر الوطني على أهمية ضمان استقلال فلسطين على قاعدتي: حق تقرير المصير والديمقراطية، من خلال انشاء حكم وطني ديمقراطي مستقل في فلسطين، يؤمن حقوق سكانها جميعاً. وحدّدت العصبة المضمون الحقيقي لمبدأ حق تقرير المصير، فأعلنت أن هذا الحق «يظل كلاماً مبهماً اذا لم تتوفر الشروط لتأمينه، وذلك بأن يُعترف بأن من حق الشعب ان يصل الى تحرره الوطني واستقلال بلاده من كل نفوذ أجنبي استعماري، وان من حقه ان يقرر شؤونه الداخلية والخارجية وحده، وبمحض اختياره، وان تقوم على تنفيذ هذا الحق مؤسسات شعبية تعكس رأي الشعب بحرية وطلاقة»[٥٠]. كما أشارت العصبة الى ان اشاعة الديمقراطية، السياسية والاقتصادية، هو الشرط الذي لا بدّ منه لضمان ممارسة الشعب لحقه في تقرير المصير، وهو أساس الحفاظ على السلم في فلسطين، وفي الشرق العربي بأسره، كاشفة، في هذا السياق، القناع عن الوجه الحقيقي للحركة الصهيونية «التي تخاف الديمقراطية في نشاطها وأهدافها»، ولا تريد أن تسود الديمقراطية في فلسطين «اذ ان ذلك يعني انشاء حكم

وطني ديمقراطي...، ويعني القضاء على حلم الدولة اليهودية، [التي] لا يمكن ان تقوم الاّ بالقضاء على دعامتي كل حركة وطنية تحررية: حق تقرير المصير وانتشار الديمقراطية»(٥١).

غير ان تعقيدات الصراع وتداخلاته، وموازين القوى المختلفة في اطاره، حالت دون نجاح الحل الذي تصورته العصبة لـ «العقدة» الفلسطينية، والقائم على دعامتي حق تقرير المصير وانتشار الديمقراطية، فكان قرار التقسيم الدولي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، الذي أيّدته العصبة، بالرغم من اجحافه الكبير بحقوق الشعب العربي الفلسطيني الوطنية، من منطلق ادراكها بأن البديل الواقعي عنه سيكون كارثة مهولة. وبوقوع هذه الكارثة، دخل الفكر السياسي الفلسطيني في مرحلة نوعية جديدة كلياً.

---

(١) انظر بهذا الخصوص: روز ماري صايغ، **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٠؛ ود. ماهر الشريف، **تاريخ فلسطين الاقتصادي ـ الاجتماعي**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٥؛ ود. تيسير الناشف؛ «النخبة السياسية في المجتمع العربي في فلسطين»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤٨، آب (اغسطس) ١٩٧٥، ص ١٣١ ـ ١٦٧.

(٢) أُصدر عدد كبير من المؤلفات عن أطر الحركة الوطنية الفلسطينية وتنظيماتها السياسية، في عهد الانتداب، نذكر منها: بيان نويهض الحوت: **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١؛ عادل حسن غنيم: **الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧ الى ١٩٣٦**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.

(٣) حول ظروف تأسيس عصبة التحرر الوطني، يمكن الرجوع الى: د. ماهر الشريف: **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩١٩ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٨١.

(٤) في الحقيقة، ان التجليات الاولى لهذا التزاوج بدأت تظهر، في ممارسة أعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني العرب، عشية اندلاع الاضراب العام والثورة المسلحة وخلالهما، ولكنها اتخذت، في تلك الفترة، شكل «تبعية» للوطنية الفلسطينية، أو بالاحرى للتيار الغالب في إطارها بقيادة المفتي.

(٥) كانت عصبة التحرر الوطني تنظيماً فريداً، وقف على منتصف الطريق بين الحزب الشيوعي والمنظمة الوطنية اليسارية، وربط مطالب العمال والفلاحين العرب الاجتماعية بالنضال الوطني في سبيل تحرر فلسطين واستقلالها، كما ربط بين الديمقراطية وبين حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، مبرزاً المضامين التقدمية لنضال الحركة الوطنية العربية الفلسطينية.

(٦) **الكرمل** (حيفا)، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٥، نقلاً عن: د. علي محافظة «الفكر السياسي الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨»، في **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد الثالث، ص ٥٥٩.

(٧) انظر بهذا الخصوص: عبدالعزيز عوض: **متصرفية القدس في العهد العثماني ١٨٧٤ ـ ١٩١٤**، رسالة دكتوراه، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الآداب ـ قسم التاريخ، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠؛ عبدالعزيز عوض، «الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي ١٨٧٠ ـ ١٩١٤»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٦، آب (اغسطس) ١٩٧٤، ص ٧٣ ـ ٨٧؛ د. ماهر الشريف، «الخاص والعام في نضال الشعب العربي الفلسطيني، جذر الاشكالية: نشوء وتبلور الحركة الوطنية العربية الفلسطينية»، **النهج**، (مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي)، العدد ٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣، ص ٣٣ ـ ٥١.

(٨) **الكرمل**، العدد ٣٣٦، ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩١٣، ص ١.

(٩) **المصدر نفسه**، العدد ١٧٠، ٢٢ آب (اغسطس) ١٩١١، ص ١ ـ ٢؛ انظر كذلك: «سوريا والاستعمار. ممّن يخافون، ولمن يأمنون»،

المصدر نفسه، العدد ٢٠٦، ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩١٢، ص ١؛ «المسألة العربية»، المصدر نفسه، ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩١٣، ص ١ ـ ٢.

(١٠) الاهرام (القاهرة)، ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٠٩، نقلاً عن د. عبدالوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠، ص ٥٠.

(١١) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

(١٢) اعتباراً من العدد ١٣٣، ٣١ آذار (مارس) ١٩١١ وحتى العدد ١٤٦، ٢٣ أيار (مايو) ١٩١١.

(١٣) «الصهيونية أو اليهود في سوريا وفلسطين»، الكرمل، العدد ١٣٠، ٢١ آذار (مارس) ١٩١١، ص ١ ـ ٢.

(١٤) «استعمار فلسطين»، المصدر نفسه، العدد ٣١، تموز (يوليو) ١٩٠٩، ص ١ ـ ٣.

(١٥) «اليهود في فلسطين والجمعية الصهيونية»، المصدر نفسه، العدد ١١٨، ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩١١، ص ١ ـ ٢.

(١٦) «الاستعمار الصهيوني»، المصدر نفسه، العدد ١٦٣، ٢٨ تموز (يوليو) ١٩١١، ص ١ ـ ٢.

(١٧) «الصهيونيون في فلسطين»، المصدر نفسه، العدد ٣٨٦، ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٣، ص ١.

(١٨) تشكّل في مدينة يافا، في أواسط العام ١٩١١، حزب دعي باسم «الحزب الوطني العثماني»، وهدف الى الوقوف في وجه تقدم المشروع الصهيوني عبر مقاطعة المؤسسات والمستوطنات اليهودية وحظر عمليات بيع الاراضي الى اليهود. وفي بيروت، أسس الطلاب الفلسطينيون في جامعة بيروت الاميركية «جمعية فلسطين»، كما ظهرت، عشية اندلاع الحرب العالمية الاولى، جمعيات أخرى للشبيبة الفلسطينية كجمعية «الشبيبة النابلسية» في بيروت، وجمعية «الشبيبة اليافية» في يافا وشركة «الاقتصاد الفلسطيني العربي» في القدس، والجمعية الفلسطينية في الاستانة. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع الى: عبدالعزيز عوض، «الحركة العربية في متصرفية القدس»، مجلة الشرق الاوسط (القاهرة)، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤، ص ١٢٩ ـ ١٨٤.

(١٩) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١١٤ ـ ١١٧.

(٢١) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣ ـ ١٦٥.

(٢٢) أورده د. اميل توما، ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، بيروت: دار ابن رشد ـ دائرة الثقافة والاعلام ـ م.ت.ف، ١٩٧٨، ص ٦٢.

(٢٣) «مرآة الشرق» (القدس)، ٢٦ أيلول ١٩٢٥، أورده د. قسطندي شوملي، «الصحافة الفلسطينية في عهد الانتداب، جريدة مرآة الشرق (١٩١٩ ـ ١٩٣٩)، شؤون فلسطينية، العدد ٢٢١ ـ ٢٢٢، آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٧٣ ـ ٨٦.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) أورده الشريف، «الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

(٢٦) اصدار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني ـ فرع الدولية الشيوعية، مطبعة الحزب الشيوعي الفلسطيني، حزيران (يونيو) ١٩٢٩.

(٢٧) الى الامام، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٣٠، ص ١ ـ ٢.

(٢٨) فلسطين، العدد ١٠٣٧ ـ ٨٥، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٧. أورده محافظة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥٩.

(٢٩) فلسطين، العدد ١٠٣٩ ـ ٨٧، ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٧، في المصدر نفسه، ص ٥٥٩ ـ ٥٦٠.

(٣٠) أوردته الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٢ ـ ٧٣٣.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٧٣٤ ـ ٧٣٥.

(٣٢) عاد مطلب تحقيق استقلال فلسطين ليرتبط، في برامج هذه الاحزاب، بالدعوة الى تحقيق الوحدة العربية. وتميّز، في ذلك الحين، الموقف الذي اتخذه الحزب الشيوعي الفلسطيني، بعد ان بدأ سيره الحثيث على طريق التعريب، والذي شدّد على أهمية النظر الى القضية الفلسطينية بارتباطها مع

القضية القومية العربية العامة، معتبراً بأن جوهر هذه القضية القومية «يكمن، بالضبط، في ان الامبريالية الانكليزية والفرنسية والايطالية والاسبانية قد مزقت أوصال هذا الجسد الحي الذي كان يتشكّل من الشعوب العربية، وأبقت البلدان العربية في حالة انقسام اقطاعي، وحرمت كل بلد، على حدة، من الشروط الضرورية لضمان تطوره الاقتصادي والسياسي المستقل وحالت دون تحقيق الوحدة القومية وقيام دولة موحّدة للشعوب العربية». انظر، الشريف، «الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦.

(٣٣) **الجامعة العربية**، ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٢، أورده محافظة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦١.

(٣٤) من بين المؤلفات التي عالجت هذا الموضوع، نشير الى: د. ابراهيم ابراش: **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٦٤ ـ ٧٩.

(٣٥) أوردته الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٣٤ ـ ٧٣٦.

(٣٦) **مجلة العرب**، ٢٧ آب (اغسطس) ١٩٣٢، أوردته الحوت، **المصدر نفسه**، ص ٧٣١ ـ ٧٣٢.

(٣٧) بيان حزب الاستقلال بمناسبة ذكرى وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢، أوردته الحوت، **المصدر نفسه**، ص ٧٣٧ ـ ٧٣٩.

(٣٨) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

(٣٩) من بين المؤلفات التي عالجت هذا الموضوع باستفاضة، نذكر: فيصل حوراني: **جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨ ـ ١٩٤٨**، نيقوسيا: شرق برس، ١٩٩٠.

(٤٠) غنيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٤. كان دستور فلسطين، الذي وضعته الحكومة البريطانية لفلسطين في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٢٢. تضمن انشاء مجلس تشريعي، يشارك في اصدار القوانين التي لا تتعارض مع أحكام صك الانتداب، على ان لا يُعمل بأي قانون لا يوافق عليه المندوب السامي، الذي كان يتمتع، أيضاً، بسلطة توقيف المجلس وحله. وقد حدّدت حكومة فلسطين أعضاء المجلس، الذي يرأسه المندوب السامي بـ ٢٢ عضواً، منهم ١٠ موظفين (ستة بريطانيون وأربعة يهود) و١٢ عضواً منتخباً (٨ من المسلمين، و٢ من المسيحيين، و٢ من اليهود). لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع الى: د. كامل محمود خلة: **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٤.

(٤١) غنيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٤ ـ ١٣٥، وكذلك: توما، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٤٢) هذا ما أعلنه الحزب العربي الفلسطيني في البيان الذي أصدره، في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، تعقيباً على المقترح الجديد الذي تقدّمت به حكومة الانتداب لاقامة مجلس تشريعي، وذلك بعد شهر واحد من حركة الشيخ عزالدين القسام. انظر: الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٤٣) **المصدر نفسه**، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣.

(٤٤) فيصل حوراني، «الحركة الوطنية الفلسطينية وعلاقاتها ببريطانيا ١٩١٨ ـ ١٩٣٩»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤٦ ـ ١٤٧، أيار (مايو) ـ حزيران (يونيو) ١٩٨٥، ص ٣ ـ ٢٢.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٦.

(٤٦) توما، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٤٧) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع الى: د. ماهر الشريف، **الاممية الشيوعية وفلسطين ١٩١٩ ـ ١٩٢٨**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠.

(٤٨) عصبة التحرر الوطني في فلسطين (داخلي): «حركتنا الوطنية والقوى التحريرية العالمية»، النشرة العاشرة، الاربعاء ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٤٤، أورده الشريف، «الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٩ ـ ١٨١.

(٤٩) عصبة التحرر الوطني في فلسطين، **العقدة الفلسطينية والطريق الى حلها**، حيفا: مطبعة حداد، ١٩٤٥، ص ٩.

(٥٠) **المصدر نفسه**، ص ٦.

(٥١) **المصدر نفسه**، ص ٨.

فكرة التسوية في الساحة الفلسطينية

الولادة العسيرة في العام ١٩٧٤

فيصل حوراني

كاتب فلسطيني

لا شك في ان أي قبول من الجانب الفلسطيني بأية تسوية لقضية فلسطين انما ينطوي على استعداد للتنازل عن جانب من حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه المغتصب، وهو تنازل قد يصير كبيراً أو صغيراً، مؤقتاً أو دائماً، وذلك وفق طبيعة التسوية المنشودة أو المتيّسرة. ولا شك، ايضاً، في ان تنازل المظلوم عن حقه هو من أشقّ الامور على نفسه. وهذه مشقة لا يقلل من قسوتها أن تُفرض التسوية على هذا المظلوم، أيضاً، أو ان يندفع اليها بارادته نتيجة تقديره لواقع الحال وحرصه على انقاذ ما يمكن انقاذه. ويصبح التنازل أشدّ قسوة على النفس حين يقترن باضطرار المظلوم الى الاقرار بشرعية ما لحق به من ظلم ويتعذر ابرام التسوية دون هذا الاقرار. وكما هو الامر في الحالة الفلسطينية، يصبح التنازل عن جزء من الحقوق الوطنية أشقّ على النفس حين يتعذّر الوصول الى تسوية دون اعتراف الجانب الفلسطيني باسرائيل واقراره بحقها في الوجود والقبول بتطبيع العلاقات معها. ولعلّ في هذا بعض ما يفسّر حقيقة تشبث شعب فلسطين وممثليه بحقوقه الكاملة في وطنه على مدى عقود طويلة، بالرغم من توفّر المعطيات التي كانت تظهر ان من تمام العقل اتخاذ موقف ايجابي من موضوع التسوية، واغتنام هذه الفرصة او تلك من الفرص السانحة. كما لعلّ في هذا ما يفسّر، أيضاً، حقيقة ان وصف انسان أو جهة أو فصيل بأنهم ميّالون للتسوية ظلّ، لوقت طويل، من أشنع التهم التي توجه الى فلسطيني، وان أوقاتاً طويلة انقضت وساد فيها الاعتقاد بأن الدعوة الى التسوية تعادل التحريض على الخيانة.

يقال هذا الكلام كي يساعد على وضع اليد على سبب هام من الاسباب التي جعلت الغالبية الساحقة من أبناء الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية رافضة، بالمطلق، لأية تسوية من أي نوع، وأخّرت تبلور الموقف القابل بالتسوية، وجعلت ولادته على الساحة الفلسطينية شديدة العسر. ويقال هذا الكلام ليفسّر، أيضاً، لماذا تعسّر، كذلك، تبلور الواقعية السياسية في الفكر السياسي الفلسطيني، بالرغم من توفّر معطيات كثيرة كانت تدفع دفعاً حثيثاً نحو هذا التبلور. ان الحديث يشير، هنا، الى المعطيات ذاتها، تقريباً، التي جعلت أطراف حركة التحرر الوطني العربية، بمعظم فرقائها من اليسار واليمين، تسبق الفريق الفلسطيني في الاتجاه الى التسوية، فيبدو الامر، حين يصل الفلسطينيون الى الاقتناع بالاتجاه ذاته، وكأنهم مرغمون على الرضوخ القسري للمحيط العربي

وليسوا مبادرين، وتتأخّر مبادرات التسوية الفلسطينية سنوات كثيرة عن المبادرات العربية.

وعلى هذا، يمكن القول ان رصد ظهور الاستعداد الفلسطيني للقبول بالتسوية وتطوّر هذا الاستعداد يعادل رصد الظواهر التي تراكمت فحملت ممثلي الشعب الفلسطيني على القبول بالتنازل عن جزء من حقوق هذا الشعب في مقابل استعادة الجزء الآخر منها. ومن السهل ان يحزر المرء، حتى ولو كان بعيداً عن دقائق الوضع الفلسطيني، ان العملية التي تمّت بعسر شديد فلم تبلغ تمامها الاّ عبر صراع جرى داخل كل فلسطيني وداخل كل فصيل وطني وبين الفصائل. وقد كان لهذا الصراع ضحاياه الكثيرون مثلما كانت له معسكراته المتعدّدة. كما ان هذا الصراع مرّ في مراحل لجأ فيها المتصارعون الى العنف، مثلما مرّ بمراحل غلب عليها طابع الحوار البنّاء. ذلك كله جرى الى ان تكوّنت، في نهاية المطاف، أغلبية مستقرة لا تجد غضاضة في التوجّه الى التسوية ما دام واقع الحال يظهر تعذّر حسم الصراع مع العدو الذي يغتصب فلسطين باخراجه كلية منها.

هذه الدراسة تتوخى رصد وقائع العملية الشاقة التي نتحدث عنها، ومتابعة تطوراتها في الممارسة الفلسطينية، في الفترة بين العامين ١٩٦٤ و١٩٧٤. ولعلّ من الضروري التنويه بأن اختيار حدّي هذه الفترة لم يتم اعتباطاً أو من باب تسهيل البحث. فالعام ١٩٦٤ هو الذي شهد ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية، بما عناه هذا الحدث من تجدد الانطلاقة الفلسطينية الرامية الى تحرير الوطن المغتصب، والتي بدونها ما كان من الممكن ان توجد سياسات فلسطينية، متشددة أو متعقّلة، والعام ١٩٧٤ هو الذي شهد ميلاد البرنامج الوطني الفلسطيني المرحلي، أو برنامج النقاط العشر، بما اشتمل عليه هذا البرنامج من استعداد فلسطيني للانخراط في مجهودات التسوية، وتحديد لمسار التطورات التي تعاقبت، في هذا الاتجاه، منذ ذلك الوقت حتى اليوم.

ظروف النشأة

تأسّست م.ت.ف. في فترة كان فيها الصراع العربي ـ الاسرائيلي متجهاً الى احدى ذرواته الكبرى. ففي هذه الفترة، أقدمت اسرائيل على تنفيذ مشروعها لتحويل مجرى نهر الاردن، وتداعى العرب لمقاومة التحويل، والتهبت اجواء الشرق الاوسط بنذر الحرب، ثم وقعت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وكانت كل المحاولات العلنية والسرية التي استهدفت تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي قد فشلت. وكانت احتكاكات الدول والمحاور العربية، وما كان ينجم عنها، في العادة، من مزايدات في الشأن الفلسطيني، تحول دون التفكير بأي مشروع جديد للتسوية. وصارت اللغة المتشددة تجاه اسرائيل هي اللغة الوحيدة التي تستخدمها الاطراف العربية كافة، تستوي في ذلك لغة الدول المحيطة باسرائيل ولغة الأخرى البعيدة عنها، كما تستوي فيه لغة الانظمة والقوى الموصوفة بالثورية ولغة الانظمة والقوى المدرجة على خانة المحافظين.

أمّا الجانب الفلسطيني، الذي انشئت م.ت.ف. في العام ١٩٦٤ لتنظيم صفوفه وتعبر عمّا يسمح المحيط العربي بالتعبير عنه من ارادته، فقد تأثرت غالبيته الساحقة بهذا الجو، فانضاف ذلك الى موروثها التقليدي المتمثل بالتشبث بحق الشعب الفلسطيني في استعادة أرض فلسطين كاملة، ورفض هذا الشعب القاطع لأية تسوية تشتمل على أي تنازل عن أي حق، واصراره على عدم الاقرار بأي من نتائج الامر الواقع المتحقق على أرض فلسطين.

وقد تمثّلت أدبيات م.ت.ف، عند نشأتها، هذا الجوّ العربي المحيط، وعكست، في الوقت

عينه، الموقف التقليدي بتمامه، ولم تترك أي لبس حول التشبث الفلسطيني بالتشدد والتحوط ضد أية شبهة تساهل. وهكذا، جاء في أول القرارات السياسية التي صادق عليها المؤتمر المؤسس للمنظمة أن قيام اسرائيل على أرض فلسطين يشكل عدواناً استعمارياً صهيونياً مستمراً ومخالفاً لمبدأ تقرير المصير، كما تضمّن النص على ان بقاء اسرائيل في هذا الجزء من أرض فلسطين العربية يشكّل خطراً دائماً ضد الكيان العربي بأسره وضد السلام العالمي، ولم يفت عن القرار التنويه بأن قيام اسرائيل تمّ «بالرغم من ارادة اصحابها الشرعيين»[١]. ثمّ تبسط الميثاق القومي، الذي أقره المؤتمر، ليكون بمثابة دستور للمنظمة الوليدة في تثبيته لجوانب الموقف الفلسطيني كافة؛ فجرى النص، في مقدمة الميثاق، على أن الهدف هو استرداد الوطن السليب بكامله. وفي المادة الاولى من الميثاق، وصفت فلسطين بأنها وطن عربي. وفي المادة الثانية، اعتبرت فلسطين، بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، وحدة اقليمية غير قابلة للتجزئة. وتضمنت المادة السابعة ما يوضح مغزى هذه الاوصاف، فجاء فيها النص على ان «تقسيم فلسطين الذي جرى في العام ١٩٤٧ وقيام اسرائيل باطل من أساسه»[٢]. وفي مادة أخرى، هي الثامنة عشرة في الميثاق، جرى توصيف ما وقع قبل قيام اسرائيل، أيضاً، واعتبر وعد بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما أموراً باطلة؛ ودُحضت ورُفضت دعوى الروابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين؛ ووصفت هذه الدعوى، التي استندت اليها الصهيونية لتسويغ اقامة اسرائيل، بأنها «لا تتفق مع حقائق التاريخ، ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح»[٣].

وبهذا، وبالكثير من أمثاله، مما جاء في أدبيات المؤتمر المؤسس، اتضح ان مؤسسي م.ت.ف. توخوا اقفال الابواب أمام أية تسوية من أي نوع، وتحوطوا ضد تسرب أية آراء تسووية الى مواقف منظمتهم. بالرغم من ذلك، لم تخل الساحة الفلسطينية، آنذاك، ناهيك بالعربية المحيطة، من جهات اتهمت المنظمة الوليدة بالتوجه الى التفريط بحقوق الشعب الفلسطيني. ومن أمثلة ذلك، أن الهيئة العربية العليا لفلسطين، في سياق اعتراضها على طبيعة المنظمة الجديدة، وجهت، في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٦٤، أي عشية افتتاح المؤتمر التأسيسي في القدس، نداء الى اعضاء المؤتمر حذرتهم فيه من أن الاعداء، من صهيونيين واستعماريين وعملاء، يحاولون استغلال الكيان الفلسطيني لغير ما يرجى منه. وقد جاء في نداء الهيئة، ان هؤلاء الاعداء يتوخون تحويل المنظمة الى كيان يزيف ارادة الفلسطينيين ويحقق خطة تصفية القضية الفلسطينية. كما جاء في النداء الجزم بأن «هناك مؤامرة مبيّتة وأموالاً مرصودة لبلوغ هذه الغاية»[٤]. ومضى النداء في التحذير فأبلغ الى أعضاء المؤتمر ان لدى الهيئة ما يكفي من المعلومات والبراهين للتأكيد على ان الهدف الحقيقي الذي يسعى اليه الأعداء هو انشاء كيان فلسطيني هزيل، تضفى عليه صفة الشرعية لينطق باسم الشعب الفلسطيني، ويكون مستعداً، في ظروف مقبلة مهيّأة سلفاً، وعبر أحداث يجرى افتعالها عن قصد، «للموافقة على خطة التسوية، بل التصفية للقضية الفلسطينية»[٥]. ثم، بعد ان أنشئت المنظمة وجاءت مواثيقها على النحو الذي وصفناه من التشدّد، واظبت الهيئة العربية العليا على ترديد الاتهام ذاته. وجاء في بيان أصدرته الهيئة، في العاشر من حزيران (يونيو) ١٩٦٤، ان ما طرأ في الفترة الاخيرة، مما يصفه البيان بأنه حوادث مفتعلة وظروف مصطنعة، انما «يقصد منها التشاغل عن قضية فلسطين والتغطية على خطة التسوية»[٦].

ولو صحّ مثل هذا الاتهام الموجّه للمنظمة، في حينه، لعنى الامر ان التوجه نحو التسوية بدأ فيها منذ انشائها. غير ان واقع الحال يدل، بوضوح، على ان الاتهام غير صحيح. ولم يكن في

سجل أي من مؤسسي المنظمة الاساسيين، شخصيات وقوى، ما يشي بقبولهم لأي تسوية. ولم تكن في صفوف الشعب الفلسطيني كلّه (اذا استثنينا الشيوعيين الذين لم يمثّلوا في المؤتمر التأسيسي) جهة واحدة كانت، في ذلك الوقت، قد انتهت الى الاقتناع بضرورة التوجه الى التسوية. ثم ان أحمد الشقيري، اول رئيس للمنظمة، وصاحب أكبر تأثير على مواقفها، كان مشهوراً بتشدّده، وهو لم يوصف، مرة واحدة، بغير ذلك، الاّ في معرض الهجوم المتجني عليه والذي تمليه اعتبارات المنافسة بينه وبين خصومه. وقد تعرّض الشقيري لمثل هذا الاتهام، مرة أخرى، من قبل الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة. جرى ذلك في معرض دفاع بورقيبة عن اقتراحاته الشهيرة التي دعا فيها، في العام ١٩٦٥، الى تسوية القضية الفلسطينية وفق قرارات الامم المتحدة. ومعروف ان هذه الاقتراحات أثارت ضد بورقيبة موجة شاملة من السخط الفلسطيني والعربي. ولما أراد بورقيبة ان يسوغ دعوته للتسوية ويخفف من السخط المنصب عليه، اتكأ، بين ما اتكأ عليه، على مواقف نسبها لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وفي بيان، بهذا الصدد، وجهه الى مؤتمر القمة العربي الثالث المنعقد في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥، قال بورقيبة ان الشقيري سبقه، عندما كان ممثلاً لسوريا ثم للسعودية في هيئة الامم المتحدة، في الدعوة الى تسوية قضية فلسطين في ضوء قرارات المنظمة الدولية. وقد اقتبس بورقيبة، في بيانه هذا، عبارات مجتزأة من خطابات الشقيري في الامم المتحدة تتعرّض لمسألة تطبيق قرارات الامم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين[٧]. وحقيقة الامر، ان العبارات المجتزأة المقتبسة وردت، حقاً، في خطابات الشقيري، لكن ذلك حدث في معرض هجوم الزعيم الفلسطيني على اسرائيل وتنديده بسياساتها التي ترفض حتى تطبيق القرارات الدولية، وليس في معرض تبنّيه، هو، لهذه القرارات.

أمّا الاتهامات الأقل تعسّفاً التي وجهتها جهات فلسطينية عديدة، وأخرى عربية، لمؤسسي م.ت.ف. بشأن التسوية، فقد انطلقت من تنديد هذه الجهات بما عدّته مواقف التبعية التي تتخذها قيادة المنظمة ازاء بعض الدول العربية وأخصها مصر. وقد كان سائداً في عدد من الاوساط الفلسطينية والعربية الاخرى ان قيادة مصر الناصرية ميّالة للقبول بتسوية للقضية الفلسطينية في ضوء قرارات الامم المتحدة. وباحتساب الشقيري وزملائه في اللجنة التنفيذية للمنظمة من اتباع القيادة الناصرية، تعرّض هؤلاء للاتهام بأنهم يغضون النظر عن مساعي مصر لتحقق تسوية، او اتهموا بأنهم مستعدون للقبول بما قد تتوصل اليه من نتائج في هذا المجال، وانهم يديرون شؤون المنظمة على نحو يضعف مقدرة الشعب الفلسطيني على مقاومة التسوية. ومع انه كان من الممكن الاستماع لمثل هذا الاتهام باستهجان غير كثير، فقد أثبت التطوّر اللاحق للاحداث ان الشقيري، الذي تمتع لبضع سنوات بدعم مصر له، لم يكن الأداة المطواعة في يدها أو في أية يد أخرى كما ظن بعض خصومه. وبمقدار ما يتعلق الامر بموضوع دراستنا، أثبت الشقيري ان موقفه الرافض للتسوية والمتشبث بهدف تحرير فلسطين بكاملها وازالة اسرائيل، ظل ثابتاً لا يعتوره أي وهن. وقد أدار الشقيري وفريقه سياسة م.ت.ف. بين العامين ١٩٦٤ و١٩٦٧ دون ان يُظهرا أي ميل من أي نوع لتليين تشدّدهما.

حرب ١٩٦٧: قبول الدول العربية بالتسوية

شكّلت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بما نجم عنها من توسّع اسرائيلي جديد طال بقية أرض فلسطين واجزاء من الأراضي العربية الاخرى، وبما ألحقته بالدول العربية المحيطة باسرائيل من آثار كارثية، نقطة تحول كبرى في مجرى قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد انتهت

نتائج هذه الحرب الى ان حسمت أي تردد أبدته دول المحيط العربي ازاء التسوية، وجعلت المطالبة العربية بازالة آثار العدوان الذي تمثل بهذه الحرب، سقف المطالب العربية. وبهذا، لم يعد الأمر القبول العربي بالتسوية، فحسب، بل أمر تدني الشروط العربية للتسوية، من الدعوة الى تطبيق قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في العام ١٩٤٧ الى الدعوة لانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها في عام الحرب، هذه، وبضمنه الانسحاب من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

في ضوء هذه النتائج، واجهت م.ت.ف. مشكلة مستجدة، ليس مع اسرائيل والدول التي أيدت أهداف اسرائيل فحسب، بل مع الدول العربية التي مالت ميلاً حاسماً نحو تسوية قوامها ازالة آثار العدوان.

ويكاد يكون من المتعذر الالمام الوافي بتفاصيل الحوارات والاحتكاكات التي أجريت بين الجانب الفلسطيني والاطراف العربية في الفترة التي أعقبت تكشّف وقائع الكارثة الجديدة في العام ١٩٦٧. بل يكاد يكون من المتعذّر حتى ايجاز ذلك. وهذا هو ما يحمل على الحديث على ما يمكن اعتباره جوهر الأمر. وجوهر الامر، هذا، يتمثل في اختلاف رؤية غالبية الفلسطينيين و قراءتهم لنتائج الحرب عن رؤية غالبية الدول العربية وقراءتها لها. لقد رأت غالبية الدول العربية المعنيّة مباشرة بالصراع مع اسرائيل، في نتائج الحرب، ما أكد لها ان اسرائيل المحمية من دول الغرب الكبرى وأخصها الولايات المتحدة الاميركية تملك مقدرة عسكرية هائلة يصعب على الجانب العربي ان يتفوق عليها، واستنتجت، في ضوء ذلك، ان تحقيق شعار تحرير فلسطين بكاملها وازالة اسرائيل من الوجود أمر ليس في متناول العرب. وكان من شأن استخلاص كهذا ان يدفع اصحابه الى الميل نحو تسوية سقفها ازالة آثار العدوان القائم الجديد. أمّا الجانب الفلسطيني، فقد رأت غالبيته، ان الذين تعرضوا للهزيمة في الحرب هم قادة الانظمة العربية. وقد نسبت هذه الغالبية أسباب هزيمة هؤلاء القادة الى عوامل ذاتية تتصل بقصور استعداداتهم في هذا المجال أو ذاك، واخطاء ادارتهم للصراع في هذا الميدان أو سواه. كما رأت الغالبية الفلسطينية ان الطاقات الفعلية لشعوب الامة العربية لم تستخدم في الصراع، وان بامكان سياسات اخرى غير التي مورست من قبل الانظمة أن توفّر الظروف الملائمة لهذه الطاقات كي تستخدم في الصراع بحيث يمكن، ليس فقط، مواجهة العدوان القادم، بل المضيّ في المعركة حتى تحرير فلسطين. ووجدت الغالبية الفلسطينية، في نتائج الحرب، ما يبرهن على صحة ما دأبت على التحذير منه، وهو ان مخاطر التوسّع الاسرائيلي لا تطال أرض فلسطين، وشعبها وحدهما فحسب، بل تطال البلدان العربية كافة، واستخلصت، في ضوء ذلك، ان هذه البلدان ستجد نفسها ملزمة على خوض الصراع واستخدام طاقاتها كافة فيه. وبحصيلة هذه الرؤية، تشبثت الغالبية الفلسطينية بهدف تحرير فلسطين وازالة اسرائيل وأخذت تحث شعوب الدول العربية على التشبث به وتدعوها الى مقاومة أي ميل الى التسوية لدى حكامها.

هذا التشدد، القديم المتجدد، عززته تأثيرات الانطلاقة الواسعة التي شهدها العمل الفدائي بعد كارثة حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وقد اعتقد الفلسطينيون انهم بنشاطهم الآخذ بالاتساع، وبالتضحيات الهائلة التي يقدمونها، انما يصنعون نموذجاً لا بدّ ان تحتذي الشعوب العربية به.

وهكذا، وباستثناء الشيوعيين الذين رأوا في نتائج الحرب برهاناً جديداً يؤكد على عقلانية دعوتهم السابقة الى التسوية، فإن غالبية الفلسطينيين اندفعت نحو مزيد من الرفض للتسوية.

والواقع ان توقف هدير الحرب التي لم تستغرق سوى ستة أيام أعقبه، كما يحدث اثر أية حرب، انطلاق دعوات كثيرة الى التسوية، وبروز مشاريع لها أُصدرت عن جهات عديدة في ارجاء مختلفة من المعمورة. وقد شهدت ساحة الامم المتحدة، إنْ في الجمعية العامة أو في مجلس الامن الدولي، نشاطاً كثيفاً ومتصلاً، وعرضت فيها شتّى الافكار حول التسوية المأمولة. وبرز بين ركام الآراء المتداولة رأيان ينطلقان، كلاهما، من الحثّ على التوصل الى التسوية ويختلفان على مضمونها. أحد الرأيين كان هو الرأي السوفياتي الذي تبنّى تسوية قوامها انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها في الحرب الاخيرة في مقابل اعتراف العرب بوجود اسرائيل وقبولهم بما يلزم من الترتيبات لتوفير الأمن لهذا الوجود. وثاني الرأيين كان هو الرأي الاميركي الذي أحلّ المطالب الاسرائيلية في المحل الأول من الاعتبار وقبل فكرة الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة، لكنه قرنها بضرورة اجراء تعديلات لصالح اسرائيل على الحدود التي كانت قائمة قبل الحرب.

وقد أعلنت م.ت.ف. رأيها في الدعوات الى التسوية، وجاء في بيان أصدرته المنظمة، في ٢٢ آب (اغسطس) ١٩٦٧، بعد مناقشات متعدّدة المواضيع شهدتها الساحة الفلسطينية، انها «ترفض أي مشروع يستهدف تصفية القضية الفلسطينية»[٨]. وعندما توجهت انزعامات العربية الى الخرطوم لعقد أول قمة عربية بعد الحرب، وهي الرابعة في سلسلة القمم، أعلنت م.ت.ف. مجدداً، رفضها لأية حلول أو تسويات. فعلت المنظمة ذلك، في تلك المرة، بعبارات فيها بعض الالتواء دون ان ينتقص الالتواء من دلالتها على الرفض. وكانت قيادة المنظمة تتعرض، على ما يبدو، لضغوط هائلة، وخصوصاً من قبل مصر، لحملها على تخفيف لهجتها ضد مشاريع التسوية المطروحة للتداول، فأصدرت، في اثناء انعقاد قمة الخرطوم، بياناً جاء فيه ان المنظمة ترفض أية حلول انفرادية، ذلك لأن القضية الفلسطينية قضية عربية مصيرية، ولا يجوز ان تقبل فيها أية حلول سياسية «الّا اذا اتفقت عليها الدول العربية في اجماع كامل مسؤول تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية»[٩]. وكان تحقيق مثل هذا الاجماع متعذراً، آنذاك، لأن سوريا والجزائر وعدداً آخر من الدول العربية، فضلاً عن م.ت.ف. ذاتها، كانت ما تزال ترفض أية تسوية وتصر على التشبث بهدف تحرير فلسطين كاملة. وهذا هو ما جعل اشتراط تحقق الاجماع العربي على التسوية بمثابة الاعلان عن الرفض لها.

وفي قمة الخرطوم، تمّت المصالحة بين زعيمتي المحورين العربيين المتنابذين، الراديكالي والمحافظ، أي مصر والسعودية. وقد أبرم الرئيس المصري، جمال عبدالناصر، والملك السعودي، فيصل بن عبدالعزيز، هذه المصالحة. وأظهرت المداولات التي شهدتها جلسات المؤتمر وكواليسه ميلاً عربياً غالباً نحو التعامل بايجابية مع مشاريع التسوية التي تطرحها هذه الجهة الدولية أو تلك، دون ان يختفي التشدّد اللفظي كلية. ولم ينفع في الحد من هذا الميل معارضة سوريا (التي قاطعت أعمال المؤتمر) والجزائر له. وفي هذا المؤتمر، خاض الشقيري، من موقعه كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، آخر معاركه الهامة لمقاومة الميل العربي الى التسوية. وقد حاول الرجل ان يدفع المؤتمر نحو صوغ موقف عربي متشدّد. هذه المعركة، حتى مع اقترانها بجهود الدول العربية التي كانت ما تزال متشدّدة، لم تثمر، كثيراً، على الصعيد العملي. أمّا على الصعيد اللفظي، فأثمرت بياناً أُصدر عن المؤتمر، موجهاً الى الرأي العام العربي بهدف تهدئته، وفيه عدد من العبارات ذات الصبغة المتشدّدة[١٠].

ان الاندفاعة نحو التسوية، التي لم يفلح الشقيري ولا دول الرفض العربية في لجمها، فرضتها، في المقام الاول، النتائج الكارثية للحرب، مثلما فرضتها رغبة أطراف عربية عدّة في التخفف من

الأعباء الثقيلة التي يرتّبها عليها استمرار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومنها تأثيرات هذا الصراع على علاقات هذه الاطراف بدول الغرب المؤيدة لاسرائيل. وكان من الطبيعي، ازاء عاملين قويين كهذين العاملين، ألا تفلح نداءات الشقيري ومحاولاته لاستنهاض الهمم والنخوات العربية العتيقة في الحيلولة دون غلبة الاتجاه الى التسوية على الساحة العربية. والواقع، ان رئيس م.ت.ف. خرج من المؤتمر وقد أغضب الجميع؛ نقمت عليه سوريا لأنه لم يحتذ بموقفها في مقاطعة المؤتمر، ونقمت عليه، أيضاً، القيادة الناصرية لأنه لم يظهر ما يلزم من التفهّم لحاجتها التي أملت عليها سياسة غير متشدّدة ازاء الغرب أو أي من اصدقائه العرب. ووجدت السعودية والاردن ولبنان أسباباً جديدة تنضاف الى الاسباب السابقة، لتنقم على الزعيم الفلسطيني.

لقد وجد الشقيري نفسه معزولاً بعد قمة الخرطوم. وقد تزامنت عزلة الشقيري العربية مع الصعود الكبير في وزن منظمات العمل المسلّح الفلسطيني، أو «حملة البنادق»، وفق الوصف الذي شاع كتسمية لناس العمل الفدائي الناهض. وبالرغم من معرفته بذلك كله، واصل الشقيري جهوده ضد التسوية، وعندما عقدت الجمعية العامة للامم المتحدة دورتها الخاصة لمناقشة الوضع في الشرق الاوسط، أذاع رئيس المنظمة، في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧، بياناً كرّر فيه التأكيد على «ان فلسطين بلاد عربية، ولا يملك أحد التنازل عنها»، وأعلن تشبث المنظمة بعروبة فلسطين ومطالبتها بعودتها الى الحظيرة العربية «من غير قيد أو شرط»[١١]. وفي هذا البيان أعاد الشقيري التأكيد على ان المنظمة «ترفض أية مساومات على عروبة فلسطين»[١٢]، مخالفاً، بذلك، التوجه العام لغالبية الدول العربية والتوجه الأعم لدول العالم الاخرى. ثمّ عندما اشتدت الحملة ضد الشقيري متهمة اياه بأنه دعا الى القاء اليهود في البحر، وفي معرض تفنيده لبنود هذه الحملة ودفعه للتهمة، وجّه الزعيم، الذي تزايد منتقدو سياسته، بياناً الى يهود اسرائيل ليوضح موقفه من هذه المسألة. وحتى في هذا البيان الذي يخاطب المجتمع اليهودي، لم يظهر الشقيري أي لين في تشبثه بعروبة فلسطين كاملة ونفي أية حقوق خاصة لليهود فيها، كما لم يظهر أي تساهل في رفضه للتسوية. وقد جاء في هذا البيان أنّ «لا سلام بين السارق والمسروق، والغاصب والمغتصب، مهما طال الزمن وطالت التضحيات»[١٣]. وعن رؤيته لمستقبل اسرائيل، قال الشقيري في البيان: «سنحارب اسرائيل حتى تزول»، ووصف الحرب ضد اسرائيل بأنها حرب مقدسة، واذا حدث ان خسرها جيل عربي «فستواصلها الاجيال المقبلة من أبنائنا وأحفادنا حتى تزول اسرائيل الدولة من الوجود»[١٤]. أمّا رؤيته لمستقبل اليهود الموجودين في اسرائيل، فتمثلت في دعوته اياهم الى مغادرة اسرائيل والعودة الى البلدان التي جاءوا منها. وقال الشقيري بصدد هؤلاء؛ «اننا لا نريد ابادة اليهود أو القاء اليهود في البحر»، لكنه حذّرهم من ان فلسطين لن تكون وطن الهدوء والاستقرار الذي ينشدونه ما لم يعد اليها شعبها العربي، وما على اليهود، في ضوء ذلك، الّا ان يهاجروا الى البلدان التي جاءوا منها والتي يتوفّر لهم فيها الأمن والاستقرار، على أساس ان «هذه هي بداية الحل السلمي السليم»[١٥].

في غضون ذلك، تكثّفت المناقشات الدولية في مجلس الامن الدولي، وتوّجت باصدار المجلس لقراره الشهير الذي حمل الرقم ٢٤٢ للعام ١٩٦٧. هذا القرار رسم الخطوط العريضة للتسوية التي يتبنّاها المجتمع الدولي. ونص على عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، ودعا الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها في الحرب، كما نص على ضرورة توفير حدود آمنة لاسرائيل ومعترف بها من قبل الجانب العربي. ولم يتطرّق القرار للقضية الفلسطينية، الّا انه دعا الى حل مشكلة اللاجئين[١٦]. وقد أعلنت مصر والاردن ولبنان قبولها بهذا القرار، وانفردت سوريا،

وحدها، بين دول الطوق، بالاعلان عن رفضها له. أمّا م.ت.ف. التي لم يكن القرار موجهاً لها، فبادرت الى الاعلان عن رفضها للقرار، في سياق رفضها لأية تسوية، ودعت الى مقاومة تطبيقه، كما دأبت على مقاومة التسويات. وبعد وقت قصير من صدور القرار عن مجلس الامن الدولي، أصدرت م.ت.ف. بياناً حازماً أكدت فيه على رفضها له «جملة وتفصيلاً»[١٧].

حملة البنادق: أمعان في التشدّد

أفضت التطورات التي أعقبت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ما وقع منها على الساحة العربية وما وقع منها على الساحة الفلسطينية، الى اتساع المطالبة بتنحية احمد الشقيري عن رئاسة م.ت.ف. واقترنت هذه المطالبة بالدعوة الى انخراط منظمات العمل المسلّح في إطار المنظمة وتولي حملة البنادق مسؤولية القيادة فيها. وبتأثير الضغوط العديدة المنصبّة عليه، وبعد ان وجّه غالبية أعضاء اللجنة التنفيذية نداء له، علنياً، دعوه فيه الى التنحّي، قدّم الشقيري استقالته من المنظمة واستقال، أيضاً، من منصبه كممثل لفلسطين لدى جامعة الدول العربية. وقد شاء الشقيري ان يكون كتاب استقالته المعلن موجـزاً وخالياً من ذكر الاسباب، وإنْ كان قد روى قصة استقالته لمراجعيه، ثم اوردها في مذكراته المنشورة في ما بعد[١٨]. وقد اختارت اللجنة التنفيذية من بين أعضائها يحيى حمودة ليحل محل الشقيري في المنصبين الشاغرين، ويكون، بذلك، الرئيس المؤقت لـ م.ت.ف. الى ان يتسنّى عقد المجلس الوطني الفلسطيني صاحب الحق في انتخاب الرئيس الدائم. وكان مفهوماً ان حمودة سيرأس اللجنة التنفيذية خلال مرحلة انتقالية يتمّ فيها اعداد ما يلزم لمجيء حملة البنادق الى القيادة. وقد أخـذت منظمات الكفاح المسلّح، وعددها، آنذاك، قرابة اثنتي عشرة، وأكبرها «فتح»، زمام المبادرة لاعـداد الصيـغ اللازمـة لتحقيق التحول والقيام بما أسمته «تثوير» المنظمة. وكانت مواقف هذه المنـظمات ازاء مشروعات التسوية السياسية أكثر من متشدّدة، فهي لم تكتفِ برفض أية تسوية، فحسب، بل أظهرت، أيضاً،استهانة سافرة بالعمل السياسي، وتمسّكت بالدعوة الى اعتبار الكفاح المسلح نهجاً وحيداً للعمل الوطني، وتصدّت لمقاومة جهود الاطراف العربية حين تتجه باتجاه البحث عن تسوية.

وقد استجابت اللجنة التنفيذية لمساعي اجتذاب حملة البنادق الى قيادة المنظمة، وعملت، في هذا الاتجاه، بدأب، وانتهى موقف اللجنة الى التطابق مع مواقف منظمات الكفاح المسلح ليس في رفض التسويات فحسب، بل في وحدانية النهج المسلح أيضاً. أمّا في بداية عهد حمودة بالرئاسة فقد التمعت بارقة تعقّل ازاء المجهودات السياسية الدائرة آنذاك، فنشرت «لوموند» الباريسية، في ٣/١/١٩٦٨، تصريحات لحمودة فيها خروج عن السائد الفلسطيني. وفي هذه التصريحات، أبدى رئيس المنظمة الجديد استعداداً لتفهم المجهودات السياسية وللاقرار بحقوق بعينها لليهود في فلسطين[١٩]. هذه التصريحات، أثارت على رئيس المنظمة المؤقت سخطاً فلسطينياً شاملاً، وفورياً، وشبه اجماعي. ومنذ تناقلت وكالات الأنباء هذه التصريحات التي بدت، في حينه، بمثابة مفاجأة كبيرة، انصبت الضغوط على حمودة من كل مكان يوجد فيه فلسطيني. وكانت الضغوط أثقل من ان يتحملها الرئيس الموكّل بمهمة مؤقتة والمفترض فيه ان يحضر الاجواء لمجيء حملة البنادق، أكثر الفلسطينيين تشدّداً في ذلك الوقت. وهكذا، عمد حمودة الى اصدار بيان اتهم فيه الصحيفة الباريسية بأنها حوّرت التصريحات التي أدلى بها لها، وأعاد صياغة المواقف لتنسجم مع السائد الفلسطيني. وقد جاء في البيان تأكيد حمـودة على ايـمـانـه بأن فلسـطين جزء لا يتـجـزأ من الوطن العـربـي، وان جمـيـع ما

طرأ عليها مما يتعارض مع هذه الحقيقة منذ صدور وعد بلفور ليس الاّ عدواناً مستمراً على الشعب الفلسطيني. كما جاء في البيان تعهد حمودة بأن «الشعب الفلسطيني، ومن ورائه قوى وامكانات الشعوب العربية، يناضل ويكافح الى ان يتمّ تحرير فلسطين بكاملها»[٢٠]. وبعد بضعة أسابيع من هذه الواقعة، نشرت صحيفة بيروتية أنباء نسبتها الى الدوائر الدبلوماسية العربية في العاصمة اللبنانية، وقالت ان الرئيس المصري، جمال عبدالناصر، يمارس ضغطاً على اللجنة التنفيذية الفلسطينية كي تقبل بالتسوية السياسية، وان اللجنة قبلت السير في هذا الطريق. هذه الانباء استتبعت نفياً فورياً، وأصدر مدير مكتب م.ت.ف. في بيروت، شفيق الحوت، بيان نفي قاطع، وأكد على ان ليس من سياسة المنظمة «التفتيش عن حل سلمي أو حل سياسي»[٢١].

لقد تمثّل موقف القوى الفلسطينية، باستثناء الشيوعيين، بالاجماع على أمرين: تحديد هدف العمل الوطني بتحرير فلسطين وما يقترن به من دعوة لازالة اسرائيل من الوجود؛ واعتماد الكفاح المسلّح نهجاً وحيداً، بما يشتمل عليه هذا من رفض للمجهودات السياسية الرامية لتحقيق تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد تركز الرفض الفلسطيني للتسوية في رفض قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ الذي عنون، منذ صدوره، لأهم مشروعات التسوية المطروحة وأكثرها استقطاباً للتأييد الدولي والعربي. ولم تصدر بيانات الرفض عن قيادة م.ت.ف. وحدها، بل تبارت القوى الفلسطينية، القديمة والمستجدة، في الهجوم على هذا القرار. فقد رفضت الهيئة العربية العليا القرار بحزم، وحثّت الجمهور على مقاومة تطبيقه، بوصفه مؤامرة تستهدف تصفية قضية فلسطين والغاء حقوق شعبها[٢٢]. ورفضت «فتح» القرار، بالطريقة ذاتها، وأعلنت قيادة «فتح»: «نحن نعمل للقضاء على الوجود الصهيوني في بلادنا والقضاء على اسرائيل كدولة، لكي تعود فلسطين لاصحابها الشرعيين»[٢٣]. وصاغت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، منذ تأسيسها، موقفاً ثابتاً في تشدّده في رفض التسوية ومناهضة الجهود الرامية لتطبيق القرار ٢٤٢. وتشبثت هذه الجبهة بايمانها «الراسخ والعنيد»، كما وصفه أحد بياناتها، بحق الشعب الفلسطيني المطلق في أرضه وفي وطنه، «وحقه غير المنازع في ان يرفض، جملة وتفصيلاً، كل أنواع الحلول التي تعتمد على المفاوضة والمساومة»[٢٤]. وحذت المنظمات المسلّحة الاخرى، كلها، حذو فتح أو الجبهة الشعبية في الرفض. وعندما سئل يحيى حمودة، في معمعان الجدل الدائر حول القرار ٢٤٢، عن البديل الذي يراه ممكناً، حدّد رئيس المنظمة هذا البديل بأن تزج الأمة العربية بكل ما تملك في المعركة «وان تشنّها حرباً شاملة، وذلك لأن الحلول السياسية لا تجدي نفعاً»[٢٥].

وسط اجماع المنظمات الفلسطينية على رفض التسوية، تميّز الموقف الشيوعي من القرار ٢٤٢ بتفهم واقعي. كان الشيوعيون، قبل العام ١٩٦٧، يؤيدون تسوية للقضية الفلسطينية تقوم على أساس تطبيق قرارات الامم المتحدة الصادرة، حتى ذلك الوقت، بشأن فلسطين. وهي قرارات تدعو الى اقامة دولتين في فلسطين، واحدة للعرب وأخرى لليهود، وتؤكد حق اللاجئين الذين أُجلوا عن أماكن سكنهم في البلاد بالعودة اليها أو بالحصول على تعويض عنها. وعندما أُصدر القرار ٢٤٢، انفرد الشيوعيون، تقريباً، بين الفلسطينيين، بالدعوة الى القبول به وثابروا على حثّ المنظمات المسلّحة على أن تتعاطى، ايجابياً، مع المجهودات السياسية، ولم يستريحوا لمقولة ان الكفاح المسلّح هو الطريق الوحيد للعمل الوطني. وقد رأى الشيوعيون ان هذا القرار، الذي يعكس حصيلة ميزان القوى القائم عربياً ودولياً، انما يشكّل خطوة أولية هامة في معركة الشعوب العربية لتصفية آثار عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وذلك مع اقرارهم بما يعتور خطة مجلس الامن الدولي للتسوية من نواقص

وثغرات. كما رأى هؤلاء ان التحفظ من القرار ٢٤٢، من قبل الدول العربية ومختلف القوى الوطنية والتقدمية له ما يبرره، أمّا رفض القرار، بالاطلاق، فوجدوه «أمراً غير مقنع»[٢٦].

والحقيقة، ان الجدل العربي العام والجدل الفلسطيني الخاص حول القرار ٢٤٢، واختلاف المواقف بشأنه بين الرفض المطلق والتحفظ والقبول، عكسا ما هو أعمق وهو الجدل حول تحديد هدف العمل الوطني، أهو ازالة آثار العدوان، أي تحرير الارض المحتلة في العام ١٩٦٧، أم هو تحرير فلسطين بكاملها؟ ولما كان الشيوعيون الفلسطينيون، العاملون، آنذاك، تحت راية الحزب الشيوعي الاردني، أيّدوا من قبل وجود دولتين في فلسطين، ولما كان هؤلاء رأوا ان الهدف بعد حرب العام ١٩٦٧ هو ازالة آثار العدوان، فقد كان من المنطق ان يتعاطوا، بايجابية، مع المشروع الدولي للتسوية. وفي المقابل، كانت المنظمات المسلحة، المشكلة من قبل فرقاء وطنيين فلسطينيين وعرب قوميين، ترى ان الهدف هو تحرير فلسطين بكاملها وازالة الدولة الاسرائيلية، فقد كان من المنطقي، أيضاً، ان ترفض القرار ٢٤٢، خصوصاً، لأن هذه المنظمات كانت حديثة التجربة في الساحة، وكانت ما تزال تحمل الكثير من الاوهام حول حجوم القوى العربية، وتغذّي رغبتها بأن تتمكن من استدراج هذه القوى كافة وزجّها في العمل ضد اسرائيل. وما من جانب فلسطيني رفض القرار ٢٤٢ ثمّ مال في مقبل الايام الى التعاطي معه، الاّ مرّ بالتجربة الشاقة التي حررته من الأوهام.

الى جانب مواقف الشيوعيين، هناك موقف آخر انطوى، منذ ذلك الوقت، على شيء من التميّز واشتمل على جانب من البذور الاولى للتطورات اللاحقة، ذلك هو موقف «فتح» من يهود اسرائيل. فقد أصدرت «فتح»، في وقت مبكر من العام ١٩٦٨، بياناً موجهاً الى الرأي العام العالمي، تطرّقت فيه الى رؤيتها لمصير هؤلاء اليهود، جاء فيه ان الفلسطينيين العرب عاشوا على أرض فلسطين كغالبية في البلاد على مدى أربعة آلاف سنة، وذلك جنباً الى جنب مع أقلية يهودية فيها. وتوقّعت «فتح»، في بيانها هذا، ان الوضع مرشح للعودة الى ما كان عليه قبل اغتصاب الصهيونيين لفلسطين، واستشراء روح العداء بين سكانها العرب واليهود. ورأت «فتح» ان فلسطين المحررة ستعود الى أصحابها، وعندها «ستبدأ حقبة جديدة يعيش الفلسطينيون العرب واليهود، مرة ثانية، بانسجام»[٢٧]. وفي واحد من أحاديثه المبكرة، بعد تسميته ممثلاً لـ «فتح»، وناطقاً رسمياً باسمها، تحدث ياسر عرفات عن الموضوع ذاته، فقال: «ان المسلمين والمسيحيين يعيشون جنباً الى جنب في البلاد العربية، وأنا اعتقد ان المجال ذاته سيكون أمام اليهود» في فلسطين[٢٨]. هذه الافكار التي ترددت في أوساط «فتح» وعكستها بعض أدبياتها في ابّان التشدد الفلسطيني ضد التسوية، شكّلت الممهدات الاولى التي انتهت بالمنظمة الفلسطينية الأوسع انتشاراً الى جعل المطالبة باقامة دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش العرب واليهود فيها بحقوق متساوية في صلب برنامجها. والواقع، ان رفع هذا المطلب من قبل «فتح» تمّ، بصورة رسمية، في أواخر العام ١٩٦٨ أو في وقت مبكر من العام ١٩٦٩. وفي المؤتمر الدولي لنصرة الشعوب العربية الذي انعقد في القاهرة في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩، أعلن ممثل «فتح» في المؤتمر ان الحركة الوطنية الفلسطينية تقاتل من أجل اقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم، مسلمين ومسيحيين ويهوداً، في مجتمع ديمقراطي تقدمي «ويتمتعون بحقوق متساوية»[٢٩].

ويبدو ان «فتح» بدعوتها الى الدولة الواحدة التي يعيش فيها العرب واليهود، شاءت، وقت طرح هذه الدعوة علناً، ان تتخذ لغة تجعل طروحاتها قريبة من الفهم لدى الاوساط العالمية التي أولتها المنظمة الفلسطينية أهمية خاصة، دون ان تتراجع، الاّ من حيث التسميات، عن هدف تحرير

فلسطين وازالة اسرائيل. وهكذا مثّل شعار «الدولة الديمقراطية الفلسطينية» صياغة من نوع جديد لشعار تحرير فلسطين، ليس أكثر. بالرغم من ذلك، فإن طرح «فتح» لهذه النقطة وعرضها المساواة بين عرب البلاد ويهودها في الحقوق، دون تحديد لنسب وجود الفريقين، ودون تمييز بين يهودي مقيم في البلاد قبل الغزو الصهيوني لها وآخر وفد اليها في ظل هذا الغزو، أيّاً كان دوافع هذا الطرح، قد فعل فعله التراكمي ولعب دوراً ما في دفع الموقف الفتحاوي، ثم الفلسطيني عامة، نحو مزيد من التعاطي الواقعي مع الحقائق المتكونة على أرض الشرق الاوسط.

ولا بدّ ان التخوف ممّا يقود اليه هذا الطرح في المستقبل هو الذي أجج المعارضة القوية له من قبل منظمات الكفاح المسلح الاخرى. أمّا استهانة القابلين، منذ ذلك الوقت، بالتسوية بهذا الطرح فمبعثها، على الاغلب، اعتقادهم ان «فتح» لم ترفع هذا الشعار الاّ لأغراض دعاوية.

مهما يكن من أمر، فإن تشدّد المنظمات، على الصعد كافة، انعكس، مباشرة، في الوثائق الجديدة التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني، عندما عقد دورته الرابعة في تموز (يوليو) ١٩٦٨. كانت تلك هي دورة المجلس الاولى بعد إعادة تشغيله لينسجم مع المرحلة الجديدة، وبعد ان صارت الغلبة الكاسحة فيه لممثلي حملة البنادق. لقد أقرّ هذا المجلس الميثاق الوطني الذي حلّ محل الميثاق القومي كدستور للمنظمة، وفيه أعاد تثبيت المواد التي تؤكد على عروبة فلسطين وتجعل تحريرها الكامل هو الهدف، كما أعاد تثبيت المواد التي تعتبر وجود اسرائيل غير شرعي وتؤكد بطلان وعد بلفور وصك الانتداب وقرار تقسيم فلسطين. واشتمل الميثاق الوطني على مادة لم يكن لها نظير في سابقه، هي المادة التاسعة التي نصّت على ان «الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك، استراتيجية وليس تكتيكاً»[٣٠]. وزيادة في التحوط ضد أي شبهة بشأن الموقف الرافض، اشتمل الميثاق الوطني على مادة أخرى جديدة، هي الحادية والعشرون، وفيها أُجري التأكيد على ان الشعب الفلسطيني «يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية»[٣١]. ثمّ جاءت القرارات السياسية لهذا المجلس، فنصّ أولها على ان تحرير الارض الفلسطينية بكاملها وممارسة سيادة الشعب الفلسطيني عليها هما الهدف[٣٢]. وخُصصت في القرارات السياسية مقاطع مفصّلة أُجري التأكيد فيها على رفض القرار ٢٤٢، والأسباب التي تسوغ هذا الرفض. وضُمّنت هذه القرارات توصية للجنة التنفيذية «بوضع مخطط متكامل لاحباط أي حل للقضية الفلسطينية»[٣٣].

هذا الموقف المتشدّد، أو الممعن في التشدد، لم يشكّل استطراداً في الزمن للموقف الفلسطيني التقليدي، فحسب، بل شكّل، أيضاً، في الظروف المحيطة الملموسة، سبباً هاماً أسهم، مع أسباب أخرى بالطبع، في صياغة مواقف م.ت.ف. ازاء الدول العربية، وخصوصاً أزاء الدول التي قبلت القرار ٢٤٢ كمصر والاردن، والاخرى التي رفضته، كسوريا والجزائر. وقد تصاعد خط الرفض منذ مجيء حملة البنادق الى القيادة، ونجمت عنه، أو عن تداخله مع عوامل أخرى، صراعات ونزاعات مع هذه أو تلك من الدول العربية. وكان بعض هذه الصراعات والنزاعات دامياً، وكان أكثرها دموية الصراع الذي شهدته الساحة الاردنية وبلغ ذروته في الفترة الممتدة بين أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، في عمّان، وتموز (يوليو) ١٩٧١، في جرش. وقد نتج عن هذا الصراع، بين ما نتج عنه، خروج مقاتلي الثورة الفلسطينية، بكتلهم الكبيرة، من الاردن وانتقال مركز ثقل قواعد العمل الفلسطيني المسلّح الى لبنان.

برزخ لاعادة التفكير

كان من شأن الفواجع التي شهدتها الساحة الاردنية وما اقترن بها من خيبات أمل فلسطينية ازاء الدعم العربي للفلسطينيين ان فتحا مزيداً من الأعين لرؤية المسافة الشاسعة التي تفصل بين ما رسمته المنظمات من أهداف أو تصوّرته من أوهام وبين واقع الحال. وبمقدار ما يتعلّق الامر بالموضوع الذي نتصدى لمتابعته هنا، فان دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة التي انعقدت بعد احداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، اتخذت القرار الشهير الذي نصّ على «ان دولة المستقبل في فلسطين المحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الديمقراطية الفلسطينية التي يتمتع الراغبون بالعيش بسلام فيها بالحقوق والواجبات نفسها»[٣٤]. وبهذا، بدأ دخول الشعار الذي تبنّته «فتح»، بشأن الدولة الديمقراطية، في البرنامج السياسي الفلسطيني العام، وان تمّ ذلك على استحياء وبعبارات ينقصها الجزم، والوضوح. وكانت دورتا المجلس السابقتان على هذه الدورة رفضتا تبنّي هذا الشعار. وقد لا تكون لتبنّي الشعار المذكور، مثلما لم يكن لرفعه من قبل «فتح»، قيمة عملية كبيرة. الّا ان هذا التبنّي شكّل مؤشراً نحو العقلانية، وعكس عمق الحوارات التي اشتدت على الساحة الفلسطينية بعد فاجعة أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، وأظهر ان من غير المتعذر اختراق جدار الرفض المتصلّب.

هذا التطوّر تزامن مع تعزّز توجهات أخرى ايجابية على ساحة العمل الوطني الفلسطيني، حيث تعزّزت النزعة لتأكيد استقلالية هذا العمل، وتقوّى التشبث بـ م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد لشعب فلسطين مسؤول عن صوغ مستقبل هذا الشعب، وتأكدت الحاجة لتمتين الوحدة الوطنية وتوسيع الهوامش المشتركة بين القوى المختلفة المنضوية تحت لواء م.ت.ف. ان التداخل بين هذه التوجهات أمر بيّن يكاد يكون بغير حاجة للبرهنة على وجوده. ففي تعزيز الاستقلالية الفلسطينية وتوسيع الهوامش المشتركة الكثير ممّا يساعد على التبصّر بالواقع ونبذ الاوهام. وقد ساعد هذا كله، باقترانه بتنامي الالتفاف الفلسطيني حول م.ت.ف. وتضخم مسؤولياتها وتكاثر الاعباء والتضحيات المفروضة عليها، في انبثاق أصوات متعقّلة تجهر بالدعوة الى المطابقة بين الاهداف والامكانيات. وقد انضافت تأثيرات هذه الاصوات الى التأثير الذي مارسه الشيوعيون من قبل، والى تأثير المحيط العربي والدولي، وتمخّض عن هذا كله ان تشكّل من هذه الاصوات تيار أخذ نشاطه يتعزز أول بأول. وفي البرزخ الممتد بين أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وتشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، تعزّز وجود هذا التيار وانتقلت دعوته الى الواقعية من الاحاديث التي تدور في المجالس والاجتماعات المغلقة الى العلن المتمثل في الصحافة والاذاعات والندوات والاجتماعات المفتوحة. ونستطيع، من خلال معايشة هذه الفترة في حواراتها السرية والعلنية، ان نجزم بأنها هي التي تأسس فيها التحول من موقف التشبث بالهدف المطلق، ورفض ما هو أقل منه، الى الانفتاح على الواقع والتبصّر بالاحتمالات المتاحة والاستعداد للتعاطي، بايجابية، معها. صحيح ان الخطاب الفلسطيني المعلن بقي خلال هذه الفترة، في الاعم الاغلب، على حاله السابقة، وان الجملة الثورية الطنّانة الرنّانة بقيت هي الغالبة في هذا الخطاب. لكن، صحيح، أيضاً، ان رؤية جديدة لموازين القوى القادمة أخذت تفصح عن نفسها هي الاخرى. حدث ذلك بعبارات فصيحة ومباشرة، في بعض الاحيان، وبعبارات ملتوية، في أحيان أخرى، غير ان دلالة وجود التوجهات الجديدة لم تغب، في الحالتين. وقد أدى هذا كله الى اعطاء قوة دفع ونشاط وتشجيع لدعاة الواقعية، وخلق الاجواء الملائمة لاستمرار التحول، وبدت الساحة الفلسطينية وكأنها بانتظار حدث كبير طاغٍ كي يبلغ التحوّل تمامه.

حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ والبرنامج المرحلي

مثّلت الحرب العربية ـ الاسرائيلية الثالثة التي تمّت بمبادرة مصر وسوريا في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ الحدث الكبير الذي كان له الفضل في تظهير كل التحوّلات الايجابية السابقة على الساحة الفلسطينية، وتوفير الجو الملائم لكي تنخرط الغالبية الفلسطينية في اتمام هذه التحوّلات. وكان الهدف المعلن من الجانب العربي لهذه الحرب هو تحقيق ازالة آثار عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أو تحرير الاراضي التي احتلتها اسرائيل نتيجة هذا العدوان. ولم يقل أي من المشاركين في الحرب ان هدفها هو تحرير فلسطين بكاملها. ومع ان الجيوش العربية التي شاركت في الحرب اقتحمت المواقع الاسرائيلية، ودخلت في العمق، وفاجأت الجانب الآخر وأظهرت، هنا وهناك، براعة في الهجوم والدفاع، فانها لم تبلغ حدّ تحقيق الهدف بالقتال، ولم تطرد القوات الاسرائيلية الّا من مناطق قليلة في الاراضي المحتلة. بالرغم من ذلك، اعتبرت نتائج هذه الحرب متوازنة، وأثارت، خصوصاً في الايام الاولى من بدء القتال، رعباً حقيقياً في اسرائيل، وجعلت هذه الاخيرة أقلّ تهرباً، عما كانت عليه في السابق، من الدعوة الى تسوية تتمّ على أساس القرار ٢٤٢. وعلى الصعيد العربي، حسمت نتائج الحرب الجدل بين الراغبين في التسوية والرافضين لها، وتحققت الغلبة للقابلين بها. حدث ذلك، خصوصاً لأن سوريا التي انفردت، كما مرّ معنا، برفض القرار عند صدوره، قبلت به مع التحفظ، في العام ١٩٧١، دون ان يقع تبدل كبير على جوهر موقفها ولغة خطابها المتشددين. أمّا بعد الحرب، فقد أظهرت سوريا، أيضاً، استعداداً أوفى لتطبيق بنود القرار، وذلك، بالطبع، وفق تفسيرها له الذي يختلف عن التفسير الاسرائيلي، وان معارضة الدول العربية الواقعة خارج دول الطوق المحيطة باسرائيل للقرار فقدت كثيراً من فاعليتها بعد ان اكتمل اجماع دول الطوق على القبول.

وعلى كل حال، فإن تجدد النشاط العربي والدولي الرامي لتحقيق تسوية أحدث تأثيره المباشر على الساحة الفلسطينية التي وجد فرقاؤها جميعاً أنفسهم أمام هذه المسألة، اذ ما الذي سيؤول اليه العمل الوطني الفلسطيني اذا تمكّنت الاطراف الاخرى المنخرطة في الصراع من التوصل الى تسوية؟ يضاف الى ذلك، ان مصر، بالذات، من بين دول الطوق، وهي التي كانت أكثرها تعجلاً لتحقيق تسوية ما، وهي، أيضاً، التي أبرمت مع اسرائيل سلسلة من الاتفاقات الخاصة بوقف اطلاق النار والفصل بين القوات، صبّت جهوداً قوية ومثابرة بهدف حمل القيادة الفلسطينية على حسم الموقف من التسوية والانخراط بأسرع وقت في المجهودات السياسية القائمة آنذاك. وقد تضافر تأثير هذا كلّه، فنشط حوار الاطراف الفلسطينية حول الموضوع، وأحدث تأثيره، بالاضافة الى التأثيرات الاخرى، في تعديل ميزان القوى على هذه الساحة، وجعله يميل، بصورة حاسمة، لصالح الراغبين في التسوية. وقد تبلورت، بنتيجة هذا الحوار، أو في سياقه، وهو حوار لم يغب عنه العنف والعنف المسلّح في بعض الحالات، كتلتان كبيرتان رئيستان. فتشكلت أولى الكتلتين، وهي كتلة الغالبية، من القوى الموافقة على الانخراط في التسوية، وضمّت نواة هذه الكتلة «فتح»، و«الصاعقة» التي يشرف عليها حزب البعث الحاكم في سوريا، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي كانت تفاعلات الآراء داخلها قد أحدثت للتو، تحوّلاً في موقفها السابق المناهض لدعوة التسوية[٣٥]. وقد حظيت هذه الكتلة بتأييد الشيوعيين الذين كانوا قد أصبحوا ممثلين في المجلس الوطني الفلسطيني، وصار لهم نشاط متزايد على الساحة أيضاً. ومما لا شك فيه ان كتلة الغالبية في م.ت.ف. استقطبت تأييد غالبية الجمهور الفلسطيني كما أيّدتها غالبية الدول العربية والدول الاخرى الصديقة، خصوصاً الاتحاد السوفياتي. أمّا الكتلة الثانية، وهي كتلة الأقلية، فقد تزعمتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وضمّت معها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة ومنظمتين صغيرتين أخريين هما جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

والجبهة العربية لتحرير فلسطين التي يشرف عليها العراق. وتميّزت الفترة التي شهدت ذروة الجدل بين الكتلتين بانخراط فلسطينيي الارض المحتلة بنشاط أكبر فيه وبميل معظم قواهم الى تأييد الاتجاه الى التسوية. وكان المجلس الوطني الفلسطيني قرّر، في دورته الحادية عشرة، المنعقدة في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣، تشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية في الارض المحتلة[٣٦]. وقد تشكّلت هذه الجبهة، بالفعل، ثمّ لم تلبث ان أخذت زمام المبادرة في حث م.ت.ف. على المشاركة في مجهودات التسوية.

من المتعذر الالمام بوقائع الجدل الذي دار بين أطراف هاتين الكتلتين الرئيستين، وقد يحتاج ذلك الى دراسة منفصلة. الّا ان من الممكن رصد خطوطه وتطوّراته العامة، وهذا ما سنقوم به مع توخّي الايجاز الشديد.

لقد أكدت الغالبية موقفها الواضح الراغب في التحالف مع مصر وسوريا ومشاركتهما الجهود للظفر بتسوية تكرس، بين ما تكرّسه، حق الشعب الفلسطيني في اقامة سلطته الوطنية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، حين تجلو عنهما قوات الاحتلال الاسرائيلي. ودعمت نسبة كبيرة من الجمهور الفلسطيني في الخارج والغالبية الساحقة من جمهور الارض المحتلة هذا الموقف. وبرز ياسر عرفات بوصفه الزعيم الجريء الراغب بما تؤيده الغالبية والمصرّ، في الوقت نفسه، على الظفر بموافقة الآخرين والاحتفاظ بالاجماع الفلسطيني.

وكان دعاة الانخراط في مجهودات التسوية، أو دعاة العمل لاقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء يتحرر من فلسطين، وفق التسمية المشتقة من الهدف الذي دعوا للنضال من أجله، ناشطين في عرض مسوغاتهم لهذه الدعوة وكسب مزيد من الانصار لها. هذه المسوغات يمكن اجمال أهمّها في ما يلي:

○ ان دول الطوق العربية ماضية في مجهوداتها للتوصل الى تسوية، وهي تفعل ذلك سواء اشتركت م.ت.ف. معها أو لم تشترك. وما يمكن ان ينجم عن ابرام تسوية بغياب المنظمة سوف يتمثل باعادة الارض الفلسطينية المحرّرة لواحدة أو اثنين من الدول العربية وحرمان شعب فلسطين من حقه في السيادة عليها. ولهذا تشدّدت الغالبية في التأكيد على صفة م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني والاستقلالية الفلسطينية، مثلما تشدّدت، أيضاً، في الدعوة الى اقامة سلطة هذا الشعب الوطنية على ما يمكن أن يتمّ تحريره من أرضه. واستند اصحاب هذا الموقف في تشبثهم بهذا الحق الى الشرعية الفلسطينية ذاتها، كما استندوا الى الشرعية العربية التي سبق ان تبلورت، بأوضح صورها، حتى ذلك الوقت، في قرارات قمة الجزائر العربية حين أقرّت القمة بأن المنظمة هي ممثل الشعب الفلسطيني وهي المسؤولة عن صياغة مستقبله[٣٧]. وجرى، أيضاً، الاستناد الى معطيات واقع الحال المتحقق على الساحة الفلسطينية والذي يظهر ان م.ت.ف. هي الممثل الفعلي لشعبها، وان ما من طرف فلسطيني خارج المنظمة قادر على انتحال هذه الصفة.

○ ان الموقف الفلسطيني من التسوية، رفضاً أو قبولاً، ينبغي ان يتحدّد وفق المصلحة الوطنية والتحليل الموضوعي للمعطيات القائمة والمرتقبة. وممّا لا شك فيه ان من مصلحة الفلسطينيين، وفق هذا التحليل، ان يبادروا للظفر بأي انجاز ممكن التحقيق بوصفه مكسباً على طريق نضالهم الطويل، ولأن كل انجاز يشكّل منطلقاً لانجازات أخرى لاحقة.

○ اذا كان الشعب الفلسطيني حُرم، في العام ١٩٤٨، من حق تقرير مصيره واقامة دولته على أرض وطنه، فهذا ناجم، في المقام الاول، عن استئثار الدول الامبريالية المؤيدة لاسرائيل بزمام

المبـادرة على الصعيد الدولي، وتمتعها بنفوذ كبير في المنطقة، وغياب الوعي الفلسطيني على أهمية السلطة الوطنية أو أهمية القبول بما يمكن تحقيقه حتى لا يضيع كل شيء بعد ذلك. وقد تبدّل هذا الوضع بمضي السنين بعد العام ١٩٤٨. فالشعب الفلسطيني صار أعمق وعياً وأصلب عوداً، ومؤيدو هذا الشعب، في سعيـه للظفـر بحق تقـرير المصير والحصول على وطن خاص به، تزايدوا وزادت فاعليتهم. واذا كان هذا التبـدل لم يبلغ حدّ المـوافقـة على ان يستعيد الشعب الفلسطيني وطنه المغتصب بكامله، فإنه كافٍ لتعزيز الأمل بأن يستعيد جزء منه ويقيم سلطته الوطنية عليه.

○ ان العمل لتحقيق التوافق بين مطالب الشعب الفلسطيني الوطنية والشرعية الدولية بات أمراً في غاية الأهمية، ذلك ان العالم كله يؤيد هذه الشرعية، وبضمن ذلك الدول العربية التي يستند اليها الشعب الفلسطيني في كفاحه التحريري. وليس من شأن معارضة م.ت.ف. للشرعية الدولية الاّ ان يؤدي الى عزلها واضعاف موقف الشعب الفلسطيني وتأليب مزيد من الاعداء ضده.

○ ان حرب تشرين الاول (اكتـوبـر) ١٩٧٣، وهي التي جرت بعد إعداد عربي متواصل لها استغرق ست سنوات متصلة، أظهرت أقصى ما استطاع الجهد العسكري العربي ان يحققه، ولم يتمكن، مع ذلك، من تحرير الارض المحتلة في العام ١٩٦٧، كما أنها لم تزعزع الكيان الاسرائيلي الذي توفّرت له حماية فورية من الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها، ومن العسير، إنْ لم يكن من المتعذر، أن يبلغ الجهد العسكري العربي، في المدى المنظور، حدّ القدرة على تحرير فلسطين وازالة اسرائيل. أمّا النتائج المتوازنة، نسبياً، التي تمخضت عنها الحرب فانها تأذن بالأمل بتسوية متوازنة، ليس أكثر.

○ ان العمل الوطني الفلسطيني المتمثل في الثورة المعاصرة حقّق عدداً من المكاسب التي عزّزت وزن الشعب الفلسطيني في الصراع الدائر، ومن المفيد تطوير هذه المكاسب وفق حسابات واقعية، وتتويجها بانجاز عدد آخر من المطالب، بدل المجازفة بتعريض كل ذلك للتبديد.

○ ان الدعوة لعقد مؤتمر جنيف الدولي لتسوية أزمة الشرق الاوسط جاءت في وقت غير ملائم لاسرائيل. ومن شأن هذه ان تتصيّد أية ذريعة للتهرّب من المشاركة فيه؛ ولا شك في ان أية معارضة لهذا المؤتمر سوف تستغل من قبل اسرائيل لتسويغ استنكافها عن حضوره.

○ ان للحضور الفلسطيني في مؤتمر التسوية الدولي فوائد أخرى عديدة هامة، ومنها انه يبطل زعم اسرائيل بأن الضفة والقطاع أرض متروكة ليس لها صاحب، وان لاسرائيل الحق في ادارتها كما كان لمصر والاردن الحق في ادارتها، من قبل.

○ ان محادثات السلام، حيث تقود الى رسم حدود اسرائيل، ستبرز الوجه الآخر للمسألة وهو الدولة الفلسطينية وحدودها. وان الزام اسرائيل بحدود واضحة سيفقدها واحداً من أهمّ الاسباب التي تتذرع بها لتحقيق كل توسع جديد. وفي هذا، حتى لو لم يتحقق سواه، مكسب كبير للفلسطينيين، كما ان فيه البداية الصحيحة لتحجيم اسرائيل. ثم ان لجم سياسة اسرائيل العدوانية سيفسح في المجـال أمـام تراكم مشـاكلهـا الداخلية الكثيرة وانفجارها، وسيفقد الدولة المعتدية الوسيلة التي تستخدمها لاشغال سكانها بالحروب وصرف انتباههم عن هذه المشاكل.

○ ان قيام الدولة الفلسطينية، ولو على جزء من أرض فلسطين، سوف يسمح بأن يجتمع الشعب الفلسـطيني على أرضـه. وهـذا سيـوفـر له شروطاً أفضـل لمتـابعـة الشوط، وأقلها الشروط التي

تسمح له بالمطالبة بتطبيق قرارات الامم المتحدة الصادرة منذ العام ١٩٤٧ كافة.

○ ان تحقيق التسوية بقيام دولة فلسطينية سوف يأذن بأن تنصرف الدولة العربية الى شؤون البناء الداخلي، وسيوفر الاموال والجهود المبذولة في مجالات الدفاع لكي تستخدم في أغراض التطوير والتنمية، ويفسح في المجال أمام التطوّر الديمقراطي للبلاد العربية. وهذا كله سيصب، دون شك، في مصلحة الشعب الفلسطيني.

○ في مقابل ذلك، فإن غياب الذريعة الامنية التي تستخدمها اسرائيل للحصول على المساعدات الوفيرة من شتى المصادر الخارجية سوف يؤدي الى تقلص هذه المساعدات، ممّا سيؤدي، بدوره، الى تقلّص الهجـرة اليهودية الى اسرائيل. وسيكون من شأن هذا وذاك ان تفقد اسرائيل أهمّ مصادر مقدرتها على ممارسة العدوان، وسينتهي بها الى الضعف المتدرج.

ما عرضناه آنفاً من مسوغات الراغبين في التسوية يلخص تلخيصاً شديداً أهمّ ما جاء في مئات البيانات والمذكرات والادبيات الاخرى التي أصدرها هؤلاء[٣٨].

أمّـا التكتل الآخر، وهو الذي انتهت منظماته الاربع الى التجمع في جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية، فانه لم يقف مكتوف الايدي في مواجهة طروحات الغالبية ولم يتوان عن استنفار قدراته كلّها في هذه المواجهة. وكان هذا الطرف يحظى بتأييد شعبي فلسطيني لا يستهان به، كما كان يحظى بتأييد، من هذه الدرجة أو تلك، من قبل الدول العربية التي ما تزال ترفض القرار ٢٤٢، كالعراق، مثلاً، وبدعم مماثل من عدد من الدول الاجنبية ذات الانظمة الراديكالية، كالصين الشعبية، مثلاً. وفي هذه المواجهة، استخدم التكتل الرافض، مستفيداً بذلك من قوة القديم المترسخ في الأذهان، ومعبّراً، أيضاً، عن اقتناعه به، جميع المقولات التي استخدمها الرفض الفلسطيني حين كان يضم القوى الوطنية كافة، تقريباً، وأعاد التركيز على هذه المقولات التي كانت الوثائق الفلسطينية المعتمدة ما تزال تتبناها، ورفعها في وجه دعاة التسوية. ولعلّ من أبرز الظواهر التي عززت قوة التكتل الرافض في المحاججة ان التكتل الآخر لم يعلن، أبداً، انه يتخلى عن هدف تحرير فلسطين بكاملها أو يهمل هذا الهدف، وان هذا التكتل الآخر قدّم دعوته للتسوية على انها تندرج في سياق جعل هدف التحرير الكامل يتحقق على مراحل. وقد ساعد هذا الموقف التكتل الرافض على أمرين: الاول، توسيع نطاق المحاججة ليشمل التشكيك في ان تكون الظروف القائمة مسعفة لتحقيق تسوية لا يكون من بين شروطها اعتراف الجانب الفلسطيني بوجود اسرائيل وتوفير الضمانات التي تصون هذا الوجود في المستقبل فتحول دون استمرار الامل بتحرير فلسطين؛ والثاني، التشكيك بنوايا التكتل الآخر واتهامه في صدق إيمانه بضرورة تحرير فلسطين فعلاً وتحريض الجمهور ضد تكتل الغالبية بدعوى أنه يدير سياسة استسلامية تخاذلية ستؤدي الى اضاعة الحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين، حتى لو أمكن ان يظفر هذا الشعب بتحرير الضفة والقطاع.

أمّا في تناوله للمستجدات التي طرأت بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، فقد أبى التكتل الرافض ان يقرّ بأن هذه الحرب أحدثت تأثيراً كبيراً لصالح العرب في ميزان القوى أو أوجدت المناخ اللازم الذي يحمـل اسرائيـل على الاستجـابة لأي من المطالب الوطنية الفلسطينية. ورأى التكتل الرافض، في ضوء ذلك، ان صرف الجهود الفلسطينية في اتجاه التسوية ليس سوى تبديد للطاقات، وان ما كان صحيحاً قبل الحرب بقي صحيحاً بعدها، ولا بدّ، اذن، من التشبث بالسياسات والبرامج التي جرى اقـرارها بالاجماع في المؤسسات الفلسطينية الشرعية، وهي السياسات والبرامج التي

صيغت حين كان الجميع يرفضون أية تسوية من أي نوع، كما مرّ معنا. وقد أخذ التكتل الرافض على التكتل الآخر انه لا يحترم الاستراتيجية والبرامج التي سبق له، هو ذاته، ان دعا اليها أو وافق عليها. واستخدم التكتل الرافض هذه النقطة، بالذات، في مجال التحريض ضد دعاة التسوية. وكان منطلقه لهذا التحريض ان دعاة التسوية ماضون في خط متدرج من التنازلات التي لا نهاية لها، وانهم سوف يتخلون غداً، أيضاً، عمّا يطالبون به اليوم كما يتخلّون اليوم عمّا سبق ان طالبوا به أمس. وشدّد هذا التكتل، في تشبثه بقوة القناعات السابقة، على أن المنظمات الثورية الحقة تضع الاستراتيجيات والبرامج لتشكل دليلاً صادقاً لنضالها ونضال الجماهير، «وليس لتكون مجرد كلمات أو نصوص يمكن ان تلقى جانباً وقتما تريد»، كما جاء في المذكرة المطولة التي شرحت مواقف التكتل الرافض، والتي وجهتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى اللجنة التنفيذية في ٨/١١/١٩٧٣[٣٩]. وفي المحصلة، رفض تكتل الأقلية مطلب اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، أو السلطة الوطنية، على جزء من أرض فلسطين. أما البديل فتمثّل لدى هذا التكتل في الحثّ على حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد «التي ترفض الاستسلام والتنازل عن الهدف الاستراتيجي، سواء كان هذا تنازلاً علنياً أو ضمنياً»[٤٠].

تحقيق الهدف الشامل على مراحل

بالرغم من احتدام الجدل وعنفه بين المتحاججين في تلك الفترة، ومع ظهور نُذر تحول الجدل الى اقتتال داخلي، أظهرت القيادة الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات حرصاً شديداً على ان ينتهي الجدل بصياغة برنامج يقبله الجميع ويؤيده ممثلو الشعب الفلسطيني وقواه المنظمة كافة. وفي محاولة أسهم فيها كلّ من تعزّ عليه مسألة الاجماع هذه، تشكلت لجنة للحوار الوطني ضمّت ياسر عرفات مع أبرز قادة المنظمات المسلّحة، كما ضمّت ممثلاً عن الجبهة الوطنية الفلسطينية في الارض المحتلة، فبلغ عدد أعضائها سبعة، فاشتهرت باسم «اللجنة السباعية». وقد تصدّت هذه اللجنة لمعالجة المهمة الشاقة، أي مهمة استخلاص ما هو مشترك وسط معمعان الجدل المحتدم والتعارض الصارخ بين وجهات نظر المختلفين فيه. ولكي يتوفّر للجنة الجوّ الذي يساعد على انجاز المهمة الشاقة، التي بدت للبعض حتى مستحيلة التحقيق، اتفق على ان تكون اجتماعاتها سرية، وتعاهد اعضاؤها على أن لا تتسرب وقائع حواراتها الى أجهزة الاعلام. والواقع ان عمل اللجنة استغرق قرابة ستة شهور انعقدت خلالها عشرات الاجتماعات المطولة وتناولت مناقشاتها أعمّ القضايا وأدق التفاصيل. ثمّ انتهى الامر بأن توصلت اللجنة الى صياغة مشروع ما عرف في تاريخ م.ت.ف. باسم البرنامج الوطني الداخلي. وقد اشتمل هذا البرنامج على عشر فقرات، أو نقاط، فاشتهر باسم برنامج النقاط العشر. وأبلغت هذه النتيجة الى الجمهور الذي كانت حدّة الجدل أثارت قلقه العميق، فتلقاها بمثابة بشرى سارة، وتهيأ جوّ ضاغط على قيادات شتى المنظمات لحثّها على التشبث بالاتفاق المتحقق.

ولاكساب برنامج النقاط العشر الشرعية اللازمة، دُعي المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد لاقراره؛ فانعقدت دورة المجلس الثانية عشرة في ١/٦/١٩٧٤، وكان أن شهدت هذه الدورة واحدة من أهم المناقشات التي شهدتها دورات المجلس كافة. ثم صادق المجلس على البرنامج، بعد ان أضاف اليه نقطة جديدة من طبيعة اجرائية، بما يشبه الاجماع، اذ ان أربعة أعضاء، فقط، هم الذين صوّتوا ضده[٤١]، وذلك من بين مجموع عدد الاعضاء المئة وسبعة وثمانين.

صيغ برنامج النقاط العشر نتيجة حوار جرى بين طرفين تتعارض مواقفهما تعارضاً كبيراً ويصل التعارض، بالنسبة لبعض الموضوعات، الى حدّ التباين الكامل. ولولا تغلب الحاجة الى الوحدة

الوطنية والرغبة في تحقيق الاجماع، لما أمكن لهذين الطرفين ان يتوصلا الى اتفاق. وهكذا، اقتضى الامر تنازلات من هنا وأخرى من هناك، لكي يصبح بالامكان التوصل الى صياغة تسترضي الجانبين وتستجيب لما يتوخيانه. فلم يكن غريباً، اذاً، ان يشتمل البرنامج على عبارات غامضة وأخرى حمالة أوجه، أو متضاربة. وبمقدار ما يتعلق الامر بغرض هذه الدراسة، يكفي القول ان البرنامج تضمن، كما ورد في فقرته الاولى، التأكيد على موقف م.ت.ف. السابق من القرار ٢٤٢ وهو تأكيد لو أخذ بمعزل عن التفسيرات التي اقترنت به لعنى الرفض البات لهذا القرار بما هو عنوان التسوية. غير ان التفسيرات التي صاغها البرنامج للموقف من القرار ١٢٤٢ تعرضت لنواقص في القرار باعتبار أنه «يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين»[٤٢]. ولم ينص في البرنامج، صراحة، على ان م.ت.ف. ترفض القرار، بل قيل انها ترفض التعامل معه، وذلك بسبب نواقصه. معنى هذا ان أي تدارك للنواقص، سواء تمّ عبر تعديل القرار ذاته أو عبر قرار جديد، يجعل مشروع التسوية مقبولاً.

أمّا بشأن الكفاح المسلح، فقد اسقط البرنامج صفته المعتمدة، حتى ذلك الوقت، كطريق وحيد للتحرير، وأُجري التأكيد على ان المنظمة تناضل بالوسائل كافة «وعلى رأسها الكفاح المسلح»؛ كما اسقطت عبارة تحرير فلسطين ولم ترد في أي فقرة من الفقرات، وأوردت مكانها عبارة تحرير الارض الفلسطينية، التي هي حمالة أوجه[٤٣].

أما موضوع الدولة الفلسطينية، أو الكيان الفلسطيني كما سماه البرنامج، فقد اشتملت الفقرة الثامنة على عبارات ملتوية بشأنه، وارتهنت موافقة المنظمة على الكيان بأن لا يكون ثمنها «الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من العودة وحقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني»[٤٤]. وهذا يعني، عند معالجة التواء العبارات، ان حق المنظمة، في الموافقة على تسوية لا تلزم الشعب الفلسطيني بهذه التنازلات مجتمعة، بل ببعضها فقط، لم ينتف. وفي عبارات أخرى لم تخل هي الاخرى من الالتواء، وصف البرنامج أية خطوة تحريرية يمكن تحقيقها بأنها «تأتي لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية في اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية»[٤٥].

أمّا بيت القصيد في البرنامج كله فتمثل في اجازته اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء يتحرر من أرض فلسطين، وان أوجب على هذه السلطة ان تناضل، بعد قيامها، «في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني»[٤٦].

وبالمصادقة على هذا البرنامج، وبالرغم ممّا وسم عباراته من غموض أو التواء، يكون ممثلو الشعب الفلسطيني اقرّوا، لأول مرة في تاريخ هذا الشعب، وثيقة تظهر الاستعداد للقبول بتسوية قوامها اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، وليس عليها كلها. والذي لا شك فيه، ان هذا الاقرار، بالرغم من التحوطات والتحفظات الكثيرة التي اقترنت به، وبالرغم من التراجعات التي جرت عنه، من هذا الفريق أو ذاك، هو الذي شكّل الفاتحة التي عنونت لتمام ولادة فكرة التسوية في ساحة العمل الوطني الفلسطيني وترحيب الغالبية بها. وهذا الاقرار هو الذي فتح الباب أمام التطورات اللاحقة في الموقف الفلسطيني من التسوية، الى ان وصل هذا الموقف الى اظهار القبول العلني بتسوية يكون القرار ٢٤٢ في صلبها وتكتل الجهود من أجل تحقيقها. وهذه حقيقة لا يبدل من أهميتها ان تكون التسوية تمّت أو انها لم تتمّ. كما لا يبدل من هذه الأهمية ان يرى البعض في التسوية المنشودة تراجعاً او تنازلاً عن حقوق بعينها، أو ان ينظر اليها بوصفها مكسباً لا تأذن

موازين القوى بالحصول على ما هو أكبر منه.

وباقرار برنامج النقاط العشر، في العام ١٩٧٤، تكون الساحة الفلسطينية أتمّت الولادة بعد ان طال حملها بفكرة التسوية. صحيح ان هذه الولادة كانت عسيرة وان الجنين ولد مكبلاً بأربطة شتّى، الاّ انه صحيح، أيضاً، ان الوالدة تمكّنت من ان ترعى الجنين وتفك أربطته الواحد بعد الآخر، وحررت فكرها، هي نفسها، وانطلقت للبحث، بطلاقة، عن أفضل الفرص التي توائم مصلحة الشعب الفلسطيني في كل مرحلة.

---

(١) انظر نص هذا القرار والقرارات الاخرى في: راشد حميد (اعداد)، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٥، ص ٤١ و٤٢.

(٢) نص الميثاق القومي، كاملاً، في **المصدر نفسه**، ص ٤٧ ـ ٥٠؛ انظر، خصوصاً، ص ٤٨.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٤٩.

(٤) **الوثائق العربية ١٩٦٤**، بيروت: الجامعة الاميركية ـ دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، ١٩٦٥، ص ٢٧٣.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٧٤.

(٦) نص البيان في: **المصدر نفسه**، ص ٢٩٢.

(٧) انظر بيان الحبيب بورقيبة في: **الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٦٥**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦، ص ٤٨٤؛ نقلاً عن: **العمل** (تونس)، ١٩٦٥/١/١٤.

(٨) نص البيان في **الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٦٧**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩، ص ٦٢٧ و٦٢٨؛ نقلاً عن **المحرر** (بيروت)، ١٩٦٧/٨/٢٣.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٦٦٨.

(١٠) **الوثائق العربية ١٩٦٧**، بيروت: الجامعة الاميركية ـ دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، بدون ذكر تاريخ النشر، ص ٥٨٣؛ أورده عن: **الاهرام** (القاهرة)، ١٩٦٧/٩/٢.

(١١) نص البيان في: «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨١٤؛ نقلاً عن **الحياة** (بيروت)، ١٩٦٧/١٠/١٤.

(١٢) **المصدر نفسه**.

(١٣) نص البيان في: **المصدر نفسه**، ص ٨٦٦ ـ ٨٦٨؛ نقلاً عن: **صوت العروبة** (بيروت)، ١٩٦٧/١٠/٣١.

(١٤) **المصدر نفسه**.

(١٥) **المصدر نفسه**.

(١٦) نص القرار ٢٤٢ في: **قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(١٧) نص البيان في: «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٤٤.

(١٨) قصة الاستقالة كما رواها صاحبها في: احمد الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، بيروت: دار العودة، ١٩٧١، الجزء الثاني، ص ٣٠٨.

(١٩) **النهار** (بيروت)، ١٩٦٨/١/٤.

(٢٠) نص البيان في: **الوثائق العربية ١٩٦٨**، بيروت: الجامعة الاميركية ـ دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، ص ١؛ نقلاً عن: **النهار**، ١٩٦٨/١/٥.

(٢١) نص البيان في: **الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٦٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٠، ص ٤٤.

(٢٢) انظر موقف الهيئة العربية العليا لفلسطين في حديث لرئيسها الحاج أمين الحسيني في: **النهار**، ملحق، ١٩٦٨/٥/١٢.

(٢٣) انظر حديث أحد قادة «فتح»، في: «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٦٨»، **مصدر سبق**

ذكره، ص ٣٨٥؛ نقلاً عن: **الانوار** (بيروت)، ١٩٦٨/٥/٣٠.

(٢٤) بيان الجبهة في: **المصدر نفسه**، ص ٧١.

(٢٥) **المصدر نفسه**؛ نقلاً عن: **الانوار**، ١٩٦٨/٣/١٦.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: «بيان الحزب الشيوعي الاردني الصادر في شباط / فبراير ١٩٦٨»، في: **المصدر نفسه**، ص ٦٠؛ نقلاً عن **الاخبار** (بيروت)، ١٩٦٨/٢/٤.

(٢٧) بيان «فتح» في: **المصدر نفسه**، ص ٥٦.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٤٦١؛ نقلاً عن **الانوار**، ١٩٦٨/٦/٢٣.

(٢٩) انظر ما أورده بهذا الصدد: د. محمد رشيد، **نحو فلسطين ديمقراطية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، سلسلة «أبحاث فلسطينية» الرقم ٢٤، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠، ص ١٣.

(٣٠) نص المادة في: حميد (اعداد)، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٢.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ١٢٤.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ١١١.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ١١١.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ١٧٨.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل انظر: فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، الفصل المعنون بـ «منظمة التحرير الفلسطينية والاتجاه نحو التسوية»، وخصوصاً ص ١٨٣ ـ ١٨٥ وص ١٩٤ ـ ١٩٦.

(٣٦) نص القرار، في سياق البرنامج السياسي، في: حميد (اعداد)، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٦.

(٣٧) انظر بيانات قمة الجزائر في **الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٣**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٤٨٠ وما بعدها.

(٣٨) يمكن الاطلاع، مثلاً، على واحدة من أدق وأشمل هذه الوثائق وهي الرسالة التي وجهتها الجبهة الوطنية الفلسطينية في الارض المحتلة، في ١٩٧٣/١٢/١، الى اللجنة التنفيذية ونصها في: **محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.**، بيروت، «ملف الجبهة الوطنية الفلسطينية في الارض المحتلة». وقد وردت مقاطع من هذه الرسالة كما ورد عرض وافٍ لها في: حوراني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٧ ـ ١٩٤.

(٣٩) **المصدر نفسه**؛ ويمكن الاطلاع على مقاطع منها وعرض واف لها في حوراني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٦ ـ ٢٠١.

(٤٠) **المصدر نفسه**.

(٤١) لمزيد من التفاصيل، انظر: حوراني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٦.

(٤٢) حميد (اعداد)، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٧.

(٤٣) **المصدر نفسه**.

(٤٤) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٨.

(٤٥) **المصدر نفسه**.

(٤٦) **المصدر نفسه**.

تطوّر الفكر السياسي الفلسطيني
(١٩٧٤ ـ ١٩٨٨)

سميح شبيب

باحث ـ مركز الأبحاث، م.ت.ف. (نيقوسيا)

تسعى هذه الدراسة الى متابعة تطوّر الفكر السياسي الفلسطيني، خلال الفترة الواقعة ما بين مرحلتين: الأولى بدأت باقرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة، بالقاهرة، في العام ١٩٧٤، البرنامج السياسي المرحلي لـ م.ت.ف. والمعروف باسم برنامج النقاط العشر، والثانية بدأت، عملياً، باعلان الاستقلال الوطني الفلسطيني بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٨.

وفي ضوء تطور الفكر السياسي الفلسطيني، خلال تلك الفترة، حاولنا رصد تفاعل الاحداث الاقليمية منها والدولية، وتلك التي أسهمت في تطوير الفكر السياسي الفلسطيني واغنائه، اجمالاً، وتنمية استجاباته وطروحاته السياسية، القادرة على استيعاب الاحداث، ومسايرة المنعطفات، وإحداث التبدّلات والتغيرات الملائمة للاستمرار.

الانتقال من الرومانسية الى الواقعية

ما أن وضعت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ أوزارها، حتى انطلقت جملة من المبادرات السياسية الاقليمية والدولية، سرعان ما رافقها المزيد من التحليلات والتوقعات ورسم السيناريوهات. وكعادتها، كانت الساحة السياسية الفلسطينية، الاكثر تأثراً بتلك المبادرات والاجواء، لا سيما وان جوهرها، كان يرمي الى حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وايجاد حل دولي للقضية الفلسطينية.

شهدت الساحة السياسية الفلسطينية، غداة حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، نمطين رئيسين من الجدل السياسي: أولهما، ويمثله التيار الرومانسي العسكري، الداعي الى انتهاج الكفاح المسلح، دون سواه، والعزوف عن التعاطي مع المسائل والطروحات السياسية الاقليمية والدولية الداعية الى ايجاد تسوية لقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وثانيهما، التيار الواقعي الداعي الى التعاطي مع المبادرات السياسية بقدر أكبر من المرونة. في هذا السياق، كتب عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف: «هل الرفض مجرد كلمة؟ ان الرفض ممارسة واعداد وعمل سياسي شاق. ان الموقف، الآن، هو ان نكون أو لا نكون. قد يكون الرفض المطلق، أحياناً، نوعاً من الهروب. وليست اللا المطلقة تعني، دائماً، الثورية المطلقة. إننا لسنا مترددين بين الاستسلام وبين استمرار الثورة. ولكننا نتريث من اجل البحث عن أفضل الوسائل لتحقيق أهدافنا وشعاراتنا»[1].

وعلى الرغم من ان م.ت.ف. لم تكن مدعوة لمؤتمر جنيف، المزمع عقده، فقد اتخذت الطروحات السياسية الفلسطينية الرافضة، آنذاك، منحى خطيراً، وصل الى حد اتهام اصحاب التيار الواقعي، بالتنازل والتصفية.

وفي ضوء تلاحق الاحداث، وتسارع الخطى، أكان عبر خطابات الرئيس أنور السادات، أم عبر جولات وزير الخارجية الاميركية، هنري كيسنجر، وما رافق ذلك من حرب للاستنزاف على الجبهة السورية ـ الاسرائيلية، كانت ساحة الجدل الداخلي الفلسطيني على مرجلٍ من نار. وبانتظار ما ستؤول اليه الجهود الدبلوماسية، وما ستنتهي اليه حرب الاستنزاف السورية ـ الاسرائيلية، جاء تأجيل دورة المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة، أكثر من مرة، في وقت كانت الجهود الداخلية الفلسطينية تجرى حثيثة، لبلورة الطروحات السياسية في مرحلة ما بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، من أجل معالجة مسألتين بارزتين، وهما مصير الاراضي الفلسطينية ـ المتوقع الانسحاب منها ـ والموقف من المشاركة في الجهود الدبلوماسية، وفي المقدم منها الموقف من حضور مؤتمر جنيف.

خلال تلك الفترة تلقّت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. مذكرة سياسية، تقدّمت بها كل من حركة «فتح» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وطلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة)، لخّصت موقفها من المسألة المثارة، «وبدا، في وقت من الاوقات، كأن التكتل الذي تكوّن من المنظمات الثلاث حزم أمره، وقرّر ان يسير وحده، ويتحمّل مسؤولية النهج الجديد المطلوب. ولم يكن الايحاء بوجود قرار كهذا سوى مناورة، لأن تقديم المذكّرة وما بدا من ورائه، قصد منهما التعجيل في دفع الحوار الوطني الشامل الى نتيجة محددة؛ أي بكلمات أخرى قصد منه الضغط على الرفض كي يحزم أمره ويقبل الالتقاء مع الطرف الآخر على برنامج مشترك. وهذه المناورة، مقرونة بالتأثيرات الاخرى العديدة، حققت غرضها»[٢].

وتأسيساً على ذلك، اكتسبت اجتماعات القيادة الفلسطينية في بيروت، في الثامن من أيار (مايو) ١٩٧٤، بحضور قادة الفصائل جميعاً، أهمية خاصة؛ إذ تمكّن المجتمعون، بعد أربعة أيام متتالية، من التوصل الى نتائج واضحة، تمثّلت في شبه اجماع على أهمية قيام السلطة الوطنية، والاستمرار في رفض قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، ورفض حضور مؤتمر جنيف اذا كان على أساس هذا القرار. وخلال تلك المداولات طرحت خمسة بدائل لمصير الاراضي الفلسطينية، في حال الانسحاب الاسرائيلي منها، وهي: الوصاية الدولية، الوصاية العربية، بقاء الاحتلال الاسرائيلي، عودة النظام الاردني، إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية.

وعلى اثر تلك المداولات، وترجيح خيار السلطة الوطنية على ما سواه من خيارات، تشكّلت «لجنة الحوار الوطني»، وضمّت الامناء العامين للفصائل الفلسطينية، وعرفت باسم «اللجنة السباعية»، إشارة لعدد ممثلي الفصائل المشاركين بها، وأنيطت بها مهمة صياغة برنامج مشترك. ومع الاعلان عن صياغة هذا البرنامج، وما رافقه من توقيع فصل القوات على الجبهة السورية ـ الاسرائيلية، أصبح الطريق سالكاً لعقد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني، والتي التأم شملها بتاريخ ١/٦/١٩٧٤، وذلك من أجل مناقشة البرنامج السياسي المرحلي والمصادقة عليه. ونتيجة لأهمية المناقشات، وحرارتها، امتدت أعمال المجلس ثمانية أيام متتالية، شهدت رسم أول منعطف جدي في التاريخ السياسي الفلسطيني الحديث، تمثّل في التعاطي البراغماتي مع المستجدات الاقليمية والدولية.

فلأول مرة منذ انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس في العام ١٩٦٤، تمّ اقرار وثيقة سياسية مرحلية، جاءت مستندة الى الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي لـ م.ت.ف. المقر في الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني للعام ١٩٧٣، «ومن الايمان باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة، دون استعادة شعبنا الفلسطيني لكامل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني، وعلى ضوء دراسة الظروف السياسية التي استجدت في الفترة ما بين الدورة السابقة والحالية للمجلس»[٣].

واشتمل البرنامج على عشر نقاط رئيسة، هي:

«١ ـ تأكيد موقف منظمة التحرير الفلسطينية السابق من القرار ٢٤٢ الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا، ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين، ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الاساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف.

«٢ ـ تناضل منظمة التحرير الفلسطينية، بالوسائل كافة، وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الارض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الارض الفلسطينية التي يتمّ تحريرها، وهذا سيستدعي احداث المزيد من التغيّر في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.

«٣ ـ تناضل منظمة التحرير الفلسطينية ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة، والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

«٤ ـ إن أية خطوة تحريرية تتمّ هي لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

«٥ ـ النضال مع القوى الوطنية الاردنية لاقامة جبهة وطنية أردنية ـ فلسطينية هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الاردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال.

«٦ ـ تناضل منظمة التحرير الفلسطينية لاقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين قوى حركة التحرر العربي كافة المتفقة حول هذا البرنامج.

«٧ ـ في ضوء هذا البرنامج تناضل منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها الى المستوى الذي يمكّنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية والقومية.

«٨ ـ تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

«٩ ـ تناضل منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية لاحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الامبريالية.

«١٠ ـ في ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكّن من تحقيق هذه الاهداف. وتعمل اللجنة التنفيذية على وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ؛ واذا ما نشأ موقف مصيري يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني ، فعندئذٍ يدعى المجلس الى دورة استثنائية للبت فيه»[٤].

بذلك، تكون م.ت.ف. خطت أولى خُطاها البراغماتية بعيداً عن لغة الشعارات من جهة، والارتقاء الى مستوى توظيف الحدث وخدمة لسياستها من جهة أخرى، اضافة الى قدرة المنظمة على لعب دورها التمثيلي السياسي، بشكل يتلاءم والمستجدات الاقليمية والدولية الخاصة بذلك، وكان أبرزها، مقررات القمة العربية السادسة في الجزائر في العام ١٩٧٣، وقرار القمة الرابعة لدول عدم الانحياز للعام ١٩٧٣، وقـرار القمة الاسلامية الثانية للعام ١٩٧٤، والمتضمنة، جميعها، الاعتراف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

كان من شأن السياسة العقلانية الواقعية التي أقرها برنامج النقاط العشر، أثره الايجابي البارز في كسب المزيد من الاصدقاء الاقليميين والدوليين؛ وهو الامر الذي تجلى، بوضوح، عبر مؤتمر القمة العربية السابع في الرباط في العام ١٩٧٤، الذي جددت مقرراته صفة المنظمة كممثل شرعي ووحيد.

وعبر مناقشات الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة، خاطب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، لأول مرة، ممثلي العالم في الجمعية العامة، وبوضوح، قائلاً: «انني أتوجه اليكم ان تمكّنوا شعبنا من العودة من منفاه الاجباري، الذي دفع اليه تحت حراب البنادق، وبالعسف والظلم، ليعيش في وطنه ودياره وتحت ظلال أشجاره حراً سيداً متمتعاً بكافة حقوقه القومية، ليشارك في ركب الحضارة البشرية وفي مجالات الابداع الانساني بكل ما فيه من امكانات وطاقات، وليحمي قدسه الحبيبة كما فعل عبر التاريخ، ويجعلها مثله حرة لجميع الأديان بعيداً عن القهر». وقال: «أتوجه اليكم بأن تمكّنوا شعبنا من إقامة سلطته الوطنية المستقلة وتأسيس كيانه الوطني على أرضه». وأعلن: «لقد جئتكم بغصن الزيتون مع بندقية الثائر، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي»[٥].

وفي تطوّر دولي ملحوظ، طلبت الجمعية العامة للامم المتحدة، في قرارها الرقم ٣٣٧٥ (د ـ ٣)، في العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، دعوة م.ت.ف. بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني، الى الاشتراك في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة على قدم المساواة مع سائر الاطراف، على أساس القرار ٣٢٣٦ (د ـ ٢٩). كما تقرر بموجب القـرار الرقم ٣٣٧٦ (د ـ ٣٠)، في التاريخ عينه، انشاء لجنة معنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وكلفت اللجنة، بموجب القرار المذكور، بأن توصي الجمعية العامة ببرنامج تنفيذي يكون القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيـادة الوطنيـين. وقد فاز بأغلبية ٩٣ صوتاً ضد ١٨ وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت. وقررت الجمعية، كذلك، ان «الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري»، في قرارها الرقم ٣٣٧٩ (د ـ ٣٠) في العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥. وقد فاز القرار بأكثرية ٧٢ صوتاً ضد ٣٥ وامتناع ٣٢ دولة عن التصويت[٦].

وعـلى الرغم من ايجابيات البرنامج المرحلي، وما شكّله من رافعة قوية للسياسات الفلسطينية عامة، عكس، في وجه من وجوهه، الخلافات الفلسطينية الداخلية. فلقد كان واضحاً، من خلال بنود البرنامج، كيف ان تلك الخلافات انعكست «داخل البرنامج ذاته في الصياغات الملتوية التي وضعت للتوفيق بين أفكار متعارضة. وهذه الخلافات عادت تعبّر عن نفسها حتى منذ الايام الاولى التي تلت اعـلان البرنامج للرأي العام، في حوار أخذ في بعض الحالات أشكالاً حادة»[٧]، وصلت الى درجة إنسحـاب الجبهـة الشعبيـة لتحـرير فلسطين من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ومن ثم الاعلان

عن قيام جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية، من فصائل أربع، وهي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وجبهة التحرير العربية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، التي شاركت في جبهة الرفض، وحافظت في الوقت عينه، على عضويتها في اللجنة التنفيذية.

استندت جبهة الرفض في تأسيسها، على افتراض يقوم على توجه قيادة م.ت.ف. نحو التسوية، والمشاركة بها، في وقت لا تسمح به موازين القوى القائمة ، اقليمياً ودولياً، بانتزاع أية حقوق وطنية، وبأن مرحلة ما بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، لم تشهد أية ايجابيات في الجانب العربي، في وقت حملت فيه المزيد من النجاحات للجانبين الاميركي والاسرائيلي؛ اذ نجحت الولايات المتحدة الاميركية في الامور التالية، وفقاً لرؤية جبهة الرفض، آنذاك: وقف اطلاق النار، استئناف ضخ النفط، ظهور اميركا بمظهر الصديق للعرب، تخريب العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، الهجمة الاقتصادية التي أعقبت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، استئناف بعض الدول العربية علاقاتها مع أميركا، وضع حركة المقاومة الفلسطينية في مأزق بالنسبة للقرار ٢٤٢[٨].

باختصار، شكّل البرنامج المرحلي الجسر الملائم لانتقال الثورة الفلسطينية من عالم الرومانسية الثورية الى عالم الواقعية السياسية، وفتح الأبواب أمام انطلاق الدبلوماسية الفلسطينية على أكثر من صعيد، كعنصر هام وحاسم في مجال الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وعلى حدّ تعبير أحد معاصري ومشاركي الرحلة الدبلوماسية الفلسطينية الأولى الى الامم المتحدة، شفيق الحوت، فقد كان العام ١٩٧٤، هو عام فلسطين في الامم المتحدة. ولم تكن السنوات التي تلت أقل اهتماماً بفلسطين. «ولذلك، ومنذ ان أصبحت م.ت.ف. عضواً في الأمم المتحدة، أصبحت هذه الهيئة هدفاً مستمراً لسهام اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية. وعند هذا الحدّ، بدأ العدو بالتحضير لهجمة مضادة وشاملة لتجريد الفلسطينيين من كل مكاسبهم، والعودة بهم الى ما كانوا عليه قبل ثورتهم وقيام منظمتهم التي أعادت الروح الى شخصيتهم الوطنية والقومية.

السنوات السبع، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢

كانت السنوات السبع التي تلت العام ١٩٧٥، سنوات الهجمة الصهيونية المضادة. وعلى وفرة الأسباب التي يمكن ان يعزو المراقبون اليها ما شهدته الساحة اللبنانية من اضطرابات واقتتال، فإن السبب المركزي هو إصرار اسرائيلي على تصفية م.ت.ف. بقواتها وقياداتها وكل مؤسساتها. واذا ما اعتمدت اسرائيل على الوتر الطائفي في تأزيم الساحة اللبنانية، فلأنها كانت تريد، كذلك، اسقاط مصداقية شعاري العلمانية والديمقراطية اللذين رفعتهما المنظمة، واستعمال لبنان كدليل على ذلك»[٩].

وما يلفت النظر، هنا، ان المجالس الوطنية الفلسطينية لم تشهد خلال السنوات السبع تلك، من الناحية الفكرية ـ السياسية، سوى تعميقاً للنهج البراغماتي في التعاطي مع المسائل الاقليمية والدولية، في مقابل اصطفاف آخر، تمثل في قيام جبهة الرفض، ومن ثم سقوطها بعد أقل من أربعة أعوام من تأسيسها، ودونما الوصول الى حالة تكريس الانشقاق الداخلي من جهة، أو التخلي عن أي من الثوابت الواردة في برنامج النقاط العشر من جهة أخرى.

وعلى الرغم من التحليلات والتعليقات الواردة في أدبيات القوى الفلسطينية الرافضة، القائمة على الغمز من قناة سياسة قيادة م.ت.ف. تجاه ما كانت تقوم به الحكومة المصرية من مساعٍ

سلمية، توّجت باتفاقيتي كامب ديفيد، فقد كان واضحاً من خلال المسار السياسي للمنظمة، بأنها باتت قادرة، فعلاً، على التعاطي مع المسائل المتعلقة بقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كطرف مستقل قادر، دون أن تتورط في التكتيك غير المناسب.

وهكذا، فعندما أبرم الرئيس المصري أنور السادات، اتفاقيتي كامب ديفيد، سارعت اللجنة التنفيذية للاجتماع، بمشاركة ممثلي الفصائل كافة، وأصدرت بياناً، أكدت فيه، بأن اتفاقيتي كامب ديفيد «تمثلان استسلاماً لا سلاماً، وبأنهما قامتا على تثبيت الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والجولان وأجزاء من سيناء والتفريط بالقدس. وبأنهما شكّلتا انكاراً للحقوق الوطنية الفلسطينية بكاملها. كما انهما حققتا الاهداف الاميركية القديمة التي فشلت في تنفيذها مشاريع حلف بغداد وأيزنهاور وعدوان العام ١٩٥٦، وعدوان العام ١٩٦٧». أمّا بشأن الحكم الذاتي، فأكدت اللجنة التنفيذية في بيانها، بأنه يقوم على «تكريس هدف العدو الصهيوني بشأن القدس ورضوخاً لمشروع ضمها بشكل كامل للعدو، وليس الحديث عن تجميد بناء المستوطنات الجديدة الاّ مناورة خادعة هدفها تثبيت المستوطنات القديمة، والسماح بتنفيذ مشروع [رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق، مناحيم] بيغن في توسيع هذه المستوطنات وزيادة عدد سكانها خلال السنوات الخمس القادمة، تمهيداً لفرض الامر الواقع واستمرار الاحتلال»(١٠).

ولعل ما يميّز تلك السنوات، على صعيد الفكر السياسي الفلسطيني، هو تكريس وتوضيح وتعميق النهج البراغماتي الفلسطيني، وحرص ممثلي الخط الرافض، ممارسة رفضهم داخل أطر م.ت.ف. وبذلك، توضّحت معالم وتخوم العملية السياسية الفلسطينية، اجمالاً، بشقيها: السلطوي والمعارض. وفي المقابل، لم تعزز تطورات وتفاعلات الاحداث الداخلية، اصطفافات داخلية، أو طروحات سياسية خارجة عن إطار النقاط العشر وتفرعاتها وشروحاتها وتجسيداتها السياسية، وذلك باستثناء ما تقدم به عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» خالد الحسن، من أفكار للنقاش، لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي. فأمام الندوة الدولية للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٢، أطلق خالد الحسن، أفكاراً للنقاش لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي، تضمّنت النقاط التالية:

«اولاً: الاعتراف الكامل بـ م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني والتعامل معها على هذا الاساس.

«ثانياً: تطبيق قرارات المجتمع الدولي الداعية الى انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية.

«ثالثاً: تسليم المناطق التي يتمّ الانسحاب منها الى الامم المتحدة وتوضع تحت وصايتها لمدة سنة على الاكثر.

«رابعاً: خلال هذه الفترة تقوم الامم المتحدة بالاتفاق مع م.ت.ف. بتمكين شعب فلسطين من ممارسة حقه في تقرير مصيره واقامة دولته الفلسطينية المستقلة.

«خامساً: اذا قرر شعب فلسطين الاستقلال، يتمّ اعلان قيام الدولة الفلسطينية وقبولها عضواً في الأمم المتحدة.

«سادساً: يُعقد بعد ذلك مؤتمر دولي بقرار من الامم المتحدة وتحت رعايتها تشارك فيه كل الاطراف المعنية، بما في ذلك ممثلي أوروبا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية لبحث القضايا ذات العلاقة.

«سابعاً: تكون أحكام الشرعية الدولية هي المرجع القانوني لهذه الخطة. وهذه الشرعية الدولية تستند الى: أ ـ ميثاق الامم المتحدة؛ ب ـ الاعلان العالمي لحقوق الانسان؛ ج ـ قرارات الامم المتحدة»(١١).

وبذلك، وضعت الافكار السبع السابقة، اطاراً أكثر تفصيلاً ووضوحاً وتحديداً للمرحلة الانتقالية من التسوية المأمولة، لما تضمّنته من استشراف واضح لمجريات الامور الدولية. وفيما اذا كانت هكذا أفكار باتت مطروحة فلسطينياً، فإن أفكاراً أميركية مقابلة، جاءت لتوضح الموقف الرسمي الاميركي، بشأن مستقبل الاراضي الفلسطينية المحتلة. ففي الخطاب الذي ألقاه الرئيس الاميركي رونالد ريغان في الثاني من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، طرح مبادرة جديدة لتحقيق السلام في الشرق الاوسط، تضمّنت النقطتين التاليتين: أولهما، لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة؛ وثانيهما لا يحق لاسرائيل ضمّ الاراضي المحتلة(١٢).

وعلى الرغم ممّا حملته مبادرة ريغان، تلك، من تشدد ظاهر، إلّا ان السياسة الاميركية باتت تنظر لمستقبل الارض الفلسطينية المحتلة، على أساس ضرورة انسحاب اسرائيل منها. ومن جهة أخرى، باتت الولايات المتحدة الاميركية، ترى في م.ت.ف. قوة لا يمكن القفز عنها أو تجاهلها، الامر الذي تبدّى جلياً، فيما بعد، بفتح حوار أميركي ـ فلسطيني مباشر، كانت بدأت أولى خيوطه ابّان الحصار الاسرائيلي لبيروت، ولئن جاء في حينه، حواراً غير مباشر.

لم يشكل الاجتياح الاسرائيلي للبنان، ومن ثم خروج فصائل م.ت.ف. من بيروت، سبباً كافياً في عزل م.ت.ف. عن مسار الدبلوماسية الدولية والاقليمية، ذلك ان المنظمة، تمكّنت من خلال قدرتها على إطالة أمد الحصار والقتال، الى كسب المزيد من التعاطف الاقليمي والدولي معها. وفي المقابل، غدت حسابات المنظمة، تستلزم الدقة والأناة، لما يترتب عليها من مسؤوليات وطنية مباشرة.

ويلحظ المتابع لمسار التصريحات الرسمية الفلسطينية، خلال فترة حصار بيروت، ان القيادة الفلسطينية حرصت على إبراز أمرين وهما: التأكيد على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، والتزام المنظمة بمقررات الشرعية الدولية، دون استثناء. وعلى أساسهما، طرحت المنظمة أكثر من مبادرة للتوصل الى حل شامل يكفل عودة الفلسطينيين الى ديارهم.

ولعلّ ما حرصت قيادة المنظمة على اعلانه وابرازه، في خلال فترة الحصار، كانت أكثر تمسّكاً به خارج بيروت. لذا، سارعت غداة الخروج من بيروت، في الدعوة الى عقد الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وأثناء فترة التحضيرات لعقد المجلس، عقدت خمس منظمات فلسطينية، وهي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة وطلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة)، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، اجتماعاً لها في طرابلس الغرب، بتاريخ ١٩٨٣/١/١٦. وصدر في ختام اجتماعات تلك الفصائل، بياناً تضمن ثلاثين نقطة سياسية، أكدت على اللاءات الثلاث التي أطلقتها القمة العربية في الخرطوم العام ١٩٦٧ «لا تفاوض لا اعتراف ولا صلح مع العدو الصهيوني»، و«رفض أي إطار مشترك للعمل الفلسطيني ـ الاردني، والاصرار على ان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة هو أساس أي علاقة وحدوية تقوم بين الطرفين في المستقبل، وتعزيز العلاقات النضالية مع جماهير مصر بقيادة قواها الوطنية والتقدمية ودعمها في نضالها ضد اتفاقيتي كامب ديفيد، والعمل على إعادة تجميع قوى الثورة الفلسطينية واعادة تنظيمها وتعزيزها في سوريا من أجل متابعة الكفاح المسلّح»(١٣).

أثار اعلان برنامج النقاط الثلاثين المزيد من الشكوك والتساؤلات حول مصير العمل الفلسطيني المشترك، لا سيما وأنه جاء مترافقاً مع ما شهدته «فتح» من مشاكل داخلية متنامية. وتفادياً لضغوطات محتملة، تقرر عقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة، في الجزائر، الذي التأم شمله في قصر الامم في الفترة الواقعة ما بين ١٤ ـ ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٨٣. وجاءت صيغ مقرراته توفيقية. فعلى الرغم من ان المنظمة خرجت موحدة من المجلس الوطني، الّا أن الاوضاع الداخلية الفلسطينية، وانعكاسات الخروج من بيروت الى منافي عربية عديدة، أدّت، بدورها، الى تباين واضح في اجتهادات كانت سبباً في تنامي الخلاف الداخلي، وصولاً الى درجة الانشقاق السياسي والتنظيمي، وبروز محطات جديدة في مسار الفكر السياسي الفلسطيني لم نشهدها قبلاً، بدءاً من انشقاق «فتح» الداخلي، بتاريخ ١٩٨٣/٥/٩، واتخاذه طابعاً دموياً، الامر الذي استدعى، بدوره، مواقف محدّدة ازاء الضغط الناشىء داخل الصف الفلسطيني. وعلى أساسه، تلاقت الجبهتان الشعبية والديمقراطية، حول مواقف سياسية وتنظيمية محدّدة، ازاء ما يتهدّد الساحة الفلسطينية من مخاطر، وأعلنتا في ١٩٨٣/٦/٢٦ تشكيل قيادة سياسية وعسكرية مشتركة في إطار تعزيز العلاقات بينهما وتوحيد صفوفهما(١٤).

تمخّض لقاء الجبهتين، عن طرح برنامج الوحدة والاصلاح الديمقراطي داخل م.ت.ف. وقد أجمل هذا البرنامج المخاطر التي تواجهها الثورة الفلسطينية بثلاثة أساسية: أولها، خطر الانقسام في صفوف م.ت.ف. لأسباب سياسية وتنظيمية ومسلكية، واعتبر ان أزمة «فتح» وحالة الانقسام التي أفرزتها وما يترتب عليها من اقتتال وما رافقه من تداخلات وتعقيدات تطرح مثل هذا الخطر بقوة. وثانيها، خطر التصفية السياسية، وذلك في التعاطي مع التسوية الاميركية عبر مشروع الرئيس الاميركي رونالد ريغان. أمّا ثالثها، فهو خطر احتواء م.ت.ف. وفرض الوصاية العربية عليها، الامر الذي يقضي على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، ويطمس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني(١٥).

وبذلك، أخذت التمايزات بين الجبهتين الشعبية والديمقراطية، وحركة التمرد داخل «فتح»، والمنظمة اجمالاً، تتسع رويداً رويداً، على الرغم من بعض التقاطعات السياسية فيما بينهما، راسمة بذلك، التخوم الفاصلة ما بين المعارضة داخل م.ت.ف. وتلك الخارجة عنها. وفي المقابل، أخذت العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية والفلسطينية ـ المصرية تخطو الى أمام. وترافق ذلك مع بذل المساعي الجادة من «فتح» والجبهتين الشعبية والديمقراطية، نحو اعادة اللحمة للوضع الفلسطيني. وتوّجت تلك المساعي بالاعلان عن اتفاق عدن ـ الجزائر بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٨. الّا ان هذا الاتفاق لم يحقق الهدف المرجو منه، وهو عقد جلسة موحدة للمجلس الوطني الفلسطيني، ذلك ان أطراف التحالف الديمقراطي، (الشعبية، الديمقراطية، جبهة التحرير الفلسطينية، الحزب الشيوعي الفلسطيني) لم تتمكّن من تلبية الدعوة لعقد المجلس، في وقت كانت فيه قيادة م.ت.ف. تتحسّس ضرورة قطع الطريق على محاولات تشكيل منظمة بديلة.

هكذا، وبخطوة شكّلت، بحق، منعطفاً في الأداء التنظيمي، ونقلة واضحة في الفكر السياسي الفلسطيني، تمّ عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان، ما بين ٢٢ ـ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤. وجاءت قرارات المجلس «مطابقة لما يجمع فرقاءها، غير آخذة الّا بقليل من الاعتبار، ما يمكن ان يجمعهم مع الفرقاء المقاطعين، مما يوحي وكأن الغالبية حزمت أمرها على الاقلاع وحدها، ليس في ما يتعلق بعقد المجلس فقط، بل في شؤون منظمة التحرير الفلسطينية

كافة... ان الدورة السابعة عشرة وضعت المنظمة على مستهل طريق جديد. وإذا صحّ ذلك فهو الطريق الذي يغيب عنه التقليد السابق، تقليد الحرص على الاجماع في الخطوات الحاسمة، واستبداله بالتعبير عن إرادة الغالبية»(١٦).

ومع غياب منظمات التحالفين الديمقراطي والوطني عن دورة المجلس، تمّت اضاعة فرصة الحفاظ على مبدأ الاجماع الوطني، الذي شكّل اتفاق عدن ـ الجزائر، هامشه المشترك، دون اغلاق الباب، تماماً، في وجه عودة الفصائل للمنظمة، ولكن في ضوء ما استحدثه المجلس من أسس فكرية وسياسية جديدة.

وتأسيساً عليه، برز اتجاه سياسي فلسطيني واضح بخصوص وحدة المنظمة، ملخصه، انه «مهما كان من أمر عودة هذا الفصيل أو ذاك الى الحظيرة الفلسطينية، يبدو واضحاً ان مجلس الاكثرية، المنعقد في عمان قد اختط طريقاً جديداً للغاية في العمل الفلسطيني، كنا بحاجة له منذ فترة غير قصيرة... بل وانتظرناه طويلاً. وليس لنا إلّا ان نأمل في المثابرة على النهج إياه، فنتمسك به وننطلق منه، لاعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية، مع بداية عقدها الثالث، وإقامة نظام فلسطيني جديد، يتلاءم مع روح العصر، ويكون أكثر شمولية وديمقراطية ونجاعة وشجاعة وعقلانية. ويصبح، بالتالي، أكثر أهلية وقدرة على العمل من أجل قضية فلسطين، ويجد، في نهاية المطاف، الحل العادل لها»(١٧).

وبالاجمال، تبلورت ثلاثة تيارات داخل الساحة الفلسطينية، في إثر دورة المجلس الوطني في عمان: تيار يقول بإمكان العمل الوطني الفلسطيني عبر «فتح»، وقرارها الوطني، ولا يرى ضرورة لاستئناف الحوار مع الفصائل الأخرى، على اعتبار ان «دورة عمان» حظيت بتأييد الشعب الفلسطيني، وان الوحدة هي وحدة الشعب والتفافه حول قيادته الشرعية؛ وتيار ثانٍ يقول بضرورة تجديد الحوار الفلسطيني الشامل، بهدف التوصل الى الوحدة الوطنية، وهي وحدةً فصائل العمل الوطني الفلسطيني داخل اطار م.ت.ف. أما التيار الثالث، الذي مثله أساساً المنشقون عن «فتح» يرى في قيادة المنظمة، قيادة تخطاها الزمن، وان حل الازمة على الساحة الفلسطينية يتمّ باسقاط تلك القيادة، نهجاً ورموزاً، ويدعو أصحاب هذا التيار الى ضرورة قيام م.ت.ف. جديدة(١٨).

وأيّاً تكن التيارات السياسية والتنظيمية الناجمة عن انعقاد المجلس الوطني في عمان، فقد حزمت القيادة الفلسطينية، وشرعت في الاعداد للاتفاق الفلسطيني ـ الاردني، الذي أعلن عنه بتاريخ ١١/٢/١٩٨٥، كما تمّ اعلان القاهرة بتاريخ ١٧/١١/١٩٨٥، الذي أكدت المنظمة، من خلاله، ادانتها «لجميع عمليات الارهاب، وكل أشكال الارهاب»، وأكدت، مجدداً، «التزام الاجراءات الرادعة كافة بحق المخالفين»(١٩).

ولعله من الجدير التنويه به، في هذا السياق، هو ان المنظمة بقوامها الذي خرجت به من المجلس الوطني في عمان، كانت قادرة على ابرام اتفاقات، كالاتفاق الفلسطيني ـ الاردني، والافصاح، بوضوح، عما تريده، دون مضايقات داخلية تذكر، خلافاً للمراحل السابقة. الّا ان التحرر من القيود الداخلية، لم يكن عملية خالية من المخاطر والمشاكل الجانبية، لا سيما وان الوحدة كشعار وطني، لم يزل له بريقه ولوازمه الحيّة، خاصة داخل الارض المحتلة. اضافة الى ان عودة الفصائل، من الباب الشرعي للمنظمة، باتت مرهونة بما تتخذه من اجراءات تمكنها من تحقيق العودة.

بناء عليه، بادرت الجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي الفلسطيني للقاء ممثلين عن «فتح». وعلى إثر مداولات ولقاءات متعدّدة، تمّ اصدار «اعلان براغ»، بتاريخ ٦/٩/١٩٨٦، تضمّن

واضحاً حول تمسّك الاطراف الموقعة عليه بـ م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ومقاومة أية محاولات لاصطناع البدائل منها، ورفض الانابة أو التفويض أو المشاركة في التمثيل الفلسطيني. ومع «اعلان براغ» أصبح الطريق سالكاً نحو مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني الموسّع، الذي انعقدت أولى جلساته في الجزائر، بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٧، ومن ثمّ عُقدت الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في الفترة الواقعة ما بين ٢٠ ـ ٢٦/٤/١٩٨٧. وبذلك، توضحت معالم جديدة في التفكير السياسي ـ التنظيمي الفلسطيني، وذلك من خلال وحدة وصراع الاضداد داخل الصف الوطني ذاته؛ اذ تمكّنت التيارات المختلفة، داخل الساحة الوطنية، تجاوز الانقسام والعودة الى التفاوض من نقطة البداية، على أساس عودة «الاقلية» الى صفوف «الاكثرية»، وممارسة المعارضة من داخل صفوف السلطة، وليس من خارجها، وقبول «الاقلية» برأي «الاكثرية»، بالرغم من مخالفته لطروحاتها وتوجهاتها. ولعلّ ذلك ما تبدى واضحاً، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة في الجزائر، ١٢ ـ ١٤/١١/١٩٨٨، حيث تمّ إقرار وثيقة الاستقلال، والاعلان عن القبول بالقرارين الدوليين، ٢٤٢ و٣٣٨ بوضوح وجلاء. ومن خلال أعمال المجلس، ونتائجه، لحظت المصادر السياسية، جملة مستجدات، هي: «استطاع المجلس الوطني ان يعلن الدولة الفلسطينية، وان يضع الاسس لتشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة، وهذا يتطلب بناء أكبر يواكب هذه التغيرات. كما قدم المجلس مشروعاً فلسطينياً كاملاً للسلام، يقبل بالحدود التي يطلبها العالم، ولكنه يضع شروطه الخاصة، ويطرح تصوراً غير مفرط، ولا يكتفي باعلان اللاءات. وأتمّ انجاز ما سبق ذكره، بقفزة ديمقراطية نوعية، قفزة التحول من الاجماع الى الأغلبية والاقلية، دون المساس بالديمقراطية، ودون بروز أجواء التهرب أو الانشقاق. اضافة الى هذا كله، كان النقاش، لأول مرة، فاعلاً وليس منفعلاً، ودار حول ما يريده الفلسطينيون، وليس حول رفض أو قبول ما يطرحه الآخرون»(٢٠).

ومع اعلان الاستقلال، ومشروع السلام الفلسطيني، أنهت م.ت.ف. مرحلة كاملة من مراحل عملها التنظيمي والسياسي، لتدخل غمار مرحلة أخرى، هي مرحلة هجوم السلام، ومحاولة مواءمة العامل الذاتي الفلسطيني مع العوامل والمتغيرات الدولية؛ الامر الذي أملى شروطه التقنية والفنية على مجمل مرافق العمل السياسي الفلسطيني، والذي على قواعده وخطاه ستتحدد، في الاجمال، مسيرة وآفاق العمل الوطني الفلسطيني.

---

(١) صلاح خلف، «أفكار واضحة أمام مرحلة غامضة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٩، كانون الاول (يناير) ١٩٧٤، ص ١٠.

(٢) فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤**، بيروت: مركز الابحاث، ١٩٨٠، ص ٢٠٤.

(٣) راشد حميد، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤**، بيروت: مركز الابحاث، ١٩٧٥، ص ٢٤٧.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٨.

(٥) **ياسر عرفات في الامم المتحدة** (كراس)، بيروت: دار القدس، بلا تاريخ نشر، ص ٢٤.

(٦) اسعد عبدالرحمن (اعداد)، **منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تاسيسها، مساراتها**، نيقوسيا: مركز الابحاث، ١٩٨٧، ص ٣٠٧.

(٧) حوراني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٨.

(٨) عصام سخنيني، «مكونات القرار في المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثانية عشرة»،

شؤون فلسطينية ، العدد ٣٥، تموز (يوليو) ١٩٧٤، ص ٧.

(٩) شفيق الحوت، عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت: دار الاستقلال، ١٩٨٦، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(١٠) وفا (بيروت)، ١٩/٩/١٩٧٨.

(١١) منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٢، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣، ص ٢٠٩.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

(١٣) سهى ماجد، «المجلس الوطني الفلسطيني، مشروع الحد الادنى»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٣٦ ـ ١٣٧، آذار (مارس) ـ نيسان (ابريل) ١٩٨٣، ص ١١٠.

(١٤) السفير (بيروت)، ٢٧/٦/١٩٨٣.

(١٥) للتوسع، انظر، برنامج الوحدة والاصلاح الديمقراطي، المقدم من القيادة المشتركة للجبهتين الشعبية والديمقراطية (كراس)، بلا مكان نشر، بلا ناشر، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣.

(١٦) فيصل حوراني، «مجلس الاغلبية والطريق الجديد»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٤٠ ـ ١٤١، تشرين الثاني (نوفمبر) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤، ص ٧.

(١٧) صبري جريس، «نحو نظام فلسطيني جديد»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٤٢ ـ ١٤٣، كانون الثاني (يناير) ـ شباط (فبراير) ١٩٨٥،ص ٤٥.

(١٨) سميح شبيب، «مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني من ٩/٥/١٩٨٣ ولغاية ٦/٩/١٩٨٦»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٧٤ ـ ١٧٥، أيلول (سبتمبر) ـ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٧، ص ١٠٦.

(١٩) الاهرام (القاهرة)، ١٨/١١/١٩٨٥.

(٢٠) بلال الحسن، اليوم السابع (باريس)، ٢١/١١/١٩٨٨.

محدّدات الفكر السياسي للعرب في اسرائيل

محمد خالد الأزهري

باحث بالمجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم
بمنظمة التحرير الفلسطينية

الفكر السياسي، بصفة عامة، هو ذلك الانتاج الفكري الذي يسعى الى معالجة الظواهر السياسية وتفسيرها. ويُفترض، من الناحية المنطقية، ان هذا الانتاج، شأنه شأن كل فكر انساني، ليس مجرد تصوّرات واجتهادات نظرية، لكنه يعكس الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي يتبلور في إطارها. وعلى ذلك، فان الفكر السياسي ليس نتاجاً دوغمائياً جامداً، بل ان قيمته تتحدّد بقدرته على التعبير عن خلفية، هي، بطبيعتها، عرضة للتغيّر[١]. كما تتصاعد أهمية هذا الفكر، حين يتمّ تبنّيه من جانب أطر تنظيمية معيّنة داخل الجماعة، بحيث يصبح بمثابة المرشد وأساس المواقف الفعلية.

انطلاقاً من هذا المعنى، هل يمكن الحديث عن فكر سياسي للجماعة الفلسطينية التي تعيش في اسرائيل منذ العام ١٩٤٨؟

تفترض هذه المعالجة امكان حدوث مثل هذا الامر، بحكم «ان أية جماعة وطنية (أو قومية) لها فكرها السياسي النابع من ظروفها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، وان كل مجتمع له خصائصه الذاتية، مهما كان عدد أفراده، لا بدّ له من التأمل في القواعد التي ينبغي ان تحكمه وتنظم أموره»[٢]. كذلك، فانه من الجائز، تماماً، ان تنفرد احدى القوى أو الحركات السياسية، داخل الجماعة الوطنية أو القومية الواحدة، بتصوّرات فكرية ـ سياسية خاصة بها، وإنْ تقاطعت هذه التصوّرات، مع رؤى شبيهة لقوى وحركات أخرىٰ، داخل تلك الجماعة. فليس من الغريب، ان يكون لقوة سياسية أو حتى لجماعة معيّنة، تفسيراتها الخاصة للظواهر السياسية، أو منهجها الخاص في التعامل مع الاشكاليات والقضايا المطروحة على المجتمع. ولهذا، يعتبر الفكر السياسي من أكثر جوانب الفكر الانساني تنوّعاً ونسبية وتعدّداً في المذاهب ووجهات النظر، لأنه يتصل بالقيم والقضايا الأعمق غوراً في حياة الأفراد والجماعات على اختلافهم، كالحرية، والديمقراطية، والقوانين، وكيفية فضّ النزاعات، وتوزيع الثروة داخل الجماعة الواحدة أو بين الجماعات، والعلاقة بين الحكام والمحكومين[٣].

من المتصوّر ان هذا التحليل يصدق، تماماً، على العرب في اسرائيل، كجماعة وطنية ـ قومية، لها أوضاعها وامتداداتها التاريخية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المغايرة للمجتمع الاسرائيلي الحاكم. وقد يكون من المثير، انه يمكن التحدّث، في الوقت الحاضر، عن فكر سياسي للعرب في اسرائيل، له خصائصه المختلفة، نسبياً، عن الفكر السياسي الفلسطيني بالمعنى العام، تأسيساً على ان

هذه الشريحة خضعت، منذ العام ١٩٤٨، لمسار فرعي، مغاير من بعض النواحي، لمسار المجتمع الفلسطيني الأصل. ولكن على الرغم من ذلك، فان حقائق الحياة العربية الفلسطينية الجمعية، بالمعنى التاريخي والثقافي والاجتماعي، كاللغة والتراث والقيم الدينية وكثير من المعايير الأخلاقية والسلوكية، لم تغب، مطلقاً، عن ساحة العرب في اسرائيل، وكذا لأن ثمة مؤشرات تؤكد ان الفكر السياسي لهذه الكتلة السكانية العربية لم ينشأ ويتطوّر بمعزل عن تأثير الرؤى والطروحات التي أفرزتها مسيرة المجتمع العربي الكبير أو المجتمع الفلسطيني الأصل، داخل الارض المحتلة وخارجها بعامة، والفكر السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة بخاصة.

وبالنسبة للقضايا محل الاهتمام، فان هناك اجماع على ان العرب في اسرائيل ينشغلون، منذ عام النكبة، بقضيتين أساسيتين: الاولى، هي العلاقة بينهم وبين الدولة، وما يتمخض عنها من أمور، كالمواطنة المتساوية، وحسم الهوية الذاتية، ودرء أخطار عداوة الغالبية اليهودية، والموقف من العقيدة الصهيونية الحاكمة، والحفاظ على الموارد المتاحة من الارض والمياه، الخ. أمّا القضية الثانية، فهي الموقف من مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي والمسألة الفلسطينية[٤]، علماً بأن الموقف تجاه هذه القضية الأخيرة، شكّل، وحده تقريباً، الحلقة المركزية وبؤرة الاهتمام في الفكر السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية[٥]، مع إهمال ملحوظ ولفترة ممتدة من جانب هذا الفكر للاشكاليات الخاصة للعرب في اسرائيل.

ان نقطة التحول الرئيسة في الفكر السياسي للعرب في اسرائيل تبدأ بعام النكبة الفلسطينية الكبرى، التي فرضت عليهم، دون سائر قطاعات الشعب الفلسطيني، الوقوع في إسار ظروف لم يعرفها أو يعايشها، مطلقاً، أي قطاع فلسطيني في الشتات أو غيره. ويكفي، في هذا المقام، الاشارة الى ان العرب في اسرائيل، هم الشريحة العربية الفلسطينية الوحيدة، التي تحوّلت بين عشية وضحاها الى أقلية داخل المجتمع الاسرائيلي، أقلية أضحت تحمل الجنسية الاسرائيلية، وكان عليها أن تتعامل، بشكل يومي، مع أطر فكرية وقيمية ومؤسسية معادية لأرومتها العربية الفلسطينية. وكان عليها، من ثم، ان تواجه قضايا مختلفة، الى حدّ كبير، عن قضايا محيطها العربي والفلسطيني على حدّ سواء، وأن تلجأ الى آليات خاصة، وربما مبتكرة، في سبيل التعاطي مع هذه القضايا. ومن هنا تأتي شرعية الحديث عن فكر سياسي خاص بها، وهو ما نحاول الاضاءة حوله في هذا البحث.

الامر الذي لا شك فيه، ان الفكر السياسي، عموماً، يشمل دائرة واسعة من الجوانب والموضوعات والقضايا، ولأنه من غير المحتمل ان يخرج الفكر السياسي للعرب في اسرائيل عن هذه القاعدة، فانه من باب الحيطة والتحديد أن نلفت النظر الى ما يلي:

اولاً ـ ان مقاربتنا للموضوع سوف تركز على الجانبين اللذين أعتبرا الأهم في مشاغل الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، وهما مكانتهم في الدولة الصهيونية، والقضية الفلسطينية في إطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ثانياً ـ ترى هذه المقاربة، أنه يمكن تقصي الفكر السياسي للعرب في اسرائيل من واقع أدبياتهم الفكرية، ومن خلال برامج ومسلكيات ومواقف تنظيماتهم وحركاتهم وقواهم وأحزابهم السياسية. كما انه يمكن تلمس هذا الفكر، عبر متابعة أدبيات ومواقف مسلكيات قواهم ذات الطابع المدني، باعتبار ان الفعاليات المدنية للعرب في اسرائيل كثيراً ما تقيّدت في ممارساتها الفعلية، على خلاف النواحي الشكلية، بقضايا هي، في جوهرها، ذات مضمون سياسي، وذلك إتقاءاً منها واحترازاً للصدام

مع مبادىء اسرائيل، وقيود القوانين ونظام الحكم فيها[٦].

ثالثاً ـ تفترض هذه المقاربة، أن القوى الفاعلة للعرب في اسرائيل، وهي تعبّر عن رؤاها وفكرها السياسي كانت، وما تزال، على دراية عميقة بالشروط والقيود والظروف الموضوعية (المحدّدات) التي تحيط بوجودها داخل المجتمع الاسرائيلي الحاكم. وكانت، أيضاً، تراقب حدود المسافة التي يمكنها ان تعمل وتطرح أفكارها في إطارها. وقد يستفاد من ذلك، أنه يصعب متابعة تطور الفكر السياسي لهذه القوى بمعزل عن «تطور المحدّدات» التي تبلور، في ظلها، هذا الفكر. ولا ينبغي ان يفهم من ذلك، أن الفكر السياسي عند العرب في اسرائيل اتخذ وضعية رد الفعل والانصياع للشروط المحيطة به، فثمة مؤشرات على أنه كان، أيضاً، فكراً مبشراً ومبادراً، ساهم، بجرأة، في تقديم المفيد والجديد بالنسبة للقضايا محل الاهتمام، وعمل على اختراق القيود التي سعى المجتمع الصهيوني الحاكم لفرضها عليه.

رابعاً ـ تأسيساً على النقطة السابقة، فان المنهجية المقترحة لهذه المقاربة تقوم على تحري الفكر السياسي للعرب في اسرائيل في ضوء تطور مناخه الموضوعي. ولما كانت ملامح هذا المناخ، من مختلف الابعاد، نالت قسطاً غير قليل من التأصيل الفكري والبحثي، فان مقاربتنا سوف تكتفي بعرض مقتضب لهذه الملامح، بينما سيتركز الجهد على العلامات الفارقة منها، والتي يفترض أنها أسهمت في نشأة وتكوين رؤى العرب في اسرائيل تجاه القضيتين الاساسيتين موضع الاهتمام، أي مكانتهم في الدولة والموقف من القضية الفلسطينية ـ الأم. بتعبير آخر، فان المقاربة سوف تتعرض، في نقاط متوالية لأوضاع العرب في اسرائيل من نواحٍ أساسية مختلفة، لكن هذا العرض لن يتمّ من منطلقات وصفية تفصيلية لهذه الاوضاع بحد ذاتها، وإنما ينصب الاهتمام على تداعيات كل منها على الفكر السياسي، كونها تشكل المحدّدات التي نشأ هذا الفكر وتطوّر في كنفها.

الفكر السياسي في بيئته القانونية ـ السياسية

تعتبر الاطر القانونية ـ السياسية في منظومة الحكم الاسرائيلي من أبرز العوامل المؤثرة في مسيرة الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، وخاصة في شقه المتعلق بقضية مكانتهم السياسية في الدولة، وعلاقاتهم بمجتمعها. فمنذ اللحظات الاولى لعام النكبة، وجد هؤلاء أنهم أصبحوا خاضعين لأحكام ذات طبيعة خاصة، لم يعتادوها البتة، في ظل أي نظام حكم سبق وأن مر عليهم. لقد ظهرت دلائل التمييز ضدهم في متون الوثائق الاساسية للدولة، وهي وثيقة الاستقلال للعام ١٩٤٨، وقانون العودة وقانون الجنسية والمواطنة للعام ١٩٥٠، ثمّ تأكد التمييز في الابقاء على أنظمة الطوارىء البريطانية التي كان معمولاً بها في السابق، بما احتوت عليه من اجراءات للاعتقال الاداري والنفي وتقييد حرية التنقل وفرض الاقامة الجبرية ولجم حرية التنظيم وحرية التعبير الفكري والديني. وأقترن ذلك كله، بتطبيق الحكم العسكري على «الاقليات» العربية في الدولة حتى العام ١٩٦٦، وبالاعتماد على التراث اليهودي كمصدر نهائي للتشريع وإصدار الاحكام، حين يعجز الجهاز القضائي عن البت في احدى القضايا بناء على التشريع والمقارنة[٧]. ولتعبير «الأقليات» مغزاه في هذا السياق؛ إذ لم تعتبر اسرائيل ان العرب أقلية واحدة، وإنما هم عندها مسلمون ومسيحيون ودروز وحضر وبدو، الخ. وفي محاولة منها لنزع الصفة القومية عنهم، عملت على تكريس ملامح قانونية مختلفة لكل من هذه «الأقليات»، ويمثل موقفها من «الدروز» حالة مميّزة في هذا الميدان[٨].

لقد تحدثت وثيقة استقلال اسرائيل عن «ضمان المساواة وحرية الدين والعقيدة واللغة

والتعليم والثقافة بغض النظر عن الأصل والجنس، الخ»، وناشدت «السكان العرب في اسرائيل ان يشاركوا في بناء الدولة، على أساس المواطنة التامة القائمة على المساواة والتمثيل المناسب في جميع مؤسسات الدولة المؤقتة والدائمة». وبالرغم من ذلك، اعتبرت الوثيقة ان «اسرائيل دولة الشعب اليهودي»[٩]. وهكذا، حملت تناقضاً صارخاً في مضمونها. وقد تعزز هذا التناقض بقانوني العودة والمواطنة. فقانون العودة فتح باب الحصول على الجنسية والمواطنة «الكاملة» لليهود فقط، دون أي اعتبار آخر، وبذلك فانه، في جوهره، يعدّ قانوناً دولياً عبر إقليمي، لأنه يدعى امتداد الجنسية الاسرائيلية لمواطنين آخرين، خارج اسرائيل، ويخضعون لدول أخرى[١٠]، في حين أنه كان على العرب في اسرائيل اكتساب الجنسية الاسرائيلية بوسائل مختلفة ومعقّدة، كالاقامة في «اسرائيل» في حدود تواريخ معينة، أو بالميلاد أو بالتجنس[١١].

أمّا بالنسبة لأنظمة الطوارىء البريطانية، فقد كان من المتوقع ان تبادر السلطات الى الغائها بعد إقامة الدولة، خصوصاً وأنها طبقت بحق اليهود وزعمائهم، الذين اعترضوا، حينذاك، على اصدارها وطالبوا بالغائها في أكثر من مناسبة. لكن السلطات الاسرائيلية بعثت الحياة في هذه الأنظمة مرة أخرى، خصيصاً ضد العرب في اسرائيل، وذلك عندما فرضت الاحكام العسكرية على مناطق تركزهم الرئيسة الثلاث، في الجليل والمثلث والنقب، واعتبرت تلك الانظمة أساساً لذلك. وسرعان ما تطوّر ذلك الامر، الذي بدا مؤقتاً واستثنائياً في البداية، الى نظام حكم عسكري شامل، ذي جهاز خاص به، سيطر على المناطق العربية واستثنى اليهود المقيمين داخلها. وقد استمر هذا النظام يعمل، بصرامة شديدة، طوال العقد الأول من حياة الدولة. وفي العام ١٩٥٧، تمّ ادخال تعديلات عليه، نزولاً عند تطوّرات داخلية مختلفة، ممّا خفّف من القيود المفروضة على حرية تنقّل العرب، ثمّ عُدّل هذا النظام، مرة أخرى، في مطلع عقد الستينات، الى ان أُلغي في العام ١٩٦٦، في حين بقيت أنظمة الطوارىء، كما هي، نافذة المفعول وقابلة للتطبيق في أي وقت، إنْ دعت الضرورة[١٢].

وضمن الأطر القانونية المؤثرة، وبخاصة على الحياة التنظيمية للعرب في اسرائيل، القوانين المتعلّقة بحرية التنظيم. إن الوضع المتعلق بهذه الناحية يستند، في اسرائيل، الى قانون الجمعيات العثماني الصادر في العام ١٩٠٩، وهو قانون يتيح لأية مجموعة اقامة أي تنظيم يعنّ لها، بما في ذلك التنظيمات السياسية، شريطة ان لا تكون غايته الربح المادي، وان لا يمس النظام العام، ولا يفرض هذا القانون الحصول على ترخيص مسبق من السلطة لاقامة التنظيم أو الجمعية المزمع انشاؤها، بل ينبغي ابلاغ السلطات بذلك فقط. لكن هذا التنظيم يخضع لأنظمة الطوارىء؛ إذ يحق لوزير الدفاع اعتبار أية جمعية أنها غير مشروعة دون إبداء الأسباب. وهو الامر الذي تمّ، بالفعل، لتصفية جمعيات وتنظيمات عربية كثيرة، بما في ذلك نوادٍ رياضية، اتهمت بأن وجودها ليس سوى تغطية لاهداف سياسية. وفي العام ١٩٨٠، صدر قانون جديد للتنظيمات، قضى بحظر أي تنظيم يشجب قيام دولة اسرائيل أو طابعها الديمقراطي، أو يُعتقد بأنه سيستعمل كستار لاعمال غير قانونية[١٣]. وفي العام ١٩٨٨، أصدر الكنيست قانوناً أساسياً تضمنت مواده رفض أية قائمة انتخابية تسعى للترشيح وخوض انتخابات الكنيست، إذا ثبت أنها تعارض وجود اسرائيل كدولة للشعب اليهودي ـ في إصرار على الطابع اليهودي للدولة ـ أو ترفض الصيغة الديمقراطية للدولة أو تحرض على العنصرية[١٤]. هذه الأطر القانونية المتصلة بتنظيم الحياة السياسية، تدعمت في مواجهة الاقلية العربية، بوجود

شبه اجماع لفترة ممتدة بين الاحزاب الاسرائيلية كافة، على الحيلولة دون قيام حزب أو مؤسسة ذات طبيعة عربية بحتة[١٥]. وحينما كانت السلطات تتنبّه الى وجود ثغرات قانونية، يمكن ان تنفذ منها تكوينات عربية معيّنة، فانها سرعان ما كانت تعمل على سدها، الامر الذي حدث مثلاً، عندما تأسّست «جماعة الارض» في نهاية عقد الخمسينات و«حركة الارض» في منتصف عقد الستينات.

وممّا تجدر الاشارة اليه، أنه في ظل عدم وجود دستور مدوّن في اسرائيل، فان الكنيست يملك صلاحية إصدار ما يشاء من قوانين، وأن هذه القوانين مقدّمة على ما سواها، وأن أية جهة، بما في ذلك المحكمة العليا، لا تملك حق إبطالها. ويعني ذلك، ببساطة، انه بالنسبة للقوانين التي قد تصدر عن الكنيست، وتتضمن انتهاكات للحقوق المدنية أو السياسية للعرب في اسرائيل، كانعدام مساواتهم بالمجتمع اليهودي، وإخضاعهم للكثير من الاجراءات الاستثنائية، وانعدام تطبيق العدالة بمكيال واحد داخل الدولة، ليست موضعاً للنقض من أية جهة. ومن الامثلة التي تنطوي على دلالة بهذا الخصوص، أنه حينما طرد بعض السكان العرب من الجزء الشرقي من مدينة القدس، بعد احتلاله العام ١٩٦٧، حدث ان تقدّم أحد المقيمين العرب المطرودين بطلب لشراء شقة سكنية في الحي اليهودي، المبني حديثاً في هذا الجزء، فأصطدم طلبه بالرفض. وقد أقرّت المحكمة العليا، بدورها، ذلك الرفض، ملاحظة ان «الطلب يتعلّق بحي يهودي، الامر الذي يعني ان اليهود وحدهم يملكون الشروط اللازمة للعيش فيه»[١٦].

في بداية وقوعهم تحت هذه الاوضاع، نظر الكثير من العرب في اسرائيل الى دولة اسرائيل، نظرتهم الى الحكام الاجانب الذين سبق وان حكموا البلاد، معتبرين ان الواقع الجديد، على قسوته، مؤقت، وأنه لا بدّ من التكيّف معه. وكان هؤلاء افتقدوا، في السنوات الاولى، للاطار القيادي القادر على التعامل مع هذه المستجدات، بحيث لم يكن بقي في الميدان سوى قيادات من الحزب الشيوعي[١٧]. ومع ذلك يبدو أن بعضهم، حاول أن يجرب حظه مع السلطة الجديدة، بالعمل على إقامة حزب عربي خالص، لكن انعدام التجربة السياسية والمراقبة الشديدة والوسائل الحاسمة التي اتخذتها السلطات ضد الذين عملوا في هذا الاتجاه، قضت على تلك المحاولات بالفشل[١٨].

وهكذا، فان الفئات التي أرادت القيام بنشاط سياسي معيّن أو التعبير عن آرائها، لم تجد أمامها سوى سبيل الانضمام الى الحزب الشيوعي، أو التعاون معه، أو مع أحزاب أخرى صهيونية، بحسب الاوضاع. أمّا النشاط العربي «المستقل»، فقد تميّز، طوال السنوات العشر الاولى من حياة الدولة الصهيونية التي اتسمت بوطأة الحكم العسكري، بعقد الاجتماعات ومؤتمرات الاحتجاج على هذا الاجراء أو ذاك، من الاجراءات التي تمسّ العرب من حين الى آخر. لكن تلك النشاطات، كانت تجرى تحت رقابة دقيقة من جانب السلطات، حتى ان الحكام العسكريين، أصدروا أوامر إقامة جبرية بحق ٤٠ شخصية من الذين دعوا للمؤتمر الذي أُعلن فيه عن قيام «الجبهة العربية» في السادس من تموز (يوليو) ١٩٥٨[١٩]. كما ان تلك الجبهة اضطرت الى تغيير اسمها الى «الجبهة الشعبية»، لأن السلطات «لم تكن لتتحمل قيام جسم له طبيعة عربية قومية»[٢٠]. ويعنينا، في هذا المقام، الاشارة الى برنامج الجبهة، الذي يبيّن طبيعة الفكر الذي وقف خلفها؛ فقد تعهّدت الجبهة بالعمل على إلغاء الحكم العسكري، ووقف مصادرة الاراضي العربية، وإرجاع الاراضي المصادرة الى أصحابها، والغاء التمييز العنصري بين المواطنين، واستعمال اللغة العربية في جميع الدوائر الرسمية، والعمل على عودة اللاجئين العرب الى ديارهم[٢١]. بذلك، تكون الجبهة أفصحت عن الاهتمام بتحسين شروط حياة العرب في دولة اسرائيل، وأخذت في الاعتبار أحد أهم أبعاد القضية الفلسطينية وهو «حق

العودة»، دون إبداء التعرض بسوء لوجود دولة اسرائيل، بالرغم من ان الجبهة كانت إحدى القوى المتأثرة في نشأتها وفكرها بالتيار القومي العربي ـ الناصري أساساً ـ صاحب المواقف الجذرية من الوجود الاسرائيلي في تلك المرحلة. وهنا يبدو الحرص على مراعاة القيود القانونية في ممارسات فعاليات الحركة السياسية للعرب في اسرائيل، كما يظهر هذا الحرص، أيضاً، من أن «جماعة الارض»، التي خرجت من رحم «الجبهة الشعبية» في العام ١٩٥٩، حينما قررت إصدار مطبوعة، على شكل نشرة، التزمت بأمرين: الاول، هو أن يُصدر تلك النشرة في كل مرة، أحد أعضاء الجماعة؛ والثاني، هو تغيير اسم النشرة، في كل مرة، مع الاحتفاظ بكلمة «الارض» للدلالة على وحدة المصدر، مثل «شذى الأرض»، و«نـداء الارض»، و«هـذه الارض» وهكـذا. حدث هذا على اعتبار أن القانون الاسرائيلي لا يسمح بإصدار صحيفة دون رخصة مسبقة، لكنه يسمح بإصدار نشرة لمرة واحدة فقط[٢٢].

وإذا كانت السلطات نجحت، قبل أفول عقد الخمسينات، في الاطاحة بالجبهة الشعبية وجماعة الارض على التوالي، فإن التجربتين لم تمرا دون عوائد على العرب في اسرائيل؛ فقد أسهمتا، مع عوامل أخرى، في إدراك السلطات لضرورة تخفيف قيودها لامتصاص نقمة الاقلية العربية. وكان ذلك بداية عملية طويلة، أدت الى الغاء الحكم العسكري في العام ١٩٦٦. ومن ناحيتها، وعت القوى العربية الفاعلة الدرس، مما أغنى فكرها وخبرتها السياسية. ويمكن إعتبار الاهداف التي أعلنت عنها «حركة الارض» في العام ١٩٦٤، بمثابة نقلة نوعية في الفكر السياسي للعرب في اسرائيل ونتاج لتلك الخبرة. لقد بلورت الحركة فكراً سياسياً تجاوز في مضمونه أوضاع العرب في اسرائيل ومطالبهم داخل الكيان الصهيوني، نحو أفق القضية الفلسطينية والقضية العربية، وربط بين الجانبين بشكل بالغ الوضوح. فلم تتحدث الحركة، فقط، عن «حق اللاجئين في العودة»، كما كان شأن الجبهة الشعبية في نهاية عقد الخمسينات، وإنما تطرّقت، أيضاً، كما جاء في عقد تأسيسها، وعلى لسان قيادتها، الى «ضرورة إقامة دولة عربية فلسطينية، فالعرب في اسرائيل ليسوا أمة، لكنهم قطعاً، ودون جدل، جزء من أمة كبيرة... إن عرب هذه البلد كانوا وسيبقون، دائماً، جزءاً من الشعب العربي الفلسطيني، الذي يشكّل جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي. ولكن حقهم في إقامة دولة عربية فلسطينية سلب منهم بالقوة». ضمنت الحركة هذه الافكار، جنباً الى جنب، مع هدف «نيل حقوق المواطن العربي في اسرائيل ومساواته، والنضال ضد التمييز والحكم العسكري وسلب الاراضي وهدم البيوت، دون تجني على حق الغير في العيش بسلام». وتعتبر الافكار، التي صيغت بناء عليها هذه الاهداف، مختلفة بمقاييس منتصف عقد الستينات، سواء بالنسبة للفكر السياسي القومي العربي، أو بالنسبة لفكر الحركة السياسية الفلسطينية. فلم يكن جائزاً، في تلك الفترة، عربياً أو فلسطينياً، الحديث عن شرعية للدولة الصهيونية، حتى ولو في مقابل شرعية لدولة فلسطينية. أكثر من هذا، أن حركة الارض أثارت إمكانية «ان تعيش اسرائيل في سلام، كجزء عضوي في الشرق الاوسط، وكعضو في إتحاد فدرالي بينها وبين الشعوب العربية المتحدة، إذا أقيمت دولة فلسطين، ومرت فترة كافية، تبرهن خلالها، انها تخلت عن أطماعها التـوسّعيـة»[٢٣]. ولأننا نعلم، الآن، ان الفكر السياسي الفلسطيني، عموماً، لم يطرح فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة على جزء من فلسطين التاريخية. الاّ في منتصف عقد السبعينات، الامر الذي تمّ عبر مخاض مؤلم، ونعلم ان الحديث عن شرعية لدولة اسرائيل لم يطرح الا في نهاية عقد الثمانينات، كما ان الجانب الخاص بصورة الشرق الاوسط والمنطقة العربية لم يكن ضمن الهموم الملحة على

الفكر العربي والفلسطيني قبل مطلع عقد التسعينات، فان التساؤل الذي يثار هو عما إذا كان الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، كما عبّرت عنه مقولات «حركة الارض»، أكثر استشرافاً لما ستؤول اليه حقائق الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية؟

على كل حال، فقد استخدم سيف القانون ـ كما وضعته وفسّرته وطبّقته السلطات الاسرائيلية ـ في استئصال «حركة الارض»، وما ارتبط بالعرب في اسرائيل من أطر تنظيمية أشتمت منها رائحة البعد الاستقلالي في الفكر والحركة. بيد ان خبرة الحركة على قصر عمرها، خلقت، بدورها، زخماً بين العناصر الواقعة خارج حومة الحزب الشيوعي، ووطّدت قاعدة في فكرهم السياسي، مفادها، أن السلطات لن تتساهل، على الاطلاق، مع أية قوة لها طبيعة فلسطينية خالصة، مهما كان شكلها. وأنه من الافضل العمل وطرح المطالب والافكار في ظل أطر وتكوينات ليس من شأنها إثارة السلطات وقوانينها، تحاشياً لضرباتها قدر الامكان. وقد بدأ العمل، في ظل هذه القناعة، منذ مطلع عقد السبعينات، ولا زالت أصداؤها تتردد، على نحو أو آخر، في الفكر والحركة السياسية للعرب في اسرائيل حتى الوقت الحاضر. وهناك مثلين بارزين، في هذا الصدد، أحدهما يعود الى أواخر عقد السبعينات، والآخر أقرب تاريخياً، يعود الى مطلع العقد الحالي. فأثناء التحضير لانتخابات الكنيست التاسع في العام ١٩٧٧، برزت ميول لدى بعض الفعاليات العربية في اسرائيل، وخاصة في إطار الحزب الشيوعي، لخوض الانتخابات على أساس قائمة عربية منفصلة لاستقطاب الاصوات العربية المبعثرة على جميع القوى والأحزاب الاسرائيلية. وتحسباً من لجوء السلطات الى الاجراءات القانونية التقليدية التي تمنع تشكيل قائمة عربية مستقلة، تمّ تشكيل «الجبهة التقدمية للسلام والمساواة»، بحيث ضمّت، الى جانب عمودها الفقري من قوى الحزب الشيوعي، عناصر من الوسط اليهودي لها ذات الافكار والرؤى، كحركة «الفهود السود»[٢٤]. كذلك فانه استغلالاً للقانون الاسرائيلي في ما يخص انشاء الجمعيات العثمانية، استعاضت القوى التقدمية عن تشكيل جبهة واحدة، قد يتمّ الاطاحة بها دفعة واحدة، بانشاء وتسجيل جمعيات ذات أهداف اجتماعية وثقافية محدّدة، لكن ذات طابع فلسطيني واضح. وكانت الاستراتيجية المحركة لهذا التصرّف، هو أن تكون الجمعيات المختلفة والمستقلة من ناحية التسجيل القانوني، محاور مترابطة للعمل الوطني الفلسطيني. ومن المثير هنا، ان الأسماء التي ارتبطت بتكوين هذه الجمعيات، ومن ثم بتلك الاستراتيجية، هي الاسماء نفسها التي إقترنت، سابقاً، بحركة الارض[٢٥]. هذا التحرك العربي السياسي، من خلال الانتشار، تكرر في سياق حملة الانتخابات للكنيست الثالث عشر في العام ١٩٩٢. فاذا كان كثيرون عبّروا عن أسفهم، لعدم قدرة القوى السياسية العربية عن تكوين قائمة موحّدة، لأن هذا الوضع أضاع على هذه القوى فرصة الحصول على ما بين ١٥ و١٧ مقعداً من مقاعد الكنيست، ومن ثم فرصة أن يكون هؤلاء القوة الثالثة في اسرائيل بعد العمل والليكود، فان البعض نظر الى هذه الظاهرة على أنها آلية مقصودة، لأنه «ليس من مصلحة العرب في اسرائيل ان يتحدوا في قائمة واحدة تكون لها الصفة القومية، مما قد يدفع السلطات الى منعها من خوض الانتخابات»[٢٦]، كما أن قائمة عربية موحّدة، قد تخلق لدى الوسط اليهودي استقطاباً مضاداً للوجود السياسي العربي في اسرائيل[٢٧].

ان بروز فكر سياسي مشابه في طروحاته العلنية لرؤى حركة الارض، احتاج الى مرور نحو ربع قرن من الزمن، وذلك حينما أعلن «الحزب الديمقراطي العربي» في نيسان (ابريل) ١٩٨٨

نفسه، كأول حزب عربي مستقل تماماً في الوسط العربي في اسرائيل، وضمّن برنامجه السياسي كثيراً من الافكار التي عبّرت عنها الحركة في منتصف عقد الستينات، مثل احقاق الحقوق القومية والمدنية للجماهير العربية في اسرائيل، وتحقيق المساواة الكاملة والعدالة، والعمل على إقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة بجانب اسرائيل، والعمل على توثيق العلاقات العربية ـ اليهودية والتعايش السلمي بين الشعبين، وضرورة إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للارض المحتلة منذ العام ١٩٦٧[٢٨]. لقد نشأ هذا الحزب، بأفكاره وطروحاته هذه، على خلفية تفاعلات كثيرة، تأثّرت بها الأطر القانونية السياسية المحيطة بالعرب في اسرائيل، كان من نتيجتها التوصل الى ان «محاولة ضبط التطورات الجارية بين الفلسطينيين في اسرائيل والسيطرة عليها، حتى باستعمال الوسائل المتطرفة، لم تعد مجدية»، ممّا أقنع بعض المسؤولين الاسرائيليين بأن «جهاز مراقبة الاقليات فشل في أداء مهمته»[٢٩].

ان بروز الحزب الديمقراطي العربي، ومشاركته في الحياة البرلمانية الاسرائيلية، قد يكون أحد أهمّ تجليات تطوّر الفكر السياسي للعرب في اسرائيل. وهذا يقود الى تحري تطوّر الشق المتعلق بسلوك الطريق البرلماني لتحقيق المطالب الذاتية في هذا الفكر عموماً. لقد سمح المشرّع الاسرائيلي للعرب بالاشتراك في الانتخابات العامة منذ العام ١٩٤٩، لكنه سلبهم، مطولاً، حق التعبير السياسي والحزبي المستقل، الأمر الذي هيّأ مجالاً خصباً لنشاط الاحزاب الاسرائيلية الصهيونية، على أمل تصيّد الاصوات العربية. وفي هذا السبيل، فان ترشيحات العرب للمشاركة في الانتخابات، عادة ما كانت تجرى عبر الارتباط بالقوى السياسية الاسرائيلية. وقد وصف أحد المسؤولين الاسرائيليين هذه الوضعية، بدقة، حين ذكر «ان الصراع الحزبي في المناطق العربية، يمثل صراعاً باسم اليهود ولمصلحتهم»[٣٠]. وعموماً، كانت نسبة المشاركة العربية بالتصويت، ولفترة طويلة، مرتفعة. ولم تكن تلك الظاهرة انعكاساً لحالة تحديث في الوسط العربي، وإنما إرتدت الى سيادة فكرة سياسية بين العرب، جوهرها، ان المشاركة في مواسم الانتخابات، تشكّل ورقة ضاغطة على السلطات، سواء كان التصويت الى جانب القوة الحاكمة أم الى جانب المعارضة. وكذا، لأن الاقبال على التصويت غالباً ما كان وسيلة للاحتجاج على تشريعات معيّنة للحكومة القائمة، أو لدعم الاحزاب التي تتبنّى برامج انتخابية، تقوم على انتقاد التشريعات والقوانين الخاصة بالعرب، والمطالبة بتشريعات بديلة، تحقق المساواة أو تحافظ على الحقوق العربية[٣١]. وقد كان للقوى الحزبية المختلفة، بما في ذلك الاحزاب الموغلة في عدائها للعرب، نصيب من الاصوات العربية، تحت وطأة ضغوط معينة[٣٢]. على ان فكرة الاعتقاد في جدوى المشاركة في الحياة النيابية ـ وبخاصة من خلال التصويت في الانتخابات ـ لم تحظ باجماع منذ البداية، ولا زالت موضعاً للجدل بين الفعاليات العربية في اسرائيل، حتى الآن. ففي بداية الامر، كانت فكرة مقاطعة العرب للانتخابات مطروحة بينهم، لكنها بقيت مجرد فكرة فردية ومن جانب بعض الفئات[٣٣]. وبحلول منتصف عقد السبعينات، نشطت هذه الفكرة، وتبنّتها أطر تنظيمية بعينها، كجماعة أبناء البلد والحركة الوطنية التقدمية والحركة الاسلامية، ثمّ بدأت تكتسب أرضية جديدة من انتخابات الى أخرى، حتى أنها انعكست على متوسط نسبة المشاركة العربية بالتصويت في الانتخابات من ٨٠ بالمئة في عقدي الخمسينات والستينات الى نحو ٧٠ بالمئة في مطلع العقد الحالي.

والواقع ان فكرة المقاطعة والامتناع عن التصويت، تجد أصولها في فلسفة معيّنة تراوح بين اعتقاد البعض، على مستوى فردي أو جماعي، بأن الانتخابات لا تعني العرب من قريب أو

بعيد، وأنها لن تعود بالنفع على الاقلية العربية، بينما هي عند آخرين، تعبير عن موقف سياسي بحت، أساسه عدم الاعتراف بالمؤسسات الصهيونية[٣٤]. وينتمي موقف الحركة الاسلامية الى هذه الفئة الاخيرة، التي تعتقد ان خوض الانتخابات، يعني الاعتراف باسرائيل، الامر الذي يتناقض لديها مع الشريعة الاسلامية. هذا الى جانب رؤية الحركة بأن أي تغيير سياسي من جراء الانتخابات، لن يكون جذرياً كما هو مطلوب[٣٥]. والملفت للانتباه، ان الحركة الاسلامية تلتقي، في هذا التحليل، مع حركة أبناء البلد «العلمانية»، التي تتحفظ من امكانية تحقيق المساواة بين المواطنين العرب واليهود في دولة اسرائيل اليهودية[٣٦]. ومن الواضح أن هذه الرؤية تختلف عن أفكار أصحاب نهج المشاركة وإمكانية التغيير من داخل المؤسسات الاسرائيلية، كالجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والقائمة التقدمية للسلام، والحزب الديمقراطي العربي، الذي يرى مؤسسه وزعيمه، عبدالوهاب الدراوشة، أنه إذا نجح العرب في تشكيل قائمة موحّدة (بين الحزب الديمقراطي والقائمة التقدمية مثلاً)، فانهم يستطيعون الحصول على ١٤ مقعداً في الكنيست، ويصبح هؤلاء ثالث قوة بعد العمل والليكود»[٣٧]. وبالطبع لنا ان نتوقع ان الجدل بين تياري المشاركة والمقاطعة البرلمانية، داخل منظومة العرب في اسرائيل على مستوى الفكر والحركة، له فعله المؤثر على وحدة التصوّر السياسي وعلى مستوى فعالية الأداء السياسي، وبشكل خاص، في أثناء مواسم الانتخابات النيابية. لكن هذا الجدل يمثّل، في الوقت نفسه، أحد العناصر التي تؤجج التساؤلات السياسية على الصعيد الجماهيري. ذلك ان تحليلات الفعاليات السياسية العربية في اسرائيل، تنطوي على محاججات ثرية، لا سيما ما يتعلّق منها بموضوع الهوية الذاتية والمستقبل السياسي لهذه الجماهير. وفي هذا السياق، تبدو القوى المناصرة للمقاطعة، أكثر ميلاً الى النزعة الانفصالية عن الكيان الصهيوني، وأقرب الى اتخاذ مواقف جذرية تجاهه؛ وربما أخرجته، كلية، من دائرة الشرعية، وهو ما يعيد الى الاذهان المواقف التاريخية الاولى للفكر السياسي العربي والفلسطيني تجاه الوجود الصهيوني في المنطقة العربية وفلسطين.

ان هذه الازدواجية إزاء الاقتراب أو الابتعاد من الآلية البرلمانية لتحقيق الاهداف، تمثّل إحدى خصائص الفكر السياسي للعرب في اسرائيل. وثمة جانب من هذا الفكر لا يعير قضية العمل البرلماني أو غير البرلماني أية أهمية، مؤمناً بأن القضية الاساسية المطروحة في اسرائيل، قانونياً وسياسياً، ليست قضية المساواة أو تحقيق الحقوق المدنية أو مدى اندماج الاقلية العربية في المجتمع الاسرائيلي، الخ، بل أن القضية هي في وجود أقلية قومية لا سبيل الى ادماجها في الدولة اليهودية بأية وسيلة كانت، حيث أن هذه الدولة لن تسمح بالمساواة ـ بمعناها الديمقراطي الشائع ـ حتى ولو أصبح العرب غالبية فيها. وفي هذا المضمار، يثير هؤلاء التساؤل عن مصير الديمقراطية الاسرائيلية، ومساعي المساواة، إذا أصبح العرب أكثرية في المستقبل؟ والاجابة لديهم، هي أن اسرائيل سوف تلغي الديمقراطية أو تجلي العرب قسراً عن الدولة[٣٨].

لعله من الواضح ان الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، أصبح يثير، ضمن تأمله وتقويمه للاطار القانوني السياسي والنظامي للوجود العربي في اسرائيل، قضايا وتساؤلات على قدر بالغ من الجدية والتعقيد، وتنتمي الى ذلك النوع الذي تصعب الاجابة عنه في المدى القريب. لكننا لا نعثر على هذا القدر من الحيرة في ما يتصل بموقف هذا الفكر من العمل في إطار السلطات المحلية أو العمل البلدي المحلي. ففي هذا الجانب نجد ما يشبه الاجماع حول ضرورة المشاركة الايجابية[٣٩]. وقد يفسّر ذلك بعاملين، الاول، هو اتساع الهامش المسموح به قانونياً في إطار المحليات، كالانتخاب

الشخصي المباشر، وليس من خلال قوائم كما هو الحال في الانتخابات البرلمانية. ومن هنا ينتخب سكان القرية أو المدينة مَنْ يعتقدون أنه (أو انهم) يمثّل مصالحهم[٤٠]. والثاني، هو أن الشؤون المحلية تتصل بالحياة اليومية والخدمات الملحّة العاجلة للمجتمع العربي، ممّا يجعلها تحظى بأهمية مضاعفة بالنسبة لهذا المجتمع، كما أن التركّز الجغرافي للعرب في اسرائيل، يمكّنهم من التعبير عن إرادتهم بشكل أكثر صراحة.

في حدود هذين العاملين، وفي ظل قناعة الكثيرين من العرب في اسرائيل، بما في ذلك قوى سياسية لها وجودها ووزنها النسبي، كحركة ابناء البلد والحركة الاسلامية، بعدم القدرة على اختراق مركز السياسة الاسرائيلية، يمكن القول مع آخرين، ان نقل الموضوعات السياسية المركزية الى المستوى المحلي والقيادات المحلية ـ التي يجمعها إطار تمثيلي واحد هو اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية ولجنة المتابعة المنبثقة عنها ـ يعتبر من الظواهر الهامة في ابداعات الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، وكذا في التطوّر الحاصل لديهم في أشكال التعبير السياسي[٤١]. بعبارات أخرى، نجحت الاطر التنظيمية العربية، المسموح وغير المسموح بها، ذات الطبيعة الانفصالية أو الاندماجية داخل الحياة السياسية الاسرائيلية، في نقل المفهوم التقليدي الضيّق للعمل البلدي المحلي، والارتقاء به الى المستوى السياسي الأوسع. ومؤشرات ذلك كثيرة؛ فالانتخابات المحلية، ينظر اليها ـ عربياً واسرائيلياً ـ على أنها، من حيث الجوهر، انتخابات سياسية، واختباراً حساساً للمزاج السياسي في الشارع العربي[٤٢]. كما ان مناسبة «يوم الارض»، أكثر أشكال الممارسات والتعبيرات الوطنية شهرة في المحيط العربي في اسرائيل، هي احدى منتجات «اللجنة القطرية للمجالس المحلية العربية». ونظرة عابرة الى دستور هذه اللجنة وأهدافها تشي بطبيعتها السياسية. لقد صيغ هذا الدستور تحت شعار سياسي هو «المساواة ولا أقل من المساواة» على الصعيد الداخلي، وجاء فيه على الصعيد الخارجي، «الوقوف مع تطلّع الجماهير العربية نحو السلام العادل والثابت، الذي لا يتحقق الا بضمان الاحترام المتبادل للحقوق المشروعة لشعوب المنطقة بما فيها الشعب الفلسطيني». وفي ختام أعمال مؤتمرها العام الثاني في شباط (فبراير) ١٩٨٤، أصدرت اللجنة القطرية وثيقة لا يمكن التشكيك في صدورها عن فكر سياسي واضح المعالم، حيث أكدت «على ان الجماهير العربية في اسرائيل هي جزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني، ويعنيها ان يحقق هذا الشعب حقوقه المشروعة المعترف بها. وفي الوقت نفسه، فان الجماهير العربية جزء من الدولة، تتقاسم المصير في الوطن مع جماهير الشعب اليهودي، وتتقاسم معها المعاناة من جراء سياسات حكومة اسرائيل الداخلية والخارجية. ان الجماهير العربية تعيش في وطنها كحق شرعي لها وليس منّةً من أحد، وهي تواجه سياسات تمييز ضدها، منذ قامت الدولة». ثمّ تطرقت الوثيقة الى الدعوة للكفاح من أجل المساواة[٤٣].

من ناحية أخرى، يمكن التوقف عند تقويم بعض الفعاليات السياسية العربية للعمل المحلي. فالحركة الاسلامية التي لا تنظر بعين الرضى الى العمل البرلماني، لا تتخذ الموقف عينه بالنسبة للبعد المحلي من الممارسة السياسية. ولذا، تشارك الحركة بفاعلية في الانتخابات المحلية من منطلق «ان تسلم السلطات المحلية، سوف يعود على الجماهير بالخير ويجنّبها قيادات المطامع والمحسوبيات»[٤٤]. وفي انتخابات آذار (مارس) ١٩٨٩، فازت الحركة بخمس من مجموع ٤٨ مجلس محلي عربي، وتمكّنت من تقديم خدمات كبيرة وعاجلة على الصعيد المحلي[٤٥]. ومن المؤكد ان الحركة الاسلامية تدرك ان نهج الاحتكاك بالحياة اليومية والمجتمع المدني يعطيها شرعية قوية، كما يفسح لها ولغيرها

ولغيرها من القوى المحظور عليها ممارسة السياسة مجالاً للانغماس بين الجماهير، دون الحاجة الى تصريح قانوني لن تحصل عليه. وربما تدرك هذه الحركة وغيرها، ان موقفاً سلبياً من العمل المحلي ـ الى جوار الموقف السلبي من العمل البرلماني ـ سوف يكون بمثابة موقف للرفض العربي الذي لا معنى له، وقد يؤدي الى عزوف الرأي العام عنها، بينما هي بمشاركتها على الصعيد المحلي، وفي إطار ما هو ممكن ومتاح قانونياً، ترفع رسالة الى ذوي الشأن عن طبيعة قوتها الحقيقية، التي لا يريد الآخرون الاعتراف بها.

الفكر السياسي في بيئته الاجتماعية ـ الاقتصادية

يلحظ المتابع لمحتوى السياسة الاسرائيلية تجاه الواقع الاجتماعي الاقتصادي للعرب في اسرائيل، بما في ذلك الابعاد الفكرية الثقافية، أن القيادة الصهيونية المتنفّذة في اسرائيل، كانت على درجة عالية من الحيطة لأثر التغييرات الممكنة في هذا الواقع على الفكر والممارسة السياسية للأقلية العربية داخل اسرائيل، وأنها كانت تعلم جيداً ان تجليات الفكر السياسي لهذه الأقلية لن تجنح بعيداً عن حقائق هذا الواقع. ومن ثم، سعت هذه القيادة جهدها لتكييف الواقع الاجتماعي والاقتصادي للعرب في اسرائيل بحيث يلائم خيارات الدولة اليهودية، بغض النظر عن حجم الآلام التي سببتها هذه العملية للوسط العربي. لكن الشيء المدهش، ان متابعة موازية لمسار الفكر السياسي للعرب في اسرائيل أو تجلياته في الممارسة، تخرج بانطباع موازٍ آخر، هو ان العرب في اسرائيل كانوا، بدورهم، على وعي بما يعتمل على ساحتهم من ممارسات لنظام الغالبية الصهيونية الحاكم. وعلى سبيل المثال، يلاحظ ان السلطات الاسرائيلية عملت، دوماً، على تضييق مساحة الارض المتاحة للعرب، بأعمال المصادرة والنهب تحت مسميات مختلفة، حتى أنها قلصت معدل المساحة المتاحة للقرويين العرب من ١٩,٦ دونماً للفرد في العام ١٩٤٥ الى أقل من دونم واحد في العام ١٩٦٢[٤٦]. وهذه ولا شك سرعة قياسية في عملية الفصل الداخلي للمواطن عن «أمه» الارض، وهي عملية لا يقصد بها سوى تكريس يهودية الدولة. وفي المقابل، يلاحظ أن عرب الجليل لجأوا ـ ضمن آليات أخرى ـ الى إعاقة هذه العملية باصلاح الاراضي المهملة وغرسها زيتوناً، والبناء عليها بسرعة فائقة أيضاً، وذلك للتدليل على إعمارها وملكيتها، الامر الذي أدهش رئيس الوكالة اليهودية في أثناء جولة له، ذات مرة، في منطقة الجليل، بحيث علّق قائلاً بأن العرب يسعون الى إعاقة إجراءات الاستيطان والتهويد[٤٧]. إن اجراءاً من هذا القبيل، على بساطته، يقدّم مظهراً تطبيقياً لفكر سياسي بعيد الغور... فاذا كانت الارض العربية مهدّدة بفكر التهويد والاستيطان الصهيوني، بذريعة أنها مهملة، فان الاجراء المضاد والمعقول هو استصلاح الارض وغرسها زيتوناً ومساكن ومرافق. وعندئذٍ تكون فكرة الاستيطان العربي للحفاظ على الارض، الرد الطبيعي والعملي على فكرة استلاب الارض بالاستيطان اليهودي.

ان معظم السياسات الاسرائيلية الزاحفة نحو مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية للعرب في اسرائيل، والتي يتقدمها فيلق من القوانين متعدّدة الغرض، لا يمكن فصلها عن غاية اسرائيل العليا تجاههم، وهي تبديد هويتهم القومية وتسخيرهم للمجتمع الاسرائيلي الصهيوني. فهدف «دمج» العرب في جسد الدولة والمجتمع، لم يكن هدفاً لاسرائيل، اذا استثنينا النزر اليسير من القوى ذات الوزن الهامشي فيها[٤٨]. ومع ذلك، أثبتت الخبرة، ان مجالات السيطرة الاجتماعية والاقتصادية، ولجم الانطلاق الثقافي والتطوير الذاتي، أعطى مردوداً عكسياً، على طول الخط، في الفكر السياسي للعرب

في اسرائيل، حتى ليمكن الزعم بأن هذا الفكر نشأ، خاصة في شطره المتصل بالمسار الاجتماعي والاقتصادي، في سياق المحاولة المستميتة للرد على الاجراءات الاسرائيلية المحمومة للسيطرة على الاقلية العربية عبر التأثير على بيئة حياتها ومجال حركتها ووجودها اجتماعياً وإقتصادياً. فكأن السياسة الاسرائيلية بوغتت من حيث إحترست بشدة! لقد أسهمت عملية مصادرة نحو ٧٥ بالمئة من الاراضي الزراعية العربية الى انخفاض عدد العمال الزراعيين من ٨٠ بالمئة في العام ١٩٤٨ الى نحو ١٠ بالمئة في نهاية عقد الثمانينات[٤٩]، الامر الذي أدّى ـ مع أسباب وتداعيات أخرى ـ الى تهميش القطاع الزراعي بمجمله، وهجرة المزارعين الى قطاعات عمل أخرى، مع ما ترتب على ذلك من دفع القرويين الى خارج قراهم[٥٠]. وقد حقق هذا، جزئياً، هدفاً عزيزاً لدى السلطات، وهو التوسيع الظاهري للمسافة الفاصلة بين الانسان العربي الفلسطيني والارض. الا أن هذا الانقلاب على مستوى العمل، خلق فكراً جديداً حول العلاقات الاجتماعية والأسرية على حساب الفكر والعلاقات التقليدية[٥١]. وكان من جراء ذلك، فضلاً عن ارتفاع مستوى التعليم، وبروز سياسات التمييز لصالح العمال اليهود ضد العمال العرب (الذين كانوا فلاحين)، أن تعزز الوعي السياسي، وتراكم الشعور بالاضطهاد القومي، الى جانب نمو الوعي بالتمايز الطبقي[٥٢].

إن العمال العرب المنتشرين على مساحة واسعة من قطاعات العمل الاسرائيلي، لم يقوموا بأعمالهم وهم مغمضو الأعين والعقول عن مظاهر التمييز من حولهم. ومعظم هؤلاء، لم ينفصلوا كلية عن مناطق سكناهم الاصلية، حتى أولئك الذين لم يبق لهم من الارض شيئاً نتيجة المصادرة[٥٣]. ولا شك ان النظر والمراقبة يعقبهما الفكر والتدبّر؛ إذ رأى هؤلاء الطبيعة المزرية للكثير من الاوضاع العربية، حيث يفتقر نصف مراكز التجمعات العربية الى الخدمات الاساسية، ويبدو بعضها وكأنه يعيش خارج الدولة، مقارنة بأوضاع المجتمع اليهودي[٥٤]. ورأوا، أن الذين يخدمون في الوسط العربي، كممثلين للحكومة ومتعاونين معها، تأبدوا في مراكزهم لعشرات السنين، دون أن يحدثوا تغييراً ايجابياً يذكر لصالح مواطنيهم[٥٥]، ممّا أفقدهم صدقيتهم وقدرتهم على ضبط الاجيال الجديدة. ورأوا، ان الهستدروت، الذي يسيطر على أكبر الفاعليات الاقتصادية في المجتمع الاسرائيلي قبلهم على أساس أنهم أعضاء متساوون في الحقوق والواجبات، لكن سياساته، كأحد أذرع السلطة لم تتغير تجاههم، من حيث تحسين الخدمات أو الاجور أو المراكز القيادية، بل وأن الدائرة العربية في الهستدروت، التي تتحكم في أوضاع العمال العرب وتشرف عليهم، لا يرأسها عربي، وأن ثلثي العمال العرب، وهم أكثر من ١٠ بالمئة من أعضاء الهستدروت لا يسمح لهم بممارسة النشاط النقابي عبر الاجهزة النقابية المخصّصة لذلك، وان الهستدروت لم يُشد مستشفى واحداً في المناطق العربية، كما يفعل مع اليهود، وأنهم عموماً ـ أي العمال العرب ـ أول مَنْ يجرى الاستغناء عنهم، وآخر مَنْ يتمّ تشغليهم بحسب الظروف[٥٦]. وقد كان المثل البارز لهذه الناحية الاخيرة، ما حدث بُعيد بداية تدفق هجرة اليهود السوفيات السكانية منذ أواخر عقد الثمانينات[٥٧]. إن الاحتكاك بهذا الواقع، بما انطوى عليه من تحول كبير للعرب في اسرائيل من مجتمع زراعي تقليدي الى هامش المجتمع الصناعي الاسرائيلي كعمالة غير مستقرة الاوضاع أو المعالم، أدّى الى تبلور وعي سياسي بأهمية حيازة الاقتصاد المستقل والكيان الذاتي المستقل، والصعود الى قطار القوى السياسية الأقرب الى النزوع القومي العربي الفلسطيني. وقد لوحظ، بالفعل، وجود علاقة إرتباط بين التصويت البرلماني العربي لصالح القوى الحزبية ذات البعد العربي الفلسطيني، وبين نمو الطبقة

العمالية العربية[٥٨]. ولا يقدح في صحة هذا الاتجاه، ما يراه البعض من أنه حدثت تطورات هامة في الطبقة العاملة العربية والاقتصاد العربي، من حيث نمو نسبة أصحاب الياقات البيضاء، وتدني نسبة العمال غير المهنيين لصالح العمال المهنيين، أو بروز طبقة وسطى عربية من تجار ومقاولين وسماسرة وأصحاب أعمال، وتراكم رؤوس أموال بين يدي هذه الطبقة. ذلك أن تبلور هذه الحقائق الاجتماعية ـ الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، من دون رغبة اسرائيلية في توسيع الفرص المتاحة للقوى الجديدة (عمالية كانت أم غير عمالية)، دعّم اتجاه البحث عن أطر سياسية واقتصادية وكيانية خاصة، تستوعب الطموحات الذاتية للعرب في اسرائيل، وتستجيب للتحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي لحقت بهم[٥٩].

وليس أكثر مدعاة للتأمل، في أثر السياسات الاجتماعية والاقتصادية الاسرائيلية على تطور الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، من الجانب المتعلّق بالتعليم. فالتناقض، في هذه الناحية، يبدو صارخاً بين طموحات السياسة التعليمية الاسرائيلية تجاه العرب، وبين النتائج التي تحققت بالفعل. ففي الوقت الذي تطلعت فيه السلطات الى جعل حقل التعليم المجال الاساس لافراغ الفكر والثقافة العربيين من مضمونهما، فانها لم تنجح في زرع قيم جديدة بديلة، حتى لو كانت القيم الصهيونية. إن البديل القيمي الذي تريده السلطات لم يكن واضحاً في يوم من الايام، لأن هذه السلطة لم تسع الى ادماج العرب في كيان الدولة، دولة اليهود. كما لم تعمل على تثبيت منظومة القيم العربية، لشعورها بخطورة هذه الخطوة على هوية الدولة، بزعم أنها ستصبح دولة ثنائية القومية. ولما كانت منظومة القيم العربية ليست بعيدة المنال عن العرب في اسرائيل، وبخاصة منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة العام ١٩٦٧، فضلاً عن أن العرب في اسرائيل ليسوا بعيدي العهد بهذه القيم عموماً، فان نمو مستوى التعليم العربي ـ بالرغم من كل الصعوبات والعراقيل التي جابهته ـ ونمو الجماعة العلمية والنخبة الاكاديمية العربية، بمرور الوقت وبمثابرة كبيرة، أصبح بمثابة مادة متفجرة داخل الكيان الاسرائيلي، على حدّ تعبير أحد الباحثين اليهود[٦٠]، وعاملاً قوياً مضافاً لبلورة الوعي السياسي المناهض للنظام الاسرائيلي الحاكم. والأصل في ذلك يعزى الى ان قضم البنية الاقتصادية للعرب بمصادرة أراضيهم والسيطرة على مواردهم، ما ظهر منها وما بطن، وعدم الاهتمام بتنمية المناطق العربية، جعل العرب ينظرون الى العلم، كطريق حقيقي، وحيد تقريباً، للتحرر من وضعهم المتدني وللارتقاء الذاتي. وتحت وطأة هذا الواقع، نما عدد مَنْ أتمّوا تعليمهم الجامعي، وإن بشق الأنفس، حتى بلغ نحو ١٤ ألفاً في العام ١٩٨٧، بينهم ٣٥٠٠ يحملون درجة الماجستير والدكتوراه، وينضم اليهم كل عام نحو ١٢٠٠ خريج جامعي جديد، وبين هؤلاء، جميعاً، نحو ٢٥ بالمئة من العناصر النسائية[٦١]. ولا شك ان أول ما تبحث عنه نخبة كهذه، هو سوق العمل المناسب والمركز الاجتماعي المناسب، لكن سوق العمل مغلق باستمرار، وذو سقف معيّن لا يمكن تجاوزه بحكم القانون وسياسة التمييز. فمن بين قرابة ٤٩ ألف موظف حكومي في العام ١٩٦١ كان الموظفون العرب ٥٠٠، أي نحو ١ بالمئة تقريباً من مجموع الموظفين، في حين كان السكان العرب يشكلون ١١ بالمئة من مجموع سكان الدولة[٦٢]. وفي العام ١٩٧٨ كان عدد المراكز الحكومية الكبيرة ٢٢٨٧ مركزاً، لم يشغل منها العرب سوى ٣٧ مركزاً، أي بنسبة ١ الى ٦٠ المئة، وكان في الجامعات نحو ستة آلاف مركز أكاديمي كبير لليهود، في مقابل ٢٠ مركزاً مماثلاً للعرب أي بنسبة ١ الى ٣٠٠ بالمئة. وفي العام ١٩٨٥، لوحظ أن ٤٢ بالمئة من المهندسين العرب لا يجدون عملاً في مجال تخصّصهم، وأنه من بين ٩٨٠ منصباً في وزارة المعارف في رتبة مفتش فما فوق، لا يوجد سوى ٣٢ عربياً فقط. وحتى نهاية عقد الثمانينات، لم

يشغل أي عربي منصبّاً في المحكمة العليا أو المؤسسات الاقتصادية الكبرى أو البنوك أو الشركات الزراعية والصناعية أو الدوائر الثقافية[٦٣].

هذه المعادلة الصعبة بين أشواق النخبة العربية المتنامية والطلب العربي على المناصب من جانب، والرفض والصدود الاسرائيلي من جانب آخر، عقدت السؤال في ذهن النخبة حول مستقبل العرب عموماً في الدولة اليهودية، وأثارت فكراً جديداً حول كيفية الخلاص، وأذكت الميول العربية الفلسطينية الانفصالية لديهم. والفكرة، هنا، أن كياناً خاصاً بالعرب في اسرائيل، ولو من خلال صيغة الحكم الذاتي، أو عبر الانضمام لدولة فلسطينية مستقلة، سوف يفتح الآفاق أمام النخبة العربية المتراكمة والمضغوطة داخل اسرائيل. وضمن الرؤى التي برزت، في هذا الاطار، أنه حتى في حال قيام دولة فلسطينية مستقلة، دون التحاق العرب في اسرائيل بها، سوف تشتعل المنافسة على جذب ولاءاتهم بين اسرائيل والدولة الفلسطينية، بحيث يرغم هذا الواقع الجديد السلطة الاسرائيلية، على تقديم حوافز ومغريات ايجابية أمام النخبة العربية الفلسطينية داخل اسرائيل. فكأن النخبة العربية في اسرائيل ترى لها مصلحة أكيدة في بلورة كيان فلسطيني، سواء كان هذا الكيان داخل اسرائيل أو خارجها[٦٤]. وفي تقديرنا، ان هذه الأفكار سوف تكسب مناصرين جدد لها في الوسط العربي، ليس، فقط، على مستوى النخبة العلمية والاكاديمية، بل، أيضاً، بين النخبة الاقتصادية وسائر القطاعات العربية في اسرائيل، وذلك في ضوء تداعيات الهجرات السكانية الجديدة والمتواترة من مناطق ورثة الاتحاد السوفياتي السابق، أو من أنحاء أخرى لسبب أو آخر. فهذه القوة السكانية المضافة الى الشق اليهودي، وبسبب إيلائها الأولوية في التراتب الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ السياسي في الدولة الصهيونية، تهدد بتفاقم أزمات الوسط العربي من المناحي كافة (العمل ـ السكن ـ الموارد ـ التنمية، الخ)، وتهدّد، على نحو خاص، الرهان العربي التقليدي على تنامي القوة السكانية العربية، وباختراق مناطق التركز السكاني العربي لاصلاح الخلل، المتصوّر يهودياً، في التوازن السكاني لصالح العنصر اليهودي، الامر الذي سوف يسهم في زيادة السخط والاحساس بالاغتراب بين العرب، وهو ما حدثت إرهاصاته الاولى بالفعل، طبقاً لمراقبين من جهات مختلفة[٦٥].

الفكر السياسي في إطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي

من المسلم به أن الوجود العربي في جوف اسرائيل والاشكاليات التي نجمت عن ذلك، هو أحد منتجات تطوّر الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وفي حقيقة الامر، فان انقطاع العرب في اسرائيل عن محيطهم الوطني والقومي، لم يكن انقطاعاً بالمعنى المطلق، وإنما وجدت، دائماً، سبل للتواصل مع هذا المحيط والتأثر به. وتأكدت هذه السبل وتوطّدت بفعل تطورات جمّة، كان أبرزها احتلال اسرائيل للبقية الباقية من فلسطين، ولقاء العرب في اسرائيل مع أبناء جلدتهم في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة العام ١٩٦٧، مما مثّل منتجاً آخر من منتجات الصراع الممتد في فلسطين ومن حولها.

قبل العام ١٩٦٧، كان التواصل الوجداني والروحي والفكري يتمّ عبر إنصات الأقلية العربية للخطاب السياسي والفكري والثقافي العربي من خلال الاذاعة والتلفزيون، ممّا كان يخفف من وحشتهم وشعورهم بالعزلة[٦٦]، ويذكرهم أنهم ربما كانوا أقلية في اسرائيل، لكنهم غالبية في المنطقة[٦٧]. وليس عسيراً ان ندرك ذلك التجاوب السياسي من جانب العرب في اسرائيل مع

المجتمع العربي الفلسطيني الكبير، عبر الحدود، حتى قبل حصول التواصل العضوي مع الضفة والقطاع. فالتحولات الايديولوجية بينهم تواكبت والتطوّر الايديولوجي والفكري في المنطقة العربية إنْ على مستوى المضمون أو على مستوى الرموز والأشكال. وممّا يذكر، في هذا الخصوص، ان نهوض التيار القومي بينهم في أواخر عقد الخمسينات (جماعة الأرض) وحتى منتصف عقد الستينات (حركة الأرض)، تزامن مع تباشير قيام أول وحدة عربية في العصر الحديث بين مصر وسوريا، ومع نهوض مماثل في التيار القومي عموماً[٦٨]. كما أن الشعارات التي رفعتها الحقبة الناصرية القومية، وغيرها من الحركات القومية، وهي الوحدة والحرية والاشتراكية، بغض النظر عن الترتيب بينها، هي ذاتها الشعارات التي عبرت عنها الاهتمامات السياسية للفعاليات العربية في اسرائيل[٦٩]. وقد جاء تأييد هذه الفعاليات للحزب الشيوعي، الذي وصل ذروته في منتصف عقد الخمسينات، على خلفية تأييد الحزب للشعارات القومية العربية، بما في ذلك حق تقرير المصير للعرب في اسرائيل[٧٠]. وحينما حدث الافتراق بين الحركة القومية والشيوعيين في الخارج، تغيّرت ميول العرب في اسرائيل، ولم يعد للحزب الشيوعي مكانته السابقة بينهم[٧١].

وبالرغم من ان الهزيمة العربية في العام ١٩٦٧ أحدثت فجوة كبيرة في وجدان العرب في اسرائيل، نتيجة اكتشاف الفرق بين ما كان سائداً على الصعيد الاعلامي وبين القوة الحقيقية للحركة القومية[٧٢]، فان سيادة الشعور القومي، وبخاصة تجاه دور الوحدة العربية في حسم الصراع لصالح العرب، استمرت حتى غياب عبد الناصر بوفاته في العام ١٩٧٠[٧٣]. على ان نتائج حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، في مجملها، كانت بالغة التأثير على مسار الفكر السياسي للعرب في اسرائيل. فقبيل الحرب، كانت الظروف السائدة تسمح بوجود توازن دقيق، الى حد كبير، بين صلتهم الوجدانية والفكرية بالقومية العربية والوطنية الفلسطينية، وبين مواطنيتهم الاسرائيلية القائمة بحكم الامر الواقع؛ فالانقطاع المادي مع المحيط العربي الفلسطيني، ووطأة الحكم العسكري، وكثرة الابواب المغلقة أمام هؤلاء، شجعت قطاعاً منهم على توفيق أوضاعهم مع هذه الظروف، آملين ان يحدث التغيير من الخارج. لكن نتائج الحرب قلبت الموازين في أكثر من ناحية، لعلّ أهمها تعاظم الشعور بالانتماء للعالم العربي والتعاطف الكامل مع الاخوة في الضفة والقطاع[٧٤]. ومن الامثلة المعبرة، التي تضيء بشأن صحة هذا التحليل، ما ذكره أحد المثقفين العرب في اسرائيل قائلاً: «كانت تعقد اجتماعات بين بعض الكتاب والشعراء العرب وبعض نظرائهم من اليهود... غير أن هذه النشاطات توقفت، تماماً، غداة حرب العام ١٩٦٧ مباشرة. فقد جرفت نشوة النصر كثيراً من اليهود، واستنتج المترددون على هذه الاجتماعات [من العرب] ان الاساس هو ان مشكلة سوء العلاقة بين اليهود والعرب لا يمكن فهمها أو ازالتها من طريق الحديث الودي بين الطرفين»[٧٥]. كما ان تعرض مئات من النخبة الفكرية المثقفة من العرب، لاجراءات احترازية شديدة العنف في أثناء أيام الحرب نفسها، ووقوع معظم هؤلاء تحت التعذيب البدني والنفسي، وتواكب ذلك، مع اندلاع عنف على المستوى الشعبي ضد العرب عموماً[٧٦]، لا بدّ وانه وجد صداه بين العرب وأقنعهم بصعوبة التعايش، وقاد الى تحجيم العناصر التي اعتقدت في امكانية الحياد في الصراع الدائر في المنطقة بين دولتهم (الدولة اليهودية) وشعبهم العربي الفلسطيني[٧٧]. بعبارة أخرى، لقد ظهر أن محاولة التوفيق بين انتماء العرب في اسرائيل الى الامة العربية وبين المواطنة الاسرائيلية هي محاولة طوباوية محكوم عليها بالفشل. ومن ثمّ، بدأ هؤلاء يبحثون عن هوية أكثر ثباتاً[٧٨]. ومن جانبها، افترضت السلطات الاسرائيلية ان العرب سوف يكونون دليلاً لعرب ١٩٦٧، من حيث أنهم أكثر معرفة باليهود وباسرائيل. الا أن هذا الافتراض إنقلب

الى عكسه تماماً، لأن سرعة التبلور القيادي في الضفة والقطاع، بالتوازي مع نمو حركة المقاومة الفلسطينية ومكانة السياسة الفلسطينية، ضاعف حجم الضغوط على الذين أرادوا اتخاذ موقف عدم التحيّز من العرب في اسرائيل. وبالنسبة للأجيال الشابة، تحديداً، برزت معضلة على المستوى الفكري، جوهرها ان معرفتهم المتفوقة بجغرافية اسرائيل ولغتها وعاداتها، جعلتهم عرضة للضغوط الخارجية للمشاركة في أنشطة المقاومة[٧٩]. فظهرت بينهم توجهات لممارسة العنف، وأرتبط بعضهم بتنظيمات المقاومة الفلسطينية في الضفة والقطاع وخارجهما[٨٠]، ممّا أبرز ميولاً للمشاركة في نهج العنف والمقاومة المسلحة كسبيل لحل القضية الفلسطينية، وهي ميول لم تكن ملموسة، من قبل، بين العرب في اسرائيل[٨١]. وكلّما اكتشف مشاركات في العنف من جانب الشبيبة العربية في اسرائيل، كلما ازدادت مشاعر عدم الثقة من جانب المجتمع اليهودي، وتصاعدت من ثم العداوة تجاه العرب، وتوسّعت دائرة الشكوك المتبادلة بين الجانبين[٨٢].

لقد كان زوال الفاصل الجغرافي بين شطري فلسطين التاريخية عاملاً هاماً في تطوّر الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، لا سيما في جوانبه الخاصة بنمو المشاعر الوطنية وصحوة البعد الفلسطيني وبعث الثقة في الذات الوطنية. على أن تماثل السياسة الاسرائيلية على الجانبين كان، بدوره، عاملاً حاسماً في هذا الاطار. حدث هذا التماثل في أكثر من ناحية، في مصادرة الارض وبناء المستوطنات وسياسة التهويد ونهب الموارد المائية وإعاقة التطوّر الزراعي والصناعي بكل قسوة، الخ. وإذا كان الوضع القانوني للعرب في اسرائيل، كمواطنين في الدولة، اختلف عن وضع أهالي الضفة والقطاع، فان المعاملة التي تلقاها الطرفان من الغالبية اليهودية الحاكمة، كانت متماثلة، وهذا، طبقاً للبعض، أنتج مشاعر مشتركة بين الجانبين، بحكم وحدة منبع العداوة[٨٣].

وفي غمار المستجدات التي فرضتها نتائج حرب العام ١٩٦٧، جاءت نتائج حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وما صحبها من شعور نسبي بالثقة والاطمئنان، وما لحقها من تصاعد للعامل الفلسطيني في الصراع عموماً[٨٤]، كي تأجج الفكر السياسي في الوسط العربي في اسرائيل من منطلقات جديدة، وتساهم في استقطاب هذا الفكر بين تيارين رئيسين: فمن جانب، طالب الشيوعيون، على الدوام، بضرورة التضامن مع سكان الضفة والقطاع، لكنهم ظلوا على حذر من المضي الى أبعد من ذلك، كما أكدوا دوماً، أنه يجب ان يكون هناك سبيلان ومنظوران مختلفان لحل مشاكل المجموعتين السكانيتين. فبالنسبة للعرب في اسرائيل، يجب الاعتراف بهم كأقلية قومية ذات حقوق متساوية ضمن الدولة. وبالنسبة لسكان الضفة والقطاع، يجب قيام دولة فلسطينية. ومن جانب آخر، ظهرت أفكار العناصر والحركات الاكثر جذرية وراديكالية، التي مالت الى تأكيد الروابط بين كل أبناء الشعب الفلسطيني، وعلى ضرورة الكفاح المشترك ووحدة الهدف. وكانت النقاشات بين هذين التيارين حادة في أغلب الاحيان[٨٥]. والحق، أن الخلاف الفكري حول علاقة مستقبل العرب في اسرائيل بمسار القضية الفلسطينية، لم يكن مستحدثاً بعد العام ١٩٦٧، فقد سبق لفعاليات عربية في اسرائيل قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ان عبرت عن رؤى متباينة، نسبياً، بهذا الخصوص. غير ان هذا الاستقطاب أصبح أكثر الحاحاً ووضوحاً، بفعل نمو الحركة الوطنية الفلسطينية، وتميّز البعد الفلسطيني في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والتحول العميق من الهوية القومية الى الهوية الفلسطينية[٨٦].

إن احدى الحقائق المستجدة بعد العام ١٩٦٧ في الحياة السياسية للعرب في اسرائيل،

هي تسارع وتيرة نمو تنظيمات المجتمع المدني وشدة انتشارها وتغلغلها في الانحاء كافة، جغرافياً واجتماعياً. وعلى الرغم من ان معظم هذه التنظيمات إكتست بالطابع غير السياسي من حيث الشكل، الا أنها تبنت تصوّرات ذات مضامين سياسية، تجلّت في مواقف محددة تجاه هموم المجتمع العربي الفلسطيني في اسرائيل من ناحية. والقضية الفلسطينية من ناحية أخرى. وتعزى ظاهرة الانتشار التنظيمي، جزئياً، الى حالة التحسّن النسبي في مستوى الحياة بين العرب في اسرائيل، بعد تطوّر سوق العمل لصالحهم، نسبياً أيضاً، بسبب توسع النشاط الاقتصادي الاسرائيلي، وبخاصة حتى منتصف عقد السبعينات، وتوسع سوق العمل، مع حلول قوة العمل من الضفة والقطاع لأماكنهم السابقة المتدنية[٨٧]. لقد منح هذا الوضع الجديد، فرصة لالتقاط الأنفاس بالنسبة للقوى الشبابية والعمالية والمثقفة، والالتفات، بقدر من الاستقلالية، نحو الارتقاء بالاطر التنظيمية بهدف حماية أية مكتسبات ذاتية والعناية بالمجتمع العربي. وهكذا ظهرت حركة أبناء البلد (١٩٧١)، لجنة المبادرة الدرزية (١٩٧٢)، الحركة الوطنية التقدمية (١٩٧٣)، اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية (١٩٧٤)، الاتحاد القطري للطلاب الثانويين (١٩٧٥)، لجنة الدفاع عن الاراضي العربية (١٩٧٥)، إتحاد الطلاب الجامعيين (١٩٧٥)، جمعية المبادرة الاسلامية (١٩٧٦)، لجنة إحياء ذكرى راشد حسين (١٩٧٧)، حركة النهضة العربية (١٩٧٨)، حركة الصوت التقدمية (١٩٧٨)، جمعية أنصار السجين (١٩٧٩)، جمعية تكريم عبدالرحيم محمود (١٩٧٩)، الحركة الاسلامية (١٩٨٣)، لجنة المتابعة لشؤون الجماهير العربية في اسرائيل (١٩٨٧)[٨٨].

ان امعان النظر في ظاهرة التراكم التنظيمي وتجلياتها السياسية بين العرب في اسرائيل، والتي تبلورت بعد العام ١٩٦٧، قد يصل بنا الى الزعم بأن فعالياتهم قدّمت إضافات هامة، جزئياً، بالنسبة للفكر السياسي الفلسطيني، بينما يمكن اعتبارها إضافات أساسية بالنسبة للفكر السياسي العربي[٨٩]. من هذه الاضافات، امكانية الارتقاء بأطر التنظيم من المستوى المدني، محدود المطالب والأهداف، الى آفاق العمل السياسي الأكثر رحابة. بعبارة أخرى، فان الفعاليات العربية في اسرائيل، إتبعت آلية إبداعية، قوامها تكوين نهر سياسي عريض متدفق من خلال تجميع روافد فرعية مدنية الطابع. وتعطي حيثيات تكوين «لجنة المتابعة لشؤون الجماهير العربية في اسرائيل» مثلاً واضحاً في هذا المضمار. فهذه اللجنة، التي يطلق عليها «برلمان الجماهير العربية في اسرائيل»، هي، في أصلها، إطار جبهوي يضم، في جنباته، روافد معظمها ينتمي الى المجتمع المدني، كاللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية، اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي، أعضاء اللجنة التنفيذية العرب في الهستدروت، اتحاد الكتاب العرب، اتحاد الطلاب العرب الجامعيين، اللجنة القطرية للطلاب الثانويين العرب، أعضاء مركز نقابة المعلمين العرب، اللجنة القطرية لأولياء أمور الطلاب العرب، أعضاء الكنيست العرب[٩٠].

هناك إضافة أخرى، تتعلق بمصدر سلطة التنظيمات والأطر؛ فهذه التنظيمات تستمد شرعيتها من الجماهير العربية مباشرة، وليس من خلال القوانين التقليدية للسلطات الحاكمة. وممّا يذكر، في هذا الصدد، ان السلطات الاسرائيلية حاولت، في أكثر من مناسبة، الطعن في شرعية اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، من خلال مقاطعتها وعدم الاعتراف بها، غير ان هذه المحاولات لم تجد نفعاً في مواجهة ثقة أعضاء اللجنة بأن شرعيتهم ووجودهم نابعان من انتخاب الجماهير العربية لهم، وهو ما أجبر المسؤولين على مراجعة حساباتهم والتعامل مع اللجنة، دون التخلي عن محاولات اضعافها واستخدام تكتيكات كثيرة في سبيل القضاء عليها[٩١]. وفي تقديرنا، أن الاصل المدني

للأطر السياسية، حيث يكون الاحتكاك برجل الشارع أمراً ميسوراً وممكناً في كل وقت، يجعل مهمة الاطاحة بهذه الاطر من جانب السلطة بقرار علوي سياسي، دون الاصطدام بالقواعد الجماهيرية، في حكم الامور الشاقة. كما أن شعبية هذه الاطر، تمنحها صدقية بين الجماهير، الامر الذي يتضح، تماماً، في الالتزام بتعليماتها، واقتفاء خطواتها، كونها قريبة من نبض رجل الشارع، تسير على وقع خطواته، وتتفاعل مع طموحاته.

العرب في اسرائيل والفكر السياسي لحركة المقاومة

لا ريب في أن الفكر السياسي للعرب في اسرائيل تأثّر بالفكر السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة. السؤال، هنا، هو الى أي حد كان هذا التأثر؟ وبصيغة أخرى، هل كان الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، مجرد صدى لفكر المقاومة الفلسطينية، والبرامج الفلسطينية، التي تمثّل رؤى منظمة التحرير الفلسطينية، خلاصتها، منذ منتصف عقد الستينات؟ أم انه كان للعرب في اسرائيل رؤاهم الخاصة، المختلفة، جزئياً، عن المشروع الفلسطيني العام؟

ان محاولة موضوعية للاجابة عن هذا السؤال، ينبغي ان تنطلق من ضرورة أخذ ظروف الواقع المغاير للعرب في اسرائيل منذ عام النكبة، بمعزل عن بقية شرائح الشعب الفلسطيني، في عين الاعتبار. ومن هذا المنظور، فان من المحتمل، تماماً، ان يعثر المراقب على جوانب اختلاف لدى شريحة العرب في اسرائيل، لكنها جوانب اختلاف مبررة ومسببة، لها دواعيها الموضوعية. ثم انه اذا كان الفكر السياسي لحركة المقاومة عالج جوانب الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية من منطلقات مختلفة (بين فصائل المقاومة مثلاً)[٩٢]، فما وجه الغرابة في العثور على جوانب اختلاف، في هذه المعالجة، بين تيارات الحركة السياسية والمدنية للعرب في اسرائيل، وبين هذه التيارات جميعاً وبقية فعاليات الحركة السياسية الفلسطينية ـ الأم؟ وهكذا، فان الادعاء بأن الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، كان وليد الظروف الموضوعية، المحيطة به، على الصعيد الداخلي، فقط، مع إهدار أثر تطور الفكر السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية، كما جسدتها منظمة التحرير الفلسطينية بخاصة، هو إدعاء يجافي الصواب. كما أنه ليس صحيحاً، ان طروحات الحركة السياسية للعرب في اسرائيل، هي مجرد ترديد بارد لطروحات الفكر السياسي لحركة المقاومة، كأن العلاقة، والحال هذه، بين الجانبين، تمثّل حالة تتقاطع فيها دائرتين، دون أن تتطابقا تماماً.

لقد اتبعت منظمة التحرير الفلسطينية، لسنوات عدّة، نهج الابتعاد عن القضية السياسية للعرب في اسرائيل، وبقي طرحها الاساس، في هذا الخصوص، يتلخص في أن المصير السياسي لهم، سوف يتقرر بتحقيق الاهداف الأساسية الكبرى للنضال الفلسطيني، أي بتحقيق شعار «الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين». ولم تجر أية مراجعة لهذا النهج، حتى عندما أقر البرنامج المرحلي القاضي باقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع في العام ١٩٧٤. وكانت حكمة ذلك النهج، ان التعامل مع قضايا العرب في اسرائيل، المختلفة نسبياً، (وخاصة تلك المتعلقة بحقوقهم المدنية والسياسية في اسرائيل)، سوف يفسّر على أنه اعتراف باسرائيل وإقرار بشرعية احتلالها لفلسطين. وقد تعرّض هذا المنظور للانتقاد على أساس «ان احتلال الضفة والقطاع، لم يمنع منظمة التحرير الفلسطينية من التعاطي مع قضايا الاستيطان والقمع والانتخابات البلدية والخيارات السياسية، دون ان يعني ذلك، بحال، الاقرار بشرعية الاحتلال. وهكذا فانه من الضروري وضع تصوّر لسياسة فلسطينية تجاه العرب في اسرائيل لأكثر من سبب، ليس أقلها أهمية ان

الدولة الديمقراطية في فلسطين هي هدف بعيد المنال، وبالتالي، فان وضع العرب في اسرائيل سوف يستمر لوقت معين، مما يقتضي وضع هذه الحقيقة القاسية في الحسبان»[٩٣]. وفي موقف غير بعيد من هذا التحليل، انتقد البعض موقف المنظمة من انتفاضة يوم الارض الاولى (آذار / مارس ١٩٧٦)، وتحميلها أكثر من اللازم، باعتبار ان «أجهزة الاعلام الفلسطيني، على اختلاف اتجاهاتها، برعت في مواكبة تلك الانتفاضة، دون أن يواكبها، في الحقيقة، عمليات عسكرية جريئة من جانب المقاومة الفلسطينية، وباعتبار أنه لم يكن هناك تنسيق بين انتفاضة الجليل وعمليات عسكرية في مناطق أخرى، وأن الانتفاضة أبرزت عدم وجود جهاز مهجري قادر على متابعة جماهير العرب في اسرائيل»[٩٤].

وما يستلفت الانتباه ويدعو للدهشة، ان تطور الفكر السياسي الفلسطيني العام، وبخاصة تجاه التسوية وأساليب النضال، وتطوّر نضال العرب في اسرائيل وأطرهم السياسية والتقائهم في كثير من النقاط مع أهداف حركة المقاومة الفلسطينية، وهو ما برز في برامجهم السياسية ومواقفهم وسلوكهم الفعلي، لا سيما منذ بداية الانتفاضة الكبرى، وقطعهم لمسافة كبيرة على طريق «الفلسطنة»[٩٥]، واعلانهم عن القبول بما تقبل به المنظمة، بالرغم من ان ما تقبل به المنظمة لا يتماثل ، تماماً، ومطالبهم الذاتية[٩٦]، كل ذلك، لم يواكبه وضوح في البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ولحركة المقاومة عموماً تجاه العرب في اسرائيل. وبالرغم من ان منظمة التحرير الفلسطينية، خرجت، أحياناً، عن حذرها التقليدي تجاههم، واتخذت مواقف محدّدة من نضالهم البرلماني (مثلاً في العامين ١٩٨٨ و١٩٩٢)[٩٧]، فما زال، في مطلع العقد الحالي، مَنْ يردد انتقادات أواخر عقد السبعينات، وانْ اختلفت الصيغ، ومن هؤلاء مَنْ يعتبر ان إحدى اشكاليات التطوّر السياسي للعرب في اسرائيل، هي في افتقاد البرنامج الفلسطيني العام لتوجه محدّد تجاههم، فهذا الفراغ «يساهم في بلبلة مسارهم السياسي، ويساهم في تكريس حالة العزلة والانفصام لديهم عن الحركة الوطنية الفلسطينية»[٩٨]. ولذلك، فان المطلوب من الحركة الوطنية الفلسطينية ـ الأم هو «فتح حوار موسّع مع العرب في اسرائيل، للتوصل الى أفضل السبل الممكنة لتفعيل نضالهم وبلورة دورهم داخل حركة النضال الفلسطيني»[٩٩]. وعموماً، فان حواراً معمّقاً بين الفعاليات العربية في اسرائيل والحركة الوطنية الفلسطينية، سوف يؤدي الى جسر الفجوة الفكرية والحركية بين الجانبين، مما يقود، بالتداعي، الى وضع اسرائيل أمام خيارات جديدة.

لا يخفى ان هذا النقد، ينطوي، ضمناً، على الاعتراف بحقيقة المسافة الفاصلة بين رؤى الفكر السياسي لعرب اسرائيل ورؤى الحركة الوطنية الفلسطينية، وهي مسافة لا تخدم قضايا النضال لدى الطرفين. وقد سبقت الاشارة، في اكثر من موضع، الى ان الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، كانت له تشوفاته الابداعية، التي يمكن الافادة منها، فقد تحدّث عن مستقبل «الشرق الاوسط» وعلاقة المنطقة العربية باسرائيل، بعد اقرار حالة سلام، تعترف فيها الاخيرة، بالحقوق العربية والفلسطينية، وذلك في وقت (أو مرحلة) كان فيه مثل هذا الحديث، الذي أصبح معتاداً الآن، في حكم المحرمات، تقريباً، عربياً وفلسطينياً. كما ان القدرات التنظيمية المبتكرة للعرب في اسرائيل، وتوجههم الى تفعيل قوى المجتمع المدني في اتجاه العمل السياسي، في ظل الآلة القانونية والسياسية الجهنمية لاسرائيل وفي مواجهتها، هي أمور لا تخلو من دلالات وعِبَر. الى ذلك، فان من الخصائص التي يمكن استخلاصها من مسار الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، ومن تجلياته على مستوى الحركة السياسية، القدرة على تطوير أساليب النضال من خلال التجربة والخطأ ومراجعة الذات، وملكة القراءة الصحيحة، الى

حد مذهل، لمسار الواقع الموضوعي من حولهم، والخروج بصيغ ملائمة للتعامل مع هذا الواقع، بحيث يعنّ لنا وصف هذا الفكر بأنه «فكر التجربة والتطبيق لا فكر النظرية والتحليق». لقد إعتمد هذا الفكر، أيضاً، على سياسة النفس الطويل، فليس بلا مغزى أنه مرّ أربعون عاماً بالتمام والكمال، قبل بروز أول حزب سياسي عربي مستقل يعمل في ظل قواعد الممارسة السياسية داخل اسرائيل. ولا يمكن، في هذا السياق، اغفال حكمة الصيغ الجبهوية التي تعمل في كنفها، وبكفاءة عالية، الحركة التنظيمية للعرب في اسرائيل، علماً بأن عدم التوحد الكامل في نطاق هذه الحركة لا يحمل دلالة سلبية بالضرورة، وإنما هي خاصية لها ظروفها، في ظل الوحش القانوني والسلطوي الاسرائيلي الذي يتربص بها، والذي تتجول هذه الحركة وفكرها في ساحته الداخلية. ولعلّ أحد التساؤلات التي تثيرها مسألة عدم التوحد التنظيمي ـ بالرغم من عدم الاعتقاد في غرابتها ـ يتعلّق بمدى تعبيرها عن درجة تمثل العرب في اسرائيل للواقع الفلسطيني العام خارج ساحتهم؟ وبالمنطق نفسه يثار التساؤل، عمّا يمكن ان يتركه تبلور برنامج فلسطيني متكامل تجاه العرب في اسرائيل من آثار على مسار فكرهم وحركتهم السياسية؟

---

(١) د. علي عبد القادر (تقديم)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات، ١٩٨٧، ص ٦ ـ ٧.

(٢) نزار الطبقجلي، **الوجيز في الفكر السياسي**، (الجزء الاول)، بغداد، ١٩٦٩، ص ٤.

(٣) جورج سابين، **تطور الفكر السياسي**، (الكتاب الاول)، (ترجمة جلال حسن العروسي)، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٤، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٤) اسحق راينر ورعنان أهروني، «دراسة الواقع اليهودي العربي»، **نشرة المعرفة**، القاهرة: مركز الفالوجا للدراسات والنشر، العدد ١٠، نيسان (ابريل) ـ أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٥) د. علي الدين هلال، «الفكر السياسي لحركة المقاومة»، في: مجموعة باحثين، **الفلسطينيون في الوطن العربي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ٦٠٤.

(٦) اسحق راينر ورعنان أهروني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٦.

(٧) صبري جريس، «الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية... معالجة قانونية ـ سياسية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٣، نيسان (ابريل) ١٩٨١، ص ٥٧ ـ ٦٦.

(٨) من اجل مزيد من الاطلاع، انظر: وفيق أبو حسين، **دروز الوطن المحتل في مواجهة التحدي الصهيوني**، بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨٢.

(٩) نص وثيقة استقلال فلسطين، في: **وثائق فلسطينية**، منظمة التحرير الفلسطينية: دائرة الثقافة، ١٩٨٧، ص ٣١١ ـ ٣١٣.

(١٠) Tekiner, Roselle; "Race and Issue of National Identity in Israel", *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 23, No. I, February 1991, p. 49.

(١١) ايليا زريق، «ثقافة وقانون وتحكم: الفلسطينيون في اسرائيل»، في: كميل منصور (اشراف)، **الشعب الفلسطيني في الداخل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠، ص ٢٨٨.

(١٢) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٧.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٦١ ـ ٦٣.

(١٤) أسامة حلبي، «حقوق المواطنين العرب ومكانتهم في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، العدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ١٤٧.

(١٥) صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، (الجزء الثاني)، بيروت: مركز الابحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٧، ص ٨٣.

(١٦) زريق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٦.

(١٧) عزيز حيدر، «التعبير السياسي الفلسطيني في اسرائيل»، في: كميل منصور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١١.

(١٨) انظر، د. النعماني أحمد ابراهيم، **التركيب الاجتماعي للمجتمع الاسرائيلي واثره على النسق السياسي ١٩٤٨ ـ ١٩٧٥**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٠، ص ٩٩.

(١٩) صبري جريس، «غرباء في وطنهم... البيئة والاوضاع السياسية للعرب في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٦، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، ص ٢٨.

(٢٠) حوار مع سميح القاسم، «حول تجربة العمل السياسي في فلسطين المحتلة»، **صامد الاقتصادي**، العدد ٥١ ـ ٥٢، تموز ـ آب ـ أيلول ـ تشرين الاول (يوليو ـ اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٤، ص ٢٩٧.

(٢١) جريس، «غرباء في وطنهم...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٩.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٣١.

(٢٤) خليل نخلة، «تطور الحركة الوطنية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨»، في: **القضية الفلسطينية في اربعين عاماً** (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية والكويت: جمعية الخريجين، ١٩٨٩، ص ٣٩٠؛ وغازي السعدي، **الاحزاب والحكم في اسرائيل**، عمّان: دار الجليل، ١٩٨٩، ص ١٢٣.

(٢٥) نخلة، **المصدر نفسه**، ص ٣٩١.

(٢٦) انظر، علاء سالم، «فلسطين عام ١٩٤٨ وانتخابات الكنيست الثالث عشر»، **نشرة رؤية**، القاهرة: مركز الفالوجا للدراسات والنشر، العدد ١٠ و١١، نيسان (ابريل) ـ أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٧٦.

(٢٧) أفنير ريغف، «٨٠ ـ ٩٠ ألف صوت قد تدخل خزانة الدولة»، **عل همشمار**، ٢٤/٥/١٩٩٢.

(٢٨) راجع برنامج الحزب في مؤتمره التأسيسي، في: لطفي الخولي، **الانتفاضة والدولة الفلسطينية**، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨، ص ٣٣٠.

(٢٩) حيدر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤٥.

(٣٠) نظام بركات، **النخبة الحاكمة في اسرائيل**، بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨٢، ص ٥٦.

(٣١) النعماني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١١.

(٣٢) على سبيل المثال، حصل حزب المفدال على ٣,١ بالمئة من الاصوات العربية في انتخابات العام ١٩٨٨، وعلى ٤,٧ بالمئة في انتخابات العام ١٩٩٢. أنظر سمير جريس، «انتخابات الكنيست الثالث عشر: قراءة في النتائج»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٣ ـ ٢٣٤، آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢، ص ٣٦.

(٣٣) هاني عبدالله، «أضواء على نتائج الانتخابات بين العرب في ظل الاحتلال الصهيوني» **شؤون فلسطينية**، العدد ٣١، آذار (مارس) ١٩٧٤، ص ٢٠٩.

(٣٤) حوار مع سميح القاسم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٢.

(٣٥) أفيفاه شافي، «الصوت العربي في الانتخابات الاسرائيلية»، **يديعوت احرونوت**، ٨/٥/١٩٩٢.

(٣٦) د. محمود ميعاري، «الحركة الاسلامية في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٥ ـ ٢١٦، شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩١، ص ١٣.

(٣٧) يوسف جوئيل، «عرب اسرائيل وقوتهم الانتخابية»، **جيروزاليم بوست**، ٧/٣/١٩٩٢.

(٣٨) انظر للمزيد، د. سعيد زيداني، «المواطنة والديمقراطية والعرب في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٣٩) تصل نسبة المشاركة والاقبال على صناديق الاقتراع في انتخابات المجالس المحلية والبلدية في القطاع العربي الى نحو ٩٠ بالمئة. أنظر، مها بسطامي، «الانتخابات البلدية والمحلية في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٣، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ١٥٠.

(٤٠) السعدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٥.

(٤١) نخلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩١.

(٤٢) بسطامي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٠.

(٤٣) حمادة فراعنة، «المجالس المحلية العربية في فلسطين المحتلة»، **صامد الاقتصادي**، العدد

٥١ ـ ٥٢، تموز ـ آب ـ أيلول ـ تشرين الاول (يوليو ـ اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٤، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٩.

(٤٤) ميعاري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٧.

(٤٦) بكر أبو كشك، «الاراضي العربية في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ والسياسة الاسرائيلية»، في: خالد عايد (اشراف)، **سياسة اسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة**، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤، ص ١١٨.

(٤٧) **عل همشمار**، ١٩٧٧/٨/١١؛ نقلاً عن **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، ١٩٧٧، ص ٥٥٩.

(٤٨) راجع للمزيد، محمد خالد الازعر، «عرب ١٩٤٨ في فلسطين.. رؤية مستقبلية»، **شؤون عربية** (القاهرة)، العدد ٧٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٩٣ ـ ١١٢.

(٤٩) سليم الجنيدي، **الحركة العمالية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٨٥**، عمّان: دار الجليل، ١٩٨٨، ص ٣٢ ـ ٣٣؛ وهاني حوراني، «الممارسة النقابية للهستدروت وسط الاقلية العربية الفلسطينية في أراضي ١٩٤٨»، **صامد الاقتصادي**، العدد ٧٦، نيسان ـ أيار ـ حزيران (ابريل ـ مايو ـ يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٠٥.

(٥٠) Makhoul, Najwa; "Changes in the Employment Structure of Arabs in Israel", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XI, No. 3, Spring 1982, pp. 77 - 78.

(٥١) انظر، ماجد كيالي، **فلسطينيو ١٩٤٨ والانتفاضة**، نيقوسيا: الشرق برس، ١٩٩٠، ص ١٠٨.

(٥٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٠.

(٥٣) حبيب قهوجي، «العرب في اسرائيل بعد عدوان ١٩٦٧»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، ص ١١٢.

(٥٤) Mansour, Attalah; "On Integration, Equality and Co-existence", in: Alouph Har-Even, *Every Sixth Israeli*, Jerusalem: The Van Leer Jerusalem Foundation, 1983, p. 88.

(٥٥) **المصدر نفسه**، ص ٨٩.

(٥٦) سليم الجنيدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٨ ـ ٥٠؛ وهاني حوراني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٩.

(٥٧) انظر، وليد العمري، «فلسطينيو الداخل بين الهجرة والتهجير»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ٢٠١ ـ ٢٠٧.

(٥٨) د. مصطفى جفال، «الصوت العربي في الانتخابات الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٧، آب (اغسطس) ١٩٨١، ص ٤٣ ـ ٥٥.

(٥٩) حيدر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣٠.

(٦٠) ران كسليف، «يهود الشرق الاوسط»، **هآرتس**، ١٩٨٧/٩/٤.

(٦١) **المصدر نفسه**.

(٦٢) جريس، «العرب في اسرائيل»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٦.

(٦٣) أنظر للمزيد، كسليف، **مصدر سبق ذكره**؛ Har-even; *op. cit.*, p. 5, and Makhoul, وكذلك *op. cit.*, p. 84.

(٦٤) Heller, Mark; *A Palestinian State: The Implications for Israel*, Cambridge and London: Harvard University Press, 1983, p. 110.

(٦٥) حول هذه الجوانب راجع للمزيد، **دافار**، ١٩٩٠/٢/٨ و١٩٩٠/٣/٤؛ **وعل همشمار**، ١٩٩٠/٢/١٢ و١٩٩٠/٧/٣١؛ **وهآرتس**، ١٩٩٠/٣/٨؛ **ويديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٣/٣٠؛ والعمري، **مصدر سبق ذكره**.

(٦٦) غسان كنفاني، **الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال الاسرائيلي ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧**، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١، ص ٣٤.

(٦٧) عبدالمنعم سعيد، **وثيقة كوينج وعرب الارض المحتلة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، ص ١٤.

(٦٨) د. منذر عنبتاوي (تعقيب)، في: «ندوة القضية الفلسطينية في أربعين عاماً»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩٧.

(٦٩) حوار مع سميح القاسم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٦.

(٧٠) جريس، «العرب في اسرائيل»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٦.

(٧١) **المصدر نفسه**، ص ٧٩.

(٧٢) قهوجي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٥.

(٧٣) «شهادة حسن جبارين عضو اللجنة المركزية لحركة أبناء البلد»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٠ ـ ١٧١، أيار (مايو) ـ حزيران (يونيو) ١٩٨٧، ص ٩٩.

(٧٤) Rekhess, Eli; "The Palestinzation of Israeli's Arab", in: Har-Even, *op. cit.*, p. 136.

(٧٥) فوزي الاسمر، **عربي في اسرائيل**، (ترجمة د. فوزي لوقا وصوفي عبدالله)، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧، ص ١٣٣.

(٧٦) كنفاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨.

(٧٧) Peres, Yochanan; "Ethnic Relations in Israel", *American Journal of sociology*, Vol. 76, No. b, May 1971, p. 1031.

(٧٨) الكسندر فلورس، «التأثيرات السياسية عبر الخط الاخضر»، في: الكسندر شولس وآخرون، **الفلسطينيون عبر الخط الاخضر**، (ترجمة محمد هشام)، القاهرة: دار الفكر للدراسات، ١٩٨٦، ص ٢٦٤.

(٧٩) Peres, *op. cit.*, p. 1031.

(٨٠) ذكرت صحيفة **هآرتس**، ١٩٧١/٧/٢، «ان هناك ٣٠٠ مسجون من عرب ١٩٤٨، بينهم ٢٨٠ أدينوا بارتكاب أنشطة تخريبية». أنظر نشرة **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، مجلد العام ١٩٧١، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٨١) فلورس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٠.

(٨٢) Peres, *op. cit.*, p. 1031.

(٨٣) فلورس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٢.

(٨٤) سلمان، «المنسيون... عرب فلسطين ١٩٤٨... مرحلة النهوض الوطني»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ١٤١.

(٨٥) فلورس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٠.

(٨٦) حيدر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢٠.

(٨٧) Makhoul, *op. cit.*, p. 87.

(٨٨) حول بعض التفصيلات، انظر خالد سعيد، «المنظمات واللجان الوطنية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨»، **صامد الاقتصادي**، العدد ٥٠ ـ ٥١، تموز ـ آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (يوليو ـ اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٤، ص ٣١٧ ـ ٣٢١.

(٨٩) يلاحظ ان معظم الأطر ذات الطبيعة المدنية تشارك في العمل السياسي الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها، وذلك على خلاف الامر بالنسبة لمعظم النظم العربية. أنظر، محمد خالد الأزهري، «تطور المجتمع المدني الفلسطيني»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٢٥ ـ ٢٢٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ١٣ ـ ٢٧؛ ومحمد عابد الجابري، «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ١٦٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣، ص ٤ ـ ١٥.

(٩٠) نخلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩٣.

(٩١) حيدر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤٤.

(٩٢) انظر بالتفصيل، هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠٣ ـ ٦٢٤.

(٩٣) عيسى الشعيبي، «في ضوء انتخابات الناصرة... المسؤولية السياسية لمنظمة التحرير تجاه العرب في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٥٣ ـ ٥٤، كانون الثاني (يناير) ـ شباط (فبراير) ١٩٧٦، ص ٢١٩.

(٩٤) صبري جريس، «مطالب محددة واحتمالات مفتوحة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٦٥، نيسان (ابريل) ١٩٧٧، ص ٦٥.

(٩٥) للمزيد انظر، كيالي، **مصدر سبق ذكره**.

(٩٦) انظر، وليد العمري، «فلسطينيو ١٩٤٨ يقبلون بما تقبل به القيادة الفلسطينية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ١٥٥ ـ ١٦٣.

(٩٧) عوض خليل، «منظمة التحرير الفلسطينية والانتخابات الاسرائيلية... من الانكار الى الرهان على التغيير»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٣٣ ـ ٢٣٤، آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٩٨) كيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨.

(٩٩) هاني الحسن، «تقرير مقدم الى دورة المجلس الوطني الفلسطيني»، **الحياة** (لندن)، ١٩٩٢/٥/٢.

ايران: عدو جديد لاسرائيل؟

ما ان توقفت حرب الخليج الثانية بين العراق وقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الاميركية، وتقلصت حدّة الخطر العسكري الفوري والمباشر، بالاسلحة التقليدية وغير التقليدية على اسرائيل، وانهيار الاتحاد السوفياتي كعنصر توازن في المنطقة، وبروز الولايات المتحدة الاميركية كقوة وحيدة مهيمنة، حتى بدأت اسرائيل تبحث عن «عدو» جديد أو «فزاعة» أخرى، لأسباب مختلفة ـ داخلية وخارجية ـ أهمها الابقاء على تفوّقها والمحافظة على احتكارها للسلاح النووي في المنطقة، كعنصر الردع الرئيس في نظريتها الامنية.

منذ ذلك الحين، شنّت المؤسسة الاسرائيلية، السياسية، والعسكرية، والاعلامية، حملة من التصريحات والتحذيرات والمقالات والدراسات والابحاث، أعادت الى الاذهان الحملة التي تعرّض لها العراق قبل الحرب، بحيث يمكن القول ان الحملة الحالية ضد ايران تتشابه، الى حدّ التطابق، مع الحملة التي تعرض لها العراق في حينه. فعلاوة على التصريحات الصادرة عن سياسيين وعسكريين في المؤسسة الاسرائيلية، وصل الامر الى حدّ طرح خمسة اقتراحات على جدول اعمال الكنيست، في الآونة الاخيرة، حول خطر التعاظم العسكري والنووي الايراني (هآرتس، ١٧/١٢/١٩٩٢)، اضافة الى اهتمام بالغ توليه وسائط الاعلام والدوائر البحثية والاكاديمية لهذا الموضوع.

في هذا السياق، أشار المعلّق العسكري المعروف، زئيف شيف، الى ان «التناول الاعلامي للمسألة النووية، الذي اعتبر، في الماضي، من المحرمات شبه المطلقة، يتلقى، الآن، لأسباب مختلفة، قوة دفع كبيرة. ومن غير الممكن الادعاء بأن الصحافة الاسرائيلية تتجاهل هذه المسألة الحساسة؛ إذ يتضح من خلال عملية حصر، غير دقيقة تماماً، الى ان الصحافة الاسرائيلية نشرت في العام ١٩٩١ حوالى ١٨٠ مقالاً عن مسألة الاسلحة النووية... [كما ان] الرقابة العسكرية أصبحت أكثر تساهلاً...» (**بوليتيكا**، العدد ٤٤، آذار/مارس ١٩٩٢). ومن المؤكد ان العام ١٩٩٢ شهد قدراً أكبر من الاهتمام بهذه المسألة.

وقد تلقى هذا الموضوع دفعة اضافية في أعقاب بدء محادثات السلام بين العرب واسرائيل؛ إذ لا شك انه سيحتل مكانة هامّة في المحادثات متعدّدة الطرف لدى بحث الرقابة على التسلح في الشرق الاوسط، حيث يعتبر التسلح الايراني، التقليدي والنووي، أمراً ذو صلة وثيقة جداً بطرفي النزاع: العرب واسرائيل.

ولا تقتصر الحملة الاسرائيلية على الصعيد الاسرائيلي الداخلي فحسب، بل تحرص وكالات الاستخبارات، الاسرائيلية والغربية، كما في الحالة العراقية، على تسريب المعلومات عن التعاظم الايراني، بالاسلحة التقليدية والنووية، قطرة قطرة، لصحافيين ووسائط اعلام مختارة ولمعاهد بحوث عسكرية ومدنية. وتحفل وسائط الاعلام الغربية بتغطية واسعة للموضوع، وبشكل تراكمي. ومؤخراً، أصبح تدفق وجبات المعلومات بوتيرة متزايدة يبدو معها ان الجهات المعنية قلقة جداً.

ابعاد الخطر الايراني

تعدّدت الكتابات عن هذا الخطر، متناولة اياه من جوانب مختلفة، بدءاً بالجانب الايديولوجي ـ الاصولي مروراً بالجانب العسكري ـ النووي وانتهاء بالجانب السياسي ـ الاستراتيجي. ولخّص هذه الاخطار رئيس الاستخبارات العسكرية، اللواء اوري ساغي، بقوله ان ايران «تملك الامكانات والطاقات لتكون القوة الكبرى، أو بديلاً للعراق في الخليج، وإذا لم تتمّ عرقلتها فسوف تنجح في تحقيق هذه القدرة. ويعتبر الايرانيون،

الآن، في ذروة مسار محموم لامتلاك ما يسمونه قدرة استراتيجية حاسمة. ولذلك يبذلون جهداً لتعزيز جيشهم التقليدي، وهم يشترون كل شيء من كل مَنْ يوافق على ان يبيع لهم، حيث من الممكن ان يشتروا من الكتلة الشرقية دبابات ومدافع بأسعار رخيصة». ولاحظ، ان ايران أعلنت «عن رغبتها في امتلاك أسلحة نووية، وهي لا تزال تعمل على امتلاك مفاعلات نووية، سواء لأغراض البحث أو لأغراض عسكرية. ومن دواعي أسفنا انه لا يزال يوجد في العالم مَنْ يزودهم بتكنولوجيا نووية... من اوروبا الشرقية والغربية... وكوريا الشمالية... والصين. واعتقد انه من المحتمل ان يصل الايرانيون، في نهاية هذا العقد، الى امتلاك قدرة نووية عسكرية. وفضلاً عن ذلك، يشترون من الصين وكوريا الشمالية تكنولوجيات تتيح لهم انتاج الصواريخ، بما في ذلك تطوير الصواريخ أرض ـ أرض بعيدة المدى». ومضى الى القول ان «ايران متورطة، أيضاً، بالارهاب الدولي وتدعم قائمة طويلة من المنظمات النشطة في هذا المجال. لكنها تقصر نشاطها، حالياً، على مناطق معيّنة لأنها تحاول استئناف علاقاتها السياسية والاقتصادية مع بعض الدول الغربية...» (**يديعوت احرونوت**، ١٧/٤/١٩٩٢).

وعبّر عن هذا الخطر، بشكل واضح، المعلّق العسكري والمستشار الصحفي السابق لوزير الدفاع، يعقوب ايرز بقوله ان «الخطر الذي يتهدّد وجود اسرائيل لم يعد مرتبطاً بالتعاظم العسكري السوري، أو القدرات النووية العراقية، أو العمليات الارهابية من جانب ' حماس ' ، و' حزب الله ' ، و' نمور فتح ' . ان الخطر الذي يتهدّد وجودنا يأتي من ايران. ومع نهاية العقد الحالي من المحتمل ان يتحقق هذا الخطر في أية لحظة» (**معاريف**، ١٢/٢/١٩٩٣). واستطرد في القول: «هناك أوساط سياسية وأمنية في اسرائيل تعتبر الخطر الايراني أكبر ممّا ارتسم لدى البعض ازاء العراق قبل اطلاقه صواريخ سكاد على اسرائيل. ففي هذه الحالة [ايران] لا توجد، هنا، خلافات في الرأي، ولا استخفاف في حجم ومغزى الحقائق. كما ان الزمن ليس عنصراً مطمئناً، لأن المرحلة الآنية للسياسة الايرانية تتمثل بتوسيع النشاطات الارهابية في العالم، ودعم الاتجاهات الاسلامية في دول المنطقة، وفي الارض [المحتلة] وداخل اسرائيل. وفي مصر وتركيا بات ملموساً، الى حدّ كبير، هذا النشاط التآمري» (**المصدر نفسه**).

ورأى شيف ان الامـور أصبحت أكثر تعقيداً، وذات بعد اضافي يتمثل بسباق جديد للتسلح في الشرق الاوسط، يتخلله السلاح النووي هذه المرة، «فايران تقوم، الآن، بتطوير أسلحة نووية، وذلك ليس لاعتقادها بأن اسرائيل تمتلك هذه الاسلحة. فهذا الاعتقاد موجود منذ عهد الشاه، وحتى بعد ان تولّى [آية الله] الخميني مقاليد الحكم. ومع ذلك، لم تتجه ايران الى المسار النووي. ان التحوّل في سياسة ايران حدث، ليس بسبب تفوق اسرائيل، وانما عقب ما تكشف في العراق. وإذا نجحت ايران في مساعيها للتسلح بأسلحة نووية، فمن المشكوك فيه ان تبقى سائر الدول العربية غير مبالية، أو عديمة الاكتراث. فالبعض منها سيلجأ الى الخيار النووي حتى وإنْ كان تنازل عن ذلك في الماضي. وبمعنى آخر، فإن اضفاء الطابع النووي على المنطقة قد يكون متعدّد القطب، ومن ثم يكون أشد تعقيداً وخطراً على المنطقة كلها، بصفة عامة، وعلى اسرائيل، بصفة خاصة» (بوليتيكا، **مصدر سبق ذكره**).

وحلّل المعلّق العسكـري رون بن ـ يشـاي ابعـاد ذلك بقوله: «عندما يتحدث زعماء الدول العربية الراديكالية عن محو اسرائيل من على الخارطة فإنهم يعتمدون في ذلك على انعدام التناسب: ففي حالة وجود سلاح نووي بأيدي [اعدائها]... تبقى اسرائيل في وضع من الدونية، لأن قدرتها على الامتصاص والبقاء أقل بكثير من قدرة الذين يهددونها... فمساحتها محدودة بالمطلق، ناهيك عن محدوديتها بالنسبة لمساحة الدمار الفعليـة لقنبلة نوويـة بقـوة القنبلة التي ألقيت على هيروشيمـا أو ناغازاكي؛ وغالبية سكان الدولة اليهودية وصناعاتها مكدّسة على شكل كتل متراصة ومكتظة على طول الساحل». وعليه، فمن ناحيتهم «يستطيع زعماء ايران والعراق وليبيا وسوريا الافتراض انه إذا كانت اسرائيل قادرة على توجيه ضربة ثانية بأسلحة نووية أو بأسلحة أخرى ـ حتى وإنْ أدّت هذه الضربة الى سقوط عشرات الآلاف من القتلى والجرحى، والى تدمير البنية الاقتصادية ـ فلا يزال هناك ما يستحق المحاولة. فالأمر يتعلق، في المقام الاول، بأشخاص مستبدين يحتكرون عمليـة صنـع القرار، ولا تقيّدهم قوانين أو رقابة برلمانية، مثلما في الانظمة الديمقراطية، وغير ملزمين بتقديم

تقرير أو كشف حساب لأي أحد. لقد أثبت غالبيتهم ان في مقدورهم ارسال آلاف البشر ليلاقوا حتفهم، دون ان يهتز لهم رمش، وفي سبيل أهداف تقل نبلاً بكثير عن هدف اقصاء الكيان الصهيوني عن قلب العالم الاسلامي». وخلص الكاتب الى القول: «ولذا، يمكن الخروج بتقييم، بقدر كبير من اليقين، بأنه منذ اللحظة التي تتوفر فيها قنبلة اسلامية في متناول اليد، فإن مجرد وجودها واحتمال استخدامها في المستقبل سيكون من شأنه التأثير بصورة مدمّرة، تقريباً، على كل مناحي الحياة والتفكير لدى مواطني اسرائيل، وارباك قدرة الدولة على استيعاب الهجرة وبناء الاقتصاد، واتخاذ قرارات سياسية وفقاً لمصالحها طويلة الأجل» (**المصدر نفسه**).

وفي مقابلة اجراها الصحفي ران ادليست مع الرئيس الايراني السابق، ابو الحسن بني صدر، في باريس في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، سئل الزعيم الايراني المنفي إذا كانت لدى حكام ايران أية روادع لاستخدام القنبلة النووية، فكانت اجابته «لن تكون لديهم أية روادع في القاء القنبلة على تل ـ أبيب» (**بمحانيه**، ١٩٩٣/١/٢٧). وتحادث الصحفي مع آية الله ايراني، أحد المقربين من الخميني سابقاً واللاجىء في سويسرا، فقال: «ان الفرق بين موقف القيادة الايرانية من استعمال القنبلة النووية وبين موقف زعماء آخرين ـ أكثر عقلانية بقليل ـ هو انهم على استعداد لاستخدام هذه القنبلة. ولا شك لدي انه لو كنا نملك القنبلة في اثناء الحرب مع العراق لقمنا بالقائها على العراقيين» (**المصدر نفسه**).

ووصل بعض الكتابات حول البرنامج الايراني الى حدّ اثارة الذعر، إنْ لم يكن أكثر من ذلك. ففي تحقيق بعنوان «١٩٩٩ سنة القنبلة [النووية] الايرانية»، كتب افنير افراهامي يقول: «ماذا أنت فاعل سنة ١٩٩٩؟... لا فرق، فحيثما ذهبت ستلحق بك القنبلة الايرانية، وستحوم فوق رأسك كالقمر البدر، ووجهها المكفهر سيحدق بك في نيامك وقيامك، وفي ذهابك على الطريق. وعلى نورها ستعيش (في أحسن الاحوال)، وسترافقك، دائماً، في منتصف أي من مخططاتك» (**معاريف**، ١٩٩٣/٢/١٢).

الّا انه في مجال الرعب، أيضاً، وكما في الحالة مع العراق، هناك مَنْ يحاول طمأنة الذات ودفع الآخرين الى القيام بالمهمة نيابة عن اسرائيل. فالكثير من الكتابات تحاول الاستنتاج ان هذا الخطر، كما ذكر نائب وزير الخارجية، يوسي بيلين، «لا يهدّد [اسرائيل] فحسب، وإنما دول المنطقة كلها» (**هآرتس**، ١٩٩٣/٢/١٧). وأيّده في ذلك يعقوب ايرز بقوله: «بالمفهوم الكوني، ليست اسرائيل وحيدة في المعركة. فدول الخليج، والدول المستهلكة للطاقة في العالم الحر تواجه خطراً أكثر شدة. فليس المقصود، هنا، غزو للكويت والسيطرة على حقول نفط مثلما فعل العراق. ان مستقبل مناطق النفط في شبه الجزيرة العربية كلها، والنشاط الحر في مياه الخليج أصبح يلفّه الضباب» (**معاريف**، ١٩٩٣/٢/١٢).

اضلاع الخطة الايرانية

لاحظ ايرز، ان الخطة الايرانية تتألف من ثلاثة أضلاع: «توسيع القدرات التقليدية، والتنمية السريعة للقدرات النووية، ونشاطات الارهاب والتآمر الى حين تحقيق الهدفين الاولين». وأشار الى ان النظام الاصولي في ايران استنتج، منذ نهاية حرب السنوات الثمان مع العراق، «ان انعدام التسلح النووي والكيميائي والبيولوجي، وعدم القدرة على اطلاق الصواريخ كان السبب في هزيمته. وعليه، فقد أصبح التسلّح بهذه الوسائل على رأس سلم أولوياته القومية... بموجب خطة خمسية، تبلغ تكاليفها، وفقاً لأحد مراكز البحوث في لندن، ما يزيد عن ثلاثين مليار دولار... وكان ينبغي للتسلح الايراني السريع ان يثير قلقاً كبيراً في أوساط المجتمع الدولي، وفي دول الخليج، وفي الدول الاوروبية المعتمدة على الاحتياطات النفطية في الصحراء السعودية. لكنه يبدو ان الاعباء الاقتصادية الاوروبية، والركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الاميركية، تجعل أبعاد هذا الخطر بعيدة عن الأعين هناك. ففي مؤتمر القمة للمجموعة الاوروبية الذي عقد في ادنبره في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، رفض المستشار الالماني، هلموت كول، اقتراح واشنطن بفرض حظر سلاح على ايران، وسمحت القمة لايران بشراء سلاح دفاعي» (**المصدر نفسه**).

وتزخر وسائط الاعلام الاسرائيلية والغربية بالمعطيات والاحصائيات حول التسلّح الايراني، مضيفة

اليها التعليقات والتحليلات، بما يشبه التغذية التبادلية بينها وبين الاعلام الغربي. ففي المجال النووي، أشار تقرير موسّع بعنوان «قنابل للبيع في السوق السوداء»، أعدّه المراسل العسكري رون بن ـ يشاي، وشارك فيه الباحث في معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب، دانيئيل ليشيم، اضافة الى مراسليّ الصحيفة في فيينا وبون، الى ان ايران حصلت، فعلاً، على رأسين الى ثلاثة رؤوس نووية من كازاخستان (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٦/٢٦).

ومنـذ انهيار الاتحاد السوفياتي يتردد، من حين لآخر، موضوع حصول ايران على السلاح النووي من الجمهوريات الاسلامية التي كانت تشكّل جزءاً منه. وتدعي المخابرات البريطانية ان ايران تملك أربعة رؤوس نووية حصلت عليها من كازاخستان، وجرى تركيب اثنين منها على صواريخ «سكاد» محسّنة، وان ايران ستتمكن حتى العام ٢٠٠٠ من انتاج قنبلتها النووية بنفسها، وانها تحصل على الدعم الرئيس، في المجال النووي، من الصين، وان الصينيين ليسوا الشركاء الوحيدين في الجهد النووي الايراني، فهناك باكستان ايضاً (التي نجحت بقواها الذاتية في صنع «القنبلة الاسلامية»)، وكوريا الشمالية، والهند، والبرازيل، والارجنتين، وعشرات ـ إنْ لم يكن مئـات من خبـراء الذرة الروس الذين وظّفهم الايـرانيـون بعـد انهيـار الاتحاد السوفياتي (**بمحانيه**، ١٩٩٣/١/٢٧). ويعدّد ليشيم المواقع الرئيسة التي يتركّز فيها النشاط النووي الايراني، وهي:

- بوشير، على شاطىء الخليج [العربي]، حيث يوجد مفاعلان نوويان منذ عهد الشاه.
- غورغان، على شاطىء بحر قزوين، حيث يعمل الروس على اقامة مفاعلين نوويين بقدرة ٤٤٠ ميغاواط.
- درجوين، في اقليم خوزستان، قرب مدينة أهواز، حيث يعمل الصينيون على اقامة مفاعلين نوويين بقدرة ٣٠٠ ميغاواط.
- طهران، مفاعل صغير للبحوث أُقيم منذ عهد الشاه، بقدرة ٥ ميغاواط.
- موعلم كلايـه، قرب بحر قزوين، شمال غربي طهران، وهو مركز للابحاث النووية العسكرية، يخضع لمسؤولية حراس الثورة.
- أصفهان، مركز بحوث عسكرية، يعمل فيه خبراء من الصين وكوريا الشمالية.
- كاراج، بالقرب من طهران، الذي يُستخدم، بناء على ادعاءات طهران، للاغراض الطبية والزراعية.
- سغهند، وهو منجم لليورانيوم في وسط ايران (**معاريف**، ١٩٩٣/٢/١٢).

ومؤخراً، نقلت احدى الصحف الاسرائيلية عن مجلة «يو. اس. نيوز أند وورلد ريبورت»، ان لكوريا الشمالية وايران مخططات مشتركة لتطوير السلاح النووي. ونسبت المجلة الى مصادر استخباراتية غربية قولها ان ايران سوف تحوّل الى الكوريين مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتطوير صواريخ باليستية قادرة على اصابة اهداف في اليابان. وقيل انه، في المقابل، ستسلم كوريا الى ايران عدداً غير معروف من القنابل النووية، ومخططات لاقامة مفاعلات نووية (**هآرتس**، ١٩٩٣/٣/٢٢).

وقد أكد رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية، جيمس فولزي، في شهادة له في حضور احدى لجان مجلس الشيوخ، ان ايران تملك البنية التحتية التكنولوجية الاساسية الضرورية لانتاج السلاح النووي، وهي قادرة على انتاج سلاح كهذا في غضون ثماني الى عشر سنوات، دون مساعدة خارجية، بل تستطيع تحقيق ذلك في غضون فترة أقصر بكثير اذا وفّرت لها دول اخرى المعدات الضرورية لانتاج قنبلة نووية. وقال فولزي، ان الولايات المتحدة الاميركية ليست قلقة من أفعال ايران فحسب، بل وأيضاً من تصريحات أعضاء القيادة الايرانية الذين قالوا مؤخراً بأنهم لا يسلمون «بالاحتكار النووي الاسرائيلي». وشدّد على ان الخطر لا يكمن، فقط، في خطة التسليح الايرانية بأسلحة الدمار الشامل ـ النووي والبيولوجي والكيميائي ـ بل وأيضاً الخطر المتأتي من تسلّح ايـران بصـواريخ بعيدة المدى، وقاذفات بعيدة المدى، وطائرات مقاتلة وغواصات. وأضاف ان لايران «خطة

نشـطة لانتـاج السـلاح الكيميـائي» والتي في اطارها تنتج حوالى مئة طن من المواد الكيميائية للاستخدام العسكري. ومعظم هذه المواد من الغازات التي تسبب الاختناق والحروق الجلدية. كما انها تملك، أيضاً، مخزوناً من غاز الاعصاب (**المصدر نفسه**، ٢٥/٢/١٩٩٣).

وأكد الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الاميركية، روبرت غيتس، ان ما يقلق هو «اصرار ايران على امتلاك أسلحة القتل الجماعي من الانواع كافة ـ البيولوجي والكيميائي والنووي ـ علاوة على الصواريخ لاطلاق هذه الأسلحـة». ولاحظ غيتس، ان ايران تستطيع الحصول على السلاح النووي «حتى نهاية العقد الحالي». وأضاف، ان لدى الاميركيين دلائل على ان خطة التسلح الكيميائي الايراني تشمل وسائل قتالية قادرة على التسبب بالاختناق او الجروح او تعطيل الجهاز الدموي، وان التقديرات بشأن الترسانة الايرانية من هذا السلاح تتراوح بين بضع مئات من الاطنان وألفي طن (**المصدر نفسه**، ٩/٣/١٩٩٣).

وكما في حالة العراق، نشرت الصحيفة ذاتها نقلاً عن البرنامج التلفزيوني البريطاني «بانوراما» تفاصيل مثيرة عن المحاولات الايرانية، لشراء المعدات والمواد اللازمة لخطتها التسليحية من عدد كبير من الدول، أبرزها محاولة شراء معدات لاشباع اليورانيوم من بريطانيا، ومحاولة لشراء حاسوب الكتروني من طراز آي.بي.ام ـ ٩٠٠٠ يمكن استخدامه لانتاج السلاح الذري، وهجوم بسلاح متطوّر، من جهة مجهولة يعتقد انها «الموساد»، على سفينة تحمل شحنة كانت ترسلها شركة سويسرية الى ايران (**المصدر نفسه**).

وفي مجال السلاح التقليدي، أفاد تقرير شامل عن سباق التسلح في دول المنطقة نشرته مجلة «نيوزويك» الامـيركيـة، شارك فيه مراسلوها في اوروبا وآسيا والدول العربية واسرائيل، ان ايران حصلت، مؤخراً، على صواريخ حديثة من الصين تستطيع فيها ضرب الاسطول الاميركي في الخليج. كذلك وصلت الى ايران صواريخ متطوّرة، مضادة للطائرات من طراز SA-4 و SA-6 ، الامر الذي أثار قلقاً كبيراً بين ضباط الاسطول الاميركي. كذلك اشترت ايران مئات الدبابات من طراز T-72 من تشيكوسلوفاكيا [سابقاً]؛ اضافة الى غواصتين هجوميتين من روسيا، وعشرات الطائرات من طراز ميغ ـ ٢٣ (**معاريف**، ٢٥/٦/١٩٩٢).

وجاء في تقرير آخر للصحيفة ذاتها، ان الصفقة مع روسيا تتضمن شراء ثلاث غواصات هجومية. كذلك اشترت ايران من روسيا مئات الدبابات والمدرعات والمدافع. وتشكّل المدفوعات الايرانية «أوكسجين» الصناعة الروسية الثقيلة. والمقصود صفقة حجمها سبعة مليارات دولار على مدى خمس سنوات. وتشمل الصفقة، علاوة على الغواصات الثلاث، ٢٠٠ طائرة مقاتلة، وأكثر من عشرين طائرة قاذفة بعيدة المدى، اضافة الى قطع غيار ومعدات انتاج. وتتضمن الصفقة مع الصين، في المجال التقليدي قاذفات صواريخ وطائرات وصواريخ ذات مدى قصير ومتوسط، دون اهمال معدّات الانتاج الذاتي. والمقصود صفقة بمقدار مليار ونصف المليار دولار للخطة الحالية. كذلك أجرت ايران مفاوضات مع كوريا الشمالية لشراء صواريخ أرض ـ أرض من طراز «نو ـ دونغ»، وهو صاروخ بالستي يصل مداه الى ١٣٠٠ كيلومتر، يغطي مساحة اسرائيل بأكملها (**المصدر نفسه**، ١٢/٢/١٩٩٣).

أمّا المجال الثالث، فهو نشر الاسلام الاصولي في دول اسلامية، والتبنّي التام لسلاح الارهاب. وتحظى النشاطات الايرانية، في هذا المضمار، بتغطية واسعة في وسائط الاعلام الاسرائيلية التي غالباً ما تبحث عن صلة بين ايران وأي نشاط من هذا النوع. وفي الحقيقة، فإن الاصولية تحقق امتداداً مذهلاً في العالم العربي، خاصة في الجـزائر والسودان وتونس ومصر ولبنان وفلسطين، علاوة على النشاط الايراني في الجمهوريات الاسلامية والسوفياتية سابقاً وفي افغانستان وبلدان أخرى. وكان لهذا الامر آثار واضحة في توتير العلاقات بين ايران وعدد من هذه الدول، أبرزها الجزائر وتركيا ومصر. كذلك غالباً ما يتمّ ربط أي عمل ارهابي أو عنيف في أي مكان من العالم بايران.

وتعليقـاً على هذه المعـطيات، خلص ايرز الى القول: «...عندما تصنّف اسرائيل كتجسيد للكفر، في نظر الاسـلام، تتـوفّـر المبـررات لتوحيد وسائل الارهاب كافة ضدها اليوم، وكل وسائل السلاح المتقدم غداً. ولا

تحاول ايران محو آثار بصماتها عن نشاطها. فالمواجهة، هنا، مع متديّنين متعصبين. وليس هناك مَنْ يمكن التحاور معه، وليس هناك مَنْ يمكن التأثير على تطرفه نحو الاعتدال، وليس هناك مَنْ يهمه التنديد أو الادانة» (**المصدر نفسه**، ١٢/٢/١٩٩٣).

مواجهة الاخطار

تحظى معضلة الاخطار التي تراها اسرائيل على مستقبلها في المحيط النووي المتوقع، باهتمام بالغ من جانب اصحاب القرار، والخبراء، ووسائط الاعلام هناك. ويمس هذا الاهتمام الجوانب المختلفة للموضوع، خاصة انعكاسات الامر على النظرية الامنية لاسرائيل التي يعتبر الردع عموماً، والردع النووي خصوصاً، أحد أعمدتها الرئيسة، والذي يتهدّده السقوط. وفي هذا الصدد، لاحظ الوف بن، ان «التعاظم العسكري لايران وطموحاتها النووية ادخلا تغييراً جوهرياً في المفهوم الامني لاسرائيل. فللمرة الاولى منذ العام ١٩٤٨، أصبحوا يشيرون في اسرائيل الى خطر مصيري جديد. فالجيوش الكبيرة للدول المجاورة تبدو، حالياً، أقل خطراً من دولة بعيدة تسعى الى هيمنة اقليمية بقوة الذرة، الارهاب والاصولية الاسلامية». وأشار الى ان المفهوم الامني «ارتكز على النقل السريع للحرب ضد أراضي العدو وحسمها في البر. هذا المفهوم لم يعد وثيق الصلة ازاء الخطر الايراني. فاسرائيل لا تستطيع دحر ايران في حرب برية، ولا تستطيع ضربها بالوسائل التقليدية، كالطائرات والدبابات... ان الاعتراف بالخطر الايراني يستلزم اعادة النظر في عناصر القوة الاسرائيلية. وفي العام الماضي، تحدث رئيس الاركان، ايهود باراك، عن المستويات الثلاثة لأمن اسرائيل: القدرات التقليدية للجيش الاسرائيلي، الردع غير التقليدي (الموجود في ادراك العرب)، والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الاميركية. وينبغي ان يضاف الى هذه القائمة مستوى رابع وهو تسويات سلام ورقابة على التسلح مع الدول المجاورة...» (**هآرتس**، ٤/٣/١٩٩٣).

أكد ذلك، أيضاً، المعلق العسكري، رؤوبين فدهتسور، بالقول: «انه في اليوم الذي تفقد فيه اسرائيل هيمنتها النووية، سينهار أحد المرتكزات الاساسية للتوازن الحساس جداً بينها وبين جاراتها، وسيذهب ادراج الرياح العنصر الحاسم لقدرة الردع الاسرائيلية، بل سيكون من الصعوبة بمكان التكهن بتأثير ذلك على شبكة العلاقات بين اسرائيل ودول المنطقة». وفي القيادة العسكرية «ثمة فهم وادراك جيدان لذلك. فخلال أحاديث ليست للنشر، أعرب كثيرون من القادة عن قلقهم العميق من تغيّر قواعد اللعبة النووية في الشرق الاوسط». ولاحظ انه بالرغم من ان العقيدة العسكرية التي تبلورت في الجيش الاسرائيلي لا تشمل العنصر النووي، وتعتمد كلها على استخدام القوات التقليدية، فقط، «الاّ ان الخيار النووي موجود في الخلفية كسلاح المخرج الاخير. وهذا النظام الامني سوف يتلاشى عندما تفقد اسرائيل الاحتكار الذي تحظى به في المجال النووي. ولدى قيام دولة شرق أوسطية بامتلاك أسلحة نووية، سوف تتعرّض اسرائيل لآلة الابتزاز التي يصعب تقدير نتائجها» (**المصدر نفسه**، ١٨/٦/١٩٩٢).

ويتمحور النقاش والجدل في سبل مواجهة الواقع الجديد في إطار ثلاثة مذاهب أمنية، داخل كل منها تصادم في الآراء. يدعو المذهب الاول الى العمل على مواصلة احتفاظ اسرائيل بالاحتكار النووي، ومنع تحقيق هذا الانجاز من جانب أي من دول المنطقة، بالوسائل كافة، بما فيها القوة العسكرية. ويدعو المذهب الثاني الى جعل المنطقة خالية من الاسلحة النووية في إطار اتفاقات سلام وترتيبات رقابة متبادلة. بينما يدعو المذهب الثالث الى التسليم بتنوية الشرق الاوسط لخلق ما يشبه ميزان الرعب بين الاطراف.

اولاً ـ وهم الابقاء على الاحتكار النووي

كان الاحتكار النووي، على الدوام، عنصراً أساسياً في نظرية الامن الاسرائيلية، لكنه برز، بوضوح، مع اقتراب العرب من امكانية امتلاك هذا السلاح، خاصة في حالة العراق، وقصف المفاعل النووي «اوزيراك» قرب بغداد في العام ١٩٨١. ففي أعقاب ذلك، أسس خبراء السياسة نظرية مثيرة وضعوا في صلبها ما

أسموه بـ «عقيدة بيغن» أو «نظرية بيغن»، تحدد في صلبها سياسة ترمي الى منع دول الشرق الاوسط، بوسائل عسكرية، من التسلح بأسلحة نووية (**المصدر نفسه**).

وإزاء الخطر الايراني، تصاعدت، خلال العامين الاخيرين، الكثير من الاصوات الداعية للجوء الى هذه النظرية، كان أبرزها ما جاء على لسان ثلاثة من كبار قادة الجيش الاسرائيلي. فاضافة الى ما قاله رئيس الاستخبارات العسكرية، اللواء اوري ساغي، أعلاه، أعرب نائب رئيس الاركان، اللواء امنون شاحاك، في مقابلة معه عن اعتقاده «ان دولة اسرائيل ينبغي ان تبذل، الآن، كل طاقتها، وقصارى جهدها للحيلولة دون تطوير قدرة نووية في أية دولة عربية... ومن ناحيتي، فإن كل أو غالبية الوسائل جاهزة لهذه المهمة» (**معاريف**، ١٧/٤/١٩٩٢). أمّا قائد سلاح الجو، اللواء هرتسل بودينغر، فكان أكثر وضوحاً عندما قال: «من الواجب على اسرائيل ان تسعى لمنع دخول أسلحة نووية الى الشرق الاوسط. وينبغي ان نقوم بأكبر اعاقة بشتى الطرق الممكنة، سواء كان ذلك بوسائل عسكرية، أو بوسائل سياسية... ان ايران تحاول امتلاك أسلحة نووية، ولكن سلاح الجو قادر على العمل في أماكن نائية» (**هآرتس**، ١٥/٦/١٩٩٢).

الاّ ان هذا التفكير يلقى انتقادات واسعة وحادّة. وعلى سبيل المثال، تساءل اللواء (احتياط) ابراهام تامير: «ما الذي سنفعله وفقاً لمقولة سلاح الجو؟ هل نطير في أرجاء العالم لكي ندمر بُنى نووية قد تشكل تهديداً لنا... ام أنه يقترح ان يقوم الجيش الاسرائيلي باحتلال سوريا المتاخمة لنا غداً، واحتلال ايران بعد غد، وبعد ذلك احتلال باكستان؟» (**يديعوت احرونوت**، ١٦/٦/١٩٩٢).

ويتفق معه في ذلك المعلق العسكري، زئيف شيف، بقوله: «ثمة شكوك كبيرة في ما إذا كان من الممكن تكرار عملية قصف المفاعل العراقي، بالسهولة العسكرية نفسها، ضد دولة عربية ما أو ضد ايران...» (**هآرتس**، ١٦/٦/١٩٩٢). وفي مناسبة أخرى، لاحظ شيف ان «الامور تسير باتجاه واضح جداً: الشرق الاوسط يمر في مسار من التنوية. وفي هذا السياق، هناك عدد من الدروس التي يتوجب استخلاصها من حرب الخليج:

«اولاً ـ اذا توفّرت لأمة موارد كافية وزعامة تملك الاصرار وبنية أساسية علمية ـ تكنولوجية، حتى وإنْ كانت متوسطة، فهي تستطيع الوصول الى السلاح النووي أو أي سلاح غير تقليدي آخر. والسؤال هو مدى الاصرار وطول المدة الزمنية اللازمة لذلك. والمجتمع الدولي، بكل المؤسسات التي لديه يستطيع، على أكثر تقدير، ابطاء هذا المسار.

«ثانياً ـ ان الفشل الاستخباراتي قد يكرر نفسه. وهذا الفشل لم يكن من نصيب الاميركيين وحدهم. فقد كان لروسيا آلاف الرجال في العراق منغمسين في كل المجالات، بما في ذلك الجيش، ولم يعرفوا عن ذلك. وقد عرفت اسرائيل أكثر بقليل. ولكن مع الاخذ في عين الاعتبار الاخطار المتعلقة بوجودها، فإن ما كانت تعرفه ليس كافياً. وعلى الرغم من الاقمار الصناعية الاميركية، وعلى الرغم من آلاف الخبراء الروس الذين كانوا في العراق، فقد كان هناك فشلاً استخباراتياً للمجتمع الدولي بأسره في هذا المجال. ولذا فإن هذا يمكن ان يتكرر.

«ثالثاً ـ لولا الاخطاء التي ارتكبها [الرئيس العراقي] صدام حسين، لأصبحت القنبلة النووية الاولى بيديه مع أواخر العام ١٩٩٢» (**سكيراه حودشيت**، العدد ٤ ـ ٥، حزيران / يونيو ـ تموز / يوليو ١٩٩٢).

ويشكّل ما كتبه المعلّق العسكري، رؤوبين فدهتسور، أفضل تلخيص للحجج المثارة ضد هذا المفهوم، عندما شدّد على ان «من الواجب ان يكون مفهوماً وواضحاً انه لا سلاح الجو ولا الجيش الاسرائيلي كله يستطيعان بأسلوب عسكري وقف مسار التسلّح بأسلحة نووية في دول الجوار. وعلى الاكثر يستطيعان تعطيل هذا المسار لفترة محدودة جداً. ومَنْ يقول بأن علينا ان نتابع ما يحدث في ايران بشأن انتاج أسلحة نووية، وان ندرس، في هذا السياق، الاحتمالات الموجودة والقائمة أمام الجيش الاسرائيلي في المضمار العسكري، إنما يضلّل ليس مستمعيه، مواطني اسرائيل فحسب، بل يضلّل، أيضاً، صانعي القرار» (**هآرتس**، ١٨/٦/١٩٩٢). ومضى فدهتسور قائلاً: «صحيح ان قصف المفاعل بالقرب من بغداد كان عملية استراتيجية عسكرية باهرة، ولكنه

كان عملية لمرة واحدة فقط، فاسرائيل لن تستطيع تكرارها أو القيام بعمل عسكري مماثل ضد دول أخرى، ولو فقط بسبب قيود عسكرية وعملياتية. ان مَنْ يعتقد بأنه في ظل الظروف الدولية الحالية تستطيع اسرائيل قصف منشآت نووية في دولة أخرى، دافعة ثمن ذلك بصدور ادانة في الامم المتحدة فقط، لا يقرأ الخريطة على نحو صحيح. ولكن من الناحية العسكرية، أيضاً، سيكون من قبيل الغطرسة الجوفاء الحديث عن عملية تؤدي الى تدمير البرنامج النووي لايران أو للجزائر. صحيح أن سلاح الجو يملك ولا شك قدرة عملياتية تتيح له الطيران لمسافة ١٥٠٠ كيلومتر حتى طهران، وضرب المفاعل النووي هناك، بيد ان تدمير المفاعل لا يعني القضاء على البرنامج الخاص بتطوير أسلحة نووية. ولقد أثبت العراقيون ان بالامكان تطوير أسلحة نووية حتى من دون استخدام مفاعلات، ومن خلال نشر المنشآت الاخرى في مناطق شاسعة. ومن المشكوك فيه ما إذا كان سلاح الجو الاسرائيلي قادراً على تنفيذ ما عجزت عنه قوة جوية اميركية جبارة على مدى أكثر من أربعين يوماً من القصف الجوي» (**المصدر نفسه**).

ثانياً ـ تجريد المنطقة من السلاح النووي

هنا، ترى غالبية الآراء ضرورة تجريد المنطقة من السلاح النووي. لكن عوائق كبيرة تقف في وجه هذا الخيار، أهمها ضرورة التوصل، أولاً، الى اتفاقات سلام تشمل كل دول المنطقة، وهو أمر ليس بالهين، اضافة الى اصرار البعض على ضرورة التوصل الى اتفاقات حول ترتيبات رقابة متبادلة وتعزيز الثقة أولاً. علاوة على ذلك، يطالب الكثير من هؤلاء باشتراط الابقاء على القوة النووية الرادعة بأيدي اسرائيل لكونها «المجال الوحيد الذي يؤثر فيه عدم التناسب بينها وبين العرب لصالح اسرائيل» (شيف، **مصدر سبق ذكره**). ولاحظ شيف بأنه حتى إذا امتلكت اسرائيل التفوق في مجال السلاح التقليدي «فلن يكون هذا التفوّق ذو مغزى في حالة وصول السلاح النووي الى الشرق الاوسط، وان احتمال تحقيق العرب لتسوية مع اسرائيل تتضمن تسوية اقليمية الى جانب اضعاف قوتها الرادعة، هو احتمال ضعيف. ومن الجدير بنا القول بأن لا يضغطوا على الامرين لأنهم، في نهاية المطاف، لن يحصلوا على أي منهما» (**المصدر نفسه**).

وناقش شلومو غازيت هذه الفكرة محدداً أربعة شروط لتطبيقها دون ان ينفي، هو الآخر، ضرورة احتفاظ اسرائيل بقوتها النووية الرادعة، ولكن من خلال تقديم عروض سخية للتسوية السياسية، إذ «لن نصل الى ازالة شبح الحرب الا إذا اقترحنا عليهم شيئاً ما يقترب من تحقيق توقعاتهم وآمالهم» (**يديعوت احرونوت**، ١٠/٦/١٩٩٢). أمّا الشروط الاربعة التي اقترحها غازيت فهي:

« ـ علينا ان نسعى الى اتفاقية سياسية تقلص، قدر الامكان، شبح الحرب.

« ـ علينا ان نسعى الى اتفاقية سياسية تفي، بصورة معقولة، بمتطلبات واحتياجات الطرفين.

« ـ علينا ان نعرف ان اتفاقية السلام، بحد ذاتها، ليس من شأنها ـ لحزننا الشديد ـ القضاء على الخطر الامني المحدق باسرائيل قضاء مبرماً.

« ـ علينا ان نصر على ان تبقي بنود اتفاقية السلام، في حوزة اسرائيل، على القدرة العملياتية للدفاع عن النفس، ولردع، بل ولدحر أي معتدٍ إذا تطلب الامر» (**المصدر نفسه**).

ولا يختلف معه في ذلك زميله ايتان هابر عندما قال: «ان لدى اسرائيل مهلة زمنية تصل الى بضع سنوات للتوصل الى سلام كامل مع الدول العربية المحيطة بنا، ويجدر بنا ان نفعل ذلك حتى وإنْ كان الثمن هو تقديم التنازلات؛ وذلك قبل ان تمتلك سوريا، وايران، وليبيا، والجزائر، قنابل نووية. ولقد قالوا قديماً: خير البرّ عاجله» (**المصدر نفسه**، ١٦/٦/١٩٩٢).

ويتفق رئيس الوزراء ووزير الدفاع، اسحق رابين، مع ذلك، ولكن بتحفظ أكبر. ففي مقال كتبه قبل الانتخابات الاخيرة ووصوله الى السلطة، جاء فيه: «ان من الواجب على اسرائيل ان تواصل سياستها المعلنة في الاستعداد لجعل المنطقة خالية من أية أسلحة دمار شامل، من طريق اتفاقات بينها وبين كل دولة من

دول المنطقة، ومن طريق ترتيبات اشراف متبادل... وانني اثق في ذلك، أكثر من الثقة في اشراف دولي، على غرار الامم المتحدة التي فشلت... ان اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية تحت اشراف الامم المتحدة اثبتت فشلها في النموذج العراقي، ومن ثم لا ينبغي الاعتماد عليها» (بوليتيكا، العدد ٤٤، **مصدر سبق ذكره**).

من جهة أخرى، هناك مَنْ لا يرى أية امكانية لتحقيق هذه الفكرة، ومنهم اللواء امنون شاحاك، نائب رئيس الاركان، الذي رأى ان «من المستحيل التفاوض مع العراق أو ايران حول أي موضوع أو مسألة كهذه... ولا أوافق على انه من غير الممكن ارجاء المسار...» (**معاريف**، ١٧/٤/١٩٩٢). وأيّده في ذلك الباحث ليشيم قائلاً: «ان امتحان الامم المتحدة والوكالة الدولية للرقابة على التسلح النووي، والولايات المتحدة الاميركية ودول غربية أخرى، في محاولات منع انتشار السلاح النووي، يتمثل في قدرة هذه الجهات على فرض التفتيش في أي موقع مشتبه به في هذه الدول وغيرها، في أي موعد تختاره جهات الرقابة الدولية، دون أية قيود. فالتجربة مع العراق، الذي لا يزال يشكّل مرتعاً واسعاً للمفاجآت الصاخبة بعد فترة طويلة من بدء زيارات طواقم المراقبة، مثل كمية أدوات الطرد المركزي التي اشتراها من المانيا (آلاف عدّة) يدل على ان الحد الادنى الضروري للرقابة الفعّالة على خطط نووية جديدة هو حرية العمل، والاصرار، من جانب فرق الرقابة على تنفيذ تفتيش مؤلم، في أي مكان وزمان، دون قيد، وإنْ كانت مثل عمليات التفتيش هذه لا تؤمّن الكشف الكامل للمنشآت المشتبه بها» (بوليتيكا، العدد ٤٤، **مصدر سبق ذكره**).

ثالثاً ـ ميزان رعب بين الاطراف

يبرز هذا الخيار لأسباب من بينها الادراك ان اسرائيل، وربما المجتمع الدولي، سيفقدان، إنْ عاجلاً أو آجلاً، السيطرة على منع انتشار السلاح النووي في المنطقة. وفي هذا الاطار، دعا مؤيدو هذا الخيار ـ وهم قلّة ـ لانتقال اسرائيل الى سياسة الردع النووي المكشوف، مما يتطلب اعلانها، صراحة، عن امتلاكها لهذا السلاح، بما يترتب على ذلك. ولخّص أحد كبار مؤيدي هذه الفكرة، الباحث شاي فيلدمان (الذي نشر قبل نحو عشر سنوات كتاباً بهذا المعنى، وكذلك الدكتور شلومو اهارونسون في الجامعة العبرية)، مزاياها بالقول: «يبدو ان لسياسة الردع النووي المكشوف أربع مزايا أساسية: ردع أكثر موثوقية نتيجة لتقلّص الشكوك في نظر العرب بشأن وجود قدرة نووية بأيدي اسرائيل؛ امكانية تطوير نظرية ملائمة تناسب هذه الوسائل، من خلال توفير امكانية اشراف ورقابة خارجية على النظرية؛ توفير امكانية تطوير حوار استراتيجي بين رؤساء الدول وقيادات المؤسسات الامنية في دول المنطقة، والذي يتمّ في إطار توضيح مفاهيم الاخطار لدى كل طرف من اجل تقليص احتمال بروز سوء فهم يخشى ان يؤدي الى تصعيد منفلت؛ وأخيراً، تعزيز الادراك في أوساط الشعوب داخل دول المنطقة بشأن إبعاد وجود قدرات نووية» (**المصدر نفسه**).

وكان الهدف من ذلك ان يؤدي الانتقال الى سياسة نووية علنية من جانب اسرائيل الى تعزيز الادراك داخل الدول العربية لعدم قدرة تلك الدول على تدمير اسرائيل دون ان يؤدي الامر الى دفع ثمن يكون معناه الانتحار القومي من جانب تلك الدول. أمّا في اسرائيل، فإن مثل هذا التعبير ربما يقود الى المزيد من الادراك بأن توفر عنصر القوة الهائلة يتيح الحد الأقصى من الليونة السياسية. وكلا الأمرين ينطويان على ما يمكن ان يساهم في دفع عملية السلام الى أمام (**المصدر نفسه**).

ودعماً لهذه النظرية طرح رون بن ـ يشاي خطة سمّاها «مبادرة الدفاع الاستراتيجية» ـ الاسرائيلية، على غرار «حرب النجوم» الخاصة بالولايات المتحدة الاميركية. وأضاف، ان هذه المبادرة يجب ان تتضمّن أربعة مساعٍ أو جهود متوازية:

« ● جهد احباطي استخباراتي ـ سياسي مشترك، يتابع جهود التسلّح بأسلحة الدمار الشامل لدى الدول الراديكالية، ويجمع معلومات تفصيلية في هذا الشأن، ويضعها تحت تصرف أطراف دولية أخرى تعمل على حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ على ان تخدم هذه المعلومات نظام تطوير وسائل القتال، والدفاع المدني

في اسرائيل، وكذلك الجيش الاسرائيلي في اعداد خططه العملياتية الاستراتيجية.

« ● تطوير قوة استراتيجية عسكرية بعيدة المدى وذات قدرات متنوعة، تكون قادرة على ان تضرب، في غضون فترة قصيرة، جزءاً كبيراً من الصواريخ ومنصاتها والطائرات ومنشآت انتاج الاسلحة غير التقليدية ومخازنها في الدول التي تشكّل تهديداً على اسرائيل، حتى وإنْ كانت هذه الدول بعيدة ونائية مثل ايران وليبيا. كذلك يجب ان تكون هذه القوة الاستراتيجية قادرة على تكبيد العدو ثمناً فادحاً جداً بمفاهيمه هو، وذلك في حال محاولته توجيه ضربة بأسلحة غير تقليدية لاسرائيل. ويجب ان تتطلع هذه القوة الى ان تتمّ عملياتها بوسائل ونظم سلاح تقليدية، وذلك للحيلولة دون حدوث حرج غير مرغوب فيه على الساحة الدولية.

« ● بذل جهد للقيام بعمليات تطوير سريعة الخطى لنظم انذار ولأسلحة اعتراض صواريخ وطائرات يفترض ان تحمل رؤوساً قتالية غير تقليدية (وتقليدية أيضاً) الى قلب المراكز السكانية والصناعية في اسرائيل.

« ● اعداد المؤخرة المدنية والعسكرية لتكون قادرة على الامتصاص والبقاء في حال تعرضنا لضربة مكثّفة بأي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل. ويشمل ذلك، أيضاً، الاعداد النفسي والمعنوي الملائم، الذي من شأنه تعزيز قدرة سكان اسرائيل على الصمود، والحيلولة دون حدوث ظواهر اجتماعية ونفسية غير مرغوبة ـ ولكن متوقعة ـ في حال تعرّضنا لضربة كهذه» (المصدر نفسه).

وقد طرح معارضو التغيير المقترح سلسلة كاملة من التحفظات الجدية. ومن أبرز هؤلاء وزير العلوم والتطوير الاسبق، البروفيسور يوفال نئمان، الذي بلور الآراء المعارضة في مقال بعنوان: «خمسة أسباب لعدم الاعتماد على الردع النووي»، جوهرها الخوف من ان يؤدي الانتقال الى سياسة الردع النووي المكشوف الى تصعيد سباق التسلح في المنطقة، والى رد فعل اميركي وعالمي لا يطاق من حيث الحجم، يتضمّن منح العرب مظلة نووية أو تزويدهم مباشرة بالسلاح النووي من الدول الأخرى، أو العمل على تجريد اسرائيل من هذا السلاح. ويقول جوهر هذه الادعاءات ان ميزان رعب مستقر يرتهن بوجود قدر متساو من القلق على حياة البشر بين الطرفين، ووجود تناسق بالنسبة لقابلية التعرض للخطر والقدرة على الامتصاص والصمود، ووجود قدر من المسؤولية لدى قادة المنطقة، وصعوبة التعامل مع محيط نووي متعدّد القطب، ووجود عدد من الدول «في المؤخرة»، ممّا يشجعها على القيام بخطوات غير حذرة (المصدر نفسه).

وتتطابق آراء نئمان مع الجنرال شلومو غازيت الذي لخّص معارضته بأربع نقاط، مشيراً الى ان مَنْ يدعو الى اضفاء ميزان رعب على العلاقات بين اسرائيل والعرب، والذي كان سمة للعلاقات بين الكتلتين العظميين، انما يخلط الامور دون نظام.

«اولاً ـ لا يوجد أي وجه شبه بين القدرة التدميرية للاسلحة النووية العربية المستخدمة ضد اسرائيل، وبين القدرة التدميرية الموجهة من الاتجاه المعاكس. وفي سيناريو كهذا لا توجد احتمالات لبقاء اسرائيل؛ وعلى الاكثر سيكون في مقدورنا ان نفعل ما فعله شمشون عندما قال «عليّ وعلى أعدائي».

«ثانياً ـ من المقبول الافتراض بأن اسرائيل ستستخدم أسلحة دمار شامل، أيضاً، لوقف وإحباط هجوم عربي تقليدي، إذا ما كلّل هذا الهجوم بنجاح مثير للذهول. الّا ان تطبيق هذه الفرضية ليس بالامر السهل. وسينظر الطرف العربي أو المجتمع الدولي الى ردّ فعل كهذا طبقاً للجغرافيا. فرد الفعل على إنجاز عسكري عربي في المناطق الواقعة وراء خطوط العام ١٩٦٧، سيكون مختلفاً، تماماً، عن ردّ الفعل على المساس بدولة اسرائيل الصغيرة.

«ثالثاً ـ استخدام اسرائيل لأسلحة دمار شامل لا يمكن اعتباره حلاً لحرب استنزاف عربية أو لهجمات صاروخية تقليدية على مراكز سكانية.

«رابعاً ـ ان اسرائيل التي تحاول التوصل الى تسوية سياسية بعد عشر سنوات من الآن، أي بعد ان ينشأ توازن في امتلاك أسلحة دمار شامل، ستكون في موقع دونية، ومن دون غالبية الاوراق الموجودة في حوزتها اليوم.

وعلى أية حال، فإن مثل هذا الوضع من انعدام التناسق هو وضع لا يمكن ان تسلّم به اسرائيل. ومن ناحية أخرى، بما أن ظهور مثل هذا الوضع يبدو أمراً غير مستبعد تقريباً، فمن الافضل التعجيل بالتوصل الى استنتاج واضح: وجوب السعي فوراً لاحراز تسوية سياسية. فهذا هو التحدّي النووي والمهمة العاجلة والملحّة للحكومة الجديدة» (**يديعوت احرونوت**، ١٢/٧/١٩٩٢).

«عاصفة صحراء» جديدة؟

يبدو ان البدائل كافة المشار اليها آنفاً لا تفي بالمتطلبات الأمنية الاسرائيلية، كما يفهمونها هناك. وعملياً لم يطرأ أي تغيير مقصود على السياسة النووية لاسرائيل في الواقع الجديد، باستثناء اقترابها قليلاً من سياسة الردع النووي المكشوف من طريق ازالة بعض الغموض أو الضباب عن حقيقة امتلاكها لهذا السلاح، بفعل التسريبات والتلميحات والتصريحات غير المباشرة.

من الجهة الاخرى، تبدو اسرائيل في إطار مساعي السلام استعداداً ما لنزع المنطقة من السلاح النووي شرط اعتبار اسرائيل «حالة خاصة»، أي الابقاء على سلاحها النووي الى حين تأكدها من ترتيبات السلام ووثوقها بهذه الترتيبات، وهو مصطلح مطاط لا يُعرف متى تتحقق شروطه.

لكن أكثر الخيارات جاذبية للاسرائيليين، حيث نكاد لا نجد مَنْ يعارضها، هو خيار احباط الجهود المعادية، في هذا المضمار، من طريق شيء ما على غرار «عاصفة الصحراء» ضد العراق.

وفي هذا الصدد، قال أحدهم ان تنوية الشرق الاوسط هي، بالفعل، مسار مليء بالاخطار، وعلى الحكومة ان تكفّ عن تجاهله. ولكن من الخطأ تأسيس السياسة على نظرية لا وجود لها. وعلى وعود ضباط كبار ثمة شكوك في ما إذا كان بالامكان تنفيذها. ان المهلة التي تحظى بها اسرائيل على المستوى النووي آخذة في الانتهاء. ومن الواجب على الحكومة ان تضع هذا الموضوع على رأس أولوياتها الوطنية، وان تجعل الاسرة الدولية، وفي مقدمها الولايات المتحدة الاميركية، شريكاً في هذه المهمة» (**هآرتس**، ١٨/٦/١٩٩٢).

ورداً عن سؤال: «هل سيقوم الاميركيون، في تقديرك، بالعمل المطلوب ضد ايران؟» لاحظ ليشيم انه عندما يتطور المشروع الايراني وتصل البنية التحتية الى مرحلة متقدمة، «لن يكون أمامهم اي خيار، وستتكرر قصة العراق» (**معاريف**، ١٢/٢/١٩٩٢).

وأيده في ذلك شيف بقوله: «ان احتمال القيام بعملية موسّعة ضد منشآت نووية عربية لا وجود له، فعلاً، الاّ إذا انضمت الولايات المتحدة الاميركية الى هذه العملية وقامت بتعبئة بعض شركاتها للقيام بهذا العمل» (**هآرتس**، ١٦/٦/١٩٩٢).

وقال الوف بن، نقلاً عن خبراء اميركيين لهم علاقات جيدة في طهران، ان التصريحات الاسرائيلية تثير الغضب والتوتر هناك. وهم يخشون، أيضاً، مما يبدو انه محاولة اسرائيلية ـ مصرية مشتركة لجرّ الولايات المتحدة الاميركية الى «عاصفة صحراء» ثانية تدمر بلدهم، ومن تبلور كتلة عربية علمانية حول اسرائيل، تصارع ايران الاصولية. هذه المخاوف تفسّر المحاولات الايرانية لعرقلة مسار السلام (**المصدر نفسه**، ٤/٣/١٩٩٣).

ولمّح نائب وزير الخارجية، يوسي بيلين، الى التعاون الاسرائيلي ـ الاميركي، في هذا المجال، بالقول: «... اننا لا نكتفي بقوتنا على الردع، بالرغم من كونها مهمة جداً... [و] ان اسرائيل تحاول بوسائل دبلوماسية ممارسة ضغوط على دول غربية لكي لا تساعد ايران، كما ان اسرائيل تجري اتصالات دائمة مع الولايات المتحدة الاميركية في هذا الشأن» (**المصدر نفسه**، ١٧/٢/١٩٩٣).

سمير جريس

زيف قانوني للعدوان الاسرائيلي

O'Brien, William V.; *Law and Morality in Israel's War With the PLO*, New York and London, Routledge, 1991, 342 Pages

عندما يحلّل دارسو القانون الدولي أو المؤرخون قضية جديرة بالدراسة يتوقع الناس منهم القيام ببحث مضنٍ حول حقائق تلك القضية، وان يفحصوا كل الحجج والجوانب ذات العلاقة بها بقدر كبير من الجهد. ولكن يبدو، بوضوح، ان المؤلف اوبرايان لم يفعل ذلك أو بالأحرى لم يبذل أي جهد في هذا الصدد.

ومن الصفحة الاولى من الكتاب يتضح توجهه، وذلك عندما قدّم، على الفور، مبررات للغارات الاسرائيلية ضد المدنيين زاعماً انها، في الحقيقة، غارات على «قواعد منظمة التحرير الفلسطينية في المدن والقرى». وكرّر زعمه بأن منظمة التحرير الفلسطينية تحتمي متعمدة خلف المدنيين. وبالرغم من ذلك، وبوصفه كاتباً يتظاهر بأنه تلقى دراسة قانونية دقيقة وتدريباً مهنياً، فانه لا يرى داعياً لذكر مصدر واحد كدليل على ان تلك كانت، بالفعل، سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، ليس ذلك وحسب ولكنه لا يشير في أي جزء من الكتاب الى الغارات الاسرائيلية التي لا تحصى على مراكز المدنيين اللبنانيين التي لم تكن فيها قواعد لمنظمة التحرير الفلسطينية بين العامين ١٩٧٢ و١٩٧٤.

ان اوبرايان لا يفتقد الوضوح حين اعتبر المصطلح «منظمة التحرير الفلسطينية» يشمل كل الاعمال التي تقوم بها أي مجموعة على المسرح العالمي، ويشمل ذلك كل أشكال «الارهاب». والامر الاكثر سماجة، على كل حال، هو قراره بأن يعتبر كل أعمال منظمة التحرير الفلسطينية ارهاباً. وطالب اوبرايان، على هذا الاساس، ان لا داعي لبحث الموقف القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية على الاطلاق، واتخذ لنفسه تبريراً يتّصف بالجبن في سياق موقفه المتحيّز.

التحيّز واضح، أيضاً، في التجاهل المفضوح للحقائق التاريخية. ويتضح عدم أهمية الحقائق، بالنسبة للمؤلف، عندما يقفز الى العام ١٩٩٠ ليؤكد، بصورة مثيرة للدهشة، انه ليست جبهة التحرير الفلسطينية (ابو العباس) ولكن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين هما اللتان قامتا مجتمعتين بتنفيذ الغارة الساحلية بالقرب من تل ـ أبيب والتي أنهت الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الامريكية. وهكذا، فان اوبرايان يقفز الى الخلف ليزعم ان منظمة التحرير الفلسطينية هي التي اختطفت الطائرات في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٦٨ و١٩٧٠، ومرة أخرى بين العامين ١٩٧٢ و١٩٧٦.

وبالرغم من اوبرايان يزعم انه يقوم بدراسة متخصّصة وفنية وقانونية لقضية من الواضح جداً انها تثير الكثير من الجدل والخصام، فانه يعتمد، بصورة طاغية، على المصادر الثانوية وروايات الصحف. ولم يلجأ الى استقاء معلوماته من مصدر عربي واحد ولا حتى من أي مصدر يهودي. وعوضاً عن ذلك، فقد اعتمد، تماماً، تقريباً على المعلومات المرتّبة زمنياً، ولم يبذل أي جهد للحصول على أي تفاصيل أو الاعتماد على المصادر الاولية عندما كان يقوم بفحص وقائع بعينها.

والامـر الذي يفضـح أوبـرايان، بصورة مباشرة، انه يعتبر ان من الكافي عندما يريد التحدث عن السياسة الاسرائيلية ان يجري، ببساطة، مقابلة مع مسؤول اسرائيلي ويفترض انه سيحصل منه على تأكيد كامـل لمعلوماته صادر عن جهة مخولة. ومن وجهة نظره، فليس هنالك داعٍ للاكثار من «القيل والقال» ليفحص، بعين ناقدة، التطبيق الفعلي للسياسة الاسرائيلية الرسمية. والأسوأ من كل ذلك، ان اوبرايان تجاهل، تماماً، مئات التصريحات التي تمّ الادلاء بها عبر السنين أكد بها مسؤولون اسرائيليون وكشفوا، بوضوح أكثر، ممّا حاول هو ان يفعل، ان اسرائيل كثيراً ما استهدفت بغاراتها السكان المدنيين، وانتهجت سياسة «الارض المحروقة» في جنوب لبنان.

ان قضية جنوب لبنان تقدم العديد من الامثلة على التحريفات التي أوردها المؤلف في كتابه. فقد أشار، بصورة متكررة، الى احداث قصفت فيها منظمة التحرير الفلسطينية المستوطنات الاسرائيلية او «الحزام الامني» الذي أقامته اسرائيل على حدود لبنان الجنوبية، ولكنه تجاهل الهجمات الاسرائيلية المكثّفة الواسعة التي تسبق، في العادة، الغارات التي تشنها منظمة التحرير الفلسطينية على سبيل الانتقام.

وممّا يؤكد هذا الاسلوب في المعالجة للقضية محاولة ساخرة، بصورة خاصة، قام بها المؤلف لتغيير فكرة «التناسب» وهي أساسية، للغاية، بالنسبة لمبدأ القانون الدولي الخاص بالحرب. وفي الحقيقة، فان اوبرايان حاول، بطريقة مدروسة، تجنّب الاشارة الى هذا المبدأ المركزي، على الاطلاق، في الجزء الاكبر من كتابه. وعندما لم يستطع، في النهاية، تجاهله أكثر مما فعل، فانه قدّم له تفسيراً جديداً وماكراً. انه يجادل، اولاً، بأن التناسبية لا يمكن ان تعتمد على عدد الضحايا من البشر وحسب، ولكن يجب ان تشمل، كذلك، الاثـر النفسي الشـامل. وبهذه الطريقة، فانه يرفض، أيضاً، المبدأ الذي يقول ان شكل، وحجم، العمل العسكري يجب ان يكونا متناسبين مع الضرر الاصلي.

وما يعنيه هذا، بالنسبة للمؤلف، هو ان اسرائيل كانت محقة في قتل الآلاف من العرب المدنيين في لبنان، لأن آلاف الاسرائيليين عانوا من الخوف على طول حدود اسرائيل الشمالية. وبالاضافة الى ذلك، ولأن اسرائيل كانت محقة على المستوى الاستراتيجي للانتقام للقلق الذي عانى منه مواطنوها بشن غزو شامل للبنان، فان الافراط في استخدام القوة في بعض المواقع التكتيكية كان له، أيضاً، ما يبرره.

ان القارىء البريء سيتعجب ويتساءل: لماذا لم يتوصل الكاتب الى النتيجة العكسية وهي انه اذا كان تطبيق سياسة ما يعني، بالضرورة، وحشية تكتيكية شديدة وتجاوزات، فان الاستراتيجية، برمتها، كانت خاطئـة. هل سيحاول هذا الكاتب، أيضاً، تبرير قصف على نطاق واسع لتل ـ أبيب أو أي مدن اسرائيلية أخرى على أساس ان وزارة الدفاع ورئاسة الجيش موجودة فيها؟ او هل سيقبل ان يكون من حق الفلسطينيين، نتيجة للجور الذي عاشوه منذ العام ١٩٤٨، ان يمارسوا الحاق ألم يتناسب مع كربهم على الاسرائيليين؟

هنا تزحف نزعة «للواقعية» في الكتاب. فبعد ان زعم المؤلف انه يتحدث بمصطلحات الشرعية الدولية، فانه سرعان ما قدّم تفسيراً جديداً لقاعدة أخرى من قواعدها الاساسية وهي «القانون العرفي». ويشير بذلك الى قواعد السلوك التي تقول بأن الدول، في الحقيقة، تتمسّك بها بشكل متميّز عن المثل العليا التي تتظاهر بمساندتها. ولكن المؤلف عكس هذا المبدأ، تماماً، وهو أمر لا يثير الدهشة: هو يزعم انه وبما ان الدول الكبرى في العالم والوكالات الدولية لم تستخدم القوة لاجبار اسرائيل لانهاء غزوها للبنان، فان اعلاناتها الرسمية لم تكن ذات معنى. ولذلك، فان مسلك اسرائيل كان له ما يبرره من حيث قواعد القانون العرفي.

وبهذه الطريقة، فان اوبرايان يشير الى التعذيب الذي لقيه اليهود على أيدي الدول الغربية في الماضي ليبرر استخدام اسرائيل التعذيب، وليجد كل الاعذار لأي جانب، تقريباً، من جوانب السلوك الاسرائيلي في الاجـراءات الامنيـة والعسكرية. ان ضرب السجناء في العام ١٩٨٢، أو مذابح اللاجئين بفعل الغارات

الجوية أو استخدام الرصاص البلاستيكي اثناء قمع الانتفاضة هي، كلها، وببساطة، مسائل لا تمت الى موضوعه بصلة. وذهب المؤلف الى أبعد حد حين أثنى على اسرائيل بسبب «طهارة أسلحتها»، وذلك بالرغم من ان المهندس المشارك في تدبير غزو لبنان في العام ١٩٨٢، الجنرال رفائيل ايتان نفسه وصف تلك الاسطورة بأنها كلام فارغ.

ولكن يبدو اننا نطلب الكثير حين نتوقع دراسة مهنية من مؤلف بدت لائحة الاسماء التي سجلها على كتابه وشكرها لمعاونته في اخراجه وكأنها كشف يبيّن أسماء المسؤولين في مؤسسة الدفاع والأمن الاسرائيليتين. لقد تدنّى الفصل الختامي من كتابه الى ان أصبح ترنيمة دينية حول الخير والشر، وكانت آخر ملاحظاته من النوع الذي يكشف حبه لاسرائيل خيراً أم شراً فعلت. وكان من المفترض ان يكون هذا الكتاب دراسة لسياسة اسرائيل الانتقامية، ولكنها جاءت، في الحقيقة، تلميعاً صيغ بلغة قانونية زائفة، وعبارات منمقة، وأسلوب صقيل، لايقاع القارىء في حبائل المؤلف.

د. يزيد صايغ

حرج أمام قضية المبعدين الفلسطينيين

احتلت قضية ابعاد اسرائيل لأكثر من ٤٠٠ فلسطيني في ١٩٩٢/١٢/١٧ من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين محور الاهتمام السياسي لدى الاطراف المعنيّة بعملية السلام في الشرق الاوسط؛ فقد علّقت الوفود العربية اشتراكها في الجلسة الاخيرة من الجولة الثامنة احتجاجاً على ذلك القرار، وتمكّن المندوبون العرب في الامم المتحدة من استصدار قرار من مجلس الامن الدولي حمل الرقم ٧٩٩، دان سياسة الابعاد، ودعا اسرائيل الى اعادة المبعدين فوراً الى ديارهم. لكن اسرائيل رفضت تنفيذ ذلك القرار، واكتفت بإعادة عدد محدود جداً، قالت السلطات الاسرائيلية أنها ابعدتهم بطريق الخطأ.

من هنا، تركّزت النشاطات السياسية العربية، خاصة الدول المعنيّة بالمفاوضات مباشرة، في العمل على حمل اسرائيل لتنفيذ القرار ٧٩٩، سواء في ما بين الدول العربية نفسها، بشكل ثنائي وجماعي، أو في مجال اتصالاتها بدول العالم المعنيّة بالامر وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية؛ وبدا، في بعض الاحيان، من سياق تصريحات المسؤولين العرب، وكأن استمرار عملية السلام بات مرهوناً بعودة المبعدين الفلسطينيين، أي برضوخ اسرائيل وتنفيذها قرار مجلس الامن الدولي بهذا الشأن؛ فقد قال رئيس الوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام، د. حيدر عبد الشافي: «ان مفاوضات السلام العربية ـ الاسرائيلية وصلت الى مأزق مسدود الآن... [و] ان الفلسطينيين قرروا مقاطعة الجولة المقبلة حتى تستجيب اسرائيل لمضمون القرار ٧٩٩ واعادة المبعدين الى ديارهم» (**السلام**، الجزائر، ١٩٩٣/١/١٦)؛ وأوضح مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون السياسية، د. نبيل شعث ان الفلسطينيين «لم ينهوا، أبداً، عملية السلام أو انسحبوا منها، وان كل ما يقولونه أنهم لا يستطيعون تحديد موعد جديد لعملية التفاوض قبل عودة المبعدين... [فـ] نحن دخلنا المفاوضات لاعادة الفلسطينيين الى ديارهم ولا نستطيع ان نسمح لاسرائيل باستخدام عملية السلام كغطاء لمزيد من الانتهاكات» (**المصدر نفسه**)؛ وتحدث رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي (أبو اللطف)، عن استحالة الذهاب الى المحادثات المقبلة «ما دام المبعدون الفلسطينيون... لم يعودوا الى وطنهم فلسطين» (**تشرين**، دمشق، ١٩٩٣/١/١١)؛ وأوضح الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، لوزير خارجية بلجيكا، الذي التقاه في تونس، انه يصعب على الفلسطينيين مواصلة المفاوضات «في ظل عدم ايجاد حل لمسألة المبعدين التي... تمثّل انتهاكاً لميثاق جنيف ولقرارات مجلس الامن الدولي وآخرها القرار ٧٩٩» (**القدس العربي**، لندن، ١٩٩٣/٢/٩). وكان عرفات صرّح، في وقت سابق، «ان مفاوضات السلام العربية ـ الاسرائيلية ستبقى معلّقة ما لم تسمح اسرائيل بعودة المبعدين» (**السلام**، ١٩٩٣/١/١٣)؛ ولم تبدل التسوية الاميركية ـ الاسرائيلية من الموقف الفلسطيني، حيث قضت تلك التسوية بسماح اسرائيل الى ١٠١ من المبعدين بالعودة، وتخفيض مدة ابعاد الباقين من سنتين الى سنة واحدة. وعلّق الرئيس الفلسطيني على تلك التسوية في رسالته الشهرية الى الانتفاضة قائلاً: «اذا كانت جريمة الابعاد قد شكّلت ضربة قاتلة لعملية السلام، فإن الصفقة الاميركية ـ الاسرائيلية واستمرار الدعم الاميركي للسياسة الاسرائيلية تعني ضربة خطيرة لعملية السلام بكل ما يعنيه ذلك من تدنّي المنطقة نحو هاوية توتر شديد ومرحلة عدم استقرار يصعب التنبؤ بمعطياتها وأبعادها» (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٢/١١).

وشكّلت مصر مركز الاهتمام الرئيس للنشاط الفلسطيني، حيث التقى الرئيس عرفات، الرئيس المصري، حسني مبارك، أكثر من مرة في خلال

الفترة التي تلت عملية الابعاد «لدراسة قضية المبعدين وتأثيرها على مسار السلام في الشرق الاوسط» (**الخبر**، الجزائر، ١٩٩٣/١/٧). وفي لقاء جمع الرئيسين في ١٩٩٣/١/٦، اتفق الطرفان «على اقامة تعاون مصري ـ فلسطيني تبعاً لرفض اسرائيل تطبيق قرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٧٩٩» (**المصدر نفسه**). وقد دعمت مصر وجهة النظر الفلسطينية القائلة بأن حل قضية المبعدين يجب ان يكون قبل العودة الى المفاوضات. وفي ندوة عقدت في سويسرا وضمّت كلاً من وزيري خارجية اسرائيل ومصر، قال عمرو موسى: «ان عملية احلال السلام في الشرق الاوسط، برمّتها، قد تنهار ما لم توافق اسرائيل على اعادة جميع المبعدين الفلسطينيين... [ونحن] لا نريد ان نحرج الحكومة الاسرائيلية، اننا نريد ان نساعدها في الخروج من هذا المأزق» (**القدس العربي**، ٣٠ ـ ١٩٩٣/١/٣١)؛ وأوضح موسى «ان عملية السلام في الشرق الاوسط قد تنهار ما لم توافق اسرائيل على اعادة جميع الفلسطينيين الذين أبعدتهم الى لبنان يوم ١٩٩٢/١٢/١٧ (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٢)؛ كما اعتبر قرار حكومة اسرائيل باعادة ١٠١ مبعداً «بداية احترام... للاتفاقية التي تُحرم ابعاد السكان المقيمين في أراضٍ محتلة... [وهو] بمثابة اقرار من الحكومة الاسرائيلية بأن الحل الوحيد لموضوع المبعدين هو عودتهم جميعاً... [و] ان مصر تتابع اتصالاتها مع الحكومة الاسرائيلية لضمان عودة كل المبعدين بأسرع ما يمكن» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٣)؛ كما رأى «ان استئناف مفاوضات السلام العربية ـ الاسرائيلية غير ممكن قبل نيسان (ابريل)، وهو أجل سيسمح بتجاوز العقبات التي تقف أمام هذه المفاوضات... [فـ] قرار اسرائيل بإعادة مئة مبعد، بالرغم من انه خطوة في الاتجاه الصحيح، الا أنه لا يمثّل تطبيقاً كاملاً لقرار الامم المتحدة القاضي بعودة جميع المبعدين» (**الخبر**، ١٩٩٣/٢/١٣)؛ وكان موسى صرّح بأن القاهرة وواشنطن تعملان، بجد، من أجل التوصل مع اسرائيل الى اتفاق على «عودة كل المبعدين الفلسطينيين في غضون أسابيع واستئناف محادثات سلام الشرق الاوسط المعلّقة... [و] اذا لم تحل أزمة المبعدين فإن ذلك سيكون له، بالتأكيد، تأثير عكسي وسلبي على مناخ واحتمالات السلام» (**القدس العربي**، ٦ ـ ١٩٩٣/٢/٧).

وشكّل موضوع المبعدين الفلسطينيين أحد محاور اهتمامات السياسة المصرية ـ العربية، أيضاً. فقد زار الرئيس المصري، حسني مبارك، سوريا في ١٩٩٣/١/١٣، وبحث مع الرئيس السوري، حافظ الاسد، من بين ما بحثه، حسب الناطق الرسمي باسم الرئاسة السورية «الانعكاسات الخطيرة لقضية المبعدين الفلسطينيين على مسار السلام في الشرق الاوسط» (**الشعب**، الجزائر، ١٩٩٣/١/١٤)؛ كما زار مبارك دمشق ثانية في ١٩٩٣/٢/٩، وبحث مع الرئيس السوري في الامر نفسه؛ وفي المؤتمر الصحافي المشترك قال مبارك عن قضية المبعدين «ناقشناها مع الرئيس حافظ الاسد، وهي احدى قضايا الساعة... [و] نتمنى قبل ان تبدأ المفاوضات ان يكون هناك نوع من التشجيع بأن تكون قضية المبعدين قد حلت؛ لذلك أناشد المسؤولين في اسرائيل والقوى المحبة للسلام في العالم ان تساعد على انهاء هذه العملية انهاء تاماً تفادياً لاعاقة عملية السلام» (من وقائع المؤتمر الصحافي، **تشرين**، ١٩٩٣/٢/١٠، ص ١١).

وتميّز موقف سوريا بالاصرار على تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩، ودعوة مجلس الامن الدولي الى تحمل مسؤولياته في تطبيق القرار اياه، حسب تصريحات وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، الذي قال: «ان هناك دوراً كبيراً يجب على مجلس الامن [الدولي] وكلّ من راعيي مؤتمر السلام القيام به من أجل ممارسة الضغط على اسرائيل واجبارها على تنفيذ القرار الرقم ٧٩٩، والذي يضمن العودة المأمونة للمبعدين الفلسطينيين» (**السلام**، ١٩٩٣/١/١٥)؛ لكن لهجة الرئيس السوري، حافظ الاسد، جاءت أقل حدّة من لهجة وزير خارجيته، بعد زيارة الرئيس مبارك لسوريا في ١٩٩٣/١/١٣، فقد أكد الأسد ان «على اسرائيل ان تجد الحل لمشكلة الفلسطينيين الذين أبعدوا الى جنوب لبنان في وقت قريب» (**القدس العربي**، ١٩٩٣/١/١٥)؛ كما اعتبرت سوريا، حسب تصريح وزير خارجيتها، «ان عودة ربع المبعدين الفلسطينيين، كما قررت اسرائيل بالتشاور مع واشنطن، لا يسوي الوضع» (**المصدر نفسه**،

٦ ـ ١٩٩٣/٢/٧). وشدّد الشرع، في حديث هاتفي له مع وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، «على ان قرارات مجلس الامن [الدولي] يجب الا تكون موضع تسوية» (**المصدر نفسه**). لكن اصرار سوريا هذا لم يدفعها الى الربط بين استكمال عودة المبعدين الفلسطينيين والعودة الى طاولة المفاوضات، فقد ذكر وزير الاعلام السوري، محمد سلمان، ان «سوريا مع استمرار المفاوضات ولن تكون عقبة أمام المسيرة السلمية، لكن اسرائيل لم تبدِ أي رغبة عملية في تحقيق السلام في هذه المنطقة، حيث انها بالاضافة الى عدم التزامها بتنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ رفضت تنفيذ القرار ٧٩٩ وغيره من القرارات الصادرة عن مجلس الامن الدولي» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/١٢)؛ وفي المؤتمر الصحافي المشترك مع وزير الخارجية الاميركية، في ختام زيارته لدمشق، أوضح وزير الخارجية السوري موقف بلاده بالقول «ان المسألة ليست في الربط أو الفصل بين القضيتين... [فـ] ليس هناك تناقضاً بينهما وهما ليستا متعارضتين...[لكن] قضية المبعدين أصبحت عقبة أمام استئناف محادثات السلام، وعلينا ازالة هذه العقبة، وعلينا، أيضاً، العمل معاً لكي نستأنف محادثات السلام في مناخ ملائم ومريح... [اذ] ان الهدف عملية السلام التي هي أكثر اتساعاً وأهمية لأنها ستغير وجه المنطقة... لذلك فإننا ندرك الفرق بين الشيئين ودرجة ومدى الاهمية المناطة بكل منهما، لكن هذا عائق [المبعدون] يجب ازالته من أجل استئناف محادثات السلام في مناخ مريح ومناسب» (**البعث**، دمشق، ١٩٩٣/٢/٢٢). والملاحظ، بالرغم من السخونة السياسية التي أثارها موضوع المبعدين الفلسطينيين، ان دمشق لم تستقبل الرئيس الفلسطيني، وحين سُئل الرئيس السوري عن سبب ذلك، في المؤتمر الصحافي المشترك مع الرئيس مبارك، في ١٩٩٣/٢/٩، قال الأسد «ان الرئيس حسني مبارك أخي وصديقي، وهو مفوض بهذه المهمة» (من وقائع المؤتمر الصحافي، **تشرين**، ١٩٩٣/٢/١٠، ص ١١).

الاردن اعتبر، حسب حديث رئيس الوزراء، الشريف زيد بن شاكر، مع وفد من الكونغرس الاميركي، قرار اسرائيل ابعاد أكثر من ٤٠٠ فلسطيني عائقاً أمام استئناف مسيرة السلام في المنطقة، وأكد «على وجوب تطبيق قرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٧٩٩ بالكامل، واعادة جميع المبعدين الى ديارهم» (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٢/١١)؛ وحول قرار اسرائيل باعادة قسم من المبعدين بعد التشاور مع أميركا، تساءل مسؤول اردني عن سبب تخصيص اسرائيل بهذه المعاملة «فيسمح لها بتقسيط قرار مجلس الامن [الدولي] والالتفاف عليه، بينما هناك الحاح صارم على تطبيق قرارات مجلس الامن [الدولي] بحرفيتها في مناطق أخرى من العالم» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٣)؛ وربط الاردن مشاركته في المفاوضات بالاطراف العربية الاخرى، حيث قال وزير الاعلام الاردني، محمود الشريف: «أن بلاده تؤيد استئناف المحادثات، لكن موقفها مرتبط بالوفود الاخرى المشاركة من الجانب العربي» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/١٥).

من جهته، اعتبر رئيس الوزراء اللبناني، رفيق الحريري، في حديث لصحيفة «الاهرام» القاهرية، ان اسرائيل «أرادت بمشكلة المبعدين التأثير على عملية السلام عبر احداث مشكلة جدية تفرضها على الدول العربية... [وقد] تكون نجحت جزئياً في هذا الموضوع... [فـ] انعكاس مسألة المبعدين الفلسطينيين على المفاوضات لا يزال قيد البحث بين الاطراف العربية» (**المصدر نفسه**، ١٣ ـ ١٩٩٣/٢/١٤)؛ واستنكر وزير الخارجية اللبناني، فارس بويز، عدم رضوخ اسرائيل للقرارات الدولية؛ فمن «غير المعقول ان تكون اسرائيل في حل من العقوبات الدولية في حين تمارس القوة لتطبيق قرارات الامم المتحدة المتعلّقة بالعراق ودول أخرى» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/٢٧)؛ وقدّر ان قرار اسرائيل بإعادة قسم من المبعدين هو حصيلة جهد أميركي، وقال «اننا نعتبر الجهود الاميركية بداية ايجابية لحل هذه القضية... [و] هذه البداية ستكون لها انعكاسات ايجابية على عملية السلام، كما كان للابعاد انعكاسات سلبية عليها» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٣).

وعمّت سخونة حدث الابعاد دول المساندة العربية. فقد قال الزعيم الليبي، معمر القذافي، في حضور مؤتمر الطلاب الليبيين «نحن لا نطالب بإعادة المبعدين الـ ٤٠٠ فحسب، ولكننا

نطالب بعودة ٤ ملايين فلسطيني المطرودين من أراضيهم»(**الجزائر اليوم**، الجزائر، ١٩٩٣/٢/٦).

وأوضح بيان من الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية «ان الخروج من المأزق الذي وضعت اسرائيل عملية السلام فيه يكمن في التطبيق الكامل لقرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٧٩٩ عبر اعادة المبعدين كافة، وتوفير الحماية لهم... [و] بدون ذلك، فإن الجزائر لا ترى أية جدوى من استئناف المفاوضات متعدّدة [الطرف] الخاصة بالشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٤).

وأعرب مجلس وزراء المملكة العربية السعودية «عن أمله في ان تواصل الهيئات الدولية مساعيها الدبلوماسية لتطبيق القرار الرقم ٧٩٩» (**الخبر**، ١٩٩٣/١/١٣). وأكد الامير سلمان بن عبدالعزيز «ثبات الموقف السعودي المؤيد للشعب الفلسطيني ودعم قضيته... [حيث] ان المملكة تعتبر هذه القضية قضيتها الاولى» (**المصدر نفسه**).

وانعكست مواقف الدول العربية في تصريحات الامين العام لجامعة الدول العربية، د. عصمت عبدالمجيد، الذي اعتبر «ان الاساس الوحيد لحل مشكلة المبعدين هو تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي... [و] اتخاذ كل ما من شأنه تنفيذ قرار المجلس... [حيث] ان قرار الابعاد الجائر يشكّل عقبة كبيرة تجاه عملية السلام الجارية» (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٢/٣)؛ واندفع الامين العام الى الاعلان عن «انه سيقوم شخصياً بزيارة للمبعدين الفلسطينيين تضامناً معهم» (**الشعب**، ١٩٩٣/١/٣١)، لكن تلك الزيارة لم تتمّ، بالرغم من تحديد موعد لها.

على هذا الأساس، طلبت منظمة التحرير الفلسطينية من جامعة الدول العربية بالدعوة لعقد اجتماع طارىء لوزراء الخارجية العرب. وقد انعقد ذلك الاجتماع في ١٩٩٣/١/١١ في مقر الجامعة بالقاهرة وحضره ١٣ وزيراً للخارجية، بينما تمثّلت الدول الاخرى على مستوى المندوبين الدائمين في الجامعة العربية أو بسفرائها المعتمدين في القاهرة (**القدس العربي**، ١٩٩٣/١/١٢). ووصف الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، انعقاد الاجتماع «بالتعبير الجديد عن توجه عربي طال انتظاره» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/١٢). وفي كلمة الافتتاح، ناشد الامين العام للجامعة العربية، د. عصمت عبدالمجيد «دول العالم كافة المحبة للسلام ان لا تترك اسرائيل تتجاوز هذه المرة اطار القانون الدولي، وان تلتزم بالشرعية الدولية، وان تجبرها على اعادة المبعدين» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/١٢)؛ ودعا وزير الخارجية المصرية، في كلمته، الى «ان يتكاتف الجميع في المحافل الدولية وعلى المستوى الثنائي لبلورة موقف موحّد ينتهي الى اعادة المبعدين الى الاراضي الفلسطينية المحتلة دون تأخير أو ابطاء» (**المصدر نفسه**)؛ وربطت منظمة التحرير الفلسطينية مشاركتها في مفاوضات السلام بعودة المبعدين، حيث أشار رئيس الدائرة السياسية، فاروق القدومي (أبو اللطف) الى انه «من المستحيل على الوفد الفلسطيني المشاركة في المفاوضات قبل عودة المبعدين» (**المصدر نفسه**)؛ بينما طالب وزير الخارجية السوري، الشرع، «بتعليق المفاوضات متعدّدة [الطرف] خاصة وان هذه المفاوضات تخدم مصالح اسرائيل... ودعا الى عقد جلسة لمجلس الامن الدولي بهدف وضع آلية وتحديد فترة زمنية لا تتجاوز الشهر لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ القرار ٧٩٩»... [وأوضح] ان الهدف من الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب هو الخروج بموقف عربي موحّد يضمن اعادة المبعدين الى ديارهم» (**البعث**، ١٩٩٣/١/١٢)؛ ودعا وزير الخارجية اللبناني، في مداخلته، الى «تشكيل وفد من بعض وزراء الخارجية العرب للتوجه الى الامم المتحدة وعرض الموقف العربي من مسألة المبعدين» (**الشعب**، ١٩٩٣/١/١٢).

واختتم وزراء خارجية الدول العربية اجتماعهم في ١٩٩٣/١/١٢ بإصدار قرار دانوا فيه اسرائيل، بقوة، «لارتكابها جريمة ابعاد أكثر من أربعمئة فلسطيني من الاراضي المحتلة منتهكة بذلك قواعد القانون الدولي، ولا سيما أحكام اتفاقية جنيف الرابعة... ودعا القرار مجلس الامن الدولي لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتزام اسرائيل بالتنفيذ الفوري للقرار ٧٩٩، بما في ذلك تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، بالاضافة الى دعوة المنظمة الدولية لايجاد آلية مناسبة

لفرض تنفيذ أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، وخاصة من خلال تعيين قوة دولية لتوفير الحماية للمواطنين في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة» (**تشرين**، ١٣/١/١٩٩٣). وقال الامين العام لجامعة الدول العربية، د. عصمت عبدالمجيد: «ان القرار اتخذ باجماع الاصوات... [لكن] الوزراء العرب لم يحددوا وقتاً لمجلس الامن الدولي لاجبار اسرائيل على تنفيذ قرار عودة المبعدين لأننا لا نريد ان نصدر انذارات... نحن نرجو، فقط، من مجلس الامن الدولي ان يتعامل مع هذه المشكلة مثل تعامله مع المشاكل الاخرى... لا نريد التعامل بمكيالين مختلفين» (**القدس العربي**، ١٣/١/١٩٩٣).

كما عقدت جامعة الدول العربية، أيضاً، بطلب من منظمة التحرير الفلسطينية، اجتماعاً على مستوى المندوبين الدائمين لدى الجامعة، لبحث تصاعد الارهاب الاسرائيلي المنظّم ضد الشعب الفلسطيني؛ وعقد الاجتماع في ١٥/٢/١٩٩٣، حيث قال الامين العام للجامعة، د. عبدالمجيد، ان المندوبين أكدوا «ان قرار اسرائيل بإعادة عدد من المبعدين الفلسطينيين لا يعد تنفيذاً كاملاً لقرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٧٩٩، وطالبوا بعودة الجميع بصورة كاملة وفورية... [و] بحثوا تصاعد التوتر في الاراضي المحتلة... [وطالبوا] بضرورة توفير الحماية الدولية اللازمة للفلسطينيين» (**المصدر نفسه**، ١٧/٢/١٩٩٣).

وبلورت المجموعة العربية في الامم المتحدة مشروع قرار لفرض عقوبات على اسرائيل لرفضها اعادة المبعدين الفلسطينيين. وتضمن مشروع القرار دعوة الدول الأعضاء في الامم المتحدة الى حظر التعامل مع الشركات الاسرائيلية التي لها نشاط في الضفة الفلسطينية، ومنع اسرائيل من حضور اجتماعات لجان حقوق الانسان، ودعا الى تطبيق بنود المادة السابعة من ميثاق الامم المتحدة على اسرائيل (**المصدر نفسه**، ٣٠ ـ ٣١/١/١٩٩٣). وقد أُعد مشروع القرار هذا لعرضه على مجلس الامن الدولي في حال انعقاده لبحث عدم تنفيذ اسرائيل للقرار ٧٩٩؛ لكن مجلس الامن الدولي لم ينعقد، واكتفى رئيسه، السفير المغربي، أحمد السنوسي، بعد اجتماع تشاوري، بإصدار بيان صحافي غير ملزم، دعا فيه اسرائيل «الى ضمان عودة كل المبعدين الفلسطينيين الى ديارهم في أسرع وقت ممكن، معتبراً ان قرار اسرائيل بالسماح بعودة قرابة مئة منهم يمثّل خطوة في الاتجاه الصحيح» (**الشعب**، ١٤/٢/١٩٩٣). ولم ينعقد مجلس الامن الدولي بسبب الضغط الاميركي، حيث كانت الولايات المتحدة الاميركية توصلت الى اتفاق مع اسرائيل يقضي باعادة جزء من المبعدين فوراً، وتخفيض مدة الباقين الى النصف.

بعد الاتفاق الاميركي ـ الاسرائيلي واعلان اسرائيل قرارها بإعادة أكثر من مئة مبعد فوراً، صدر بيان عن البيت الابيض، أعلن فيه الرئيس الاميركي، بيل كلينتون «انه سيرسل وزير الخارجية، وارن كريستوفر، الى الشرق الاوسط في محاولة للتوصل الى استئناف عملية السلام التي عرّضها ابعاد اسرائيل لحوالى ٤٠٠ فلسطيني للخطر» (**القدس العربي**، ٦ ـ ٧/٢/١٩٩٣).

وأعرب رئيس اللجنة التوجيهية للمفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، فيصل الحسيني، عن أمله «في ان يسمع كريستوفر، في خلال جولته في المنطقة، أفكاراً واحدة في البلدان العربية التي يزورها، وخاصة في ما يتعلّق بتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي الداعي الى عودة المبعدين... وان يخرج برواية واضحة ينقلها للادارة الاميركية حتى تمارس ضغطها على الحكومة الاسرائيلية لالزامها بتطبيق قرارات الشرعية الدولية» (**المصدر نفسه**، ١٩/٢/١٩٩٣).

وبدأ كريستوفر جولته بالقاهرة في ١٧/٢/١٩٩٣، حيث ذكرت مصادر صحفية ان مصر اقترحت «ان تعيد اسرائيل ٣٩٦ مبعداً فلسطينياً على ثلاث دفعات تنتهي في حزيران (يونيو) المقبل لانهاء الأزمة التي تهدد السلام في الشرق الاوسط... الثلث الاول الآن، والثاني قبل استئناف محادثات السلام المقررة في نيسان (ابريل)، والثلث الاخير قبل حزيران (يونيو)، شريطة ان تلتزم اسرائيل بذلك علانية» (**الشعب**، ٢١/٢/١٩٩٣)؛ وكان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، سبق كريستوفر الى القاهرة، كما سبقه الى الاردن، وبحث مع المسؤولين في البلدين في القضايا التي سيتمّ تناولها مع كريستوفر، ومنها قضية المبعدين؛ وقالت مصادر فلسطينية مطلعة «ان منظمة التحرير

الفلسطينية على استعداد للتوصل الى اتفاق حول جدول لاعادة المبعدين... على دفعات بحيث لا تتعدى فترة ستة أشهر... [و] ان الفلسطينيين على استعداد للمشاركة في المفاوضات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية... اذا نجح كريستوفر... في انتزاع التزام اسرائيلي صارم بتطبيق الاتفاق وفق المدة الزمنية المحدّدة» (**القدس العربي**، ١٩/٢/١٩٩٣)؛ واعتبر مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون السياسية، د. نبيل شعث، جولة وزير الخارجية الاميركية في الشرق الاوسط «الأمل الاخير لحل هذه القضية» (**السلام**، ١٧/٢/١٩٩٣).

وأجمعت الدول العربية التي زارها كريستوفر على ضرورة استئناف مفاوضات السلام الثنائية مع اسرائيل، وطالبت، في الوقت عينه، بإزالة العقبة التي تعيق استئناف تلك المفاوضات؛ فسوريا التي رفضت الربط بين استئناف المحادثات والانتهاء من قضية المبعدين، قال وزير خارجيتها، في مقابلة مع صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية «انه يجب على الولايات المتحدة الاميركية تأييد تنفيذ قرار الامم المتحدة الخاص بعودة المبعدين الفلسطينيين... [و] ان الشكوك الاردنية والفلسطينية بأن سوريا تريد الانتهاء من المفاوضات مع اسرائيل دون انتظارهم ليس لها أساس من الصحة» (**المصدر نفسه**، ٢٨/٢/١٩٩٣)؛ وكان الشرع صرّح، بعد اختتام محادثات كريستوفر مع المسؤولين السوريين، ان سوريا «تريد استئناف المفاوضات في أسرع وقت ممكن، لكن... ليس قبل حل قضية المبعدين الفلسطينيين» (**الشعب**، ٢٤/٢/١٩٩٣). وقال الشرع «ان بلاده ستدعو قريباً وزراء خارجية الدول العربية المعنيّة بعملية السلام... بالاضافة الى مصر الى الاجتماع في دمشق لاتخاذ موقف موحّد من قضية المبعدين واستئناف عملية السلام» (**المصدر نفسه**، ٢٨/٢/١٩٩٣).

أحمد شاهين

واشنطن و«تسويق» الحل الاسرائيلي

أين وصلت الجهود الدبلوماسية الاميركية المبذولة لحثّ الاطراف المتنازعة في المنطقة على عقد جولة جديدة من المفاوضات الثنائية في واشنطن؟ وهل نجح وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، في «تسويق» الحل الاسرائيلي لقضية المبعدين الفلسطينيين؟ وهل قدّم ضمانات الى الاطراف العربية فقبلت، ولو مبدئياً، في تذليل هذه العقبة الرئيسة، إنْ لم تكن الوحيدة، في طريق عقد المفاوضات؟

في إطار البحث في تلك الاسئلة والاجابة عنها، أجمعت الاوساط السياسية والدبلوماسية المعنيّة بمسار السلام في المنطقة، ان التحرك الدبلوماسي الاميركي الاخير استهدف، أولاً وقبل أي شيء آخر، «نزع» فتيل قضية المبعدين الفلسطينيين، ورفض ربطها باستئناف المحادثات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية، من طريق تكريس الاقتراح الاسرائيلي القاضي بالسماح باعادة ١٠١ من المبعدين، وخفض فترات طرد الباقين الى النصف، واعتباره يلبي ما جاء في قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٣/٢/٢).

وبغية اضفاء المزيد من الصدقية والدعم اللازمين للقرار الاسرائيلي، أعرب وزير الخارجية الاميركية، كريستوفر، في مؤتمر صحافي عقده في نيويورك عن ارتياحه لهذا القرار، الذي وصفه بأنه «اختراق». وقال: «اننا نعتبر ان قيام مجلس الامن الدولي بعمل جديد ليس ضرورياً». وأشار الى ان جميع المبعدين الفلسطينيين سيعودون الى الارض المحتلة «قبل نهاية السنة» الجارية. واضاف: «اننا نعتبر ان هذه العملية تتفق مع القرار الرقم ٧٩٩» (**الحياة**، لندن، ١٩٩٣/٢/٣).

من جهته، وصف الناطق باسم البيت الابيض، جورج ستيفانوبولوس، القرار الاسرائيلي بأنه «خطوة ملموسة» لحل أزمة المبعدين الفلسطينيين، و«تنسجم» مع قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٤). كما اعتبر المسؤولون في وزارة الخارجية الاميركية ان الحل الاسرائيلي المقترح، والذي تمّ بالتنسيق مع واشنطن، سيؤدي الى اعادة مئة مبعد، واعادة الجميع في نهاية المطاف. ونفوا ان يكون القرار الاسرائيلي مجرد اتفاق اميركي ـ اسرائيلي لتفادي بروز صدع في العلاقات بين الطرفين في مطلع عهد الرئيس الاميركي الجديد، بيل كلينتون. ولاحظوا ان أزمة المبعدين الفلسطينيين وايجاد حل لها ليست «قضية بين واشنطن وتل ـ أبيب» فحسب، بل تشمل عملية السلام، ناهيك عن البدء بحل المشكلة الانسانية للمبعدين (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٣).

في هذا الخصوص، كرر الناطق باسم الخارجية الاميركية، ريتشارد باوتشر، القول ان القرار الاسرائيلي يمثّل «انجازاً» في السعي الى حل المشكلة الصعبة، وقال: «نعتقد ان الوقت حان لتركيز الاهتمام على العمل الهام وهو مفاوضات السلام». وذكر ان الاتصالات التي أجرتها الادارة الاميركية مع الاطراف المعنيّة في المنطقة وخارجها أظهرت «اعترافاً كاملاً بأهمية تفادي المواجهة غير المثمرة في الامم المتحدة، والحاجة الى دفع مفاوضات السلام الى أمام» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٤).

هكذا، كانت الادارة الاميركية تأمل بأن يساعد الحل الاسرائيلي المقترح لأزمة المبعدين الفلسطينيين في تفادي اللجوء الى مجلس الامن الدولي، وبالتالي تفادي استعمال واشنطن حق النقض (الفيتو) ضد أي مشروع قرار يقترح فرض عقوبات على اسرائيل. وكانت تأمل، أيضاً، بأن يؤدي هذا الحل الى تسهيل الجهود الرامية الى استئناف عملية السلام، بشقيها الثنائي ومتعدد الطرف (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ١٩٩٣/٢/٦، ص ١ ـ ٤).

انطلاقاً من هذا الفهم، أكدت أوساط رسمية اميركية عدم ممانعة ادارة الرئيس كلينتون في ايجاد غطاء دولي للاتفاق الاميركي ـ الاسرائيلي لحل أزمة المبعدين الفلسطينيين. وكشفت هذه الاوساط عن نشاطات مكثّفة للدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي للتوصل الى تأمين الغطاء الضروري للاتفاق، بشكل يؤدي الى حل المشكلة وليس الى المواجهة (**الحياة**، ١١/٢/١٩٩٣).

على هذا الاساس، انحصرت صيغة «المخرج» في مجلس الامن الدولي لمعالجة أزمة المبعدين الفلسطينيين في عقد جلسة مشاورات مغلقة للبحث في تقرير الامين العام للامم المتحدة، د. بطرس غالي، يتبعها تصريح لرئيس مجلس الامن الدولي المندوب المغربي، السفير احمد السنوسي، يعلن فيه عن تطمينات اسرائيلية تؤكد استعداد الحكومة الاسرائيلية لتنفيذ القرار الرقم ٧٩٩، وتلميحها، بشكل غير رسمي، الى تقليص الفترة الزمنية لعودة «جميع» المبعدين، في أقرب وقت ممكن (**النهار**، بيروت، ١٣/٢/١٩٩٣).

جولة كريستوفر

تمثّل حرص الادارة الاميركية على استئناف المفاوضات الثنائية في قيام وزير الخارجية الاميركية بجولة على أطراف النزاع في المنطقة، حدّد هدفها الناطق باسم البيت الابيض، في بيان قرأه باسم الرئيس الاميركي، جاء فيه: «انطلاقاً من تعهّدي في المحافظة على استمرار مفاوضات السلام العربية ـ الاسرائيلية، قررت ايفاد وزير الخارجية الى الشرق الاوسط. ان هدفه سيكون نقل التزامي تقدّم المفاوضات الى جميع الاطراف، وليستكشف وجهات نظرها في شأن أفضل السبل لتحقيق تقدم». وأكد كلينتون التزامه على مواصلة دور «متابعة» المفاوضات الذي قامت به بلاده في ولاية سلفه الرئيس، جورج بوش (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٥/٢/١٩٩٣).

المصادر الدبلوماسية المطلعة أشارت الى ان لجولة كريستوفر، اضافة الى الهدف الذي أشار اليه الرئيس الاميركي، أهدافاً ثلاثة: اولها، اقامة أول اتصال شخصي بين الادارة الاميركية الجديدة وأطراف النزاع في المنطقة، ممّا يفسح في المجال لاجراء تقويم دقيق للوضع الاقليمي ولكل ما يحيط بعملية السلام من عقبات؛ وثانيها، «تسويق» الحل الذي توصلت اليه الحكومة الاسرائيلية والادارة الاميركية لقضية المبعدين الفلسطينيين. أمّا ثالث أهداف الجولة فهو عرض ما تمّ التوصل اليه، حتى الآن، في المفاوضات، وإعلام الاطراف المتنازعة باستمرار الادارة في الاهتمام بايجاد أفضل السبل لمعاودة المفاوضات ولازالة العقبات التي حالت، بشكل أو بآخر، دون تحقيق تقدّم ملموس (سركيس نعوم، **النهار**، ٦/٢/١٩٩٣، ص ٢).

هل حمل كريستوفر في جعبته أفكاراً جديدة تهدف الى التقريب بين وجهات النظر العربية والاسرائيلية؟ أجابت المصادر الرسمية الاميركية، ان الوزير كريستوفر سيكون في وضع «المستمع»، والراغب في التعرّف الى زعماء المنطقة لتقويم الوضع على الطبيعة وعن كثب. بل ان مسؤولاً أميركياً شدّد على ان الرسالة الواضحة التي سيحملها الوزير الاميركي الى الجميع هي ان عملية السلام تهمّ الولايات المتحدة الاميركية، بالدرجة الاساس، وان الجولة تمثّل هذا «الرمز» (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٧/٢/١٩٩٣، ص ٥).

ولكن ماذا عن الحصيلة الفعلية لجولة وزير الخارجية الاميركية في المنطقة؟ المصادر الدبلوماسية المطلعة أشارت الى ان الجولة انطوت على أمرين اثنين: أولهما، حصول الادارة الاميركية الجديدة مباشرة على صورة واضحة للوضع في المنطقة، واطلاعها، عن كثب، على المواقف الفعلية لأطراف النزاع، وربما على الحدود التي يمكن ان يتحركوا خلالها في اثناء البحث عن حل. وثانيهما، ممارسة الادارة الاميركية الجديدة ضغطاً على العرب لمعاودة المفاوضات الثنائية مع اسرائيل، مع تحميلهم تبعة الضرر الذي سيلحق بالعملية السلمية في حال تمسّكهم بشروطهم لمعاودتها، وأبرزها اعادة المبعدين الفلسطينيين الى ديارهم وفقاً للقرار الرقم ٧٩٩ (**نيوزويك**، ١/٣/١٩٩٣، ص ٣٤ ـ ٣٥، و٨/٣/١٩٩٣، ص ٣٣).

اتضح هذا الامر، بصورة جلية، في التحذير الذي أطلقته الادارة الاميركية من النتائج السلبية التي ستعاني منها المنطقة، اذا لم يتحرك أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي لدفع عملية السلام الى أمام، وأكدت انه «اذا سُمح للمتطرفين بالنجاح، فسيواجه الجميع في المنطقة تبعات خطيرة»

(الحياة، ١٩/٢/١٩٩٣). كما اتضح، ايضاً، في التصريحات التي أطلقها كريستوفر بشأن المشاركة الفلسطينية في المفاوضات الثنائية؛ فبعد ان انهى زيارته الى تل ـ أبيب، أوضح ان بلاده «لا تمارس ضغطاً على اسرائيل»، وقال: «تحدثت مع الفلسطينيين عن التحديات التي تواجههم ومواقفهم، وقلت ان الولايات المتحدة الاميركية تريد القيام بدور فعّال ونشط، اذا استؤنفت المفاوضات من جديد؛ اذ سنعمل على تسهيلها بشكل أفضل من قبل، ولكن لا نستطيع عمل شيء الى حين استئنافها» (المصدر نفسه، ٢٥/٢/١٩٩٣).

وفي السياق عينه، اعتبر مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، في شهادة له في حضور اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية التابعة للجنة الاعتمادات في مجلس النواب، ان جولة كريستوفر على المنطقة كانت «ناجحة». وشرح أهداف الجولة، فقال انها كانت لاعادة تأكيد ان عملية السلام تتضمن فرصة لتحقيق تقدّم في المرحلة المقبلة، و«لاعطاء اشارة عن ادراكنا ان ترك المنطقة من دون اهتمام قد يؤدي الى الحاق الأذى بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة الاميركية». وأضاف، ان مهمة كريستوفر تناولت، ايضاً، شرح أهداف السياسة الاميركية في المنطقة، وأبرزها اهتمامها بحقوق الانسان، وبمشاركة سياسية أوسع في الشرق الاوسط، والترويج للاعمال والتجارة، وتأكيد الحاجة الى انهاء المقاطعة العربية لاسرائيل. وتحدّث عن الالتزامات التي قدّمتها بلاده، مجدداً، بالنسبة الى عملية السلام، وكرر ان السياسة الاميركية لا تزال تدعو الى العمل من أجل تحقيق حل سلمي شامل من خلال المفاوضات المباشرة، وعلى أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. وقال ان لعب دور «الشريك الكامل» لا يعني ان بلاده ستكون بديلاً عن الاطراف المعنية نفسها، بل يعني الرغبة في مساعدة هذه الاطراف كوسيط صادق بهدف تقريب وجهات النظر فيما بينها (المصدر نفسه، ٩/٣/١٩٩٣).

مقترحات اميركية

لوحظ ان الانظار تركّزت، مرة أخرى، على ما يمكن ان يقرره الجانب الفلسطيني لجهة موقفه من قضية المبعدين. ففي مطلع شباط (فبراير) الماضي، نقلت القنصل الاميركي العام في القدس المحتلة، مولي وليامسون، الى الجانب الفلسطيني رسالة من الادارة الاميركية مفادها، ان بلادها «حريصة على عقد جولة جديدة من المفاوضات الثنائية في أقرب وقت ممكن، ومعنية أكثر بأن تسفر هذه المفاوضات سريعاً عن نتائج»، وانها لن توجه دعوات الى عقد جولة جديدة من المفاوضات الثنائية في واشنطن «الاّ بعد تأكدها من حضور جميع الاطراف» بمن فيهم الفلسطينيون (المصدر نفسه، ٥/٢/١٩٩٣).

وبما ان الحضور الفلسطيني الى جولة مفاوضات جديدة ارتبط، بصورة أو بأخرى، في حل قضية المبعدين، فقد أشارت أوساط فلسطينية مطلعة الى ان الادارة الاميركية قدّمت اقتراحاً من ست نقاط لحل هذه القضية واستئناف عملية السلام، تضمّنت الآتي:

«اولاً ـ ان الابعاد ليس قاعدة، وسيتوقف كاجراء تتخذه اسرائيل.

«ثانياً ـ التزام اسرائيل تطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩.

«ثالثاً ـ ستنصب الجهود لدرس كل حالة من حالات الابعاد على حدة.

«رابعاً ـ ان عدداً هاماً من المبعدين يزيد عن الرقم ١٠١ الذي كان موضع اتفاق اميركي ـ اسرائيلي، سوف يعاد في إطار الدفعة الاولى، فيما يسمح بعودة الآخرين في مهلة زمنية قصيرة.

«خامساً ـ التزام الولايات المتحدة الاميركية ان القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ هما مرجعية عملية السلام.

«سادساً ـ التزام اسرائيل الانسحاب من الارض الفلسطينية المحتلة في نهاية عملية السلام» (المصدر نفسه، ٢٦/٢/١٩٩٣؛ وديفيد هوفمان، انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٥/٢/١٩٩٣، ص ٦).

في هذا الصدد، أوضح مصدر فلسطيني، ان النقطة السادسة تركت في صيغة مبهمة وتحتمل العودة الى تفسير القرار الرقم ٢٤٢ بأنه يشمل اراضٍ محتلة وليس الاراضي المحتلة، اضافة الى عدم ذكر القدس بالاسم كجزء من الارض الفلسطينية المحتلة (الحياة، مصدر سبق ذكره).

غير ان مصادر فلسطينية أخرى ذكرت شروطاً معدّلة الى حدّ ما، للبنود الستة، ركّزت على الآتي:

«اولاً ـ بيان اميركي بأن عمليات الابعاد غير مشروعة، والتزام الولايات المتحدة الاميركية بأن تنفّذ اسرائيل بالكامل القرار الرقم ٧٩٩، الذي دعا الى اعادة جميع المبعدين الفلسطينيين.

«ثانياً ـ التزام اميركي بأن الجولة المقبلة من مفاوضات السلام ستركز، بوضوح، على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى امكان بحث وضع القدس المحتلة.

«ثالثاً ـ ' تعهد ملزم' من اسرائيل بعدم القيام بأي عملية ابعاد في المستقبل.

«رابعاً ـ الاسراع بعودة المبعدين الفلسطينيين تنفيذاً للقرار الرقم ٧٩٩.

«خامساً ـ عودة عدد كبير من الفلسطينيين الآخرين المبعدين منذ العام ١٩٦٧.

«سادساً ـ موافقة اسرائيل على الكفّ عن انتهاكات حقوق الانسان في الارض المحتلة» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٩٣/٣/١).

ولكن على الرغم من اللغط الذي لفّ الاقتراحات والاقتراحات المعدّلة على النقاط الست، فان لا شيء يؤكد ان الادارة الاميركية قدّمت ضمانات الى الجانب الفلسطيني بشأن تمسّكها بكل ما جاء من بنود في هذه الاقتراحات. فقد ذكرت مصادر فلسطينية، ان الجانب الاميركي لم يسحب مقترحاته الاخيرة لحل أزمة المبعدين الفلسطينيين، بل طلب ادخال بعض التعديلات عليها بسبب اعتراض اسرائيل على نقطتين من النقاط الست الواردة في الاقتراحات. وأوضحت هذه المصادر، ان وزارة الخارجية الاميركية تراجعت عن نقطة تنص على تعهد اسرائيل عدم اللجوء الى سياسة الابعاد في المستقبل، وعن نقطة ثانية تتعلّق باعتبار القدس مدينة محتلة كباقي الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وأكدت ان الخارجية الاميركية أوضحت انها «لم تتمكن» من اقناع اسرائيل بقبول الصيغة الاصلية، بانتظار اقتراح تعديلات (**الحياة**، ١٩٩٣/٢/٢٨).

لا شك في ان التفكير الاميركي الرسمي لا يزال يراهن على عامل الزمن لاقناع الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، بمنطق استئناف المفاوضات الثنائية وحتميتها؛ اذ تقضي المعادلة السياسية، في هذه المرحلة، بأن يتناسى الطرف الفلسطيني ما يطالب به في شأن ربط أزمة المبعدين الفلسطينيين باستئناف مفاوضات السلام، ويقبل بالامر الواقع الجديد الذي فرضته الدبلوماسية الاميركية من خلال دعمها القرار الاسرائيلي الخاص بهذه القضية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٣/٢/٢٤).

من هنا، رأى المراقبون الدبلوماسيون أهمية المحادثات الاميركية ـ الاسرائيلية التي أُجريت على هامش زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، لواشنطن، في منتصف الشهر الماضي، حيث تبلور تصوّر الادارة الاميركية للحل على نحو لا يختلف كثيراً عن التصوّر الاسرائيلي، ولكن من دون ان يكون متطابقاً تماماً. فقد أفصحت المحادثات بين الطرفين عن التصوّر الاميركي لدور «الشريك الكامل» الذي تعتزم الادارة الجديدة لعبه، فيما أبدى الجانب الاسرائيلي «تحفظاً» عن العبارة، خصوصاً اذا كانت تعني دوراً أميركياً نشطاً في عملية السلام شبيهاً بالدور الذي لعبته ادارة الرئيس الاميركي الاسبق، جيمي كارتر، في مفاوضات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل، لأن ذلك يعني، في نظره، «ان واشنطن تمارس الضغط عليه» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩٣/٣/٦).

في هذه النقطة، بالذات، كان الرئيس الاميركي واضحاً بعض الشيء في المؤتمر الصحافي المشترك مع رئيس الوزراء الاسرائيلي. فهو لم يكتف بالتعبير عن الرغبة في ان يتمّ احراز تقدّم، وانما أعرب عن الثقة بأن العام الجاري «سيكون عام صنع السلام في الشرق الاوسط»، وتعهّد، بأن بلاده «على استعداد لأن تشارك في صنع ذلك السلام». وفي تنبيهه للأطراف المعنية الى عدم اضاعة الفرصة التاريخية لتحقيق تقدّم، «طمأن» المتشككين بالتأكيد على ان الحل سيقوم على «أساس قرارات الامم المتحدة» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٣/٣/٢٢).

رابين بين الهجوم و«الوقاية» الأمنية

بلغت المواجهة المستمرة داخل فلسطين المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، احدى ذرواتها الهامة في مطلع الفترة الممتدة ما بين منتصف كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢ ومنتصف شباط (فبراير) ١٩٩٣. وقد أطلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حملة واسعة ومكثّفة ضد حركة «حماس» الاسلامية، اثر قيام عدد من اعضائها باختطاف وقتل احد افراد «حرس الحدود»، وأدّى الى تصعيد حدة وعنف المجابهات اليومية مع المتظاهرين والناشطين الفلسطينيين عموماً. وانعكس ذلك، في الارتفاع المثير لعدد الشهداء والجرحى والمعتقلين، في وقت منح رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، قواته المزيد من حرية اطلاق النار والقيام بأعمال قتل متعمّدة وتدمير المنازل. وبموازاة ذلك، اعترف المسؤولون الاسرائيليون، بتصاعد العمليات المسلّحة الفلسطينية، ممّا دفعهم الى البحث في اجراءات وقائية جديدة. وكما في السابق اتجهت القيادة الاسرائيلية نحو التصلّب السياسي والمناورة التفاوضية وتصعيد الوضع العسكري في جنوب لبنان، الذي كان شهد عمليات متكررة للمقاومة الوطنية واغتيالات جديدة داخل الوسط الفلسطيني.

المواجهة مع «حماس»

كانت القوات الاسرائيلية وأجهزة الامن قد شنّت حملة اعتقالات واسعة في أعقاب اختطاف الرقيب الاسرائيلي، نسيم طوليدانو، شملت حوالى ١٢٠٠ مواطن حتى ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، منهم سبعمئة في الضفة الفلسطينية وخمسمئة في قطاع غزة (**القدس العربي**، لندن، ١٦/١٢/١٩٩٢). وبعد أيام، تمّ الافراج عن ثلاثمئة معتقل، دون أن تتوقف حملة الاعتقالات. غير ان الحدث ـ الزلزال تمثل بقرار الحكومة الاسرائيلية ابعاد ٤١٥ فلسطينياً، ادّعت انهم جميعاً من قياديي وعناصر «حماس» أو منظمة «الجهاد الاسلامي»، الى منطقة مرج الزهور في جنوب لبنان، وهي منطقة عازلة تفصل بين «الحزام الامني» الذي يسيطر عليه الجيش الاسرائيلي بمعاونة «جيش لبنان الجنوبي» العميل، وبين الجيش اللبناني.

أدّى الاجراء الاسرائيلي هذا الى تفجير الموقف في قطاع غزة، الذي كان شمل الابعاد عدداً من أبنائه. واندلعت مواجهات واشتباكات بين المواطنين فيه وقوات الاحتلال أسفرت عن استشهاد ستة مواطنين، بينهم طفلة في التاسعة من عمرها، وأصيب اربعون آخرون بجروح، يوم ١٩ كانون الاول (ديسمبر). وسقط ستة شهداء آخرين ومئات الجرحى في خلال الايام الثمانية التالية. وواصلت اجهزة الامن الاسرائيلية حملتها في هذه الاثناء، اذ كشفت الاذاعة الاسرائيلية عن اعتقال سبعة اعضاء في خلية تابعة لمنظمة «الجهاد الاسلامي» في مخيم العروب، في وقت سابق من الشهر، اتهموا بالتخطيط لمهاجمة مدرسة يهودية في مستوطنة غيلو قبل شهرين، وقد أدّى اعتقال مواطن تولّى أمر تدبير سيارة تحمل لوحة رقمية اسرائيلية لاستخدامها في العملية الى انكشاف الامر (**المصدر نفسه**، ٢٢/١٢/١٩٩٢).

من جهتها برّرت الحكومة الاسرائيلية قرار الابعاد بحجة انزال ضربة قوية بالبنية التحتية لحركة «حماس»، ممّا سيؤدّي، بنظرها، الى تعزيز أمن الجنود والمدنيين الاسرائيليين. وأكد ناطق عسكري في أواخر الشهر، الكشف عن «جانب كبير» من بنية «حماس» في خلال الاسابيع الماضية، وعن وجود ١٥٠٠ معتقل عدا اربعمئة مبعد. وأضاف ان جهاز «شين بيت» كشف قنوات التمويل الخارجي ومئات الوثائق ولوائح العضوية (**القدس العربي**، ٢٩/١٢/١٩٩٢).

الّا ان حادثة جديدة وقعت بتاريخ

١٩٩٣/١/٣ كشفت زيف هذا الادعاء؛ اذ قام أحد المخبرين الفلسطينيين، بمعاونة شخص أو شخصين آخرين، بمهاجمة ضابط اتصال اسرائيلي تابع لجهاز «شين بيت» كان على صلة به وطعنه حتى الموت. وقع الحادث داخل شقة تقع في وسط القدس الغربية مخصّصة لعقد اللقاءات السرية. وحال تبلّغها بالامر، على يد أحد الجيران، حاولت السلطات الاسرائيلية اخفاء حقيقة انتماء القتيل (**المصدر نفسه**، ٤ و٥/١/١٩٩٣). في هذا الوقت، شنّ مئات الجنود وأفراد الشرطة وأجهزة الامن حملة تمشيط في الضفة والقطاع بحثاً عن المهاجمين، الذين أكدت مصادر محلية انهم نجحوا بالاستيلاء على مسدس الضابط ووثائق حسّاسة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٣/١/٤). واعتقل الجيش ١٧ من اقارب المخبر بهدف ارغامه على تسليم نفسه، ثمّ أعلن إلقاء القبض عليه وعلى شقيقه وهما طالبان في جامعة بيت لحم، بينما هرب شخص ثالث مطلوب بعد اختباء المجموعة في الخليل (**الحياة**، لندن، ١٤/١/١٩٩٣). وأكدت الشرطة انهم ينتمون الى حركة «حماس»، علماً انه لم يتضح تماماً هل نفّذوا الهجوم بايعاز منها أم بمبادرة ذاتية (**القدس العربي**، ١٤/١/١٩٩٣).

في ١٥ كانون الثاني (يناير) تجددت المواجهة؛ اذ قام شاب من غزة بمهاجمة المارة عند محطة الباصات المركزية في تل ـ أبيب، وأصاب أربعة منهم بطعون، بينهم لبناني من قرية تقع في الشريط الحدودي، قبل أن يلقى مصرعه على يدي حارس مدني متطوع في جهاز الشرطة. وقد عثر مع الشاب على مناشير موقّعة باسم «الجهاد الاسلامي» (**المصدر نفسه**، ١٦ ـ ١٧/١/١٩٩٣). وفي ٢٠ الشهر ذاته، عثر لاحقاً، على جثة امرأة في حي حولون في المدينة عينها وعلى مقربة منها بيان كتب باللغة العربية حمل تهديدات بمزيد من أعمال القتل اذا لم تتمّ إعادة المبعدين الفلسطينيين الى ديارهم (**المصدر نفسه**، ٢١/١/١٩٩٣). وفي المقابل، استشهد احد أعضاء «الجهاد الاسلامي» في غزة، في ٢٧ الشهر، على أيدي الجنود الاسرائيليين. وأكد شهود ان الشهيد كان داخل سيارة برفقة زميلين تمكّنا من الفرار، وان الجنود اعدموه رمياً بالرصاص بعد أسره وتكبيل يديه، ومن ثمّ جرّوه وراء سيارة عسكرية (**الحياة**، ٣٠/١/١٩٩٣).

عادت اسرائيل الى الهجوم في أواخر كانون الثاني (يناير)، فأعلنت في ٣١ منه ان أجهزتها قد اعتقلت، قبل اسبوع، ثلاثة أميركيين من أصل فلسطيني اتهمتهم بنقل المال والتعليمات من قياديين لـ «حماس» قاطنين في الولايات المتحدة الاميركية الى خلاياها في القدس والضفة الفلسطينية (**المصدر نفسه**، ١/٢/١٩٩٣). وقامت قوات الاحتلال بحملة اعتقالات شملت أربعين شخصاً ادّعت انهم تابعون للتنظيم ذاته. وكان سبق للجيش ان أعلن عن اعتقال ٢٢ شخصاً في الخليل، في ٦ الشهر، من مجموعة «عزالدين القسّام»، الجناح العسكري لحركة «حماس»، اعترف اثنان منهم بقتل جندي في تشرين الاول (اكتوبر) الفائت (**المصدر نفسه**، ٧/١/١٩٩٣). وقد انتهت هذه الفترة بعملية مزدوجة نفّذتها مجموعة من «حماس» في ١٢ شباط (فبراير)، أطلقت النار من داخل سيارة متحرّكة في غزة فجرحت جندياً كان يقود سيارة خاصة وآخر، بعد فترة قصيرة، كان يستقل سيارة «جيب» (**القدس العربي**، ١٣/٢/١٩٩٣). فيما اعتقلت سلطات الاحتلال ١٤ من أعضاء «حماس» في خان يونس.

اتجاهان متعارضان

لعلّ بلوغ المواجهة بين «حماس» والاحتلال الاسرائيلي هذا المستوى برهن على مدى اتساع نطاق العمليات المسلّحة الفلسطينية واشتداد تأثيرها. ولفت النظر في هذا الصدد اتساع دور القوى الفلسطينية الاخرى، حيث ظهر تعاظم العمل المسلّح لنشطاء حركة «فتح»، والذي قد يؤثر في موازين القوى الميدانية والسياسية في داخل الساحة الفلسطينية، خصوصاً بعد الضربة التي تلقتها «حماس»، وتمتّع أعضاء «فتح» بحرية متزايدة في تنفيذ الهجمات.

في المرحلة الاولى من هذا التطوّر شهد النصف الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ثلاث عمليات مسلحة فلسطينية فقط سجّلتها المصادر الصحافية، علماً بأن أحداث الابعاد والمواجهات الجماهيرية في قطاع غزة ربما أخفت بعض نشاط المقاومة السرية. فقد تعرّضت دورية اسرائيلية

الى اطلاق نار قرب الخليل في ١٩ الشهر، وألقيت قنبلة يدوية على باص في بيت لحم في ٢٣ منه، وأطلقت النار، مجدداً، على سيارة عسكرية قرب جنين في ٣٠ منه، دون وقوع اصابات.

أمّا المرحلة الثانية، فقد شهدت قفزة نوعية فتزايدت وتيرة العمليات مع بدء العام الجديد، ونفّذت ١٧ عملية في شهر كانون الثاني (يناير)، و١١ في الاسبوعين الاولين من شباط (فبراير). وبلغ المجموع العام ٣١ عملية، منها ١٩ حادثة اطلاق نار وست حوادث زرع عبوات أو القاء قنابل يدوية وست هجمات بالسكاكين والآلات الحادة، أدّت بمجملها الى مقتل ثلاثة عسكريين وجرح خمسة وقتل ثلاثة مدنيين اسرائيليين وجرح عشرة.

وكانت أول الاصابات الاسرائيلية وقعت، كما أشرنا، مع مقتل ضابط الـ «شين بيت» في القدس، في ٤ كانون الثاني (يناير)، ثم أصيب مدني بجروح اثر طعنه في حي حولون في تل ـ أبيب في اليوم ذاته، وجرح آخر عندما هاجمه فلسطينيان بزجاجة في سوق قلقيلية، في ١٢ الشهر. وبعد يوم واحد فقط طُعن ضابط اسرائيلي في المدينة نفسها، وتمّ اعتقال المهاجم. وجاءت الحادثة المثيرة التي أسفرت عن اصابة أربعة مدنيين عند محطة الباصات المركزية في تل ـ أبيب، في ١٥ منه، بينما أصيب حارس صهريج بالرصاص وفقد سلاحه في بيت ساحور في ١٩ منه. ولاقت مدنية اسرائيلية مصرعها في ظروف غامضة في حي حولون في تل ـ أبيب في اليوم التالي، في حادثة على صلة بعملية الابعاد.

الّا ان احدى أخطر الحوادث المسلحة في هذه الفترة كان التسلّل الجريء لفلسطينيين الى داخل مستوطنة غاني تال في غزة، في ٣١ كانون الثاني (يناير). حيث قتل المتسلّلون أفراد احدى الدوريات الراجلة وضمّت ثلاثة جنود بقي احدهم على قيد الحياة. وقد استولى المهاجمون على أسلحة افراد الدورية ولاذوا بالفرار. بالمقابل شنّت قوات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة في خان يونس أسفرت عن احتجاز خمسين مواطناً. فيما ادّعت كل من حركة «حماس» و«الجهاد الاسلامي ـ كتائب الاقصى» مسؤوليتها عن العملية علماً بأن السلطات اعلنت عن العثور على بندقية تحمل شعار «فتح» (**المصدر نفسه**، ١/٢/١٩٩٣). ولم تقع أية اصابة اسرائيلية أخرى الا في ٩ شباط (فبراير)، حيث قتل مدني نتيجة اطلاق نار قرب مخيم خان يونس. وأصيب زوجان بجروح اثر اطلاق نار من داخل سيارة على سيارتهما قرب الخليل، في ١٤ منه. وانتهت الفترة قيد المراجعة بقيام شاب فلسطيني بقتل مدني اسرائيلي وجرح اثنين عند محطة للباصات تقع بالقرب من مدخل مستوطنة ارمون هانتسيف في جوار القدس الشرقية، في ١٥ منه.

الى ذلك، نفّذ الناشطون الفلسطينيون هجمات اخرى عدة، استخدموا في خلالها القنابل الحارقة الشعبية «مولوتوف»، عدا عن حرق السيارات بالوسائل الاخرى. وقد أشارت مصادر صحافية الى وقوع عملية من هذا النوع كل يوم تقريباً، غير ان المصادر الفلسطينية المحلية أوضحت ان المعدل الفعلي كان أقرب، واقعياً، الى عمليتين شعبيتين يومياً، يستدل على ذلك من وقوع ستين عملية القاء قنابل «مولوتوف» في شهر كانون الثاني (يناير) وحده (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٤/٢/١٩٩٣). وفي الوقت ذاته، قام الناشطون باعدام ١٣ فلسطينياً للاشتباه بتعاونهم مع سلطات الاحتلال في خلال الفترة قيد المراجعة، ممّا يشكّل زيادة طفيفة مقارنة بالشهور السابقة.

أمّا الدليل الاوضح على نشاط المقاومة المسلّحة الفلسطينية فهو تصريح رئيس الشرطة في شمال اسرائيل، ألبرت موسافيا، الذي لاحظ تنامي العمليات المسلحة، على عكس تراجع حوادث القاء الحجارة واشعال اطارات السيارات بنسبة ٥٠ بالمئة (**جيروزاليم بوست**، ١٦/١/١٩٩٣). وأضاف مفتش عام الشرطة الاسرائيلية، يعقوب تيرنر، في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ان العمليات المسلحة زادت بنسبة ١٥ بالمئة في داخل الارض المحتلة عام ١٩٤٨، بما فيها القدس، اذ ارتفع عددها من ٣٢٠٠ في العام ١٩٩١ الى ٣٦٢٩ عملية في العام ١٩٩٢، وشمل هذا الاحصاء أعمال «الشغب» والاحتجاج، على الارجح (**الحياة**، ١٩/١/١٩٩٣).

البحث عن وقاية

أوضح القرار الاسرائيلي بابعاد مئات الفلسطينيين طبيعة الدائرة المغلقة التي أدخلت حكومة رابين نفسها فيها. اذ انها امتنعت،

منذ تشكيلها، عن اتخاذ المبادرات الجدية التي من شأنها تخفيف القمع وتقييد نشاط الجنود والمستوطنين، بل نزعت، على العكس، الى تشديد العنف في سعيها لتحقيق الامن المطلق. ويفسّر ذلك، مثلاً، السياسة غير المعلنة التي تتيح للجنود حرية أكبر في اطلاق النار وفي الرماية بهدف القتل المباشر، ممّا انعكس بارتفاع عدد الشهداء الفلسطينيين بصورة متزايدة، اذ بلغ ٤٤ خلال الشهرين قيد المراجعة، وارتفع بذلك الاجمالي منذ بدء الانتفاضة الى ١٢٨٥، بينهم ١٠٠٤ على الاقل استشهدوا نتيجة اطلاق النار (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٧). وكان بين ذلك العدد شقيقان استشهدا في ٢٣ كانون الاول (ديسمبر)، فاندلعت مجابهات أدّت الى جرح ٤١ مواطناً في القطاع، فيما استشهد طفل على يد ركاب باص من المستوطنين في غزة، في ١٩ كانون الثاني (يناير). واستشهد سجين فلسطيني في سجن أنصار ـ ٣، في ٢٧ الشهر ذاته، بينما استشهد شابان داخل سيارة حاولت اقتحام حاجز عسكري قرب جنين، ليلة ٣١ الشهر، وثلاثة شبان مطاردين كانوا مسلّحين داخل سيارة في ٥ شباط (فبراير).

أثار تصعيد العنف الاسرائيلي احتجاجات عدة، وقد وجهت الاتهامات الى وحدة عسكرية تمركزت في خان يونس مؤخراً، وهي مسؤولة عن قتل عشرة فلسطينيين في خلال شهر كانون الاول (ديسمبر) وحده، ممّا أدّى الى سحبها في نهايته (**القدس العربي**، ١٩٩٢/١٢/٢٩)؛ و**الحياة**، ١٩٩٢/١٢/٢٩). وبلغ مجموع الشهداء في قطاع غزة في خلال الشهر ١٦. كما نالت المنطقة حصة كبيرة من الاصابات في الاسابيع التالية، اذ سقط ٢٣ جريحاً في ٦ كانون الثاني (يناير)، و٤٥ في ١٤ منه، و٨١ في أيام ٢٠ ـ ٢٢ منه، و٣٤ جريحاً بالرصاص وثمانين بالغاز في ٢٥ منه، و٥٦ في ٥ ـ ٦ شباط (فبراير)، أغلبهم في القطاع.

ولاحظت جمعية حقوق الانسان الاسرائيلية «بتسيليم» ان عهد حكومة رابين شهد زيادة في عدد الشهداء الفلسطينيين بنسبة عشرين بالمئة مقارنة بعهد سلفه اسحق شامير، وان ثلثي القتلى لم يكونوا مسلّحين ولم يشكّلوا خطراً على الجنود (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٩). وقد نفى رئيس الاركان الاسرائيلية الجنرال ايهود براك ذلك، الا أنه اضطر الى التراجع والزعم بأنه أخطأ بسبب «خلل فني» في تقرير تلقاه. جاء ذلك بعد اقرار الجيش علناً بتزايد عدد الضحايا بنسبة خمسين بالمئة وان نصفهم لم يشكّل خطراً مميتاً على الجنود (**القدس العربي**، ١١ و١٣ ـ ١٩٩٣/٢/١٤). بل وصل الامر ان لاحظ تقرير وزارة الخارجية الاميركية ازدياد عدد الشهداء الى ١٥٨ في العام ١٩٩٢ مقابل ٩٨ في عام ١٩٩١، أي بنسبة ٦٢ بالمئة، استشهد منهم ٤٥ على الاقل على أيدي فرق الموت، ثلثاهم غير مسلّحين (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/٢١). ولعلّ مثل هذه الانتقادات المستمرة تؤكد فعلاً صحة ما ذهب اليه ضابط اسرائيلي اشتكى من تراجع حماسة الشبان على التطوع في «الوحدات الخاصة» لأنها اشتهرت بتنفيذ الاعدامات الميدانية للناشطين الفلسطينيين واكتسبت لقب «فرق الموت» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/٩).

واصلت السلطات الاسرائيلية بحثها عن الاساليب الناجعة لقمع ظاهرتي المقاومة المسلحة والانتفاضة الشعبية. فلجأت قوات الاحتلال مجدداً، على سبيل المثال، الى فرض حظر التجول الشامل على قطاع غزة عشية ذكرى انطلاقة حركة «فتح» في مطلع العام ١٩٩٣. وظل وضع القطاع يقلق المسؤولين الاسرائيليين، اذ أكد رابين أمام الكنيست، في ٢٠ كانون الثاني (يناير)، ان ارتفاع نسبة البطالة أربعين بالمئة وصغر سن ستين بالمئة من المواطنين والمد الاسلامي في غزة، جعلت منها «قنبلة موقوتة»، مقارنة بالضفة التي تشهد أعمق هدوء منذ ستة شهور (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/٢١).

ازاء هذا التقييم، أوضح الجيش الاسرائيلي انه سوف يقيم سياجاً أمنياً جديداً حول قطاع غزة من أجل منع التسلل ومهاجمة الجنود والمستوطنين. ويبلغ طول السياج المقترح ٥٢ كيلومتراً ويتزوّد بموانع مؤلفة من السكك الحديدية لمنع اجتياز السيارات، ممّا يسهّل المراقبة أيضاً (**فلسطين الثورة**، ١٩٩٣/١/١٧). وفسّر المسؤولون ذلك القرار، والذي سيكلف ستة ملايين شيكل، بالرغبة في تقليص الخسائر التي تلحق بالمستوطنات جراء أعمال المقاومة والبالغة ١٥ مليون شيكل

سنوياً (جيروزاليم بوست، ١١/١/١٩٩٣). وأضاف رئيس المجالس المحلية في مستوطنات القطاع، زئيفي هندل، انه يفكر بشراء كلاب لمكافحة راشقي الحجارة الفلسطينيين ولمرافقة تلاميذ المدارس اليهود (القدس العربي، ٢٨/١/١٩٩٣).

غير ان التصعيد الخطير للغاية الذي مارسته السلطات تمثّل في لجوئها الى اخلاء الاحياء من السكان وقصف المنازل التي ادّعت ان المطارَدين الفلسطينيين لجأوا اليها. وقد أدّى استخدام القذائف المضادة للدبابات بهذه الطريقة الى تدمير أربعة منازل كلياً أو جزئياً في قرية الجبور، شرقي خان يونس، في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر)، وتسعة أخرى في حي التفاح (غزة) في ٩ كانون الثاني (يناير). وأعلن الجيش انه قتل مطارَداً بعد ان فجّر ثلاثة منازل، فيما هرب رفاقه، والواضح ان مثل هذه الاعمال تلقى تأييداً شخصياً من رابين الذي سبق له وان زار الوحدة الخاصة المعنيّة قبل بضعة أيام وأشاد بعملها (المصدر نفسه، ١٦ ـ ١٧/١/١٩٩٣). وأوضح تقرير وضعه محامون فلسطينيون وأصدر في وقت نسف منزلان آخران في غزة في ٢٢ الشهر، ان سياسة القصف العشوائي قد أصابت ستين منزلاً منذ تولّي رابين رئاسة الوزراء، علماً بأن الحادثة الاخطر وقعت بعد صدور التقرير، حين نفّذ الجنود هجوماً عقابياً ودمّروا عشرين منزلاً بالصواريخ والمتفجرات بحثاً عن شابين مطلوبين في ١١ شباط (فبراير)، ممّا ترك خمسين عائلة فلسطينية بلا مأوى (المصدر نفسه، ١٣ ـ ١٤/٢/١٩٩٣).

حروب الجنوب

لم يهدأ الجنوب اللبناني خلال الفترة قيد المراجعة، بل شهد تصاعداً لأعمال العنف المتبادلة منذ أواخر كانون الاول (ديسمبر)، ربما لمواكبة الصراعات السياسية والتفاوضية بين اسرائيل وسوريا. وسجل المراقبون وقوع ٢٩ عملية نفّذتها المقاومة الوطنية الاسلامية اللبنانية، تسببت في مقتل جنديين اسرائيليين وجرح سبعة آخرين، ومقتل أربعة من جنود «جيش لبنان الجنوبي» العميل وجرح ثلاثة عشر، مقابل استشهاد ثمانية مقاومين. وقد أعلنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (نايف حواتمة) تنفيذ عملية ضد دورية معادية في طير حرفا، في ١٤ شباط (فبراير)، علماً بأن المصادر المحلية لم تؤكد ذلك (المصدر نفسه، ١٦/٢/١٩٩٣). وقد ردّت اسرائيل بالقصف المدفعي المتكرر على القرى اللبنانية بطول الجبهة الجنوبية، كما قامت المروحيات بالاغارة على بعض المنازل والسيارات اللبنانية، في ٢٣ كانون الثاني (يناير) و١١ شباط (فبراير)، بينما أطلقت الزوارق الحربية النيران على قوارب الصيد قبالة صور فأصابت ثلاثة وجرحت صياداً في ٢٧ كانون الاول (ديسمبر). وردّ المقاومون على ذلك بقصف بعض الاهداف المعادية بالصواريخ في أكثر من مناسبة ردّاً على اصابة القرى اللبنانية.

في هذا الوقت، واصلت الشبكات السرية، ويرجح انها تابعة لجماعة «ابو نضال ـ المجلس الثوري»، حملة الاغتيالات ضد مسؤولي وعناصر حركة «فتح» ومجموعة «المجلس الثوري ـ مجلس الطوارىء» المنشق عن ابو نضال. اذ تمّ اغتيال أحد مسؤولي «مجلس الطوارىء» بانفجار في مكتبه في ٣٠ كانون الاول (ديسمبر)، وقتل آخر داخل مسجد عين الحلوة في ١٤ كانون الثاني (يناير)، بينما أدّت سلسلة من التفجيرات والقذائف الى جرح ثلاثة أطفال قرب مقر «مجلس الطوارىء»، فيما أخطأت منزل معين شبايطة، احد مسؤولي «فتح»، في ١٧ الشهر ذاته (المصدر نفسه، ٣١/١٢/١٩٩٢؛ و١٥ و١٩/١١/١٩٩٣). وألقيت قنبلة يدوية على منزل مسؤول آخر في «فتح» في الرشيدية بعد يومين، بينما نجا أحد ضباط جيش التحرير الفلسطيني من محاولة مشابهة في المخيم نفسه في ٢١ الشهر (الحياة، ٢٠/١/١٩٩٣؛ والقدس العربي، ٢٣ ـ ٢٤/١/١٩٩٣). كما قام مقنّعون بقتل أحد أعضاء «الجهاد الاسلامي» في عين الحلوة ليلة ١٥ الشهر، فوقع اشتباك بين أعضاء المنظمة و«فتح» أودى بحياة مقاتل وتسبب في جرح آخر (الحياة، ١٦/١/١٩٩٣).

ي. ص.

لعبة «الشريك الكامل»

بعد التوصل الى اتفاق بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل بشأن قضية المبعدين الفلسطينيين، وإعلان اسرائيل عن قرارها باعادة أكثر من مئة مبعد على الفور، أصدر البيت الابيض بياناً، أعلن فيه الرئيس الاميركي، بيل كلينتون، عزمه على ايفاد وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، الى الشرق الاوسط في محاولة للتوصل الى اتفاق بشأن استئناف محادثات السلام التي توقفت اثر قيام اسرائيل بابعاد ما يزيد قليلاً عن ٤٠٠ مواطن فلسطيني من الارض المحتلة الى الجنوب اللبناني.

وقبل وصول كريستوفر الى تل ـ أبيب، أبلغت الادارة الاميركية الى الحكومة الاسرائيلية اصرارها على القيام بدور الشريك الكامل في المسيرة السلمية، وتأكيدها على مواصلة المسيرة وعدم التراجع عنها، ولكنها لا ترى في ذلك بديلاً عن المفاوضات المباشرة بين الاطراف المعنية، بل عبر قيامها بطرح الافكار لدفع المفاوضات الى أمام (**هآرتس**، ١٩٩٣/٢/٢٢).

في هذا السياق، رأت أوساط سياسية اسرائيلية في هذه الرسالة أن كريستوفر تبنّى توصية الطاقم القديم في دائرة التخطيط السياسي التابعة لوزارة الخارجية الاميركية، الذي لاحظ، في الآونة الاخيرة، انه بعد عام من المحاولات المتكررة والفاشلة للتوصل الى انطلاقة في المسيرة السلمية، آن الأوان لزيادة تدخّل الولايات المتحدة الاميركية، عبر تغيير إطار المحادثات لتسهيل عودة المبعدين الى طاولة المفاوضات، حتى قبل التوصل الى حل فوري لقضية المبعدين الفلسطينيين (**المصدر نفسه**).

أجواء الزيارة

أشار كريستوفر، اثر توجهه الى اسرائيل، بأن ثمة «اجماعاً على بدء محادثات السلام في أسرع وقت ممكن» (**معاريف**، ١٩٩٣/٢/٢٣). كما أبلغ الى نظيره الاسرائيلي، شمعون بيرس، انه يأمل في استئناف المحادثات في أسرع وقت ممكن، وتحقيق تقدّم ملموس في العملية السلمية. وأشار الى انه بامكان الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل والأطراف العربية دفع هذه العملية باتجاه سلام حقيقي، بدلاً من اعتبارها فرصة ضائعة. وأضاف: «لقد أرسلني الرئيس الاميركي، كلينتون، الى المنطقة للتقويم والتشاور، ودفع الاطراف للتركيز على ضرورة استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن». وأشار الى ان الاطراف المتنازعة ستتمكن، بمساعدة الولايات المتحدة الاميركية كشريك كامل، من الوقوف على أرضية صلبة واقامة سلام حقيقي عبر المفاوضات المباشرة. وأضاف: «ان الامن الحقيقي لن يتحقق الاّ عبر سلام حقيقي. نحن ندرك ان السلام لن يكون ممكناً دون ضمان أمن اسرائيل تماماً. وندرك، أيضاً، ان الشعب الاسرائيلي يريد سلاماً مبنيّاً على معاهدات دائمة وتطبيع علاقات ومصالحة حقيقية، وليس، فقط، سلاماً عبر الغاء حالة الحرب» (**هآرتس**، ١٩٩٣/٢/٢٤).

هكذا، بدأ كريستوفر محادثاته في لقاء مع نظيره الاسرائيلي، بيرس، استمر أربعين دقيقة. وبعد اختتام هذا اللقاء، انتقل كريستوفر الى مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الدفاع، اسحق رابين، الى اللقاء الأهمّ، الذي أُجري بينهما على انفراد، ودام أكثر من ساعة، وصف خلاله كريستوفر الانطباعات التي تكوّنت لديه عن محادثاته مع الرئيس السوري، حافظ الأسد. وقال كريستوفر انه وجد في سوريا رغبة قوية لتجديد مفاوضات السلام واستعداداً لملاقاة الموقف الاسرائيلي، دون ان يقدّم أية تفاصيل واضحة. كما بحث مع رابين قضية المبعدين الفلسطينيين التي تعيق تجدّد المحادثات. ومن ثمّ سلّمه رسالة من الرئيس الاميركي، جاء فيها ان الرئيس يتعهّد، شخصياً، بالعمل على

احراز السلام والمصالحة بين اسرائيل وبين جيرانها العرب. كما أكد ان بلاده ستضطلع بدور الشريك الكامل في المسيرة السلمية، وانها ستعمّق تعاونها مع اسرائيل (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٣/٢/٢٤).

بعد هذا اللقاء الضيّق، عُقد لقاء موسّع، حضره اضافة الى كريستوفر ورابين، كل من وزير الخارجية، شمعون بيرس، ونائب مدير عام الوزارة، ايتان بنتسور، ورئيس الاركان، الجنرال ايهود براك، ورئيس الادارة المدنية في الضفة الفلسطينية، داني روتشيلد، وحاكم بنك اسرائيل، يعقوب فرانكل، ورؤساء الوفود الاسرائيلية الى مفاوضات السلام مع العرب والفلسطينيين ومستشاري رابين المقرّبين.

في هذا اللقاء، قدّم كريستوفر التقرير الذي عرضه على رابين بالنسبة لمواقف الاطراف العربية، كما شرح، باسهاب، مضمون تصريحاته بالنسبة لموضوع زيادة التدخّل الاميركي في المفاوضات في المستقبل، حيث قال: «لقد استقبلت الاطراف كافة في المنطقة فكرة قيام الولايات المتحدة الاميركية بدور الشريك النشط في المحادثات بالترحاب». وأوضح ان هذا الدور ليس بديلاً من المفاوضات المباشرة بين الاطراف المعنيّة (**المصدر نفسه**).

وفي مداخلته خلال اللقاء، قال رابين ان اسرائيل معنيّة، أيضاً، بتدخّل نشط من جانب الولايات المتحدة الاميركية، لكنها لا توافق على تحوّلها الى وسيط أو مُحكم في النزاع بينها وبين الدول العربية والفلسطينيين. واستعرض مواقف حكومته وقال، ان هذه الحكومة خلافاً للحكومة السابقة، أعلنت عن استعدادها للانسحاب من مناطق في الجولان مقابل سلام كامل مع سوريا. وانها قامت، أيضاً، بتجميد اقامة مستوطنات جديدة. وأعربت عن موافقتها على اجراء انتخابات عامة في الارض المحتلة. لكن مع هذا كله، «فان الوفد الفلسطيني لا يتعاون معنا في المفاوضات» (**المصدر نفسه**).

وفي ختام اللقاء، أوضح كريستوفر انه من أجل تجدّد المفاوضات السلمية يجب البحث في عودة الفلسطينيين الى طاولة المحادثات، لأن الدول العربية، على الرغم من رغبتها القوية في العودة الى المفاوضات، لا تستطيع فعل ذلك في حال تغيّب الوفد الفلسطيني عنها (**معاريف**، ١٩٩٣/٢/٢٤).

وبعد لقائه الثاني برابين، عقد كريستوفر مؤتمراً صحافياً مشتركاً، صرّح فيه: «انني أغادر الشرق الاوسط وأنا مفعم بالأمل، ومع شعور بأنه لا زالت هناك عقبات يجب التغلّب عليها». وأشار الى انه لم يكن يتوقع، وهو في طريقه الى المنطقة، تحديد موعد لاستئناف المحادثات، ولكنه يجري، حالياً، تحرّك جاد لحل قضية المبعدين الفلسطينيين. وأضاف «لقد اطلعت الفلسطينيين على رغبة الولايات المتحدة الاميركية في لعب دور فعّال في المفاوضات، وانه في ما يتعلق بقضية المبعدين ليس من شأننا ممارسة الضغط على اسرائيل» (**هآرتس**، ١٩٩٣/٢/٢٥).

من جهته، قال رابين: «لقد ناقشنا مع الاميركيين أفكاراً قد تسهم في استئناف مفاوضات السلام». وأضاف: «لقد سبق وقلت، بصراحة، ان اجراء الابعاد كان اجراءاً استثنائياً» (**المصدر نفسه**).

ارسال الدعوات

في ختام جولته الشرق أوسطية التقى وزير الخارجية الاميركية، بنظيره الروسي، اندريه كوزيريف، في جنيف، ومن هناك اصدرا بياناً مشتركاً بشأن استئناف المسيرة السلمية في نيسان (ابريل) الجاري. وأوضح كريستوفر، ان الهدف من اللقاء بنظيره الروسي كان استشارته بشأن ارسال الدعوات بصفته ممثل الدولة الثانية الراعية لمؤتمر السلام. ومن جهته، قال كوزيريف انه سيقوم بتوجيه الدعوة الى الفلسطينيين للاجتماع به في موسكو خلال بضعة أيام لتحديد موعد استئناف المفاوضات في واشنطن (**دافار**، ١٩٩٣/٢/٢٦).

وبعد صدور البيان، رحّبت اسرائيل به وأبدت استعداداً للمشاركة في المحادثات، ومع هذا قالت أوساط سياسية رفيعة المستوى في اسرائيل انها لم تُفاجأ بالبيان وانها كانت تتوقع صدوره. وكان رابين قال قبل نشر البيان، «انني آمل ان تقوم الولايات المتحدة الاميركية وروسيا برعاية المفاوضات بيننا وبين الدول العربية، وان يأخذ الفلسطينيون زمام المبادرة في أيديهم ويشاركون فيها». وأضاف: «ليس من المعقول ان يبقى مفتاح بدء المفاوضات في

أيدي [الرئيس الفلسطيني، ياسر] عرفات» (**عل همشمار**، ١٩٩٣/٢/٢٦).

وفي السياق ذاته، قال سفير اسرائيل لدى واشنطن، البروفيسور ايتمار رابينوفيتش، ان ثمة احتمالاً قائماً لتجدد المفاوضات السلمية في نيسان (ابريل) الجاري. وأضاف، يجب على الدول العربية ان توضح للفلسطينيين انها غير مستعدة لربط نفسها بـ (الفيتو) الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

وبعد ان قامت الولايات المتحدة الاميركية وروسيا بارسال الدعوات الى اسرائيل والى باقي الاطراف العربية المشاركة في محادثات السلام، دعا كريستوفر، ممثلي الوفود المشاركة في تلك المحادثات لاجراء محادثات تمهيدية في واشنطن في نهاية آذار (مارس) الماضي، بين المسؤولين الاميركيين وبين ممثلي الوفود كل على انفراد. وهذه هي المرة الاولى التي تبادر فيها الولايات المتحدة الاميركية الى اتخاذ مثل هذه الخطوة منذ بدء مؤتمر مدريد (**هآرتس**، ١٩٩٣/٣/١٠).

نتائج الزيارة

عقّب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، بحضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، على زيارة كريستوفر بقوله، انها كانت ناجحة، وانه وجد لدى المسؤول الاميركي استعداداً تاماً للتفهم والاهتمام باسرائيل من خلال قناعته ان الحكومة الاسرائيلية الحالية تسير، بجدية، في طريق السلام (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٣/٢). وأضاف: «لقد أسفرت الزيارة عن انجازين رئيسين: اولهما، استئناف المسيرة السلمية قريباً؛ وثانيهما، توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية على أساس متين لم يسبق له مثيل منذ سنوات». وبأن استمرار مسيرة السلام «سيحسّن من وضع اسرائيل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٢٦).

وفي السياق عينه، رأى المدير العام لمكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون شيفس، ان اسرائيل لم تتعهد بأي شيء يخرج عن إطار الاتفاق بين رئيس الحكومة وبين وزير الخارجية الاميركية الذي صادقت عليه الحكومة الاسرائيلية، وأضاف: «لن يستأنف الاميركيون الحوار مع م.ت.ف.، ولن يغيّروا إطار مؤتمر مدريد. وهذان الامران هامّان جداً بالنسبة لاسرائيل لكي تستطيع مواصلة المفاوضات» (**معاريف**، ١٩٩٣/٢/٢٦).

كما أوردت مصادر صحفية الانجازات التي حققتها اسرائيل من زيارة كريستوفر، كما يلي:

«اولاً: أكد كريستوفر بشكل لا يقبل التأويل على العلاقة المميّزة القائمة بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، وبأن مباحثاته في اسرائيل كانت الاكثر شمولية وعمقاً.

«ثانياً: أوضح كريستوفر ان الادارة الاميركية عندما وافقت على تفعيل دورها في مفاوضات السلام لم تكن تقصد الضغط على الحكومة الاسرائيلية، حيث قال، ان حكومة اسرائيل حكومة منتخبة وعندها معارضة وقيود داخلية وقراراتها تصدر وفقاً لظروفها وسياستها، ونحن لا نرى من حقنا او باستطاعتنا التدخل في قراراتها» (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٩٣/٢/٢٦).

كان ثمة شبه اجماع بين المعلّقين والمحللين السياسيين الاسرائيليين على نجاح زيارة كريستوفر للمنطقة ولو بشكل متفاوت. وفي هذا الاطار، ذكر آرييه ناؤور، ان زيارة كريستوفر للمنطقة يمكن اعتبارها منعطفاً في المسيرة السلمية التي كادت تتجمّد في برد الشتاء. واذا صحت الانباء بأن الولايات المتحدة الاميركية تنوي القيام بدور الشريك النشط في المفاوضات الاسرائيلية ـ العربية، يصبح بالامكان توقع التوصل الى اتفاق خلال الشهور القريبة المقبلة. وأضاف: انه «كلما عمّقت الولايات المتحدة الاميركية مشاركتها في المسار وضاعفت من نشاطها، كلّما ازدادت احتمالات ان يصبح العام ١٩٩٣، عملياً، عام الانعطاف نحو السلام»، لأن التدخل الاميركي، على أعلى المستويات، «هو الشرط الضروري لنجاح المسيرة سواء في المفاوضات مع سوريا أو مع الفلسطينيين» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٣/٢/٢٤).

وفي الاطار ذاته، لاحظ معلّق صحيفة «هآرتس» السياسي، فولص، انه في الامكان الاشارة الى ان المسؤول الاميركي «تعرّف جيداً على المصاعب الجغرافية التي تقف حجر عثرة في وجه التفاهم بين اسرائيل وسوريا؛ وكذلك حقيقة تأكيده، بشكل

علني وصريح، للفلسطينيين بأن ليس من واجب الولايات المتحدة الاميركية الضغط على اسرائيل، ولكن يبقى ما هو مخفي من المحادثات أكبر ممّا أعلن عنه». وفي الامكان التقدير بأن كريستوفر «سيقدّم في تقريره الى كلينتون توصية بأنه من الافضل للولايات المتحدة الاميركية عدم ترك المسيرة السلمية في الشرق الاوسط تصل الى طريق مسدود، وبأن في امكانها التوصل الى نهاية ناجحة، وان الكثير من الامور سيكون مرهوناً بمدى النشاط الذي يبذله هو وطاقم مستشاريه في إطار الشريك الكامل، وبأن تجربة الماضي تفيد ان مثل هذا النشاط يجب ان يكون واسعاً اذا كانت هناك رغبة صادقة في التوصل الى تهدئة المنطقة» (هآرتس، ١٩٩٣/٢/٢٦).

من جهة أخرى، ندّد سفير اسرائيل السابق لدى واشنطن، زلمان شوفال، بدور الشريك الكامل الذي طرحه كريستوفر وقال: «عندما يكرّر وزير خارجية ـ وهو معروف بالدقة في أقواله ـ مثل وارن كريستوفر مرات عدّة، خلال جولته بأن الولايات المتحدة الاميركية ستلعب دور الشريك الكامل في المفاوضات السياسية، من الآن فصاعداً، لا ينبغي النظر الى الأقوال على انها صدفة. الفرق بين الوسيط النزيه ـ وفقاً لصيغة بيكر ـ وبين الشريك الكامل ليس في المعنى فقط (المصدر نفسه، ١٩٩٣/٢/٢٤).

وتناول غاد ياتسيف في تحليله أبعاد الموقف الاميركي الجديد من الصراع في الشرق الاوسط، فقال: «لقد أعلن كريستوفر ان الولايات المتحدة الاميركية ستلعب من الآن فصاعداً دور الشريك الكامل... في محادثات السلام. وهنا يطرح السؤال لماذا هذه العجلة؟ لماذا بالتحديد في منطقتنا؟ بينما الوضع في يوغوسلافيا مشتعل، وافريقيا تعاني من المجاعة، واوروبا واليابان تطرح التحديات الاقتصادية في السوق العالمي»؟ وأجاب على هذه التساؤلات بقوله: «الامر مستعجل بالنسبة للاميركيين لأنه تحت كومة قش الشرق الاوسط تتكتك ساعات أربع قنابل موقوتة: الاولى، القنبلة النووية ومعها باقي وسائل الدمار الشامل؛ والثانية، موضوعة بالقرب من آبار النفط، حيث لا زالت هناك أهمية كبيرة للنفط المتدفّق من المنطقة الى شرايين الاقتصاد في الدول المتطوّرة». أمّا القنبلة الثالثة فهي موجودة في مسارات التحديث التي وصلت مرحلة التكسر، وتهدّد عدداً من دول المنطقة. حيث أصبح واضحاً لسكان المنطقة انهم يعيشون في إطار نظام سياسي واجتماعي واقتصادي ضعيف لا يمكن استمرار التعايش معه. والقنبلة الرابعة هي قنبلة الاسلام الاصولي الذي يحصل على تمويله وتسليحه وتوجيهه من ايران، وله فروع نشطة في دول المنطقة كافة» (عل همشمار، ١٩٩٣/٢/٢٨).

صلاح عبدالله

تفاعلات أزمة المبعدين:

صفقة اسرائيلية ـ اميركية

مساعي الامين العام للامم المتحدة، د. بطرس غالي، لاقناع حكومة اسحق رابين بالانصياع لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩، الذي تضمّن، الى جانب أمور أخرى، مطالبتها بضمان العودة الفورية والآمنة لجميع المبعدين الفلسطينيين، اضافة الى قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية، الذي أضفى الشرعية على قرار الابعاد، وتفاعلات هذين الحدثين التي انتهت الى صفقة اسرائيلية ـ اميركية بشأن تسوية أزمة المبعدين، كانت أبرز ما استجد على تلك الازمة في خلال شهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) الماضيين.

اخفاق المساعي الدولية

بعد قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩، اتصل الامين العام للامم المتحدة، د. بطرس غالي، هاتفياً، بوزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، وحصل على موافقته، على أيفاد مساعده، جيمس جوناه، الى اسرائيل، للعمل على وضع القرار الرقم ٧٩٩ موضع التنفيذ. وفي الثاني من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣، قدّم جوناه، الى غالي، تقريراً عن اخفاق مهمته (**معاريف**، ملحق السبت، ١٩٩٣/١/٢٩). اثر ذلك، اتصل د. غالي برئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، وأطلعه على خطورة الوضع وأبلغ اليه عزمه على ايفاد مبعوث آخر، هو مساعده للشؤون السياسية، تشينمايا غاريخان، وذلك «من أجل استنفاد كل وسيلة ممكنة لايجاد حل» (**المصدر نفسه**)، ولمنح حكومة اسرائيل «الفرصة لتغيير مقاربتها الى قضية المبعدين»، قبل انعقاد مجلس الامن الدولي واستئناف البحث في الموضوع الذي يتناوله القرار الرقم ٧٩٩، بابقاء «المسألة قيد المتابعة الدقيقة» (**هآرتس**، ١٩٩٣/١/٧).

وفي رسالته الى الرئيس المناوب لمجلس الامن الدولي، ألقى د. غالي المسؤولية عن عدم تطبيق القرار الرقم ٧٩٩، على اسرائيل بشكل مباشر. وأكد انه حسب اعتقاده «ليس هناك بديل، باستثناء العودة الفورية والآمنة، لكل اولئك الذين طُردوا، الى المناطق [الفلسطينية] المحتلة». وأضاف، «فاذا واصلت اسرائيل رفضها، فان المجلس، سوف يدرس امكان اللجوء الى خطوات أخرى لضمان احترام القرار الرقم ٧٩٩» (**المصدر نفسه**).

ولم ينجح المبعوث الثاني للامين العام للامم المتحدة، غاريخان، في ما أخفق فيه المبعوث الاول، جوناه، لناحية اقناع حكومة رابين بالانصياع لقرار مجلس الامن الدولي.

وكان غاريخان، وفي سياق المهمة التي كُلف بها، زار اسرائيل مرتين في خلال اسبوعين، أجرى، في خلالها، محادثات مع القادة الاسرائيليين، وشخصيات فلسطينية من الارض المحتلة. وأعلن، أكثر من مرة، في خلال محادثاته، «ان الهدف من ايفاده، هو تطبيق القرار الرقم ٧٩٩، ولذا فهو لم يبحث مع الاطراف، الجوانب الانسانية المتعلّقة بتقديم المعونات الى المبعدين» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/٢٢). وحذّر غاريخان الزعماء الاسرائيليين، اثر الاصرار الذي لمسه لديهم لناحية عدم التراجع عن قرار الابعاد، من ان مجلس الامن الدولي «بدأ يفقد صبره»، وأضاف ان المجلس «يشعر انه كان هناك عراقيل أكثر من اللازم في موضوع المبعدين، وهو لا يمكنه الانتظار أكثر» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/٢١).

وحذّر بعض المعلّقين الصحفيين من العواقب الوخيمة لأزمة المبعدين في ضوء اخفاق جهود الامين العام للامم المتحدة ومبعوثيه، في حمل اسرائيل

على تليين موقفها والموافقة على احترام قرار مجلس الامن الدولي وتنفيذه. وفي هذا السياق، قال المعلّق الصحفي، جدعون سامط، انه «حتى لو كان قرار الابعاد اتخذ من خلال التقيّد بالاجراءات، ومن خلال المرونة والتعقّل، فلا زالت هناك حاجة للهروب من نتائجه. فقد شوّش مسار المفاوضات، وأطلّ برأسه في فترة حيث الدولة العظمى الوحيدة تؤكد بشكل خاص، كما جاء على لسان الرئيس [الاميركي، بيل] كلينتون، أول أمس، على ضرورة الحيلولة دون 'خرق الارادة والضمير الدوليين'. وعملية الابعاد وضعت اسرائيل على 'أجندة' الامم المتحدة، غير المرنة، التي يمكن ان تنتهي الى اتخاذ وسائل غير مستحبة، وكما يبدو دون (فيتو) اميركي ضدها. وفي زيارته الثانية، هدّد مبعوث الامم المتحدة بأن هذه هي الفرصة الاخيرة للخروج من المأزق. ومن المفيد الاصغاء اليه في هذه المرة» (**المصدر نفسه**، ٢٢/١/١٩٩٣).

قرار المحكمة: ترحيب وخيبة أمل

لقد حظي قرار محكمة العدل العليا في اسرائيل الذي، بين أمور أخرى، أضفى الشرعية القانونية على عملية الابعاد التي نفّذتها حكومة رابين، بالترحيب من مختلف التيارات السياسية، من ناحية، وبالتحفظ وخيبة الامل، من جانب بعض المعلّقين القانونيين وغيرهم من ناحية ثانية.

وكانت محكمة العدل العليا انعقدت ثانية للنظر في رد ممثلي الحكومة على الالتماسات التي قدّمها نيابة عن المبعدين، بعض المحامين الاسرائيليين بتكليف من بعض روابط وهيئات حقوق الانسان في اسرائيل. وبعد بضعة أيام من المداولة، أصدرت المحكمة، باجماع قضاتها السبعة، قراراً تضمّن ما يلي:

«١ ـ اننا نقرر انه في ما يتعلق بأوامر الابعاد الفردية، فان عدم المحافظة على حق المبعد في اسماع أقواله مسبقاً في الامر الصادر بحقه، لا يبطل سريان مفعول تلك الأوامر. اننا نوعز بمنح المبعدين هذا الحق الآن.

«٢ ـ يعتبر الامر المتعلّق بالابعاد المؤقت (تعليمات مؤقتة) لاغياً، لكن هذا الاستنتاج لا يبطل مفعول أوامر الابعاد الفردية.

«٣ ـ أمّا الطعون في صلاحية أوامر الابعاد الفردية التي أُصدرت استناداً الى النظام الرقم ١١٢، فسوف تنظر فيها، كما سبقت الاشارة، اللجنة الاستشارية.

«٤ ـ بهذا نرفض الالتماسات ونلغي الاوامر الاحترازية السابقة» (**معاريف**، ٢٩/١/١٩٩٣).

وكان استطلاع سري بين الوزراء، أظهر ان أكثريتهم تؤيد اعادة المبعدين من حيث المبدأ (**هآرتس**، ٢٤/١/١٩٩٣). وبناء عليه، انتظر أعضاء الحكومة قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية بفارغ الصبر، حيث ان القسم الاكبر منهم كان يأمل في ان يقوم القضاة نيابة عنهم بالمهمة الصعبة وغير المستحبة، لناحية تصفية قضية المبعدين. لكن رئيس الحكومة وعدداً قليلاً من وزرائه، واصل التمسّك بالقرار الذي تسبب في الورطة السياسية وذلك من خلال قناعة عميقة وراسخة بأن اعادة المبعدين سوف تفسّر كانتصار ساحق لحركة «حماس»، وقد تعرّض المسار السياسي للاخطار (**معاريف**، ملحق السبت، ٢٩/١/١٩٩٣).

وبطبيعة الحال، كان رئيس الحكومة الاسرائيلية، رابين، الاكثر تحمّساً وارتياحاً لقرار محكمة العدل العليا، حيث سارع الى التأكيد ان حكومته سوف تنفّذ كل التعليمات التي تضمّنها القرار (**دافار**، ٢٩/١/١٩٩٣). وانتهز رابين الفرصة لشنّ حملة شديدة على الصحف والمعلّقين الصحفيين الذين وصفهم بـ «الثرثارين»، وذلك على خلفية الموقف النقدي من قضية المبعدين بشكل خاص، وأداء حكومته بشكل عام. وقال رابين ساخراً «اذا حكمنا وفقاً لما تكتبه الصحف بعامة، لكنا أفلسنا في كل الصراعات التي خضناها. لقد اتضح ان الصحافة ليست محقة، وكل الكتاب على اختلافهم، والخبراء على اختلافهم، هم بهذه الصفات محدودي الضمان جداً. ولذا فقد توقفت، منذ زمن طويل، عن الاهتمام بما يكتبه أحدهم في صحيفته، بما في ذلك صحيفة 'دافار'. وأضاف «يتوجب، اليوم، على مختلف الثرثارين في وسائط الاعلام الذين بنوا أكداساً من الاحكام، ان يبتلعوا كل الورق الذي كتبوا عليه» (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، حذّر رابين في معرض اشادته

بقرار محكمة العدل العليا الذي وصفه بأنه «وثيقة اعلامية لا مثيل لها من ناحية اسرائيل»، من كل قرار تتخذه الامم المتحدة ضد اسرائيل، وتكون له انعكاسات عملية «لأن ذلك سوف يقود الى القضاء على فرصة المفاوضات من أجل السلام» (**المصدر نفسه**).

وعدّد رابين الجوانب الهامة في القرار من وجهة نظر الحكومة، فأشار الى انه تضمّن اعترافاً بقدرة الحكومة على ان تتخذ في حالات الطوارىء خطوات دون ان تمنح المتضررين من تلك الخطوات حق اسماع رأيهم فيها قبل تنفيذها، بل تحقيق ذلك بعد تنفيذ تلك الخطوات. ورأى ان لهذه السابقة التي تقررت، الآن، أهمية من درجة أولى (**المصدر نفسه**).

وعلى الصعيد السياسي ـ الداخلي، أعرب معظم أعضاء الكنيست، ومن مختلف الكتل الصهيونية، عن ارتياحهم لقرار محكمة العدل العليا. فالوزير بنيامين بن ـ اليعيزر أعرب عن أمله في ألّا تتكرّر الظروف التي ألزمت الحكومة باتخاذ قرار الابعاد. لكنه استدرك قائلاً: «ولكن اذا حصل ذلك، فإنني أؤيد الابعاد ثانية، لأنني ملتزم بالسلام والأمن». كذلك رحّب الوزير يوسي ساريد (ميرتس) بقرار المحكمة. فعلى حدّ قوله «فالقضاة الذين واجهوا وضعاً معقّداً، اتخذوا قراراً متوازناً ومسؤولاً» (**هآرتس**، ١٩٩٣/١/٢٩).

أمّا كتل المعارضة، فلم يخل ترحيبها او ارتياحها لقرار محكمة العدل العليا، من الغمز من قناة الحكومة. فعضو الكنيست، اسحق شامير، دعا الحكومة الى مواصلة الصراع ضد «الارهاب»، ولكن، في المقابل، الى بذل الجهود للتقدم في عملية السلام. وأعرب شامير عن قلقه من تهديد مجلس الامن الدولي، بفرض عقوبات على اسرائيل، وأشار الى انه عارض بشدة تعيين د. بطرس غالي في منصب الامين العام للامم المتحدة. أمّا عضو الكنيست بنيامين بيغن، فأشار، في معرض تعقيبه على قرار المحكمة، الى انه كان هناك قدر كبير من الاهمال في عملية الابعاد، كما وجد الأمر تعبيراً عنه في قرار المحكمة التي قررت ان أمر الابعاد الجماعي ملغى من أساسه. وأضاف بيغن الابن «ان الليكود سيقف الى جانب الحكومة في هذا الصراع الصعب، على الرغم، وهذا ما يدعو للأسف، من ان هناك أكثرية غير مرئية في هذه الحكومة، قد تمكّن حركة 'حماس' من الانتصار في هذا الصراع» (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، أصدرت حركة «تسوميت» بياناً أعلنت فيه تأييدها لرئيس الحكومة في موضوع الابعاد. كذلك أعربت كتلة المفدال البرلمانية، في بيان أصدرته، عن ارتياحها لقرار المحكمة (**المصدر نفسه**).

وتناول عدد من المعلّقين الصحفيين والقانونيين قرار المحكمة من جوانبه المختلفة. فالمعلّق القانوني، موشي هنغبي، رأى ان «ملخّص قرار المحكمة واضح ومرعب: ففي اسرائيل العام ١٩٩٣، يحق لقائد عسكري ان يطرد مئات الاشخاص، دون ان يكون مطالباً، مسبقاً، بتقديم أي دليل اثبات أيّاً كان ضدهم، ودون منح هؤلاء الناس مهلة لاثبات براءتهم. ومحكمة العدل العليا، كما يتضح من القرار، لم تكتف بعدم منع ذلك، بل أضفت الشرعية القانونية على عملية الابعاد، مسبقاً وبعد حصولها (**معاريف**، ١٩٩٣/١/٢٩). وأضاف هنغبي انه «من أجل تحلية الجرعة المريرة هذه، أكدت المحكمة في قرارها على وجوب الحفاظ على حق الطعن في أمر الابعاد ولو بعد تنفيذ الامر. ولهذا الغرض طالبت المحكمة، السلطات، بالحرص على مثول المبعد شخصياً عند البحث في استئنافه. وهذا، قطعاً، مطلب هام، ولكن من المشكوك فيه ان يشكّل حاجزاً فعّالاً في وجه محاولات الاقدام ثانية على فرض عقوبات جماعية تعسّفية» (**المصدر نفسه**). وخلص هنغبي، في سياق تحليله لأبعاد ومضمون قرار محكمة العدل العليا، الى ان المحكمة ومن خلال عدم اصرارها على حق المبعد في الطعن في أمر ابعاده قبل تنفيذه، تكون أزالت «العائق الأكثر جدية الذي كان يحول دون تنفيذ عمليات ترحيل جماعي» (**المصدر نفسه**).

أمّا المعلّق القانوني، امنون لورك، فرأى ان هناك نقطتين جديرتين بالتأمل والدراسة في قرار المحكمة: الاولى، تتعلّق بالمحكمة نفسها؛ والثانية، بالحكومة. فعلى حدّ قوله، برهنت المحكمة انها مؤهلة للصمود، وصمدت فعلاً، في وجه الضغوط والاغراءات، وان استقلاليتها هي أمر قاطع ومحسوم، «فالقضاة معرضون [لتأثيرات]

وسائط الاعلام، والمظاهرات والضغوط غير المباشرة، بشكل لا يقل عن أي مواطن آخر. وفي ظروف الضغط الصعبة من الداخل والخارج، أبدى قضاة المحكمة العليا استقلالية وخبرة يحتذى بهما. فلم يتأثروا بالرأي العام من ناحية، وابتعدوا عن الاغراء بالانزلاق نحو اتخاذ قرارات سياسية من ناحية أخرى. أمّا الحكومة التي استعدت، في هذه المرة، على الصعيد القضائي قبل ان تتخذ خطوة الابعاد، «فبامكانها ان تكون راضية، بحكم انها نجحت في خلق إطار قانوني مشروع لتنفيذ عمليات ابعاد أخرى، وبذلك أوجدت في أيديها أداة أخرى للعقاب في سياق صراعها ضد الارهاب» (**دافار**، ١٩٩٣/١/٢٩).

ووصفت المعلّقة الصحفية، طوبا تسيموكي، قرار المحكمة بأنه «مخيب للآمال»، للأسباب التالية: «فأولاً، في إطاره لم يرفض امكان تنفيذ عملية ابعاد جماعي، وبذلك انهار حاجز في موضوع الابعاد. الى ذلك، يستدل من قرار الحكم انْ لا داعي لتجاوزات قانونية من اجل تنفيذ عملية ابعاد كهذه، إذا تمّ الحفاظ، فقط، على ان يكون الابعاد فردياً، أي أنه يمكن تنفيذ عملية ابعاد جماعي وعرضها على انها مجرّد عملية ابعاد مجموعة من الافراد. ثانياً، لقد صادقت المحكمة على امكان ممارسة حق اسماع الطعن في أمر الابعاد بعد تنفيذه. وبذلك انحرفت عن تشريع وضعته في قضية ابعاد [فهد] القواسمه. ثالثاً، ليس هناك أي ذكر أو توبيخ في القرار بالنسبة الى حقيقة ان الحكومة حاولت القيام بمناورة تحت جنح الظلام من أجل تجاوز سوابق قانونية، وحاولت تنفيذ اجراء الابعاد دون رقابة قضائية» (**المصدر نفسه**).

أمّا الكاتب والمعلّق الصحفي، عوديد ليفشيتس، فرأى ان العيوب الاساسية في قرار المحكمة تكمن في ما لم يتضمّنه القرار، ومنها: «ليس في قرار الحكم أي فحص للادعاء الذي طرحه المدّعى عليهم [أي الحكومة] بأنه تمّ طرد أولئك الذين كانوا يشغلون مهام ومناصب على مستوى المسؤولية عن جهاز الحي فما فوق، على الرغم من ان القضاة أشاروا الى وقوع أخطاء كثيرة في اختيار المبعدين. واليوم، بعد ان وافقت الحكومة على اعادة مئة من المبعدين، وخفّضت مدة الابعاد بالنسبة الى الباقين، الى النصف، أصبح ادعاء الحكومة، المشار اليه، أكثر سخفاً مما كان عليه». كما انه «لا وجود لأي رد، ايجابياً أو سلبياً، على ادعاء مقدّمي الالتماسات ان عملية الابعاد تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على الدولة المحتلة، اللجوء الى ابعاد الافراد أو الجماعات. لقد أعفت المحكمة نفسها من التطرق الى القانون الدولي». اضافة الى ذلك، تضمّن قرار الحكم تحديداً مبدئياً من «انه في حالات شاذة، يؤجل حق المبعد في اسماع طعنه في قرار ابعاده الى ما بعد تنفيذ أمر الابعاد، وذلك لاعتبارات أمنية ملحّة. لقد أعلن القضاة، بوضوح، أنهم ليسوا بصدد فحص ما إذا كان مثل هذا الوضع الشاذ قائماً، حقاً، في أثناء عملية الابعاد». واخيراً، فانه «ليس في قرار الحكم، الى جانب القول ان الامر يتعلّق بأوامر ابعاد فردية، أية قيود كمية بالنسبة الى عمليات الابعاد في المستقبل. فنظرياً، يجوز اليوم للجيش ان يصدر وينفّذ أوامر ابعاد فردية كهذه بحق آلاف وعشرات الآلاف من سكان المناطق [الفلسطينية المحتلة]، وفقاً لأي معيار جارف أيّاً كان، مثل دعم اقامة دولة فلسطينية، او لأن لون عيون المبعدين بني!!. فوفقاً لقرار المحكمة، فالاوامر ستكون سارية المفعول طالما ان حق الاستئناف بعد تنفيذ الابعاد مكفول، ولم تلغ لجنة الاستئناف تلك الاوامر» (**حوتام**، ١٩٩٣/٢/١٢).

صفقة اسرائيلية ـ اميركية

على الرغم من استبعاد رئيس الوزراء الاسرائيلي، رابين، امكان موافقة الادارة الاميركية الجديدة، في بداية عهدها، على فرض عقوبات على اسرائيل من جانب مجلس الامن الدولي (**معاريف**، ١٩٩٣/١/٢٩)، الاّ ان المعلّق الصحفي، يوسف حريف، أكد ان وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، ألمح، في خلال الاتصالات بين الجانبين، الى ان الفيتو الاميركي غير مضمون في كل الاحوال، وعندما لم يُجد التلميح، قال صراحة «لن نستخدم الفيتو» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٣). وكان هذا الموقف الاميركي، ذروة اتصالات مكثّفة، عنوانها حثّ حكومة رابين على ايجاد مخرج للورطة التي تسبب بها قرار الابعاد للجانبين. وأشار بعض المصادر الصحفية الى ان الاتصالات، عموماً، لايجاد تسوية لأزمة المبعدين والتي انتهت

الى الصفقة الاخيرة مرّت بمرحلتين: الاولى ـ تتعلّق بالايام التي سبقت قرار محكمة العدل العليا، وفيها طرحت اقتراحات متنوعة ومختلفة من جانب دول ومنظمات وشخصيات، على غرار اقتراح وزير الخارجية الفرنسي، رولان دوما، والذي بموجبه، كان يجب نقل ثلث المبعدين الى لبنان، واستيعاب ثلث آخر منهم في فرنسا، واعادة الثلث الاخير الى اسرائيل. وأضافت تلك المصادر، ان الاحساس العام في تلك المحادثات والاتصالات التي أُجريت كان «ان ليس هناك ما هو ملحّ»، حيث ان قرار محكمة العدل العليا قد ينقذ الجميع من الورطة، من خلال الايعاز باعادة المبعدين (بئير ـ لي شاحر، **عل همشمار**، ملحق السبت، ١٩٩٣/٢/٥).

أمّا المرحلة الثانية، فكانت بعد قرار المحكمة وانحصرت في الجانبين الاسرائيلي والاميركي. فالاصوات التي وصلت من المسؤولين في الادارة الجديدة في واشنطن، كانت، على حدّ تعبير المصادر آنفة الذكر، حازمة لناحية دعوة اسرائيل الى القيام بخطوة تمكّن الولايات المتحدة الاميركية من معارضة مشاريع القرارات الداعية الى فرض عقوبات على اسرائيل في مجلس الامن الدولي (**المصدر نفسه**).

من ناحية ثانية، أشارت مصادر صحفية أخرى الى ان مسؤولين اميركيين حذّروا اسرائيل من ان «بيان حكومة اسرائيل والخطوات التي أعلن عنها رابين بعد قرار محكمة العدل العليا، غير كافية ولا يمكن ان تحول دون قرار متشدّد ضد اسرائيل في الامم المتحدة». ونقل هؤلاء المسؤولون الى مكتب رابين رسالة مفادها، ان الادارة الاميركية أعربت عن «عدم ارتياح متزايد» من المعالجة الاسرائيلية لأزمة المبعدين (**معاريف**، ١٩٩٣/١/٢٩). وتكثّفت الاتصالات الاسرائيلية ـ الاميركية، وكانت أول اشارة اسرائيلية الى الاستعداد للتوصل الى صفقة بشأن أزمة المبعدين في أثناء المحادثات التي أجراها رئيس الوزراء الاسرائيلي، مع السفير الاميركي في تل ـ أبيب، وليام هاروف، فور تنصيب بيل كلينتون رئيساً للولايات المتحدة الاميركية. ففي ذلك اللقاء، حمّل رابين السفير الاميركي رسالة غير قابلة للتأويل الى الرئيس الجديد «اذا كنتم معنيين بتقدّم عملية السلام، بشكل فعلي، واذا كنتم تودون ايجاد حل لمشكلة المبعدين، واذا كنتم تودون التوصل الى صفقة (If you mean business) فعندها فالعنوان الوحيد في القدس [المحتلة] هو مكتب رئيس الحكومة» (افينو عام بار ـ يوسف، **معاريف**، ملحق السبت، ١٩٩٣/١/٢٩).

وأعلن رابين، في خلال المحادثات مع الجانب الاميركي، أنه على استعداد للتوصل الى تسوية لازمة المبعدين، شرط ان تقوم على الأسس التالية:

«● كل تسوية يجب ان تكون مع الادارة الاميركية، ولأجلها، وليس من أجل المطرودين ـ المبعدين أو أية جهة أخرى.

«● كل تسوية يتمّ التوصل اليها ستكون نهائية.

«● ابقاء قرار الابعاد على حاله، وعدم الغائه» (بئير ـ لي شاحر، **عل همشمار**، ملحق السبت، ١٩٩٣/٢/٥).

وفي ضوء هذه الشروط، تمّت الصفقة الاسرائيلية ـ الاميركية بشأن قضية المبعدين، وتضمّنت، بين أمور أخرى، ان تسمح اسرائيل «في الايام القليلة المقبلة» بعودة حوالى مئة من المبعدين، اضافة الى تخفيض مدة ابعاد الباقين الى سنة واحدة بدلاً من سنتين (**معاريف**، ١٩٩٣/٢/٢). وصادق مجلس الوزراء الاسرائيلي، على الاتفاق ـ الصفقة، الذي تضمّن اضافة الى ما تقدم النقاط التالية:

- اعادة بقية المبعدين في خلال عام واحد.
- ان يقوم طرف دولي بنقل كل احتياجات المبعدين الذين سيبقون في المخيم في مرج الزهور، بواسطة المروحيات.
- يتمتّع الباقون من المبعدين بحق الاستئناف ضد قرار ابعادهم.
- تحول الولايات المتحدة الاميركية دون اتخاذ قرارات عملية ضد اسرائيل في الهيئات الدولية المختلفة.
- تعمل الولايات المتحدة الاميركية على استئناف محادثات السلام (**المصدر نفسه**).

وفي سياق عرض التطوّرات التي قادت الى الصفقة، أشار المعلّق الصحفي، زئيف شيف،

الى ان «مـا أملى على رابين، في النهاية، استعداده للتراجع عن بعض مواقفه [بشأن قضية الابعاد] كان الرغبة في الامتناع عن خوض صدام مع الادارة الجـديـدة للرئيس كلينتون، والحيلولة دون اتخاذ قرارات متـطرفـة ضد اسرائيـل في مجلس الامن الدولي» (هآرتس، ٢/٢/١٩٩٣).

وفـور الاعـلان عن مصادقة مجلس الوزراء الاسرائيلي على الاتفاق ـ الصفقة، بدأت ردود الفعل تتوارد تباعاً، وفي أعقابها التحليلات لخلفيات وأبعاد التـطور الجديد. كذلك بدأ رابين، شخصياً، حملة اعـلاميـة دفاعية عن الاتفاق ـ الصفقة، في ضوء موقف المعـارضـة واتهامه بـ «التراجع» والاذعان للضغوط. وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده رابين، اثـر المصـادقـة على الاتفاق ـ الصفقة في مجلس الوزراء، قال: «نحن، بالطبـع، سوف نحـدد مَنْ سيعـاد من المبعـدين، ومن الطبيعي ان يكـون العـائدون، الاقل خطراً، مع ان جميعهم خطرون» (معاريف، ٢/٢/١٩٩٣). وأضاف رابين، ان القرار لم يكن سهلاً من ناحيته، الاّ «انني أرى فيه حلاً وسـطاً، ولكن معـظم المبعـدين سيبقى في الخارج ومبدأ الابعاد تحقق». وأكد رابين، ان قراره هدف الى منـع احتمـال فرض عقوبات على اسرائيل من جانب الامم المتحدة، ونوّه بما تعهّدت به الولايات المتحدة الاميركية في إطار الاتفاق ـ الصفقة، فأشار الى انها «تعهّدت بمنع اتخاذ أية قرارات ذات طابع املائي ضد اسرائيل في أية هيئة دولية». وأكد رابين نقطة أخرى في الاتفاق ـ الصفقة، وهي انه «ليس مشروطاً بمـا سيقوله المبعدون. فهذا اتفاق شامل وملزم للطرفين الى حين انتهاء القضية. وقرارنا نهائي وغير خاضع للمفاوضات» (هآرتس، ٢/٢/١٩٩٣).

وخلافاً للموقف الذي اتخذته أحزاب المعارضة من قرار محكمة العدل العليا، فانها هاجمت الاتفاق الاسرائيـلي ـ الامـيركي بشـدة. فالليكـود، وصف الاتفاق بأنه «اذعان لمنظمات التخريب». وقال عضو الكنيست بنيامين بيغن، ان حكومة اسرائيل، منحت «الارهاب» انجازاً سياسياً هاماً، «فكما كان متوقعاً فقـد تراجعت حكـومـة اسرائيل مجرجرة أذيالها، بموافقتها، الآن، على اعادة عدد كبير من المبعدين الى داخـل اسرائيـل» (معـاريف، ٢/٢/١٩٩٣). ووصف عضـو الكنيست، بنيـامـين نتنيـاهـو، قرار الحكومة الاسرائيلية بأنه ليس سوى «اذعان مخجل» (المصدر نفسه). وقال حزب المفدال الديني في بيـان أصدره بهذا الشأن «ان حكومة اسرائيل ترفـع رايـة الاستسلام البيضاء في وجه الارهاب. فبعد ان فعلت أخيراً عملاً يستحق التقدير، عادت وهدمته من خلال تراجع غير مسؤول. هذا اذعان مخجـل» (المصـدر نفسـه). واتهمت حركة غوش ايمونيم، الحكومة بالاذعان وبالمسؤولية عن احتمال سفـك المـزيد من الدماء عقب اعادة المبعدين الى اسرائيل. وقال زعيم حركة موليدت، عضو الكنيست، رحبعـام زئيفي، ان العمـل الحقيقي والصحيـح والوحيـد لحكـومة رابين تهشم واندثر مع الاذعان للامـلاء الامـيركي «فارهاب حماس سيعود، الآن، منتصراً، وحكومة رابين ستبقى بعارها» (المصدر نفسه).

ودافع وزير الخارجية الاسبق ابا ايبن عن قرار الحكومة، نافياً اتهامات المعارضة للحكومة بالاذعان للضغوط، فقال: «تقبّلت، بارتياح، قرار الحكومة ليلة أمس». وأضـاف: «وليس ثمة شك في ان الحكومة تعترف باتخاذها لهذا القرار. ان قرارها الاول كان بمثابة وزن خاطىء للامور. وليس ثمة عيب في ان تعترف الحكومة بوجوب انتهاج مقاربة جديدة ازاء الموضوع في ضوء الورطة السياسية التي نشأت. فالكثير من الحكومات المحترمة في العالم، عمل وفقاً لذلك. ولا أرى فيه أي تراجع أو اذعان» (المصدر نفسه).

وعلى صعيد موقف المبعدين، رفض هؤلاء كل اقتراح يحاول الالتفاف ـ على حدّ قولهم ـ على القرار الرقم ٧٩٩، و«لن نكون على استعداد لتبنّي اقتراح يقضي باعادة ثلث رجالنا الى بيوتهم، ولن نوافق على أي تخفيض لفترة ابعادنا، بل نحن مستعدون فقط للقبـول باعـادتنـا جميعاً في أسرع وقت ودون أية مناورات» (المصدر نفسه). وفي المناطق الفلسطينية المحتلة، رفضوا الحل الوسط في موضوع المبعدين، وقال كل من فيصل الحسيني ود. حنان عشراوي، ان الاقتـراح الاسرائيلي هو محاولة لتفادي تطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ (المصدر نفسه).

أمّا على الصعيد الدولي، فرأى وزير الخارجية الامـيركيـة، وارن كريستـوفـر، الذي ساهم في

التوصل الى الاتفاق ـ الصفقة، ان الخطوات التي أعلنت عنها اسرائيل والمتعلقة بالمبعدين، لناحية اعادة حوالى مئة منهم «تجعل أية خطوات من جانب مجلس الامن الدولي لا لزوم لها، وربما أدّت الى عرقلة عملية السلام». وقال كريستوفر، ان قرار حكومة اسرائيل بشأن قضية المبعدين «يتماشى» مع قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ الذي يطالب بالعودة الفورية لجميع المبعدين. وأضاف الوزير الاميركي ان «الولايات المتحدة الاميركية تؤمن انه حان الوقت للتطلع الى المستقبل، ولاحياء عملية السلام». وأضاف ان بلاده تأمل في ان تتمكن من «انضاج» المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية. ورأى «ان عملية السلام هي الأداة الوحيدة لحل النزاعات في المنطقة» (**هآرتس**، ١٩٩٣/٢/٢).

من ناحية أخرى، رحّبت المجموعة الاوروبية بالحل «الوسط» الذي تمّ التوصل اليه من حيث انه «خطوة قد تشكّل مخرجاً من الطريق المسدود الذي وصلت اليه محادثات السلام» (**معاريف**، ١٩٩٣/٢/٢).

وازاء ردود الفعل العربية الفاترة ازاء الاتفاق ـ الصفقة، قال رابين ان حقيقة ان العرب يحوّلون موضوع الابعاد الى عقبة في طريق الجهود لاستئناف محادثات السلام، تثبت انهم «غير جادين» في ما يتعلّق بالعملية برمّتها (**دافار**، ١٩٩٣/٢/٨). وكان رابين يتحدث في لقاء مع المراسلين والصحفيين الاجانب. وقالت مصادر صحفية اسرائيلية، ان أقواله «عكست الاحباط في القدس وواشنطن من رفض العرب عملياً لاتفاق الحل الوسط الذي تمّ التوصل اليه في موضوع المبعدين» (**المصدر نفسه**).

وفي سياق الجهود الاسرائيلية لحشد التأييد للاتفاق ـ الصفقة، أجرى وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، في خلال وجوده في نيويورك محادثات مع الامين العام للامم المتحدة، د. بطرس غالي، ومع الرئيس المناوب لمجلس الامن الدولي، احمد السنوسي، تركّزت حول موضوع الاتفاق الاسرائيلي ـ الاميركي، في محاولة لاقناع مجلس الامن الدولي، بالاكتفاء بالقرار الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية. وزعم بيرس ان القرار الاسرائيلي يتلاءم مع قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩. ونفى، عقب لقائه مع السنوسي، احتمال اقدام اسرائيل على اعادة النظر في الاتفاق، أو تخفيض مدة الابعاد مرة أخرى (**عل همشمار**، ١٩٩٣/٢/١٢).

وأثمرت الجهود الاسرائيلية ـ الاميركية في الامم المتحدة، حيث اعلن الرئيس المناوب لمجلس الامن الدولي، احمد السنوسي، ان قرار اسرائيل بالمصادقة على اعادة ١٠١ من المبعدين هو «خطوة في الاتجاه الصحيح». وأضاف «ولكن يتوجب على اسرائيل ان تمكّن من عودة كل المبعدين بأسرع ما يمكن» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/١٤). ودعا السنوسي باسم الدول الاعضاء في مجلس الامن، كل الاطراف المعنية الى «مضاعفة الجهود لمنح زخم جديد للعملية، بهدف التوصل الى سلام شامل وعادل ووطيد في المنطقة» (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، أوضح متحدث باسم الادارة الاميركية ان التفاهم الذي توصل اليه وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، مع الامين العام للامم المتحدة، بمساعدة من رئيس مجلس الامن الدولي، احمد السنوسي، يشكّل «نهاية قاطعة» لأزمة المبعدين، وان الادارة لا تنوي مطالبة اسرائيل بتقديم المزيد من مبادرات حسن النية في هذا الشأن (**المصدر نفسه**). وعقب رابين على محادثات بيرس في نيويورك فقال، ان قضية مبعدي حركة «حماس»، وصلت الى نهايتها، وان الاتفاق غير الرسمي في مجلس الامن الدولي، عبّد الطريق لاستئناف محادثات السلام. وأعرب رابين عن تقديره لجهود الادارة الاميركية، ووزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، في ما يتعلق بانهاء قضية المبعدين والعمل من أجل استئناف المفاوضات بأسرع ما يمكن (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله

تراجع الدبلوماسية وتقدّم «الاجتياح» الأمني

وقتاً قصيراً أمضاه وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، في القدس، انتقل بعده مؤشر توازن السلم والحرب بين الفلسطينيين والاسرائيليين الى خانة العنف الذي أخذ يتطوّر صعوداً منذ أقدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلية على ابعاد ٤١٥ فلسطينياً. فالتفاؤل الحذر الذي رافق جولة كريستوفر على المنطقة سرعان ما تبخّر بأسرع ممّا كان متوقعاً. هكذا لم يبد المفاوضون الفلسطينيون الذين التقوا الوزير الاميركي في جولتي مباحثات تفاؤلاً بما تمّ التوصل اليه من نتائج، ممّا جعل مشاركتهم في مفاوضات الجولة الثنائية التاسعة المقرر عقدها في واشنطن في ٢٠ نيسان (ابريل) معلّقة مع ما تبقى من قضايا على حبل اميركي مشدود باتجاه الموقف الاسرائيلي.

لقد غادر كريستوفر المنطقة تاركاً خلفه عدداً من الاسئلة الجوهرية من دون اجابات. وبعضها يشكّل محور الخلاف القائم بصدد مشاركة الفلسطينيين في جولة المفاوضات المقبلة في ضوء حل لقضية المبعدين يفتح الطريق أمام هذه المشاركة.

فبعد تقدّم ملموس في محادثات الطرفين، الفلسطيني والاميركي، وتوصلهما الى نقاط عمل تتضمّن تعهّداً اسرائيلياً بعدم القيام بعمليات ابعاد جديدة، عادت الامور الى نقطة البداية مع رحيل كريستوفر، حتى بدا وكأن الحضور الاميركي كان السبب الوحيد لبعث بعض الآمال، وليس مدى اقتراب واشنطن من جوهر مطالب الفلسطينيين. وقد أدّى هذا التطوّر الذي ظهرت بوادره في الليلة الاخيرة للوزير الاميركي الى رفض الفلسطينيين قبول الدعوة الى المفاوضات (داود كتاب، «الفلسطينيون يقولون لا»، **ميدل ايست انترناشونال**، ١٩/٣/١٩٩٣).

لقد أجرى الفلسطينيون، في أواسط شباط (فبراير) ١٩٩٣، جولتي محادثات مع وزير الخارجية الاميركية، عقدت أولاهما في مبنى القنصلية الاميركية في القدس الشرقية، وعقدت ثانيتهما في مبنى القنصلية في الشطر الغربي من المدينة. وشارك في اللقاءين، من الجانب الاميركي، كل من مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا، ادوارد جيرجيان، ومدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، صموئيل لويس، وعضو مجلس الامن القومي، مارتن انديك، ومستشار وزارة الخارجية، دينيس روس، والقنصل العام الاميركي، مولي ولیامسون، وآخرون. أمّا من الجانب الفلسطيني، فشارك كل من رئيس الوفد المفاوض، د. حيدر عبدالشافي، ورئيس لجنة التوجيه، فيصل الحسيني، والمحامي فريح ابو مدين، ورئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، وماهر المصري، ومصطفى البرغوثي، والمحاضر في جامعة بيرزيت، علي الجرباوي، الذي يشارك للمرة الاولى في لقاء من هذا النوع (**الحرية**، ٧/٣/١٩٩٣).

في خلال اللقاء، قدّم الفلسطينيون الى كريستوفر ورقتي عمل، تتضمّن الاولى مقترحات حول موضوع المبعدين وحقوق الانسان الفلسطيني، وأشارت الى أعمال القتل التي تقوم بها قوات الاحتلال الاسرائيلية منذ تولّي اسحق رابين رئاسة الوزارة في اسرائيل، والسياسة التي اتخذتها حكومته وانطوت على المزيد من الاجراءات القمعية، والتي دفعت د. عبدالشافي الى القول، في حضور كريستوفر، ان رابين «دمّر كل معاني الثقة» (**جيروزاليم بوست**، ٣/٤/١٩٩٣). أمّا الورقة الثانية فتتعلّق بالوضع الفلسطيني العام والمطالب الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

بعد اللقاء أوضحت الناطقة بلسان الوفد د. حنان عشراوي، ان الوفد سلّم الى كريستوفر باليد، رسالة من الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، تناولت الخطوط العامة لاهتمامات الفلسطينيين في هذه المرحلة (**المصدر نفسه**). غير أن مصادر

فلسطينية كشفت، في ما بعد، ان الوفد اكتفى بابلاغ مضمون رسالة عرفات، شفوياً، الى الوزير الاميركي الذي رفض تسلّم الرسالة الخطية. ونسبت المصادر الى أعضاء في الوفد الفلسطيني قولهم، ان كريستوفر استخدم الفاظاً فظّة في التعبير عن رفض تسلّم الرسالة (الحرية، مصدر سبق ذكره).

على الرغم من ذلك، فقد أشاع اعلان كريستوفر اعتزام بلاده لعب دور «الشريك الكامل» في المفاوضات الكثير من التفاؤل. وقد أُجري نقاش مطوّل لهذا المفهوم بين المجتمعين، حيث طالب الفلسطينيون كريستوفر بتحديد المقصد الاميركي منه. وقد أوضح ذلك بقوله ان الامر يعني «تدخل الولايات المتحدة الاميركية عندما يقع الاشتباك على طاولة المحادثات» (المصدر نفسه). وأبلغ كريستوفر الى الفلسطينيين انه طالب اسرائيل بمراجعة ملفات المبعدين، واعادة بعضهم، وتقليص مدة ابعاد الآخرين، والاعلان عن ان الابعاد ليس سياسة اسرائيلية الّا في الحالات التي يتهدّد فيها أمنها، واعادة مبعدين منذ العامين ١٩٦٧ و١٩٨٣، والافراج عن عدد من المعتقلين الفلسطينيين (المصدر نفسه).

لكن هذا التقدّم الاميركي المحدود لم يلق ارتياحاً بين أعضاء الوفد الفلسطيني، على الاقل، في خلال الجولة الاولى من المحادثات مع الوزير الاميركي الذي اقترب، بصورة ملموسة، من المطالب الفلسطينية، فأعلن في اللقاء الثاني مع الوفد الفلسطيني تأكيده على ما يلي: عدم شرعية الابعاد، الموقف الاميركي من القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، والقدس، ومبدأ الارض في مقابل السلام. وذكر انه يحاول الحصول من اسرائيل على التزام بعدم اللجوء الى الابعاد لاحقاً، وامتثال تل ـ أبيب لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ القاضي باعادة جميع المبعدين فوراً، ولو من حيث المبدأ، واعادة عدد من المبعدين في العامين ١٩٦٧ و١٩٨٣، والتوقف عن ممارسة انتهاكات حقوق الانسان في الأرض المحتلة (المصدر نفسه).

في المقابل، أظهر الوفد الفلسطيني قدراً من المرونة واستعداداً للمساومة، وقبول حل لمشكلة المبعدين يتضمّن عودتهم على مراحل، على ان يلتزموا الاعلان عن عزمهم المشاركة في مفاوضات الجولة الثنائية التاسعة. وأوضحت عشراوي حدود المساومة الفلسطينية على انها قبول بالعودة التدريجية للمبعدين الـ ٣٩٦ الباقين في خلال ستة شهور بدلاً من سنة، وتأكيد حكومة اسرائيل عدم الاقدام على أية عمليات ابعاد مستقبلاً (جيروزاليم بوست، مصدر سبق ذكره).

فما الذي أدّى الى تبخّر الآمال بتحقيق تقدم في المحادثات على الرغم من تقارب الطرفين؟

قدّم كريستوفر، في اللقاء الثاني مع الوفد الفلسطيني اسئلة محدّدة حول حقوق الانسان. وأبلغ اليه ان الانتهاكات الاسرائيلية على هذا الصعيد سوف تتوقف. غير ان مجريات الامور، بعد ذلك، لم تمض على سكة هذه الابلاغات وما سبقها من تأكيدات، ممّا طرح اسئلة حول ما اذا كان كريستوفر «أساء فهم الموافقة الاسرائيلية المبدئية على النقاط الست التي اعلنتها واشنطن، قبل الزيارة كأساس لحل المشكلات القائمة وتأمين مشاركة الفلسطينيين في الجولة المقبلة من المفاوضات. لقد بدا واضحاً اصرار الوفد الفلسطيني في الحصول على تأكيدات قاطعة بشأن القضايا التي طرحها للمناقشة خصوصاً التزام اسرائيل التخلّي عن سياسة الابعاد؛ أمّا الاسرائيليون فلم يكونوا مستعدين، أصلاً، لتقديم التزام كهذا. هنا وقعت المفارقة التي ذهبت باطمئنان واشنطن الى امكانية «تمرير» النقاط الست. وبدلاً من الالتفات ثانية نحو اسرائيل، مالت واشنطن، كعادتها، نحو ممارسة الضغوط على الطرف الاضعف، أي الفلسطينيين، لتحقيق الانجاز الدبلوماسي الذي سعت اليه، ولم تنجزه على أية حال (ميدل ايست انترنشونال، ١٩/٣/١٩٩٣). لا بل ان الادارة الاميركية أقدمت لاحقاً على ارتكاب المزيد من الاخطاء الاضافية باثارة مشاعر الفلسطينيين في قضايا حسّاسة، كاعتبار مسؤول اميركي، لم يعلن عن اسمه، م.ت.ف. ذات نزعة ارهابية، والتحدث من قبل مصادر اميركية عدّة عن لقاءات اميركية مع ممثلين عن حركة «حماس»، في وقت أكد غالبية المسؤولين الاميركيين رفضهم اعادة الحوار مع المنظمة (المصدر نفسه).

في ظل هذه التطورات لم يجد الفلسطينيون أمامهم سوى رسالة واحدة تمّ ابلاغها الى

المعنيين مباشرة، وحملت نصاً واضحاً ومحدّداً جاء فيه: «ان مبدأ معارضة الابعاد ليس موضوعاً للتفاوض او الابتزاز السياسي» من جانب اسرائيل أو الولايات المتحدة الاميركية. وقد أوضحت عشراوي التي التقت ووفد فلسطيني القنصل الاميركي العام في القدس، وليامسون، ان الفلسطينيين رفضوا قبول الدعوة الى المشاركة في المفاوضات المقبلة «لأن ثمة مسائل لم تزل عالقة»؛ وانهم أعادوا الدعوة الى القنصلية نفسها عبر البريد العادي (**القدس العربي**، لندن، ١١/٣/١٩٩٣). وهكذا انتهت محادثات كريستوفر في القدس الى مشاورات تنتظر ما سيأتي لاحقاً.

اجتياح متبادل

إذاً، لم يترك الوزير الاميركي للفلسطينيين خلفه، أكثر من احباط كثير وتفاؤل قليل، ممّا فتح أبواب الحرب، التي كانت مواربة بدرجة ما قبل ذلك، فحدث ما كان متوقعاً، نوع من الاجتياح الفلسطيني ـ الاسرائيلي الامني المتبادل للمواقع وراء «الخط الاخضر» وداخل الارض المحتلة.

ومنذ مطلع آذار (مارس) دخل العمل الفلسطيني المسلّح والعنيف مرحلة غير مسبوقة. فقد قتل فلسطيني ينتمي الى منظمة «الجهاد الاسلامي» ناتان عزاريا وغريغوري افراموف وجرح تسعة آخرين في تل ـ أبيب في مطلع الشهر. وقُتل يهوشوع فايسبرود ويعمل محاسباً في رفح في الثاني من الشهر. وطُعن رجل الأمن نداف سلطاني في البلدة القديمة في القدس في الثالث من الشهر. وقتل أفراد ينتمون الى احدى مجموعات «صقور فتح» المزارع يوري ميغديش في غان ـ اور في قطاع غزة في ٨/٣/. وأطلق مسلّحون النار باتجاه حافلة قرب بيت لاهيا، في قطاع غزة بتاريخ ٩/٣. وطُعن جندي الاحتياط دافيد ليبسكند في الناصرة بتاريخ ١٠/٣، وفي اليوم عينه، أُطلقت نيران باتجاه حافلة كانت تمر شرق غزة فجرح سائقها. وطُعن المحامي موشي ساغي على يد عامل فلسطيني في «رحوفوت» بتاريخ ١١/٣. وطُعن عساف دايان عند نقطة التفتيش المعروفة بنقطة «ايرز» في اليوم عينه. وفي اليوم التالي، قتل عامل فلسطيني سيمحا ليفي في خان يونس. وعثر بتاريخ ١٢/٣ على جثة الجندي يهوشوع فرايدبرغ بالقرب من مفترق طرق «شعفات» خارج القدس. وجرح جنديان اثر اطلاق نار على دورية في الخليل في اليوم عينه. وقُتل يتسحاق براخا وعوفر كوهين عندما صدمتهما سيارة قرب مفرق «إيلي» في الضفة الفلسطينية. وطُعن شاؤول هيبر في العفولة بتاريخ ١٥/٣. وأُطلقت النار باتجاه شاحنة اسرائيلية على طريق القدس ـ أريحا بتاريخ ١٩/٣. وقُتل رمياً بالرصاص يوسف شبتاي في مخيم جباليا بتاريخ ٢٠/٣. وقُتل غيتاي أفيسار وجرح آخران قرب اليه زهاف في الضفة في اليوم عينه. وطُعن خمسة تلاميذ ومرشدهم في القدس بتاريخ ٢٢/٣. وطُعن ضابط الامن موشي دويتش في سوسيا بتاريخ ٢٣/٣. وأطلقت النار على مفتشيْ زراعة قرب بيت جبرين في اليوم عينه. وطُعن جندي في غزة بتاريخ ٢٥/٣. وقُتل بالرصاص، جمال مصالحة، وهو من قوات «حرس الحدود» في طولكرم بتاريخ ٢٧/٣. وطُعن حتى الموت يهودا غادي في نيسانيت في قطاع غزة في اليوم التالي. وطُعن ايلي غيلكو في تالبيوت في القدس في اليوم عينه. وطُعن حتى الموت المزارع شايا دويتش في كفار ـ يام في غزة بتاريخ ٢٩/٣. وقُتل الشرطيان مردخاي يسرائيل ودانييل حزوت قرب وادي عارة بتاريخ ٣٠/٣ (**جيروزاليم بوست**، ٣١/٣/١٩٩٣).

وتعتقد مصادر أمنية اسرائيلية، ان المهاجمين الذين قتلوا الشرطيين جاؤوا من جنين، وذكرت انهم استولوا على أسلحتهما ولاذوا بالفرار (**القدس العربي**، ٣١/٣/١٩٩٣). وتميل مصادر أخرى الى الاعتقاد بأن غالبية أعمال القتل التي نفّذها فلسطينيون، في خلال الشهور الثلاثة الاخيرة، ضد اسرائيليين هي من تنفيذ خلايا «صقور فتح» في غزة. وقالت المصادر، ان هذا التطوّر يعود الى تحوّل البنية التحتية المنظمة للذراع العسكري في فتح نحو التجنيد في خدمة العمليات المسلّحة (داني روبنشتاين، **المصدر نفسه**، ٢٦/٣/١٩٩٣؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢٣/٣/١٩٩٣).

أدّت هذه التطورات الى سيطرة مشاعر الذعر والخوف على الشارع الاسرائيلي الذي أخذ يتلمس انعدام الامن الشخصي (**المصدر نفسه**، ١٦/٣/١٩٩٣). وأظهرت دراسة أجراها معهد العلوم الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب ان

٨٥ بالمئة من الاسرائيليين باتوا يخشون التعرّض لاصابات على يد فلسطينيين (يوئيل ماركوس، **المصدر نفسه**، ١٣/٤/١٩٩٣؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٢/٣/١٩٩٣). فيما ساد أوساط المستوطنين في مناطق الضفة والقطاع شعور «بأن المعسكر الكبير الذي كان يقف وراءهم قد تخلّى عنهم؛ وأن أيدي الجيش الاسرائيلي أقصر من أن تنقذهم» (**المصدر نفسه**). واستخلصت مصادر اسرائيلية الى ان الفلسطينيين في الارض المحتلة، يهدفون من وراء هذا التصعيد في مستوى العنف الى ضرب معنويات الاسرائيليين واحداث بلبلة بين صفوفهم وهزّ ثقتهم بأنفسهم وجعل حياتهم اليومية غير طبيعية (**جيروزاليم بوست**، ٢٣/٣/١٩٩٣).

امّا على المستوى الرسمي، فقد واجهت حكومة رابين التصعيد الفلسطيني بتصعيد أمني مقابل غير عادي، واجراءات لم يسبق لها مثيل. فدعا مفتش عام الشرطة، يعقوب تيرنر، الاسرائيليين الذين يملكون أسلحة مرخّصة، ويقدّر عددهم بثلاثمئة ألف، الى حمل السلاح في أثناء تنقلاتهم (**القدس العربي**، ١٤/٣/١٩٩٣). فيما أعلن رابين ان الأوامر أعطيت للعسكريين الاسرائيليين باطلاق النار، من دون توجيه انذار، على أي مسلّح فلسطيني حتى وإنْ لم تكن حياتهم معرّضة للخطر. واعترف رابين بأن المسلّحين الفلسطينيين أخذوا «يحسّنون مستواهم يوماً بعد يوم». وأشار الى نجاح بعض المجموعات الفلسطينية في تزوير بطاقات هوية والتنكّر الكامل (**المصدر نفسه**، ٣١/٣/١٩٩٣). من جهتها قرّرت الحكومة الاسرائيلية زيادة اعداد الشرطة باضافة ألف شرطي، وإحاطة دور الحضانة بسياج، ووضع حراسة عليها مزوّدة بجهاز إنذار متصل بالشرطة (**المصدر نفسه**، ١/٤/١٩٩٣).

لكن هذه الاجراءات لم تكن سوى خطوات أولية في إطار السياسة الامنية الأوسع التي قررتها حكومة رابين، والتي بلغت ذروتها في غلق قطاع غزة منذ فجر ٢٩ آذار (مارس)، وتبع ذلك غلق الضفة الفلسطينية لتستكمل سلطات الاحتلال عزل جميع الاراضي المحتلة عن اسرائيل، والبدء في تنفيذ عمليات قمعية، واجراء حملات دهم وتفتيش من بيت الى بيت بحثاً عن مطلوبين (**المصدر نفسه**). في ما يمكن اعتباره الاجتياح الاسرائيلي المقابل.

ربعي المدهون

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/١/١٩٩٣ الى ١٥/٣/١٩٩٣

١٩٩٣/١/١٦

• استشهدت، في مخيم جباليا، شاهينة حسن عودة حسين، في أثناء عودتها من المدرسة، حيث اصيبت بطلقة نارية طائشة. وذكر مصدر فلسطيني، ان شاهينة وقعت داخل مرمى نيران جنود اسرائيليين كانوا يطلقون النار على راشقي الحجارة في المخيم. في هذا الوقت، اندلعت اشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي أسفرت عن جرح عشرة من سكان مخيم جباليا، وجُرح أربعة آخرون في اشتباكات مماثلة في مدينة غزة والمخيمات المجاورة لها (**الدستور**، عمّان، ١٧/١/١٩٩٣).

• أكد رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال ايهود براك، بعد عودته من زيارة قام بها الى الولايات المتحدة الاميركية، ان أسس التعاون والتفاهم بين الطرفين ستبقى على حالها على الرغم من انتقال السلطة من الحزب الجمهوري الى الحزب الديمقراطي. كما ان الاستجابة الاميركية لاحتياجات اسرائيل الامنية، لن تشهد تغييراً، بل ربما شهدت، مستقبلاً، تعاوناً أعمق (**هآرتس**، ١٧/١/١٩٩٣).

١٩٩٣/١/١٧

• استشهد فلسطينيان في قطاع غزة في أثناء اشتباكات دامية وقعت مع جنود الاحتلال الاسرائيلي. فقد أصيب مازن دبابش (١٣ عاماً) بطلقة نارية في مخيم الشاطىء استشهد على أثرها، فيما أصيب حمدي ابو خضيرة بطلقة مماثلة أدّت الى استشهاده في أثناء نقله في مروحية اسرائيلية الى المستشفى. وكان مخيما الشاطىء وجباليا شهدا اشتباكات دامية بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية أسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح (**الدستور**، ١٨/١/١٩٩٣).

• أقرّت الحكومة الاسرائيلية، من جديد، تعيين البروفيسور ايتمار رابينوفيتش سفيراً لاسرائيل لدى الولايات المتحدة الاميركية، بعد ان أُجريت محاولات لمنع تعيينه على خلفية مخالفة ضريبية. وقد أوضحت النيابة العامة ان القيام بمخالفة في هذا المجال لا يحول دون التعيين (**دافار**، ١٨/١/١٩٩٣).

١٩٩٣/١/١٨

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، وبحث معه في آخر التطورات السياسية، والعلاقات العربية، وأهمية تنقية الاجواء، واعادة الوئام والتضامن (**وفا**، تونس، ١٨/١/١٩٩٣).

• استشهد مواطن ثالث في مخيم الشاطىء في غزة، في أعقاب استشهاد اثنين من أبناء المخيم في اشتباكات دامية وقعت أمس بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وتواصلت اليوم وأسفرت عن استشهاد جهاد محمد عاشور محيسن (٢٢ عاماً) واصابة آخرين بجروح، وبذلك ارتفع عدد الشهداء في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في غضون خمسة أيام الى سبعة (**الدستور**، ١٩/١/١٩٩٣).

١٩٩٣/١/١٩

• استشهد لواء رفيق بكرون (١٣ عاماً) اثر اطلاق النار عليه من قبل مستوطن في أثناء توجهه الى مدرسته في حي الشجاعية في غزة. وقد أدّى الحادث الى وقوع اشتباكات ومواجهات بين المواطنين في الحي وقوات الاحتلال الاسرائيلية أسفرت عن اصابة ثلاثة مواطنين بجروح. في المقابل، أصيب عسكري اسرائيلي بجروح خطيرة اثر اطلاق النار عليه قرب محطة للبنزين تقع قبالة مخيم الدهيشة في الضفة الفلسطينية، وأطلق مسلّحون فلسطينيون النار باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية في أثناء مرورها في مخيم كندا قرب رفح (**الدستور**، ٢٠/١/١٩٩٣).

• ألغى الكنيست بأغلبية ٣٩ صوتاً

ضد ٢٠ البند الوارد في قانون منع اللقاءات مع منظمة التحرير الفلسطينية. وكان أعضاء الكنيست بحثوا في التحفّظات التي طرحها أعضاء من المعارضة ضد تعديل القانون (دافار، ١٩٩٣/١/٢٠).

١٩٩٣/١/٢٠

• أطلقت مجموعة مسلّحة النار وألقت قنابل يدوية عدّة باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية كانت تمر قرب الشريط الحدودي بين رفح وسيناء. وردّ أفراد الدورية باطلاق نار مماثل تجاه المجموعة، التي انسحبت بعد مجيء قوة عسكرية جديدة الى المنطقة التي أغلقت لمدة أربع ساعات. من جهة أخرى، ذكرت مصادر اسرائيلية انه تمّ العثور على جثة امرأة يهودية قتيلة بالقرب من تل ـ أبيب، وعثر الى جوارها على قصاصة عليها كتابات باللغة العربية تضمّنت تهديدات بقتل المزيد من الاسرائيليين الى ان تتمّ اعادة المبعدين الفلسطينيين الى ديارهم (الدستور، ١٩٩٣/١/٢١).

١٩٩٣/١/٢١

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، داعية السلام الاسرائيلي، إبي ناتان، الذي وصفه بأنه «رجل شجاع تحدّى القرار الاسرائيلي الذي يحظر الاتصالات مع م.ت.ف.». فيما قال ابي ناتان انه كان مستعداً للبقاء عاماً آخر في السجن لو كان ذلك سيفيد في الغاء قرار الحظر. أما وقد أُلغي القرار، فقد أصبح الباب مفتوحاً على مصراعيه للتحاور مع م.ت.ف. (وفا، ١٩٩٣/١/٢١).

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن اصابة ٢٤ بجروح بينهم ١٥ أصيبوا في القطاع. فيما استشهد مراد صلاح (٢٢ عاماً) متأثراً بجروح أصيب بها قبل اسبوعين في أثناء اشتباكات شهدتها مدينة نابلس (الدستور، ١٩٩٣/١/٢٢).

• طلب وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، من سفير الولايات المتحدة الاميركية لدى اسرائيل، ويليام هاروب، ان تعمل بلاده على تأجيل عقد مجلس الامن الدولي، الى ان تصدر محكمة العدل العليا الاسرائيلية قرارها في قضية المبعدين الفلسطينيين (دافار، ١٩٩٣/١/٢٢).

١٩٩٣/١/٢٢

• دعا رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في رسالة هاتفية نقلتها التلفزة الاسرائيلية، الاسرائيليين الى احلال السلام؛ كما دعا رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، الى «لقاء شجعان لصنع سلام الشجعان» (وفا، ١٩٩٣/١/٢٢).

• استشهد علي فهمي الشرافي (٢٥ عاماً) من مخيم جباليا متأثراً بجروح خطيرة أصيب بها جراء انفجار قنبلة غاز في اثناء اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية وقعت في المخيم قبل اسبوع. في المقابل، أطلق مسلّحون النار باتجاه برج للمراقبة في حي الرمال في غزة، وأصيب ثلاثة اسرائيليين بجروح اثر تعرّض سيارتهم لرشق بالحجارة في رام الله، كما أصيب مستوطن بجروح نتيجة رشقه بالحجارة قرب عين عريك في الضفة الفلسطينية (الدستور، ١٩٩٣/١/٢٣).

١٩٩٣/١/٢٣

• شهد قطاع غزة اشتباكات دامية بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية أسفرت عن اصابة خمسين مواطناً بجروح، بعضها خطير. وكانت أكثر الاشتباكات عنفاً تركّزت في مخيم جباليا الذي كان نصيبه وحده ٢٥ إصابة (الدستور، ١٩٩٣/١/٢٤).

١٩٩٣/١/٢٤

• استشهد ليث ربحي أحمد عرار (١٩ سنة) من قراوة بني زيد، قضاء رام الله، اثر اصابته بخمس طلقات. فيما أصيب ثلاثة اسرائيليين بجروح نتيجة رشق سيارتهم بالحجارة في القدس. في هذا الوقت، شهدت برطعة، قضاء جنين، اشتباكاً مسلحاً بين مجموعة فلسطينية واسرائيليين من «الوحدات الخاصة» استمر لمدة عشر دقائق. وألقيت زجاجات حارقة باتجاه أهداف اسرائيلية عدّة (الدستور، ١٩٩٣/١/٢٥).

• أعلنت مصادر اميركية مسؤولة عن رغبتها في ايجاد حل لقضية المبعدين الفلسطينيين، وتفادي العودة، مجدداً، الى مجلس الامن الدولي لطلب فرض عقوبات على اسرائيل، خشية اتهام الادارة الاميركية الجديدة بالازدواجية في التعاطي مع

قرارات الامم المتحدة (انترناشونال هيرالد تريبون، ١٩٩٣/١/٢٥).

١٩٩٣/١/٢٥

• عمّ الاضراب الشامل الارض المحتلة، استجابة لنداء القيادة الموحّدة للانتفاضة، وذلك احتجاجاً على تزايد القمع الاسرائيلي ضد المواطنين. في غضون ذلك، تجدّدت المواجهات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال، وأصيب ٢٧ مواطناً في غزة ومخيماتها بجروح (الدستور، ١٩٩٣/١/٢٦).

١٩٩٣/١/٢٦

• اصطدمت سيارة اسرائيلية بلغم أرضي في أثناء مرورها بالقرب من مستوطنة «كفار عصيون» القريبة من القدس، ونتج عن ذلك اصابة ثلاثة جنود من ركابها بجروح. وقد سارعت قوات عسكرية اسرائيلية الى القيام بحملة تمشيط بحثاً عن واضعي اللغم. في هذه الاثناء، أعلن ناطق عسكري اسرائيلي عن القاء خمس زجاجات حارقة باتجاه سيارات اسرائيلية في مدينتي الخليل ورام الله، الّا انه لم يشر الى ما نتج عن ذلك من خسائر (الدستور، ١٩٩٣/١/٢٧).

• عرض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، في حضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست تقرير الامين العام للأمم المتحدة، د. بطرس غالي، حول المبعدين، الذي كان نقله الى رابين سفير اسرائيل في الامم المتحدة. وذكر رابين، ان التقرير يشتمل على سبع صفحات وصف للوقائع، وصفحة اضافية تتضمّن اقتراحات وتوصيات أشار غالي فيها الى خطورة مسألة الابعاد، بالاضافة الى ما تمثّله سلسلة من عمليات خرق القانون الدولي من جانب اسرائيل في الارض المحتلة. وأكد ان التقرير لا يأتي على ذكر الارهاب ولم يتطرق الى «حماس»، لكنه تضمّن توصية لمجلس الامن الدولي باتخاذ الاجراءات ضد اسرائيل كي تنفّذ قراره الرقم ٧٩٩ (هآرتس، ١٩٩٣/١/٢٧).

١٩٩٣/١/٢٧

• استشهد عمر خميس الغول (٣٠ عاماً) من حي الشجاعية في غزة عندما أطلق اسرائيليون النار باتجاه سيارة كان يستقلها. وذكر ان الشهيد كان يرأس احدى المجموعات المسلحة التابعة لمنظمة «الجهاد الاسلامي»، وان فلسطينيّن آخرين كانا برفقته تمكّنا من الفرار. في هذه الاثناء، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، في غير منطقة من الارض المحتلة، وأسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح (الدستور، ١٩٩٣/١/٢٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، ان حكومته ستنفّذ قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية في شأن المبعدين. وأضاف انه لا يعتقد ان الرئيس الاميركي، بيل كلينتون، سيتخذ خطوة معادية لاسرائيل، لم يتخذها رئيس اميركي سابق، فيفرض عقوبات بحق اسرائيل (دافار، ١٩٩٣/١/٢٨).

١٩٩٣/١/٢٨

• استشهد في معتقل «انصار ـ ٣» في صحراء النقب، ابراهيم محمد ضرغوم (١٩ عاماً). وذكر معتقلون ان الشهيد كان موقوفاً بانتظار محاكمته بتهمة الانتماء الى «حماس»، وانه شعر بألم في معدته اثر تناوله طعام الغداء، وأنه توفي في أثناء قيام ممرض عيادة المعتقل بفحصه، وقد نُقلت جثته الى معهد الطب الشرعي في ابو كبير لتشريحها. من جهة أخرى، أصيب سائق اسرائيلي بجروح نتيجة رشق سيارته بالحجارة في مخيم شعفاط، وأضرمت النار بسيارة اسرائيلية في القدس القديمة (الدستور، ١٩٩٣/١/٢٩).

• أوضحت معطيات نشرها مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي، ان اجمالي الناتج المحلي في اسرائيل انخفض بنسبة اثنين بالمئة في النصف الاول من العام ١٩٩٢، مقارنة بالعام ١٩٩١ (هآرتس، ١٩٩٣/١/٢٩).

• استبعد وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، فرض عقوبات على اسرائيل، لاجبارها على إعادة المبعدين. وادعى ان اسرائيل أبعدت الفلسطينيين لكي تسهل عملية صنع السلام (هآرتس، ١٩٩٣/١/٢٩).

١٩٩٣/١/٢٩

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في طرابلس الغرب، مع الرائد عبدالسلام جلود وبحث معه في آخر التطورات السياسية الراهنة، والحصار المفروض على ليبيا، وأهمية العمل العربي المشترك في مواجهة التحديات (وفا، ١٩٩٣/١/٢٩).

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، تركّز غالبيتها في قطاع غزة الذي أصيب عدد كبير من أبنائه بجروح وحالات الاختناق بالغاز، في وقت فرضت قوات الاحتلال حظر التجول على مخيمي جباليا، فيما ظل الحظر مفروضاً على حي الشجاعية في غزة. وفي اطار التصدي لقوات الاحتلال، أطلق مسلحون ينتمون الى «صقور فتح» النار باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية في رفح، وقد حاصرت وحدات خاصة اسرائيلية المجموعة الفلسطينية، الّا ان المواطنين في المنطقة تصدّوا لهذه الوحدات بالزجاجات الفارغة والحجارة، ممّا اضطر افرادها الى التراجع (**الدستور**، ١٩٩٣/١/٣٠).

• بعث وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، برسالة خطية الى رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، حذّره فيها من ان فشل الحكومة الاسرائيلية في نزع فتيل أزمة المبعدين الفلسطينيين يهدّد بعرقلة مسار عملية السلام في المنطقة، واقترح ان تبحث اسرائيل عن طريقة ما «تسمح بعودة عدد كبير منهم سريعاً»، والّا فان مجلس الامن الدولي سيتحرك باتجاه فرض عقوبات عليها (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٣٠ ـ ١٩٩٣/١/٣١).

١٩٩٣/١/٣٠

• قتل جنديان اسرائيليان وجرح ثالث في هجوم مسلّح قام به فلسطينيون في منطقة مستوطنة «غايني تال» القريبة من خان يونس. فيما تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في غير منطقة في الارض المحتلة أسفرت عن اصابة ١٤ مواطناً بجروح (**الدستور**، ١٩٩٣/١/٣١).

١٩٩٣/١/٣١

• أكدت مصادر فلسطينية اعتقال نحو خمسين مواطناً من خان يونس في أعقاب مقتل جنديين اسرائيليين في هجوم على دورية عسكرية وقع بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٧. في هذه الاثناء، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في غير منطقة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**الدستور**، ١٩٩٣/٢/١).

١٩٩٣/٢/١

• ذكرت وكالتا رويتر والصحافة الفرنسية، ان فلسطينيين هما ناصر السريس ومحمود عباس، وكلاهما في الثانية والعشرين من العمر، استشهدا. فيما ذكر تقرير فلسطيني ان الشهيدين هما محمد امين ابراهيم عمر دبوسي، ونصر حسين عايش ابو غليون. وأورد التقرير ان الشهيدين وهما من قرية بيت ايبا استشهدا قرب قرية فحمة جنوب جنين عندما أطلق جنود اسرائيليون النار باتجاه سيارة كان الشهيدان يستقلانها. وادّعت أوساط الجيش ان الشهيدين حاولا اقتحام حاجز للجيش الاسرائيلي متجاهلين تحذيرات أعطيت لهما بالتوقف (**الدستور**، ١٩٩٣/٢/٢).

• وقّعت اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية على مذكرة تفاهم، توافق اسرائيل بموجبها على اعادة مئة من المبعدين وتقلّص فترة الابعاد للباقين، وفي المقابل تمتنع واشنطن عن اتخاذ أي قرار فعّال ضد اسرائيل في أي منبر دولي، وتعمل على استئناف محادثات السلام (**دافار**، ١٩٩٣/٢/٢).

١٩٩٣/٢/٢

• كثّفت قوات الاحتلال الاسرائيلية من تواجدها في قطاع غزة، اثر تزايد الهجمات ضد الجنود والاليات الاسرائيلية. وشوهدت حواجز عدّة عند مداخل القطاع وتقاطع الطرقات التي تربط بين المدن والقرى والمخيمات، حيث يعمد الجنود الى تفتيش العابرين بطرق استفزازية. في هذه الاثناء، أُلقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية كانت تمرّ في حي الدرج في مدينة غزة، وأضرمت النار في سيارة اسرائيلية في القدس ممّا أدّى الى حرقها. من جهة أخرى، اقتحمت قوات اسرائيلية مستشفى الشفاء في غزة وأجرت تفتيشاً في غرف المرضى بحثاً عن مطلوبين ادّعت لجوئهم الى المستشفى، وقد اعتدى الجنود على عدد من المرضى في اثناء قيامهم بالعملية (**الدستور**، ١٩٩٣/٢/٣).

• أُجريت الشهر الماضي في اسرائيل مناورتان في إطار التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية. كما أُجريت مناورة أخرى مشتركة استهدفت اختبار مدى الاستعداد لمواجهة حالة الطوارىء في مجالات التعاون الاستراتيجي (**هآرتس**، ١٩٩٣/٢/٣).

• أعربت الادارة الاميركية عن ارتياحها «للقرار الاسرائيلي» القاضي باعادة ١٠١ من

المبعدين الفلسطينيين، وخفض فترات طرد الباقين الى النصف. وأشارت الى ان «جميع المبعدين الفلسطينيين سيعودون الى الارض المحتلة قبل نهاية السنة الجارية» (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٩٩٣/٢/٣).

١٩٩٣/٢/٣

• تعرضت حافلة اسرائيلية لنقل الركاب تابعة لشركة «ايغد» لرشق بالحجارة في أثناء مرورها من مغارة سليمان قبالة محطة الباصات القديمة في القدس، ولم تذكر أية خسائر. فيما تحدثت الانباء عن قيام خبير متفجرات اسرائيلي بابطال مفعول عبوة ناسفة كبيرة مكوّنة من عدد من القنابل اليدوية والمواد المتفجّرة، وضعت بالقرب من مسجد في حي تل الرميضة في الخليل، وقد اغلقت سلطات الاحتلال المنطقة اثر ذلك. كما أغلقت ميدان الثورة في قلقيلية وذلك بسبب اشتباه بوجود جسم غريب على أرضية الشارع، وقد استدعي خبير متفجرات الى الميدان، حيث تمّ تفجير الجسم الغريب الذي تبيّن انه علبة كرتونية فارغة (الدستور، ١٩٩٣/٢/٤).

• ادعى وزير الصحة الاسرائيلي، حاييم رامون، ان د. عبدالعزيز الرنتيسي، احد زعماء «حماس» في قطاع غزة، وأحد الناطقين الاساسيين بلسان المبعدين كان على علاقة بالخلية التي خطفت وقتلت الجندي الاسرائيلي ايلون سعدون بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣ (دافار، ١٩٩٣/٢/٤).

١٩٩٣/٢/٤

• اصيب جندي اسرائيلي بجروح اثر تعرّض سيارته لرشق بالحجارة في أثناء مرورها في قرية بيت بنالا؛ وأصيب مستوطن بجروح، أيضاً، في حادث مماثل وقع في داخل مخيم شعفاط. وألقى شبان الانتفاضة زجاجة حارقة باتجاه سيارة لمستوطنين في القدس، وأضرم آخرون النار في سيارة أخرى بالقرب من الباب الجديد في المدينة وفي سيارة ثالثة في شارع نابلس. كما هاجم فلسطينيون بالحجارة، سيارتين اسرائيليتين في قلقيلية ورشقوا حافلة في بيت لحم ودورية في بيت ساحور. في هذه الاثناء، اقتحم مستوطن محل بقالة في العيزرية في القدس واعتقل كامل سعيد برقان تحت تهديد السلاح واقتاده الى جهة غير معلومة (الدستور، ١٩٩٣/٢/٥).

١٩٩٣/٢/٥

• ارتكبت قوات الاحتلال الاسرائيلية مجزرة جديدة في قطاع غزة، حين اقدمت على اطلاق النار باتجاه عدد من المواطنين ممّا أدّى الى استشهاد خمسة واصابة ١٥ آخرين بجروح. كما اعتقل الجنود الاسرائيليون اثنين من المطاردين في خان يونس هما فؤاد محمد شحادة (٢١ عاماً) ورامي فتحي سعيد ابو سمرا (١٩ عاماً) تشتبه السلطات بانتمائهما الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وكانا يحملان، لدى اعتقالهما، رشاشاً من نوع كارل غوستاف ومسدساً وقنابل. في هذه الاثناء، أطلقت مجموعة من الوحدات الخاصة النار على مطاردين كانوا يستقلون سيارة في أحد شوارع غزة، ولم يبلغ عن أية اصابات أو اعتقالات. في المقابل، أطلق مسلح النار من مسدسه باتجاه نقطة مراقبة اسرائيلية وسط مدينة نابلس، وتمكّن من الفرار، وأصيب جندي اسرائيلي بجروح في عملية رشق حجارة في نابلس (الدستور، ١٩٩٣/٢/٦).

١٩٩٣/٢/٦

• استشهد اشرف عبدالحميد الداعور (١٨ عاماً) من مخيم جباليا وخالد خليل أبو عطيوي (١٧ عاماً) من النصيرات وسعيد موسى العجيلي (٢٢ عاماً) من رفح في ثلاثة حوادث متفرقة. فقد استشهد الاول اثر صدامات وقعت في مخيم جباليا في أعقاب اقتحام جنود اسرائيليين بيت عزاء الشهيد عبدالرحمن احمد ابو سلامة، الذي كان استشهد مساء أمس قرب مخيم البريج؛ فيما استشهد عطيوي اثر اصابته بطلقة في البطن؛ واستشهد العجيلي في أثناء نقله الى مستشفى ناصر في خان يونس بعد اصابته بطلقتين. فيما بلغ عدد الجرحى الذين اصيبوا في المواجهات التي وقعت في قطاع غزة ٢٨ مواطناً (الدستور، ١٩٩٣/٢/٧).

١٩٩٣/٢/٧

• استشهد رياض خليل عبدالنبي (١٦ عاماً) برصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي، عندما فتحت عناصر من «حرس الحدود» النار لتفريق تظاهرة في مخيم شعفاط في ضواحي القدس. كما أصيب ١٢ مواطناً بجروح في كل من جنين ومخيمي النصيرات والبريج. في غضون ذلك، ألقى شبان الانتفاضة ثلاث زجاجات حارقة باتجاه دورية اسرائيلية في

الخليل، شنّت قوات الاحتلال في أعقابها حملة اعتقالات داخل المدينة (الدستور، ١٩٩٣/٢/٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، انه اذا تمّ التوقيع على اتفاق سلام، فسيتضمن ذلك انسحاباً الى «حدود آمنة ومعترف بها». لكنه أضاف ان اسرائيل لن تتفاوض حول ابعاد الانسحاب، قبل ان تتعرّف الى نوعية السلام الذي ستنسحب لأجله. من جهة أخرى، أوضح رابين ان الاجراءات التي أعلنها في الاسبوع الماضي في شأن عودة المبعدين تستند الى التفاهم الذي انجز مع الادارة الاميركية؛ وادّعى رابين ان سياسته «كانت وستبقى معارضة الابعاد» (هآرتس، ١٩٩٣/٢/٨).

١٩٩٣/٢/٨

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في القاهرة، مع الرئيس المصري، محمد حسني مبارك، وبحث معه في الخطوات المستقبلية للتحرّك السياسي في ضوء قضية المبعدين وتصعيد سياسة القمع الاسرائيلية في الارض المحتلة (وفا، ١٩٩٣/٢/٨).

• انضمّ ثلاثة مواطنين الى قافلة شهداء الانتفاضة، ليرتفع بذلك عدد الشهداء الذين سقطوا برصاص الاحتلال الاسرائيلي منذ أيام الى عشرة. فقد ذكرت مصادر الجيش الاسرائيلي، ان الجنود أطلقوا النار على عدد من راشقي الحجارة في قرية طمون في الضفة الفلسطينية وقتلوا مواطنين، هما عماد مصطفى بن عودة وعلاء ماجد بن عودة. كما ذكرت مصادر فلسطينية، ان قوات الجيش قتلت بالرصاص مواطناً يبلغ من العمر ٢٢ عاماً من قرية طوباس، يدعى مثقال يوسف دراغمة، وجرحت آخر (الدستور، ١٩٩٣/٢/٩).

• أوضحت معطيات نشرها مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي ان ٧٧ ألف مهاجر بينهم خمس وستون من الاتحاد السوفياتي السابق، وصلوا الى اسرائيل العام ١٩٩٢. وان ٤٧٠ ألف مهاجر، منهم ٤١٠ من الاتحاد السوفياتي، وصلوا الى البلاد منذ بداية الهجرة الكبيرة من الاتحاد السوفياتي العام ١٩٨٩. وأشارت المعطيات الى حصول تراجع في معدّل الهجرة في العام ١٩٩٢ بلغ نسبة ٥٦ بالمئة (دافار، ١٩٩٣/٢/٩).

١٩٩٣/٢/٩

• عمّ الاضراب الشامل الارض المحتلة استجابة لنداءين من القيادة الموحّدة و«حماس». فيما ألقت الشرطة الاسرائيلية في تل ـ أبيب القبض على فلسطينيين تشتبه في قيامهما بوضع عبوة ناسفة داخل أحد الحوانيت في المدينة. من جهة أخرى، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية، ان قوة عسكرية أطلقت عيارات مطاطية وقنابل مسيلة للدموع باتجاه مواطنين في غزة. في المقابل، ألقى فلسطينيون قنبلة حارقة باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية كانت تمر في خان يونس (الدستور، ١٩٩٣/٢/١٠).

• نفى رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال ايهود براك، في حضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، صحة المعلومات التي نشرتها منظمة «بتسيلم» حول ارتفاع عدد القتلى في الارض المحتلة، وقال بأنه لا يوجد أي أساس عملي لهذه الادعاءات، وان المعطيات التي عرضتها «بتسيلم» تشمل مطلوبين مسلّحين قتلوا على أيدي قوات الجيش الاسرائيلي. ومن جهتها، رفضت منظمة «بتسيلم» ادعاءات براك، وأكدت انه وفقاً للمعطيات التي بحوزتها قتل في خلال الشهور الستة الاولى من تسلّم اسحق رابين السلطة ما يقارب ثلثي العدد الاجمالي، ولم تكن حياة الجنود معرضة للخطر (عل همشمار، ١٩٩٣/٢/١٠).

١٩٩٣/٢/١٠

• استشهد فلسطينيان عندما أطلقت قوات اسرائيلية النار باتجاه مواطنين في مخيم النصيرات. وذكرت مصادر فلسطينية، ان ملثّمين يبلغان الخامسة عشرة من العمر كانا يكتبان الشعارات على جدران في المخيم عندما فتح جنود النار باتجاههما. وبذلك ارتفع عدد الذين استشهدوا منذ اسبوع الى ١٢. الى ذلك، أصيب عدد من المواطنين بجروح في اشتباكات وقعت بين المواطنين في غزة والقوات الاسرائيلية، كما وقعت احداث مماثلة في رام الله، ولم يبلغ عن أية خسائر (الدستور، ١٩٩٣/٢/١١).

١٩٩٣/٢/١١

• فرضت قوات الجيش الاسرائيلي حظر تجول على مدينة خان يونس، وأمرت عشرين عائلة تقيم في ضاحية الامل باخلاء منازلها، حيث أطلقت، بعد ذلك، صواريخ باتجاه المنازل الخالية، ودمّرت ١٢ منزلاً. وذكرت مصادر عسكرية، ان العملية هذه

استهدفت بيوت مطاردين. أمّا المصادر الفلسطينية فتحدثت عن ١٨ حادثاً من هذا النوع، اعتبرتها العملية الاكبر من نوعها حتى الآن. في هذه الاثناء، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في مناطق عدّة من الارض المحتلة، وأسفرت عن اصابة ٤٥ مواطناً بجروح في قطاع غزة وحده (**الدستور**، ١٩٩٣/٢/١٢).

• تبيّن من المعطيات التي نشرها مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي، ان عدد العاطلين عن العمل ازداد في الربع الاخير من العام ١٩٩٢ ووصل الى ١١,٢ بالمئة من قوة العمل المدنية، أي ان ما يزيد على ٢١٠ آلاف شخص باتوا عاطلين عن العمل (**عل همشمار**، ١٩٩٣/٢/١٢).

١٩٩٣/٢/١٢

• أطلق مسلحون فلسطينيون النار من داخل سيارة باتجاه جنود اسرائيليين فأصابوا اثنين بجروح. وقع الحادث في حي الشجاعية في غزة. وقد تعرّض الحي لحصار من قبل الجيش الاسرائيلي الذي بدأ حملة تفتيش بحثاً عن الفاعلين الذين عادوا الى المنطقة وفاجأوا الجنود باطلاق النار مجدداً واصابة جندي ثالث بجروح. في غضون ذلك، شهدت منطقة باب الزاوية في الخليل ومحيط النبي يوسف في حلحول مواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية. فيما اقتحمت قوة اسرائيلية مسجد ابن تيمية في قلقيلية وقامت بتفتيش الموجودات بداخله (**الدستور**، ١٩٩٣/٢/١٣).

١٩٩٣/٢/١٣

• شهد عدد من مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. فيما واصل الجيش ضغطه على قطاع غزة الذي استشهد ١٢ مواطناً من ابنائه في خلال اسبوع. وقد أصيب في احداث اليوم ستة عشر مواطناً بجروح، بينهم اصابتين خطيرتين، في مخيم البريج، وحي الشيخ رضوان في غزة. من جهة أخرى، ذكرت مصادر ان عدد المنازل التي تمّ هدمها في عملية اطلاق الصواريخ قبل ثلاثة أيام بلغ ٢١ منزلاً (**الدستور**، ١٩٩٣/٢/١٤).

• حال الجهد الدبلوماسي الاميركي المكثّف الذي جاء في أعقاب اتفاق التسوية بين رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، ووزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، دون اجراء مناقشة اضافية في مجلس الامن الدولي في قضية المبعدين الفلسطينيين، وهي المناقشة التي كان متوقعاً ان تنتهي بقرار يتضمّن عقوبات ضد اسرائيل (**معاريف**، ١٩٩٣/٢/١٤).

١٩٩٣/٢/١٤

• استشهد أمجد حسن مشاطي اثر اصابته برصاصة أطلقها جنود اسرائيليون، بعد خروجه من مدرسته، وجرح طالب آخر. وقع الحادث عندما دخلت خمس دوريات اسرائيلية قرية ياصيد شمال نابلس وأطلقت النار باتجاه طلاب رشقوا حجارة باتجاهها. في غضون ذلك، أطلق مجهولون النار باتجاه سيارة تابعة لقوات الاحتلال غرب مدينة رفح، وألقى آخرون قنبلة يدوية باتجاه قاعدة عسكرية اسرائيلية في خان يونس (**الدستور**، ١٩٩٣/٢/١٥).

• قرّرت لجنة المتابعة العربية التي عقدت اجتماعها في شفاعمرو، رفض مبادرة دعت الى استيعاب مئة وواحد من لاجئي البوسنة المسلمين في القطاع العربي في اسرائيل. وبرّرت المصادر الرسمية هذا الرفض بقولها ان «العملية لم تنسق مع حكومة البوسنة ولا علم بها بالمبادرة». وادّعت مصادر اسرائيلية ان م.ت.ف. تقف وراء قرار لجنة المتابعة اعتقاداً منها ان هذا الامر سيحسّن صورة اسرائيل أمام الرأي العام العالمي (**معاريف**، ١٩٩٣/٢/١٥).

١٩٩٣/٢/١٥

• ساد توتر شديد في مدينة القدس، اثر قيام فلسطيني بطعن ثلاثة اسرائيليين بسكين ممّا أدّى الى مقتل أحدهم واصابة الآخرين بجروح. فقد هاجم فلسطيني في الخامسة والعشرين من العمر في السادسة من صباح اليوم ثلاثة اسرائيليين عند محطة للباصات في مستوطنة ارمون هانتسيف، ممّا أدّى الى مقتل يحزقيل مزراحي (٢٨ عاماً) واصابة والده موشيه مزراحي بجروح متوسطة، وامرأة تواجدت في المنطقة، وقد تمّ نقل الجريحين الى مستشفى عين كارم. وكان مسلحون هاجموا، أمس، دورية عسكرية اسرائيلية في الخليل وأصابوا جنديين بجروح بالغة (**الدستور**، ١٩٩٣/٢/١٦).

١٩٩٣/٢/١٦

• استشهد في سجن بئر السبع، المعتقل خميس عبدالكريم (٣٢ عاماً) من سكان خان يونس. وكان الشهيد اعتقل العام ١٩٨٥ وصدر بحقه حكم بالسجن لمدة ١٨ عاماً. في غضون ذلك، أُعلن عن مقتل اسرائيلي جراء اطلاق فلسطينيين النار عليه في «بتاح تكفا»، وقد تمكّن مطلقو النار من الفرار. ويعتبر هذا الحادث الثاني من نوعه في غضون ٢٤ ساعة، بعد حادث طعن اسرائيلي حتى الموت قرب محطة للباصات في القدس (**الدستور**، ١٩٩٣/٢/١٧).

• صرّح وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، في واشنطن، بأنه «في أية تسوية يتمّ الاتفاق عليها تجاه الارض [المحتلة]، ستبقى المستوطنات اليهودية على ما هي عليه» (**معاريف**، ١٩٩٣/٢/١٧).

• أكد مسؤول اميركي ان الرسالة التي يحملها وزير الخارجية الاميركي، وارن كريستوفر، الى أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي في جولته على المنطقة، تؤكد أن عملية السلام تهمّ الولايات المتحدة الاميركية كثيراً، وان الجولة تجسّد هذا الاهتمام (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٩٩٣/٢/١٧).

١٩٩٣/٢/١٧

• وصل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ظهر اليوم الى القاهرة لاجراء مباحثات مع الرئيس المصري، محمد حسني مبارك، وكبار المسؤولين المصريين، علم أنها تتعلّق بتطورات الموقف العربي والدولي والاوضاع في داخل الارض المحتلة (**وفا**، ١٩٩٣/٢/١٧).

• أبعدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية، لفترة محدودة، فلسطينيَيْن ملاحقين بتهمة الانتماء الى مجموعات مسلحة، والمبعدان هما رياض صبيح (٢٢ عاماً) من كفرراعي وينتمي الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعماد زقوت (٢٣ عاماً)، من الجديدة المجاورة لجنين وينتمي الى مجموعة «الفهد الاسود» التابعة لـ «فتح». في هذه الاثناء، شهدت الارض المحتلة اشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال أسفرت عن جرح عدد من المواطنين واعتقال عدد آخر (**الدستور**، ١٩٩٣/٢/١٨).

١٩٩٣/٢/١٨

• وصل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الى عمان في زيارة للاردن يلتقي، في خلالها، ملك الاردن، حسين، وعدداً من كبار المسؤولين الاردنيين (**وفا**، ١٩٩٣/٢/١٨).

• تصاعدت حدّة المواجهات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن استشهاد أربعة مواطنين هم غسان عبدالهادي البرغوثي (١٣ عاماً) من كفر عين قضاء رام الله، وسليم عبداللطيف الجزار (١٨ عاماً) من مخيم عسكر، وخالد مصطفى أبو القمصان (٢٧ عاماً) من حي الصبرة في غزة، وجعفر محمد عساوي من علار قرب طولكرم. في غضون ذلك، شهدت الضفة والقطاع اضراباً شاملاً تضامناً مع قطاع غزة واحتجاجاً على تزايد الممارسات الارهابية التي تقوم بها الفرق الخاصة الاسرائيلية (**الدستور**، ١٩٩٣/٢/١٩).

١٩٩٣/٢/١٩

• ألقيت زجاجة حارقة الليلة الماضية باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية، لدى مرورها في حي الثوري في القدس، وألقيت زجاجة أخرى باتجاه دورية كانت تمر من وسط بلدة بيتونيا، فيما حطّم مواطنون زجاج سيارتين اسرائيليتين في قلقيلية. في المقابل، أصيب عدد من المواطنين بجروح في أثناء اشتباكات متفرقة وقعت في مناطق عدّة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**الدستور**، ١٩٩٣/٢/٢٠).

• تبيّن من استفتاء للرأي العام أجرته صحيفة «معاريف»، ان نصف سكان اسرائيل يشعرون في خلال سفرهم في أنحاء البلاد، في هذه الايام، بأنهم أقل أمناً مما كانوا عليه قبل نصف عام. كذلك، يعتقد خمسون بالمئة من الرجال في اسرائيل ان أعمال العنف من جانب الفلسطينيين سوف تستمر بمعدلها الحالي، وقد تزداد حتى بعد التوصل الى اتفاق مع الفلسطينيين (**معاريف**، ١٩٩٣/٢/٢٠).

١٩٩٣/٢/٢٠

• استشهد محمد عبدالله محمد الاطرش، من مخيم طولكرم، في أثناء قيام قوات اسرائيلية بحملة دهم وتفتيش في المخيم. وادّعى ناطق اسرائيلي، ان القوات الاسرائيلية أطلقت النار باتجاه ملثّمين كانا يحملان سلاحاً وأصابت احدهما بجروح خطيرة فارق الحياة على أثرها. في المقابل، ألقى فلسطيني قنبلة

يدوية باتجاه قاعدة عسكرية اسرائيلية في منطقة البيرة. وقد أطلق جنود من القاعدة النار باتجاهه، لكنه تمكّن من الفرار دون ان يصاب بأذى (**الدستور**، ١٩٩٣/٢/٢١).

• قرّرت لجنة المتابعة العربية المنبثقة عن اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية في جلستها الاخيرة في شفاعمرو، ان تنفّذ المجالس العربية كافة اضراباً لمدة ساعتين، يترافق مع وصول وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، الى اسرائيل، وذلك احتجاجاً على عدم اعادة المبعدين من نشيطي «حماس» و«الجهاد الاسلامي» (**عل همشمار**، ١٩٩٣/٢/٢١).

١٩٩٣/٢/٢١

• تواصلت الصدامات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وهاجم مواطنون سيارة عسكرية وأخرى مدنية في الخليل، وألقى آخرون زجاجة حارقة باتجاه سيارة عسكرية في قلقيلية، وزجاجة ثانية باتجاه دورية في مخيم البريج. في المقابل، دهمت قوات الاحتلال عدداً من المناطق واعتقلت عدداً من المواطنين فيها (**الدستور**، ١٩٩٣/٢/٢٢).

١٩٩٣/٢/٢٢

• أصيب اسرائيلي بجروح في هجوم على سيارة شنّه مواطنون من قلقيلية، كما أصيب آخر بجروح جراء رشق حافلة اسرائيلية بالحجارة في شارع السلطان سليمان في القدس، في وقت أضرمت النار بسيارة اسرائيلية في شارع صلاح الدين أدى الى احتراقها. الى ذلك، ألقى مواطنون زجاجة حارقة باتجاه منزل في الحي اليهودي في البلدة القديمة في القدس، وزجاجتين حارقتين باتجاه سيارة دورية عسكرية في الخليل وأصابوا مقدمتها (**الدستور**، ١٩٩٣/٢/٢٣).

١٩٩٣/٢/٢٣

• تمّ في رفح تشييع جثمان الشهيد عوض علي السروي (٢٦ عاماً) الذي استشهد أمس اثر اصابته بعيار ناري أطلقه جنود الاحتلال بينما كان يقف على سطح بيته. وقد أعلن سكان المدينة الحداد على روح الشهيد، فيما فرضت سلطات الاحتلال حظر التجول على مخيم الشابورة وحي الجنينة في المدينة. في هذه الاثناء، تواصلت الصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في غير منطقة في الارض المحتلة وأسفرت عن جرح عدد من المواطنين (**الدستور**، ١٩٩٣/٢/٢٤).

١٩٩٣/٢/٢٤

• غادر الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، صنعاء مختتماً زيارة استغرقت ثلاثة أيام تباحث، في خلالها، مع الرئيس علي عبدالله صالح، ونائب الرئيس علي سالم البيض وعدد من المسؤولين اليمنيين (**وفا**، ١٩٩٣/٢/٢٤).

• جرح جندي اسرائيلي من الوحدات الخاصة في اشتباكات وقعت بين المواطنين في رام الله وقوات اسرائيلية، فيما تعرض هدفان اسرائيليان في مخيم عسكر لرصاص أطلقه فلسطينيون، وتعرضت أهداف عسكرية اسرائيلية أخرى في الخليل لرجم بالحارقات. في هذه الاثناء، ساد في مدينة القدس توتر بالغ اثر اصابة ضابط اسرائيلي من أفراد قوات «حرس الحدود» بجروح في عنقه نتيجة طعنه بسكين (**وفا**، ١٩٩٣/٢/٢٤).

١٩٩٣/٢/٢٥

• اندلعت اشتباكات عنيفة بين المواطنين في خان يونس وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن اصابة عشرة مواطنين بجروح. فيما أطلق ملثّمون رشقات من أسلحة رشاشة باتجاه سيارة للشرطة الاسرائيلية كانت تمر في مدينة غزة. من جهة أخرى، اقتحم جنود اسرائيليون حرم الجامعة الاسلامية وقاموا بتفتيش مبانيها، واعتقلوا عدداً من الطلاب (**الدستور**، ١٩٩٣/٢/٢٦).

• أوضح استطلاع للرأي العام الاسرائيلي ان ما يزيد على نصف الاسرائيليين يشكّك في صدقية سوريا تجاه رغبتها المعلنة في عقد سلام حقيقي مع اسرائيل؛ وان ٤٢ بالمئة يؤيدون تدخلاً اميركياً أكبر في عملية السلام؛ بينما رأى ٣٦ بالمئة بقاء مستوى تدخل واشنطن على ما هو عليه (**معاريف**، ١٩٩٣/٢/٢٦).

• وجّه الطرفان الراعيان لمؤتمر السلام الدعوة الى أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي لحضور الجولة التاسعة من المفاوضات التي تنعقد في واشنطن في نيسان (ابريل) المقبل (**انترناشونال هيرالد**

تربيون، ١٩٩٣/٢/٢٦).

١٩٩٣/٢/٢٦

• اندلعت مواجهات عنيفة في مدن بيت لحم ورام الله والبيرة وقلقيلية ومخيم الدهيشة. وذكرت مصادر فلسطينية، ان طفلة في الاسبوع الاول من عمرها توفيت، في حين أصيب طفل آخر وشابان من قرية طمون في حادث سير، وقال شهود عيان، ان دورية عسكرية اسرائيلية دهمت السيارة التي كانوا جميعاً يستقلونها في أثناء مرورها في منطقة النصارية في الاغوار (**الدستور**، ١٩٩٣/٢/٢٧).

١٩٩٣/٢/٢٧

• انهال فلسطيني بالضرب بقضبان حديدي على اثنين من الاسرائيليين كانا يحرسان منشآت زراعية في بيّارة شمال تل ـ أبيب، وأصابهما بجروح. وعلم ان الفلسطيني هو عامل بناء من قطاع غزة ويبلغ السابعة والعشرين من العمر. في غضون ذلك، تواصلت المواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأطلقت، في اثنائها، عيارات نارية باتجاه دورية عسكرية وسيارة اسرائيلية في مخيم عسكر القديم. في المقابل، أصيب أربعة مواطنين بجروح خطيرة في خان يونس جراء اطلاق النار عليهم من قبل قوات اسرائيلية في المدينة (**الدستور**، ١٩٩٣/٢/٢٨).

١٩٩٣/٢/٢٨

• استشهد حيدر محمد خريس (٢٥ عاماً) من حي الرمال في غزة متأثراً بجروح أصيب بها قبل ثلاثة أيام، فيما أصيب ثمانية فلسطينيين بجروح متوسطة في اشتباكات مع الجيش الاسرائيلي وقعت في أنحاء من قطاع غزة. في هذه الاثناء، نفّذ المواطنون اضراباً احتجاجاً على ازدواجية معايير السياسة الاميركية في الشرق الاوسط (**الدستور**، ١٩٩٣/٣/١).

• أجرت اسرائيل، أخيراً، التجربة الخامسة على صاروخ «حيتس» بعد تأجيل متكرر بسبب صعوبات تقنية وأخرى عن الاحوال الجوية. ووصف خبراء اسرائيليون، وكذلك خبراء اميركيون التجربة بأنها ناجحة جداً (**عل همشمار**، ١٩٩٣/٣/١).

• توقع وزير الخارجية الاميركي، وارن كريستوفر، حصول «تطورات من شأنها طمأنة الفلسطينيين»، مشدداً على انه متأكد من مشاركتهم في الجولة المقبلة من المفاوضات الثنائية بين اسرائيل والعرب في واشنطن (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩٣/٣/١).

١٩٩٣/٣/١

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، مع الرئيس الجزائري، علي كافي، وبحث معه في آخر التطورات على الساحتين الدولية والعربية وتطورات القضية الفلسطينية (**وفا**، ١٩٩٣/٣/١).

• هاجم فلسطيني عشرة اسرائيليين بسكين وقتل اثنين وأصاب ثمانية آخرين بجروح. فقد ذكرت تقارير ان زياد سليم سلمي (١٩ عاماً) هاجم عدداً من الاسرائيليين في شارع هعليا في تل ـ أبيب وأخذ يطعن في المارة مستخدماً سكيناً وخنجر. وقد تجمع قرابة ١٥ اسرائيلياً هاجموا سلمي وتمكنوا من القاء القبض عليه، وضربوه بشكل مبرح قبل ان تصل قوات من الشرطة وتقوم بنقله. في هذه الاثناء، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في مناطق عدة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح (**الدستور**، ١٩٩٣/٣/٢).

• اقترح وزير الطاقة الاسرائيلي، امنون روبنشتاين، في مقابلة اذاعية، تحديد تاريخ لخروج قوات الجيش الاسرائيلي من قطاع غزة. وقال: «اعتقد ان [أعمال القتل] تلزمنا باعادة البحث في الخطر المزدوج [القائم] في غزة» (**دافار**، ١٩٩٣/٣/٢).

١٩٩٣/٣/٢

• عزلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية قطاع غزة في أعقاب عملية الطعن التي قام بها شاب من القطاع امس وأسفرت عن مقتل اسرائيليين وجرح ثمانية. في وقت استمرت المواجهات بين المواطنين في القطاع وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت، عن مقتل اسرائيلي رجماً بالحجارة في رفح قبل ان تطلق عليه النار. وكان القتيل ضلّ طريقه ودخل بسيارته الى الساحة الرئيسة في مخيم المدينة حيث أدى تعرضّه للرشق بالحجارة الى فقدان السيطرة على السيارة التي اصطدمت بحائط. وذكرت مصادر مطلعة، ان مسلّحين من «صقور فتح» هم الذين أطلقوا النار على الاسرائيلي (**الدستور**، ١٩٩٣/٣/٣).

١٩٩٣/٣/٣

• طعنت فلسطينية حارساً اسرائيلياً في ظهره في القدس القديمة واصابته في احدى رئتيه، في ثالث هجوم استهدف اسرائيليين في خلال الايام الثلاثة الاخيرة. وقد أمسك حارس آخر بيد الفاعلة وتدعى نادية مسعود وتبلغ الخامسة والثلاثين من عمرها، وهي من رام الله، وتمكن من القاء القبض عليها. في المقابل، ذكر مصدر فلسطيني ان ثمانية طلاب فلسطينيين أصيبوا بجروح في اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية وقعت في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة الذي ما يزال مغلقاً منذ أيام، في وقت شنّ جنود الاحتلال حملة دهم داخل مخيم رفح، الذي يخضع لحظر التجول، أسفرت عن اعتقال مئتين من سكانه (الدستور، ٤/٣/١٩٩٣).

• بدأت أوساط سياسية اسرائيلية نشاطات دبلوماسية حثيثة للتأثير في القرار الذي اتخذته وزارة الخارجية البلجيكية باقامة علاقات دبلوماسية مع م.ت.ف. (معاريف، ٤/٣/١٩٩٣).

١٩٩٣/٣/٤

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، وبحث معه في آخر المستجدات على الصعد الدولية والعربية، والتطورات داخل الارض المحتلة، ونتائج زيارة وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، للمنطقة (وفا، ٤/٣/١٩٩٣).

• دخل الحصار العسكري المفروض على قطاع غزة يومه الرابع، دون ان تظهر اشارات على احتمال رفعه، فيما استمر حظر التجول مفروضاً على رفح وضواحيها. من جهة أخرى، أصيب اسرائيلي في القدس بجروح نتيجة تعرّضه لطعن بسكين أصابته في ظهره، من قبل فلسطيني تمكن من الفرار. في المقابل، أصيب فلسطيني بجروح جراء اطلاق النار عليه من قبل قوات اسرائيلية، فيما أصيب اسرائيلي عندما هاجمه عدد من الاسرائيليين في منطقة ملبس «بتاح تكفا» لاعتقادهم أنه عربي. في هذه الاثناء، القى ملثمون قنبلة يدوية باتجاه موقع عسكري اسرائيلي في خان يونس ممّا أدى الى الحاق الضرر بسيارتين عسكريتين (الدستور، ٥/٣/١٩٩٣).

• قررت وزارة الداخلية الاسرائيلية طرد خمسين اثيوبياً وصلوا الى اسرائيل في إطار عملية «شلومو» في العام ١٩٩١ تبيّن انهم ليسوا يهوداً (هآرتس، ٥/٣/١٩٩٣).

١٩٩٣/٣/٥

• تواصلت الاشتباكات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي استخدمت العيارات النارية والمطاطية وقنابل الغاز ممّا تسبب في اصابة عدد من المواطنين بجروح. كما قامت قوات الاحتلال بحملة دهم وتفتيش لعدد كبير من المناطق، وشنّت حملة اعتقالات تركّزت في جنين وبيت لحم ونابلس ورام الله والقدس، في المقابل، تمكّن شبان الانتفاضة من مهاجمة عدد من المواقع العسكرية والمدنية الاسرائيلية (الدستور، ٦/٣/١٩٩٣).

١٩٩٣/٣/٦

• استشهدت هدى محمد محفوظ القواسمي (٦٠ عاماً)، وأصيب زوجها الشيخ عبد غيث بجروح اثر انفجار وقع في منزلهما في الخليل، قام بتدبيره عدد من المستوطنين، فيما ادعت سلطات الاحتلال ان الحادث ناتج عن انفجار انبوبة غاز. في غضون ذلك، نفّذ المواطنون في قطاع غزة اضراباً عاماً (الدستور، ٧/٣/١٩٩٣).

• قامت اربع طائرات مروحية اسرائيلية من طراز «كوبرا» بقصف مواقع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، وتدمير زورق لفدائيين فلسطينيين بالقرب من مخيم عين الحلوة عند مشارف صيدا (دافار، ٧/٣/١٩٩٣).

١٩٩٣/٣/٧

• اعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلية عن نيتها اعادة فتح قطاع غزة، اليوم، بعد غلق استمر مدة اسبوع، في أعقاب قيام احد سكان غزة بقتل اسرائيليين طعناً بسكين في تل ـ أبيب. وكان الجيش الاسرائيلي رفع حظر التجول المفروض على رفح منذ أيام عدة في أعقاب مقتل اسرائيلي ضلّ طريقه الى داخل المدينة. في هذه الاثناء، وقعت اشتباكات عدّة بين المواطنين في مخيم خان يونس وقوات الاحتلال، والقيت، في خلالها، عشرات الزجاجات الحارقة باتجاه دوريات اسرائيلية (الدستور، ٨/٣/١٩٩٣).

• تجري الجهات الامنية الاسرائيلية اتصالات

مع الادارة الاميركية للسماح لها ببيع طائرات «سكاي ـ هوك» ثنائية المقعد، كانت سلّمتها لاسرائيل كهدية من فائض العتاد العسكري للجيش الاميركي، خارج إطار المساعدات العسكرية السنوية (هآرتس، ١٩٩٣/٣/٨).

١٩٩٣/٣/٨

• استشهد محمد علي رشيد ابو شباك (٢٤ عاماً) من جباليا برصاص الوحدات الاسرائيلية الخاصة؛ واستشهد مواطن آخر في قطاع غزة بعد ساعات من طعن مستوطن حتى الموت. وكان الشهيد يسير بجوار محطة بنزين بالقرب من نقطة تفتيش ايرز عندما أطلق مستوطنون النار عليه. كما استشهد، في وقت لاحق، تيسير جمعة ابو غليون (١٦ عاماً) من مخيم نور شمس. في المقابل، ذكرت مصادر اسرائيلية ان فلسطينيين طعنا صاحب عمل يعملان لديه في مستوطنة «غوش قطيف» (الدستور، ١٩٩٣/٣/٩).

• أبلغت اسرائيل الحكومة البريطانية احتجاجها على عزم الاخيرة رفع مستوى اتصالاتها مع م.ت.ف. الى مستوى وزاري. وادّعت اسرائيل ان ذلك يعرقل المحاولات الجارية لاستئناف مفاوضات السلام (دافار، ١٩٩٣/٣/٩).

• أكد الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، ريتشارد باوتشر، التزام الادارة الاميركية الجديدة المساعدات المالية لاسرائيل، وشدّد على ان موازنة السنة المالية للعام ١٩٩٤ «لا تنص على أي خفض في مساعداتنا الامنية لاسرائيل» (انترناشونال هيرالد تربيون، ١٩٩٣/٣/٩).

١٩٩٣/٣/٩

• أصيب ١٢ فلسطينياً بجروح جراء اشتباكات وقعت بين المواطنين في قطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، في وقت شلّ اضراب عام الضفة والقطاع بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الرابع والستين (الدستور، ١٩٩٣/٣/١٠).

• أعرب وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، عن تفاؤله باحتمال التوقيع على اتفاق سلام مع سوريا خلال العام الجاري. وقال، ان اسرائيل مستعدة للتوقيع على اتفاق السلام مع الفلسطينيين ومع سوريا على أساس قراري ٢٤٢ و٣٣٨. و«اننا مستعدون لاعادة مناطق في مقابل السلام، ولكن في اطار تفسيرنا للقرار ٢٤٢ الذي يتعلق بمناطق وليس بالمناطق المحتلة كافة» (هآرتس، ١٩٩٣/٣/١٠).

• اعلن وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، ان الادارة الاميركية الجديدة ستستمر في سياستها الحالية الرافضة للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية «أقله في الوقت الحاضر» (انترناشونال هيرالد تربيون، ١٩٩٣/٣/١٠).

١٩٩٣/٣/١٠

• استشهد ماجد احمد مصطفى حجة (١٩ عاماً) من برقة، قضاء نابلس، وأصيب مواطنان بجروح في اشتباكات وقعت في بيت حنينا شمال القدس. كما أصيب ٢٥ مواطناً آخرين بجروح في اشتباكات عنيفة وقعت في قطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وكان أعنفها وقع في مدينة رفح حيث جرح عشرون من أبنائها. في المقابل، ألقى عدد من المتظاهرين الفلسطينيين زجاجات حارقة ضد أهداف اسرائيلية بينها زجاجتان ألقيتا باتجاه دورية عسكرية في نابلس، وثالثة ألقيت باتجاه شاحنة عسكرية في منطقة قلقيلية (الدستور، ١٩٩٣/٣/١١).

١٩٩٣/٣/١١

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في تونس، السفير الروسي، بوريس شيبورين، وبحث معه في تطورات الاوضاع في المنطقة وعملية السلام (وفا، ١٩٩٣/٣/١١).

• طعن فلسطيني مستوطنين اثنين وأصابهما بجروح بالقرب من نقطة العبور المعروفة بنقطة «ايرز». وذكرت مصادر فلسطينية، ان الفاعل يبلغ من العمر ١٥ عاماً، وهو من سكان مخيم جباليا، وعثر على بطاقة هويته في مكان الحادث، غير انه لم يكشف عنها. وكان مستوطن آخر أصيب بجروح اثر مهاجمته من قبل فلسطيني طعنه بسكين في تل ـ أبيب. وقد ردّ مستوطنون بالقاء الحجارة وضرب أربعة مدرسين فلسطينيين (الدستور، ١٩٩٣/٣/١٢).

• قال وزير المالية الاسرائيلية، ابراهام شوحيط، في ختام سلسلة لقاءات مع المسؤولين الاقتصاديين في الادارة الاميركية، ان اسرائيل سوف تحصل في خلال السنة المالية ١٩٩٤، على كامل المساعدة العسكرية والمدنية من الولايات المتحدة الاميركية

(عل همشمار، ١٢/٣/١٩٩٣).

١٢/٣/١٩٩٣

• استشهد في بيت حانون شمال غزة، نضال حسين ناصر (٢٤ عاماً) اثر انفجار عبوة ناسفة كان يقوم باعدادها. وذكرت مصادر فلسطينية، ان الشهيد كان عضواً نشطاً في حزب الشعب الفلسطيني. من جهة اخرى، عثر على جثة مستوطنة داخل سيارتها عند مفترق الطرق القريب من مستوطنة «مراغ» على بعد ٣ كيلومترات الى الشمال من خان يونس. وكشفت مصادر اسرائيلية، ان القتيلة هي من سكان مستوطنة «نافيت ايكليم» وتدعى سيمحا لافي (الدستور، ١٣/٣/١٩٩٣).

١٣/٣/١٩٩٣

• تواصلت الاشتباكات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأصيب جنديان اسرائيليان بجروح في هجوم بالاسلحة النارية ضد دورية عسكرية في الخليل. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية التي أوردت النبأ، ان عبوة ناسفة انفجرت في مدينة العفولة، ولم تشر الى أية خسائر ناتجة عن الانفجار (الدستور، ١٤/٣/١٩٩٣).

١٤/٣/١٩٩٣

• استشهدت هدى اسحق صلاح سياج (٣ سنوات) من الخليل اثر اصابتها برصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي. وقع الحادث في أثناء مرور سيارة والدها الذي حاول العودة لتفادي المرور بحاجز اسرائيلي، فأطلق الجنود النار على السيارة وأصابوا طفلته. الى ذلك، أصيب فلسطينيان بجروح نتيجة اطلاق نار من قبل مستوطنين كانوا يتظاهرون في مستوطنة «كفر حداروم» في قطاع غزة، كما أصيب آخرون بجروح في اشتباكات متفرقة (الدستور، ١٥/٣/١٩٩٣).

١٥/٣/١٩٩٣

• قتل اسرائيليان دهساً بسيارة، وأصيب ثلاثة بجروح، وطُعن اثنان آخران بسكين في شمال القدس والعفولة، فيما تصاعدت حدّة المواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وخصوصاً في قطاع غزة حيث أصيب عشرون مواطناً بجروح. وكان مخيم رفح شهد أعنف الاشتباكات وكان نصيبه من الاصابات الاكثر بين مناطق القطاع (الدستور، ١٦/٣/١٩٩٣).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، ان حل مشكلة الارهاب والامن الداخلي في اسرائيل يجب ان يكون في أساسه سياسياً ويرتكز على الانفصال عن عرب الاراضي المحتلة وعملهم في اسرائيل (دافار، ١٦/٣/١٩٩٣).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاستيطان والمستوطنات

١ ابو حسنة، نافذ؛ «الاستيطان واستيعاب الهجرة اليهودية الى فلسطين»، **صامد الاقتصادي** (عمان)، السنة ١٤، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١١٢ ـ ١٣٤.

٢ ابو صبيح، عمران؛ «واقع الاستيطان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٢٤ ـ ٣٨.

٣ الاسدي، عبده؛ «الاستيطان بين الليكود والعمل»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٣٥ ـ ١٥٥.

٤ دماس، أمين؛ «المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة في ضوء القانون الدولي»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٨١ ـ ١١١.

٥ ستيتية، عدنان وأسامة ابو علي ؛ «الاستيطان في الاراضي الفلسطينية المحتلة: الواقع والمستقبل»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٣٩ ـ ٥٦.

٦ شحادة، حسام؛ «المستوطنون: البنية والدور الوظيفي»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٥٦ ـ ١٦٦.

٧ العبدالله، هاني؛ «سياسة رابين الاستيطانية: عودة الى مشروع آلون»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ٢٧٢ ـ ٢٨١.

○ شؤون عسكرية

٨ سيغل، حغاي؛ «أريحا و[صاروخ] أريحا ـ ٢»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٩، العدد ١٠٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٩٣، ص ١٥١٥ ـ ١٥١٦؛ نقلاً عن **معاريف**، ١٩٩٣/١/١٥.

○ العلاقات الخارجية

٩ الحسيني، مصطفى؛ «المواقف الاسرائيلية تجاه م.ت.ف. بين الثابت والمتغيّر [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ١٠٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٩٣، ص ١٤٧٧ ـ ١٤٨٦.

١٠ الزبيدي، صلاح؛ «العلاقات الصينية ـ الاسرائيلية: اختراقات اسرائيلية جديدة في آسيا»، **الهدف** (دمشق)، السنة ٢٣، العدد ١١٣٦، ١٩٩٣/٢/٢١، ص ٢٢ ـ ٢٣.

١١ الزعاترة، ياسر؛ «التغلغل الاسرائيلي في جمهوريات وسط آسيا الى أين؟»، **فلسطين المسلمة** (لندن)، السنة ١١، العدد ٣، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ٧٧ ـ ٧٨.

١٢ زهران، جمال علي؛ «تطوّر العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية بين عهدي الشاه والخميني»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٣٨ ـ ٢٣٩، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٩٣، ص ٣٩ ـ ٤٦.

١٣ غازيت، شلومو؛ «نعم للحوار، لا للحوار [مع م.ت.ف.]»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ١٠٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٩٣، ص ١٤٩٧ ـ ١٤٩٩؛

نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٩٣/١/٨.

١٤ فينكر، يهوديت؛ «اوروبا قوة عظمى أيضاً»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ١٠٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٩٣، ص ١٤٩١ ـ ١٤٩٣؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٣/٢/٤.

١٥ Dajani, Hisham; "Israel between the Democrats and the Republicans", *Middle East International*, No. 442, 22/1/1993, pp. 19 - 21.

فلسطين

○ الاحزاب والتكتلات

١٦ ابو عمرو، زياد؛ «الاسلاميون الفلسطينيون: التعددية والديمقراطية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ٨٨ ـ ١٠٠.

○ الثقافة

١٧ حزين، صلاح؛ «خصوصية الوضع الفلسطيني في معركة الثقافة العربية ضد التطبيع»، **صوت الوطن** (نيقوسيا)، السنة ٤، العدد ٤٣، ١٩٩٣/٣/١٥، ص ٦٠ ـ ٦٨.

الفلسطينيون

○ الانتفاضة

١٨ ثيودولو، بول؛ «تحولات الـ 'يهو ـ نازية'»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ٢١، العدد ٩٢٠، ١٩٩٢/١٢/٢٧، ص ١٦ ـ ١٧.

١٩ جابر، عدنان؛ «جدل الداخل والخارج في النضال الوطني الفلسطيني»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٣٦، ١٩٩٣/٣/٢١، ص ١٤ ـ ١٥.

٢٠ جريس، سمير؛ «الانتفاضة: ميزان السنوات الخمس [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٨ ـ ٢٣٩، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٩٣، ص ١٤١ ـ ١٤٨.

٢١ حجازي، حسين؛ «الانتفاضة: سداسيات العام السادس»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩١٩، ١٩٩٢/١٢/٢٠، ص ٩ ـ ١٠.

٢٢ عبدالخالق، إياد؛ «الانتفاضة: من الشجاعية بدأ انفجار جديد متسلسل؛ عصام دراغمة مثال البسالة»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩١٩، ١٩٩٢/١٢/٢٠، ص ١١ ـ ١٢.

٢٣ العبدالله، هاني؛ «اسرائيليات: اجماع اسرائيلي على سلاح الابعاد [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٨ ـ ٢٣٩، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٩٣، ص ١٣٣ ـ ١٤٠.

٢٤ قرقطي، فيصل؛ «الانتفاضة والصوت الآخر في الأدب العبري»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٨ ـ ٢٣٩، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٩٣، ص ٤٧ ـ ٥٩.

٢٥ المدهون، ربعي؛ «المناطق المحتلة: الابعاد ومأزق الشرعيات المتناقضة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٨ ـ ٢٣٩، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٩٣، ص ١٤٩ ـ ١٥٣.

٢٦ مناصرة، محمد موسى؛ «قراءة في اتجاهات القرية والمخيم في قطاع غزة في بدايات العام السادس للانتفاضة»، **صوت الوطن**، السنة ٤، العدد ٤٣، ١٩٩٣/٣/١٥، ص ٩ ـ ١٢.

٢٧ «وقائع الانتفاضة في الفترة من ١٩٩٢/١٢/٥ الى ١٩٩٢/١٢/١٢»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩١٩، ١٩٩٢/١٢/٢٠، ص ١٥ ـ ١٦.

٢٨ «وقائع الانتفاضة خلال الشهر الاول من السنة السادسة»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢١، ١٩٩٣/١/١٧، ص ١٤ ـ ١٦.

٢٩ «وقائع الانتفاضة في الفترة من ١٩٩٣/٢/١٢ الى ١٩٩٣/٢/١٩»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٧، ١٩٩٣/٢/٢٨، ص ١٤ ـ ١٥.

٣٠ «وقائع الانتفاضة في الاسبوع الاول من السنة السادسة، من ١٩٩٢/١٢/١٢ الى ١٩٩٢/١٢/١٩»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٠، ١٩٩٢/١٢/٢٧، ص ٩.

٣١ «وقائع الانتفاضة في الفترة ١٩٩٣/٢/٥ الى ١٩٩٣/٢/١٢»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٦، ١٩٩٣/٢/٢١، ص ١٤ ـ ١٥.

٣٢ «وقائع الانتفاضة في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣: خسائرنا ١٧ شهيداً بينهم خمسة أطفال و٥٨٧ جريحاً والعدو ٣ قتلى و٣٤ جريحاً عسكرياً»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٥، ١٤/٢/١٩٩٣، ص ١٦ ـ ١٧.

٣٣ هاوي، راسل وارن؛ «غزة: جحيم للفلسطينيين، جحيم للاسرائيليين»، **الوسط** (لندن)، العدد ٥٩، ١٥/٣/١٩٩٣، ص ٢٤ ـ ٢٩.

٣٤ ي. ص.؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً: انعطاف نحو فقدان السيطرة الامنية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٨ ـ ٢٣٩، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٩٣، ص ١٢١ ـ ١٢٦.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٣٥ الخالدي، احمد سامح وحسين جعفر آغا؛ «الفلسطينيون بين الداخل والخارج»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ٣ ـ ٩.

٣٦ حركة المقاومة الاسلامية (حماس)؛ «بيانها الدوري الرقم ٩٤»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١١، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٩٣، ص ٧.

٣٧ ـــــ ؛ «بيانها الدوري الرقم ٩٥»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١١، العدد ٣، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ٨.

٣٨ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة؛ «نص ندائها المشترك مع حركة 'حماس' بعنوان: نداء المبعدين الصادر بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٩٢»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٠، ٢٧/١٢/١٩٩٢، ص ٦ ـ ٧.

٣٩ ـــــ ؛ «ملحق للنداء الرقم ٩٠»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٠، ٢٧/١٢/١٩٩٢، ص ٦ ـ ٧.

٤٠ ـــــ ؛ «نص ندائها الرقم ٩١ الصادر بتاريخ ١/١/١٩٩٣»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢١، ١٧/١/١٩٩٣، ص ٨ ـ ٩.

٤١ ـــــ ؛ «نص ندائها الرقم ٩٢ الصادر بتاريخ ١/٢/١٩٩٣»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٣٦، ٢١/٢/١٩٩٣، ص ١٨ ـ ١٩.

٤٢ مركز غزة للحقوق والقانون؛ «تقريره بتاريخ ١٥/٢/١٩٩٣ حول قيام قوات من الجيش الاسرائيلي بهدم ١٩ منزلاً في مدينة خان يونس»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٦، ٢١/٢/١٩٩٣، ص ٤ ـ ٥.

القضية الفلسطينية

٤٣ ابو زياد، زياد؛ «نقطة الانطلاق الاسرائيلية [في مفاوضات السلام] بين الوهم والواقع»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١٠ ـ ٢٠.

٤٤ «استراتيجية اميركية لعملية السلام العربية ـ الاسرائيلية: [مقتطفات من التقرير النهائي الذي أعدّه معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى]»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١١٥ ـ ١٥٣.

٤٥ جادالله، محمد؛ «عام من محادثات التسوية: نظرة نقدية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ٢١ ـ ٣٢.

٤٦ حيدري، نبيل؛ «المقاومة الفلسطينية ـ دولياً: قضية المبعدين والبحث عن مخرج [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٨ ـ ٢٣٩، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٩٣، ص ١١٦ ـ ١٢٠.

٤٧ ربيع، عمرو هاشم؛ «رؤية احزاب المعارضة المصرية للقضية الفلسطينية (١٩٨١ ـ ١٩٨٧)»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٨ ـ ٢٣٩، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٩٣، ص ٧٣ ـ ٩٠.

٤٨ س. ش.؛ «المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: اجماع وطني واتفاق على أسس التحرك [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٨ ـ ٢٣٩، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٩٣، ص ١٠٧ ـ ١١٠.

٤٩ شادي، عبدالعزيز؛ «القضية الفلسطينية في السياسة المصرية (١٩٧٨ ـ ١٩٩١)»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٨ ـ ٢٣٩، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٩٣، ص

٩١ ـ ٩٨.

٥٠ شاهين، أحمد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: قلق من فشل المفاوضات [تقرير]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٣٨ ـ ٢٣٩، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٩٣، ص ١١١ ـ ١١٥.

٥١ عاروري، تيسير؛ «العملية السلمية وإشكالية المرحلة الانتقالية»، **صوت الوطن**، السنة ٤، العدد ٤٣، ١٥/٣/١٩٩٣، ص ٤ ـ ٨.

٥٢ عاروري، نصير؛ «كلينتون والشرق الاوسط، تركة مَنْ؟ البيان والحقيقة»، **صوت الوطن**، السنة ٤، العدد ٤٣، ١٥/٣/١٩٩٣، ص ٤٥ ـ ٤٩.

٥٣ عبدالمجيد، وحيد؛ «التصوّر المصري للحكم الذاتي الفلسطيني في ضوء 'كامب ديفيد'»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٣٨ ـ ٢٣٩، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٩٣، ص ٦٠ ـ ٧٢.

٥٤ عبدالله، صلاح؛ «اسرائيليات: نصف 'حكم ذاتي' ومسارات متعرجة [تقرير]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٣٨ ـ ٢٣٩، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٩٣، ص ١٢٧ ـ ١٣٢.

٥٥ مسلّم، طلعت أحمد؛ «الاساس النظري للقضية الفلسطينية: صراع الوجود والحدود والحقوق»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٣٨ ـ ٢٣٩، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٩٣، ص ٢٥ ـ ٣٨.

٥٦ Falk, Richard; "Can U.S. Policy toward the Middle East Change Course?", *The Middle East Journal*, Vol. 47, No. 1, Winter 1993, pp. 11 - 20.

٥٧ Wood, Pia Christina; "France and the Israeli - Palestinian Conflict", *The Middle East Journal*, Vol. 47, No. 1, Winter 1993, pp. 21 - 40.

منظمة التحرير الفلسطينية

○ بيانات وتصريحات وخطب

٥٨ «بيان صادر عن القيادة الفلسطينية بحضور اعضاء اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني وممثلي الفصائل الفلسطينية وأعضاء الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٠، ٢٧/١٢/١٩٩٢، ص ٧.

٥٩ الرملاوي، نبيل؛ «نص مذكرته الى رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي بشأن تواصل المجازر الاسرائيلية في مدينتي غزة وخان يونس»، **الوقائع الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ٢، العدد ٤ (١٠)، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٣٨؛ نقلاً عن **وفا**، ١٠/١٠/١٩٩٢.

٦٠ «مذكرة احتجاج رسمية شديدة اللهجة من مندوبية دولة فلسطين لدى الامم المتحدة الى الامين العام للامم المتحدة بطرس غالي بتاريخ ٢٢/٢/١٩٩٣ بشأن استمرار السياسات القمعية الاسرائيلية في فلسطين المحتلة»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٧، ٢٨/٢/١٩٩٣، ص ٩.

٦١ «مذكرة فلسطينية عاجلة الى الامين العام للامم المتحدة بطرس غالي ورئيس مجلس الامن الدولي المتعلقة بالاوضاع المتدهورة في فلسطين المحتلة»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٦، ٢١/٢/١٩٩٣، ص ٨.

٦٢ «نص مذكرة الوفد الفلسطيني في الجولة الثانية من المفاوضات متعدّدة الطرف حول البيئة في لاهاي بهولندا»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ٢، العدد ٤(١٠)، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٣٩ ـ ٤٠؛ نقلاً عن **وفا**، ٢٦/١٠/١٩٩٢.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٦٣ «البيان الختامي الصادر عن اعمال المؤتمر الوطني الخامس»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٣٧، ٢٨/٢/١٩٩٣، ص ٨ ـ ١١.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

٦٤ «رسالته في الذكرى الرابعة والاربعين للاعلان العالمي لحقوق الانسان، الموجهة الى أمناء ورؤساء المنظمات العالمية»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩١٩، ٢٠/١٢/١٩٩٢، ص ٦ ـ ٧.

٦٥ «نص كلمته في دخول الانتفاضة شهرها الثالث والستين»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٦، ١٩٩٣/٢/٢١، ص ٧؛ نقلاً عن **وفا**، ١٩٩٣/٢/١٠.

٦٦ «كلمته في دخول الانتفاضة شهرها الرابع والستين»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٩، ١٩٩٣/٣/١٤، ص ٤ ـ ٥.

▷ اللجنة التنفيذية

٦٧ «بيان صادر عن دورة اجتماعاتها في الفترة من ٢ الى ١٩٩٣/٣/٦»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٩، ١٩٩٣/٣/١٤، ص ٦ ـ ٧.

▷ مصدر اعلامي

٦٨ «تصريحه رداً على تصريحات عبدالعزيز الرنتيسي الناطق باسم المبعدين الفلسطينيين بشأن النقاط الست الفلسطينية ـ الاميركية»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٨، ١٩٩٣/٣/٧، ص ٩.

▷ ناطق رسمي

٦٩ «تصريحات [بسام] ابو شريف لا تمثّل الموقف الفلسطيني»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٥، ١٩٩٣/٢/١٤، ص ٧.

٧٠ «[تصريحه تعقيباً على تصريحات الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران]»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ٢، العدد ٤ (١٠)، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٣٧؛ نقلاً عن **وفا**، ١٩٩٢/١١/١٧.

○ العلاقات الخارجية

٧١ البديري، موسى؛ «الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي من الانتفاضة الى المفاوضات»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١٠١ ـ ١١٤.

٧٢ الحسيني، مصطفى؛ «المواقف الاسرائيلية تجاه م.ت.ف. بين الثابت والمتغير [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ١٠٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٩٣، ص ١٤٧٧ ـ ١٤٨٦.

المقابلات

٧٣ بيرس، شمعون؛ «اعترف بأن هناك مسألتين: كيف لا ننزل عن هضبة الجولان؟ وكيف لا ننزل عن هضبة السلام؟»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ٣٦ ـ ٣٩؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٩/١٨.

٧٤ رابين، اسحاق؛ «ثلاثة أمور في موقفنا فاجأت السوريين؛ والفلسطينيون يريدون مناقشة الاعراض لا المرض»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ٣٣ ـ ٣٦؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٩/٤.

٧٥ حبش، جورج؛ «من وقائع مؤتمره الصحفي بعد اختتام أعمال المؤتمر الوطني الخامس للجبهة الشعبية، حول قضية المبعدين الفلسطينيين...»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٣٧، ١٩٩٣/٢/٢٨، ص ١٢ ـ ١٤.

٧٦ الحسيني، حاتم؛ «متفائل بالعمل الفلسطيني بأميركا»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٦، ١٩٩٣/٢/٢١، ص ٢٦ ـ ٢٧.

٧٧ ساغي، اوري؛ «التغيّر الذي حدث في سوريا مهم وحقيقي»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ٤٠ ـ ٤٢.

٧٨ عرفات، ياسر (ابو عمار)؛ «[حديث صحافي شامل حول التطورات الراهنة للقضية الفلسطينية والعلاقات مع حماس وسوريا]»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ٢، العدد ٤ (١٠)، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٤ ـ ١٥؛ نقلاً عن **القدس العربي**، ١٩٩٢/١١/٣٠.

٧٩ ـــــ ؛ «[حديث صحافي أعطاه لصحيفة 'يديعوت احرونوت' حول موقف الحكومة الاسرائيلية من قضايا المفاوضات والسلام وقضايا أخرى]»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ٢، العدد ٤ (١٠)، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٨ ـ ١١؛ نقلاً عن **القدس العربي**، ٢٨ ـ ١٩٩٢/١١/٢٩.

٨٠ القدومي، فاروق؛ «[حديث صحافي حول قضايا المفاوضات السياسية الراهنة

والتنسيق العربي وقضايا فلسطينية داخلية]»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ٢، العدد ٤ (١٠)، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٢١ ـ ٢٣؛ نقلاً عن **القدس العربي**، ١٣/١٠/١٩٩٢.

الكتب ـ عروض ومراجعات

٨١ ابو صبيح، عمران؛ الهجرة اليهودية: حقائق وأرقام، ١٩٨٢ ـ ١٩٩٠، **صامد الاقتصادي**، العدد ٤٨، ٢٨/١١/١٩٩٢، ص ١٠ ـ ١٣.

٨٢ الازعر، محمد خالد؛ المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٨ ـ ٢٣٩، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٩٣، ص ٩٩ ـ ١٠٢ (مراجعة احمد سعيد نوفل).

٨٣ بركات، نظام؛ الاستيطان في فلسطين بين النظرية والتطبيق، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٦.

٨٤ صالح، عبدالجواد؛ الاستيطان اليهودي: ابعاده وعواقبه، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٢٣٧ ـ ٢٤٣ (مراجعة يوسف حوراني).

٨٥ صايغ، يزيد؛ رفض الهزيمة: بدايات العمل المسلح في الضفة والقطاع ـ ١٩٦٧، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١٦٤ ـ ١٧٠ (مراجعة عبدالقادر ياسين).

٨٦ عايد، خالد؛ الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٨ (مراجعة نجوى الرفاعي).

٨٧ عبدالعال، محمد شوقي؛ الدولة الفلسطينية: دراسة سياسية قانونية في ضوء احكام القانون الدولي، **شؤون عربية** (القاهرة)، العدد ٧٣، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ١٦٠ ـ ١٦٤ (مراجعة احمد الرشيدي).

٨٨ مصطفى، احمد عبدالرحيم؛ بريطانيا وفلسطين ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٨ ـ ٢٣٩، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٩٣، ص ١٠٣ ـ ١٠٦ (مراجعة سميح شبيب).

٨٩ Ball, George W. and Douglas B. Ball; *The Passionate Attachment: America's Involvement with Israel, 1947 to the Present,* **Middle East International**, No. 444, 19/2/1993, p. 27 (Reviewed by James Abourezk).

٩٠ Benvenisti, Meron; *Fatal Embrace: Intifadah, the Gulf War, the Peace Process*
مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١٥٤ ـ ١٦٠ (مراجعة اوري ديفيز).

٩١ Dwyer, Kevin; *Arab Voices: The Human Rights Debate in the Middle East,* **The Middle East Journal**, Vol. 47, No. 1, Winter 1993, pp. 136 - 137 (Reviewed by Marilyn Booth).

٩٢ Ellis, Marc H.; *Beyond Innocence and Redemption Confronting the HoloCaust and Israeli Power*
مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

٩٣ Hersh, Seymour; *The Samson Option: Israel, America and the Bomb,* **International Affairs**, Vol. 69, No. 1, January 1993, pp. 166 - 167 (Reviewed by John Simpson).

٩٤ Hunter, Robert; *The Palestinian Uprising: A War by Other Means,* **The Middle East Journal**, Vol. 47, No. 1, Winter 1992, pp. 142 - 143.

٩٥ Hurwitz, Deena; *Walking the Red Line: Israelis in Search of Justice for Palestine*
مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١٧١ ـ ١٧٣ (مراجعة سارة روي).

٩٦ Klieman, Aharon and Reuven Pedatzur; *Rearming Israel: Defence Procurement through the 1990s,* **Middle East International**, No. 445, 5/3/1993, pp. 22 - 23 (Reviewed by Muhammad Ziarati).

٩٧ Quandt, William; *The Last Option*

after Nasser, Arafat, and Saddam Hussein: The Quest for Peace in the Middle East, **The Middle East Journal**, Vol. 47, No. 1, Winter 1993, pp. 128 - 130 (Reviewed by William B. Quandt).

٩٨ Rabie, Mohammad; *The New World Order: A Perspective on the Post-Cold War Era*

شؤون عربية، العدد ٧٣، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ١٦٥ ـ ١٧٩ (مراجعة مجدي حماد).

٩٩ Seal, Patrick; *Abu Nidal: A Gun for Hire*, **International Affairs**, Vol. 69, No. 1, January 1993, pp. 167 - 168 (Reviewed by Yazid Sayigh).

١٠٠ Talhami, Ghada Hashem; *Palestine and Egyptian National Identity*

مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١٦١ ـ ١٦٣ (مراجعة جويل باينن).

الكتب

١٠١ عبدالعال، محمد شوقي؛ **الدولة الفلسطينية: دراسة سياسية قانونية في ضوء أحكام القانون الدولي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

١٠٢ العمري، أمير؛ **اتجاهات واشكال السينما الصهيونية المعاصرة**، القاهرة: دار سينا، ١٩٩٣.

١٠٣ الغول، عمر حلمي؛ **التحولات الفلسطينية ١٩٦٧ الى ١٩٨٧**، دمشق: دار المعالي، ١٩٩٣، ١٥٧ صفحة.

١٠٤ لانغر، فيليتسا؛ **الغضب والأمل: مسيرة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال**، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣.

١٠٥ **مناضلات عربيات في الوطن المحتل** (مترجم من الايطالية)، دمشق: دار حطين للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٣.

١٠٦ Aronson, Shlomo and Oded Brosh; *The Politics and Strategy of Nuclear Weapons in the Middle East: Opacity, Theory and Reality, 1960 - 1991: An Israeli Perspective*, Albany: State University of New York, 1992, 398 Pages.

١٠٧ Benvenisti, Meron; *Fatal Embrace: Intifadah, the Gulf War, the Peace Process*, Jerusalem: Keter Publishing Ltd., 1992.

١٠٨ Rabie, Mohamad; *The New World Order: A Perspective on the Post-Cold War Era*, New York: Vintage Press, 1992, 244 Pages.

١٠٩ Talhami, Ghada Hashem: *Palestine and Egyption National Identity*, West-port, CT: Praeger, 1992.

اعداد: ماجد الزبيدي

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 240 - 241 , March - April 1993

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
Al - Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠ دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى